





مسند الامام محمد بن عبد الله  
في فضله وادبه

في فضله وادبه  
في فضله وادبه

ويكفك الناس نظام ملكه  
لقد كان هذا امره لفلان  
فما كان العبد الفقير الى رحمة الله  
فما كان العبد الفقير الى رحمة الله

فما كان العبد الفقير الى رحمة الله  
فما كان العبد الفقير الى رحمة الله  
فما كان العبد الفقير الى رحمة الله

فما كان العبد الفقير الى رحمة الله  
فما كان العبد الفقير الى رحمة الله  
فما كان العبد الفقير الى رحمة الله

فما كان العبد الفقير الى رحمة الله  
فما كان العبد الفقير الى رحمة الله  
فما كان العبد الفقير الى رحمة الله

في فضله وادبه  
في فضله وادبه

في فضله وادبه  
في فضله وادبه

في فضله وادبه  
في فضله وادبه

في فضله وادبه  
في فضله وادبه

في فضله وادبه  
في فضله وادبه



Hasan Husni P.  
380



فاعلم ان العلم لا يحصل الا بالمعرفة والمعرفة لا تأتي الا بالعلم فان كان في المصروف قد استوفيت كل شي من الفقه  
 لنفسه فما يحتاج اليه لا بأس له ان يأخذ من غيره لا سيما في الحاجة الى العلم فان كان في المصروف قد استوفيت كل شي من الفقه  
 العلم وان كان في المصروف قد استوفيت كل شي من الفقه العلم وان كان في المصروف قد استوفيت كل شي من الفقه  
 ثلثة ايام فصاعدا لا يأخذ الوظيفة لانه صار متفراغا وان كان في المصروف قد استوفيت كل شي من الفقه  
 فان اقام هناك خمسة عشر يوما فصاعدا لا يأخذ الوظيفة وان كان في المصروف قد استوفيت كل شي من الفقه  
 له بدنه كل يوم في المصروف لا يأخذ الوظيفة ايضا وان كان في المصروف قد استوفيت كل شي من الفقه  
 فان عفو اليسير في المصروف فانه في المصروف لا يأخذ الوظيفة ايضا وان كان في المصروف قد استوفيت كل شي من الفقه  
 ان الامام وباعه لا يجوز ان يجمع بينه وبين غيره من الفقهاء وان كان في المصروف قد استوفيت كل شي من الفقه

قال عليه السلام ما هو الذي يستوي قلوبكم ولا تخلقوا متلفذين  
 والصقوا بالكم وسدوا فرج الشيطان صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم

قال عليه السلام ما هو الذي يستوي قلوبكم ولا تخلقوا متلفذين  
 والصقوا بالكم وسدوا فرج الشيطان صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم

قال عليه السلام ما هو الذي يستوي قلوبكم ولا تخلقوا متلفذين  
 والصقوا بالكم وسدوا فرج الشيطان صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم

فاعلم ان العلم لا يحصل الا بالمعرفة والمعرفة لا تأتي الا بالعلم فان كان في المصروف قد استوفيت كل شي من الفقه  
 لنفسه فما يحتاج اليه لا بأس له ان يأخذ من غيره لا سيما في الحاجة الى العلم فان كان في المصروف قد استوفيت كل شي من الفقه  
 العلم وان كان في المصروف قد استوفيت كل شي من الفقه العلم وان كان في المصروف قد استوفيت كل شي من الفقه  
 ثلثة ايام فصاعدا لا يأخذ الوظيفة لانه صار متفراغا وان كان في المصروف قد استوفيت كل شي من الفقه  
 فان اقام هناك خمسة عشر يوما فصاعدا لا يأخذ الوظيفة وان كان في المصروف قد استوفيت كل شي من الفقه  
 له بدنه كل يوم في المصروف لا يأخذ الوظيفة ايضا وان كان في المصروف قد استوفيت كل شي من الفقه  
 فان عفو اليسير في المصروف فانه في المصروف لا يأخذ الوظيفة ايضا وان كان في المصروف قد استوفيت كل شي من الفقه  
 ان الامام وباعه لا يجوز ان يجمع بينه وبين غيره من الفقهاء وان كان في المصروف قد استوفيت كل شي من الفقه

قال عليه السلام ما هو الذي يستوي قلوبكم ولا تخلقوا متلفذين  
 والصقوا بالكم وسدوا فرج الشيطان صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم

قال عليه السلام ما هو الذي يستوي قلوبكم ولا تخلقوا متلفذين  
 والصقوا بالكم وسدوا فرج الشيطان صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم

قال عليه السلام ما هو الذي يستوي قلوبكم ولا تخلقوا متلفذين  
 والصقوا بالكم وسدوا فرج الشيطان صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم

ان يتصرف في مال الله فف لان ذلك من حق الله  
 المتقون والمشفوق ما مود بالحق لا غير







دعوى العقب عليه وفيه قول الفقيه الثلاثة ان دعوى الشراء مع القبض دعوى مطلق للمالك وفيه رواية  
ابن سماع عن محمد بن جعفر عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
الشراء بالثمن ولو لم يثبت له ثمنه لم يثبت له ثمنه ولو لم يثبت له ثمنه لم يثبت له ثمنه ولو لم يثبت له ثمنه لم يثبت له ثمنه  
بيته الا كراهه ولو لم يثبت له ثمنه لم يثبت له ثمنه ولو لم يثبت له ثمنه لم يثبت له ثمنه ولو لم يثبت له ثمنه لم يثبت له ثمنه  
بيته الا كراهه ولو لم يثبت له ثمنه لم يثبت له ثمنه ولو لم يثبت له ثمنه لم يثبت له ثمنه ولو لم يثبت له ثمنه لم يثبت له ثمنه  
ثم دفع دعوى الميراث وفيه ان لم يكن يوم الدفن في مكان سحي وقد الموت لا يدخل تحت حكمه وفيه ان لا  
حجة للخط ولا لولا ان خطي وفيه ان ملك للميراث في دعوى الدفع وفيه باع وسلم اقرار بالملك  
وفي ان الشافعي في النسب وفيه ان اقرار بالانكاح **الفصل الحادي عشر في اختلاف بين الدعوى**  
والشهادتين وفيه اختلاف الشاهدين وما يتصل به وفيه ان نفس العقار والقبض في الشهادتين بالاشهاد  
شهادتين بالقبول **الفصل الثاني عشر** فيما يسمع في الشهادتين بلاد دعوى وفيه تزويج المرأة بسماع مؤثر  
زوجها او طلاقه ثم يحج حريته والشهادتين بالسماع على النفي وفيه ان كان بحري الحمل فيما يقبل فيه  
الشهادتين بلاد دعوى وفيه ان مدة التوهم للادنى **الفصل الثالث عشر في دعوى الوفاق**  
والشهادتين عليه وفيه حكم مستغلا للادنى وفيه ان الولاء عليها وفيه دعوى الوفاق من الموقوف عليه  
وتصرفه في ايجار او ماله او غيره وفيه ان يثبت من الشافعي وفيه ان يثبت من دعوى الوفاقية او عن دعوى  
في الوفاق وفيه باع عقار له ثم لم يملكه او وقف او قنا ثم لم يملكه او وقف او قنا ثم لم يملكه او وقف او قنا  
فدعوى الوفاق بلاد دعوى وفيه ان يملك بالصلح وفيه ان يملك بالصلح وفيه ان يملك بالصلح وفيه ان يملك بالصلح  
الوقف وحكمه وادنى ما يثبت على الوقف بحسب اهل الشراء بالوقف والوقف والوقف والوقف والوقف والوقف  
بين دفعه في شهادتين على صلح الوقف من ذلك قضاء منه بحسب البيع وفيه ان يملك بالصلح وفيه ان يملك بالصلح  
قوانين الوقف لا تخاف من بلاد شرط الوقف وفيه ان يملك بالصلح وفيه ان يملك بالصلح وفيه ان يملك بالصلح  
وقت الغل ثم خالفهم ونصب التيمم والوقف وفيه ان يملك بالصلح وفيه ان يملك بالصلح وفيه ان يملك بالصلح  
الداد المسير وكذا النعدي وفيه ان حكم التيسير **الفصل الرابع عشر** فيمن يثبت له ثمنه في ملك  
ثم له عاهة لنفسه او شهيد له الاول وفيه ان الكفاية هل موافقة له او لا وفيه ان يملك بالصلح وفيه ان يملك بالصلح  
ثم سألهم ان يثبت له ثمنه او لا وفيه ان يملك بالصلح وفيه ان يملك بالصلح وفيه ان يملك بالصلح وفيه ان يملك بالصلح  
بنوس نفع الثلاثة وفيه ان لا يثبت له ثمنه او لا وفيه ان يملك بالصلح وفيه ان يملك بالصلح وفيه ان يملك بالصلح  
بالدفع وفيه شهادة لا اولاد له غيره ثم شهد لغيره او لا وفيه ان يملك بالصلح وفيه ان يملك بالصلح وفيه ان يملك بالصلح  
ثم قالوا لا يثبت له ثمنه او لا وفيه ان يملك بالصلح وفيه ان يملك بالصلح وفيه ان يملك بالصلح وفيه ان يملك بالصلح  
للشجار على لها حصص من الثمن ثم ذكرنا من ثمنها لا كالحاج اليه ثم بيننا مخرجه وفيه ان يملك بالصلح وفيه ان يملك بالصلح

فيما يسمع في الشهادتين  
وفيها تزويج المرأة بسماع مؤثر  
وفيها طلاقه ثم يحج حريته

لا حجة للخط

فيما يسمع في الشهادتين  
وفيها تزويج المرأة بسماع مؤثر  
وفيها طلاقه ثم يحج حريته

ان يثبت من ظهور للملك بخلاف ما ذهبوا اليه من ظهور للشهود وفيه خلاف ما ذهبوا اليه من ظهور للشهود  
للشك في ما يثبت وفيه دقة الجاهل الضمان على الشاهد وفيه بيان موضع كالحاج اليه في الشهادتين يقول  
مذلوله في ذلك وفيه كالحاج وفيه شهادة وفيه ثم يثبت على الملك ولا يملك للملك عليه وحلف بطلان  
ثم يثبت على الملك وفيه ان يملك للملك وفيه ان يملك للملك وفيه ان يملك للملك وفيه ان يملك للملك وفيه ان يملك للملك  
روايات ليس للملك في ذلك وفيه ان يملك للملك وفيه ان يملك للملك وفيه ان يملك للملك وفيه ان يملك للملك  
في التحليف ومنعك وفيه ان يملك للملك وفيه ان يملك للملك وفيه ان يملك للملك وفيه ان يملك للملك وفيه ان يملك للملك  
لا ولا كلف للصبي المجرور وفيه ان يملك للملك وفيه ان يملك للملك وفيه ان يملك للملك وفيه ان يملك للملك وفيه ان يملك للملك  
لقرم لا يملك وفيه ان يملك للملك وفيه ان يملك للملك وفيه ان يملك للملك وفيه ان يملك للملك وفيه ان يملك للملك  
يقول من شاء من اصحابنا الثلاثة وفيه ان يملك للملك وفيه ان يملك للملك وفيه ان يملك للملك وفيه ان يملك للملك  
في بيعه حقا ولا غور وفيه ان يملك للملك وفيه ان يملك للملك وفيه ان يملك للملك وفيه ان يملك للملك وفيه ان يملك للملك  
باقرار الشهود ويأوله ثم يملك للملك وفيه ان يملك للملك وفيه ان يملك للملك وفيه ان يملك للملك وفيه ان يملك للملك  
بالثمن عند الشهادتين وفيه ان يملك للملك وفيه ان يملك للملك وفيه ان يملك للملك وفيه ان يملك للملك وفيه ان يملك للملك  
لا يثبت في ذلك وفيه ان يملك للملك وفيه ان يملك للملك وفيه ان يملك للملك وفيه ان يملك للملك وفيه ان يملك للملك  
يبر من لادى سأل فاضى كذا وفيه ان يملك للملك وفيه ان يملك للملك وفيه ان يملك للملك وفيه ان يملك للملك وفيه ان يملك للملك  
والاستأجر للوقوف بغير ملكه المبيع وفيه ان يملك للملك وفيه ان يملك للملك وفيه ان يملك للملك وفيه ان يملك للملك  
وفيه بطلان في ذلك وفيه ان يملك للملك وفيه ان يملك للملك وفيه ان يملك للملك وفيه ان يملك للملك وفيه ان يملك للملك  
لقول من تارخ البائع وفيه ان يملك للملك وفيه ان يملك للملك وفيه ان يملك للملك وفيه ان يملك للملك وفيه ان يملك للملك  
لن يثبت بعد المصادقة في حال البيع وفيه ان يملك للملك وفيه ان يملك للملك وفيه ان يملك للملك وفيه ان يملك للملك  
لا يملك للملك وفيه ان يملك للملك وفيه ان يملك للملك وفيه ان يملك للملك وفيه ان يملك للملك وفيه ان يملك للملك  
بثمن وعوض البائع ثم يملك للملك وفيه ان يملك للملك وفيه ان يملك للملك وفيه ان يملك للملك وفيه ان يملك للملك  
وبيع المتأخر في ذلك وفيه ان يملك للملك وفيه ان يملك للملك وفيه ان يملك للملك وفيه ان يملك للملك وفيه ان يملك للملك  
او زرع او غرسا ثم يملك للملك وفيه ان يملك للملك وفيه ان يملك للملك وفيه ان يملك للملك وفيه ان يملك للملك  
او وقفه ثم يملك للملك وفيه ان يملك للملك وفيه ان يملك للملك وفيه ان يملك للملك وفيه ان يملك للملك وفيه ان يملك للملك  
عند استحقاق المبيع ثم يملك للملك وفيه ان يملك للملك وفيه ان يملك للملك وفيه ان يملك للملك وفيه ان يملك للملك  
اذا يملك للملك وفيه ان يملك للملك وفيه ان يملك للملك وفيه ان يملك للملك وفيه ان يملك للملك وفيه ان يملك للملك  
في عقود بيعها النقص وما لا يتبعها وفيه ان يملك للملك وفيه ان يملك للملك وفيه ان يملك للملك وفيه ان يملك للملك  
يعين وفيه ان يملك للملك وفيه ان يملك للملك وفيه ان يملك للملك وفيه ان يملك للملك وفيه ان يملك للملك

٧٢

٧٧

٧٠١

ثم غور

في عقود بيعها النقص  
وما لا يتبعها















عليهم واما طاعة الكفر التي هي مخرجة ومخالفة لآمر الله تعالى وعليها بالولاية كقوله تعالى فمما رزقناهم ايمانهم فاعلموا ان الله لا يهدي القوم الظالمين  
ويصير القاضى فاضيا بغير اذن المسلمين ويجوز عليهم طلب العلم والادب بغير اذن المسلمين وجوز ما يندرج بالثبوتات  
خلقا للشايع او احكاما لا تجري في دارهم وكذا عكس فلو سلمت في وقت من اوقات لا فقه في الدين ولا فقه في الدنيا  
ويقال عندنا شافعي ولو قلنا احد المستأمنين الا انه في الدين لا الفقه في الدنيا ولا الفقه في الدنيا ولا الفقه في الدنيا  
وعلى هذا لو سلم المسلم خدامه او زوجه او قنفذ لا يلزمه الخلفا للشايع امسلا عنه قدر احد مما صاحب  
لاشئ عليه عندنا من الاكثان لانه تبع لهم فصار كواحد منهم وعندنا بحيل الدين او احكم نفسه فاعتبر حكم  
نفسه على احد وكتبت في **لط** اسبائله مدرجه عندنا في كفاية المسلمين في الكفاية في الخطا والادب  
في مال وفي الخطا بكتابنا ايضا في العفة المحققة به ان لا يتطاول معارض ولم يقد للشبهة وهذا **لهذا**  
اقول هذا التطويل يقتضي ان بحيل الدين على من اسلم عنه فقتل حيا من اهل بيته فقتل القضا قيل  
كن لقوله من اقبل بالقضاء فكأنما في غير سبيلين وقيل يخص لو غدر لانه نفسه عالما بالكتاب والسنة  
واجتهاد الرأي في **لهذا** لا يباح طلب القضاء بحال عند اكثر العلماء ولو اعطى بالمطلب لم يخله الشرع  
ولم يجز عليه وهذا عند علماء العواق وموافقيهم في حقه ضرا سوا طالا امتناعا وقدره من نيفا  
وسبعين يوما لا يابى وقال شيخنا بلا وانا لا بانس به للشافعي كذا **لهذا** لم يجز لسلطان ان يفتل القضاء  
من طلبه في **لهذا** وينبغي ان يختار الاول لقوله عليه من قلده غير عملا في رعيته من مواليه به من قتل  
خان الله ورسوله وخان جماعة من المسلمين **لهذا** ولو قلنا القضاء رجلا ومومن املا وغير افضل  
منه فقد ساء ولم يات في كذا القول واما الخليفة فليس له ان يولوا الخلفاء الا افضلهم **لهذا** وشروطه كونه  
واحد من اهل المدينة للقضاء له عفة بغير عرض عليه طلب القضاء فلو امتنع وقدر كماله وناسق  
يا لم يكره عالما او مجتهدا ليس بشرط والاجتهاد بذل المجتهد لتبيل المقصود بشرط كونه مجتهدا ان يعلم  
من الكتاب والسنة قدر ما يتعلق بالحكام دون المواعظ ووجوب العلم بما والايجاع والقياس  
وقيل لو كان صوابه اكثر من خطابه حل الاجتهاد والاول اصح وخرجه انه محدث له فقه او فقيه له الحديث  
وقيل لا بد من قرينة يعرف بها العرف **لهذا** وقيل لو كان عالما في نفسه بعرف حقيقته والاخفى عليه في نفسه  
فهو مجتهد في ذلك المسئلة اجمع العلماء ان المفتي يجب ان يكون من اهل الاجتهاد او قبايل احكام الشرع  
وانما يكتفى بذلك لو علم الدلالة الشرعية الا يرى الى ما روي عن من قال لا يجز لاجل احد ان يفتي بقولنا في علم  
من ابن قنطاري حل ان يفتي لو كان صوابه اكثر من خطابه فلو لم يكن مجتهدا لم يخل له ان يفتي لا بطريق  
الحكاية فيحكم ما يحفظ من اقوال الفقهاء **لهذا** المفتي في زماننا لو سلم فلو كانت المسئلة مرتبة عن اصحابنا  
في الروايات الظاهر بلا خلاف بينهم في اجوبتهم والاجابة برأيه ولو مجتهدا متفتيا او الظاهر ان الحق  
مع اصحابنا ولا يحدروم واجتهاد ولا يبلغ اجتهادهم ولا يفتي في من خالفهم ولا يقبل حجة لانهم عرفوا

المسلمين

من اقبل بالقضاء فكأنما في غير سبيلين

في كفاية المسلمين في الكفاية في الخطا والادب في مال وفي الخطا بكتابنا ايضا في العفة المحققة به ان لا يتطاول معارض ولم يقد للشبهة وهذا لهذا

الابري الى ما روي

المفتي في زماننا لو سلم فلو كانت المسئلة مرتبة عن اصحابنا في الروايات الظاهر بلا خلاف بينهم في اجوبتهم والاجابة برأيه ولو مجتهدا متفتيا او الظاهر ان الحق مع اصحابنا ولا يحدروم واجتهاد ولا يبلغ اجتهادهم ولا يفتي في من خالفهم ولا يقبل حجة لانهم عرفوا

الاولا ويتروا بين ما صح وبين ضد اقول من حسن الاعتقاد والافاضة منهم ولا وليهم  
اضبط واحذر واكثر تتبع الاخبار والاثار من الشافعي ولم يكن الاحاديث مرتبة في زمانه وصاحبه  
مثل ما دونت بعدهم اذ الكتب الستة واما ماها وقوت بعد ذلك ايضا راي المجتهد لو خالف رايهم لا يابى  
ولاسنة واجماعا وصحابة وتابعين قبل فتواه في زمن الصحابة كشرخ مثلا فيجب له بعد رايه لا يابى  
غيره او يزعم انه حق راجع على غير فكيف يحل العمل بغيره وقد ذكر في **لهذا** بحسب على المجتهد ان يعمل  
باجتهاده ويجزم عليه تقليد غيره **لهذا** ولو اختلف في اصحابنا في فلو جمع في احد صاحبيه ياخذ  
بقولها الظاهر الصواب فيهما ولو خالف في صاحبه فلو كان اختلا فيهم بحسب النوازل حكمه بظاهر العدالة  
ياخذ بقول صاحبه لتغير احوال الناس وفي المزاينة والمعامل غننا قولها لا يجمع المتأخرين  
علمه في قضا عدا في كذا في مجتهد ويعلم ان اوتى اليه رايه وقيل ياخذ بقوله في وقيل  
من سئل من عشر مسائل مثلا فيصيب في الثمانية لانه البقية فهو مجتهد وقيل لا بد للاجتهاد  
من حفظ المبسوط ومعرفة الناسخ والمنسوخ مثلا فيصيب في الحكم والماول والعلم  
بالعادات وعرف الناس بلو كانت المسئلة في نظام الرواية فلو وافقت اصول اصحابنا يعمل بها  
ولو لم يجد لها رواية عن اصحابنا وانفق فيها المتأخرون على ما يعمل به ولو اختلفوا يجتهدون وفق  
بما هو صواب عند اقول جعل اصحابنا بمنزلة الصحابة في لزوم التقليد وهذا مخالف للاصول  
ومذهب اصحابنا **لهذا** ولو كان المفتي مقلدا غير مجتهد ياخذ بقول من هو افقه الكثير والضعيف  
الجواب اليه فلو كان الافقه عند من حضر آخر يرجع اليه بكتاب ولا يجازي خوفا من الافتراء على الله  
**لهذا** لو اتفق اصحابنا لا ينبغي للقاضي ان يخالفهم برأيه او الحق لا يعودهم اقول فيه نظر لما مر ويجوز  
في الفصل الثاني ان المفتي لا ينبغي ان يحكم بخلاف مذهب الا اذا كان مجتهدا ولو اختلفوا قال المتقدمون من مشايخنا  
يؤخذ بقولنا في وقال المتأخرون لو كان احدا مع جرح يؤخذ بقوله ما ولو كان في جانب ومما في جانب فيجوز القاضي  
فيه لو مجتهدا والاستغنى غير في اخذ بقوله كعامة ولورثه المرفقة ان اختلفوا ياخذ بصوابه عند ولو  
ثلاثة فاتفقوا ثلثان ياخذ بقوله اياهم ويكره مجز للحسين ان ياخذ بقوله اياهم في فيما يخالف مذهبهم ولا ان يخذ  
بقول قاض حكم عليه بخلاف مذهب وينبغي للقاضي ان يشاور اهل الفقه في الحكم لو سئل المفتي عن شيء ولم يجد فيه  
الاكثر منه وهو ما اوتي اليه نظر ينظر لو كان اهل البلد متفقين باسما او ما يسمي العلم به اجرة برأيه ولو كان  
عاميا يسمي العلم بالعلم يسمي له ما وقع كذا ولغيرك فلو قال نعم فعليه ان يفتي ولو لم يتبع ذلك لاجل  
فهو مجتهد والاختيار ان لا يفتي فقد روي ان بعض الصحابة كان اذا سئل عن شيء يقول او قفت فلو قال  
نعم اجاب ولو قال لا قال نعم يقع هذا او المجدد لارايه اما لو وجد فيه رواية او حديثا افتاء من كان  
كان وكيفية عدالة القاضي ليس بشرط ايضا في يصلح الناس ان يكون قاضيا او كعدالة شرط الاولوية

عدالة القاضي ليس بشرط

مسألة

يؤخذ

عن

نص



في ظاهره الدوايه وقيل في الحق المتعبد له ولو قلنا وهو عدل في الحق العزل ولا ينعزل ويرافق  
عامة المباح وجب على السلطان **عنه** **فصل** في القاضى ببناء خير الحكم يا ثم ويعزل  
ويعززم تعبد القضاء من الجابر كجزء من العادل او العاهل تعبد ولا الاعمال من معاوية بعد ما ظهر  
الخلافة لعلي والحكم مع علي في نبوته وتقلد وامر يزيد مع فسقة وجور والتابعون تعبد وامر الجاهل مع انه  
كان افسق زمانه ويجوز تقلد من الباغي **فصل** في الاستعانة بالنسابة على مذبذبة اخذوها قاضيا اخذ  
امل العدل فرفع قضاياه الى قاضى امل العدل فانه يتخذ ما هو موافق او مختلف فيه كما في سائر القضاة  
**يقول** لو كان القاضى من امل البغي ايضا لا يتخذ القاضى العدل قضاياه **فصل** اشهر الى انه يتخذ او قال في منفساق  
امل العدل والناس يجهلون قاضيا للاصح حكم حكم الحكم بخصيه لو وافق رايه والا ابطال **فصل** يجوز الاستعانة  
الباغي لا ينعزل قضاء العدل ويصح عزل الباغي **فصل** لو لم يوافق الباغي بعد لا يتخذ قضايا به بعد ما لم يقبل  
السلطان العدل في الباغي صار سلطانا بالقر والغبلة كجزء من صلوة الجهم خلف المتعبد الذي لا عهد له الى  
مشور من الخليفة لو كانت سيرة في رعيته سيرة الامراء يحكم فيما بينهم بحكم الولاية فثبت السلطة فيجوز  
الشرط امل البغي ثم الخارجون على الامام الحق بلا حجة بيانه اذا اجتمعوا على الامام وصاروا ائمة من به خرج  
عليه ان يترك الظلم طائفة من المؤمنين فلو خرجوا عليه لظلم ظلمهم فليسوا بغاة وعليه ان يترك الظلم ويخلصهم  
ولا ينبغي للناس ان يعينوا الامام عليهم او يعاونه على الظلم ولا ان يعينوا تلك الطائفة على الامام ولو لم  
لم يكن خروجهم عليه لظلمه اياهم ولكن ان عوا الحق والولاية فقالوا الحق معنا فم بغاة فكل من يقوى  
على القتال نصر الامام على البغاة لانهم ملعونون لعنوا علم الفتنه نائمة لعن الله من ابتغى فلولي  
تكملة بالخروج ولم يعزموا على الخروج بعد فليس للامام ان يتعرض لهم او العزم على الخيانة لم يوجد بعد  
**فصل** في قولنا لو لا على ما رينا القتال مع امل القلب وكان على وتابع من امل العدل وخصم من  
ومن تبعه وعهد ماننا الحكم للغبلة ولا ندرى العادلة والباغية فكلهم يظلمون الدنيا ليس لهم ان يروا الظلم  
الا اظلمهم وهذا في الخلفاء خاصة وعليه اجماع الائمة **فصل** ومن اخذ القضاء برشوة فالصحيح انه لا يرضى قاضيا  
ولو قضى لا ينعزل حكمه **فصل** وبه يفتي الامام لو قلنا برشوة اخذوا من اوقوه وموالاتهم لم يجوز تقليد كقضايه  
برشوة **ط** من اخذ القضاء برشوة او بشعاع فهو حكمه لو رفع حكمه الى قاضى آخر بخصيه لو وافق رايه  
والا ابطال **ن** من اخذ القضاء برشوة لا ينعزل حكمه بلا حاجه الى انفسه من اخذ بشعاع فهو حكمه ولو كان  
القاضى لو ارشى حكمه نفذ حكمه بما فيهما برشوة لا فيما ارشى **فصل** في بطلانها بالاول اخذ  
شتم ولو ارشى ولد او بعض عوانه فلو باين ورضاه فهو كارتسابه قضاؤه موقوف ولو بطل عليه نفذ حكمه وعلى  
المرشى رد ما قبض **فصل** لو ارشى فقط او قضى ثم ارشى او ارشى ابنه او من لا يقبل شهادته له لا ينعزل حكمه لانه  
عامل لنفسه ولابنه فلو ارشى فبعث الى الشافعي او الى آخر ليحكم بينهما لم ينعزل حكمه الا اذا الاول عمل لنفسه

وہابیہ ۱۵۱

والباب في صا سطان باقر  
والغلبة حتى يكون صوة الجف  
خلف الغلب

三

لما ارتشى ولو كتب له الحكم بينهما واخذ اجر مثل الكتابه نفذ حكم المكتوب اليه كذا **د** عني ابراهيم بن علي قضايه  
 ولو قضى حال عاه لم ينفذ وتعلق القضا والا امان بالسبط يجوز اخافتها الى المستبد وكذا يجوز تاقية القضا  
 بزمان فان قالوا انت قاضي هذه البلد منذ الشهر وهذا اليوم وفيها ضيا بقدر وكذا يجوز تعقيب مكان  
 حتى لو قيد القاضي انايه نائيه بتقديره ويجوز استثناء سماع بعض الخصومات اسماع خصومه رجاله  
 ولا يبرأ ضيا في المستثنى ولو قال لا يسمع خصومه فلا ن حتى ارجع من سفر لم يجز له سماع حتى يرجع  
 وتعلق الحكم بين اثنين لم يجز عند من وبه يعني وعند من جاز ولو قضى في حادثة لم قال له لا يسمع خصومه  
 فلا ن نائيه بمشهود من العلماء لا يفتقر عليه ذلك ولو قلد السلطان رجلا قضا ببلد لا يدخله السراويل  
 والقرى ما لم يذكر في منشور السلطان لو قلد الى رجلين قضا ناجية فقط احد ما لم يجز كوكيلين ولو  
 قلد ما على ان ينفذ كل منهما بالقضا ينبغي ان يجوز انقاض لو استخلف به اذن لم يجز ويومر من سفر  
 ولو باذن في حقيقته قاض من جوده الامام حتى لا يمكن القاضي عزله الا اذا قال له الامام وان من شئت وكنت  
 من شئت ولما نور باقامه الجحدان يستخلف غير به اذن الامام وللوصي ان يفوض الى غير به اذن الموصي  
 في **ط** ولو لم يؤذن في الاستخلاف وحكم خليفته بحضرة جاز كوكيد وقلد غير فباع بحضرة الاول ولو حكم  
 في غيبته ثم اجاز القاضي فنفذ عندنا استحسانا وكذا اجاز حكم الحاكم في المجتهديات كذا **السلطان** لو قال  
 له جبر جعلتك قاضيا ليس ان يستخلف الا اذا اذن له فيه صريح او لانه بان يقول جعلتك قاضيا للقضا لان قاضي  
 القضا هو الذي يتصرف في القضا غير لا وتقليد كذا **د** واجاب النسي عن محقق غير صحيح لان كونه ان  
 هذا القاضي معتقد من جهة قاضي القضا فلا ن وليس فيمن ان قاضا القضا ما دون الاستخلاف **ف** اقول  
 يمكن التوفيق بينهما باعتبار الزمان ولو استخلف القاضي غير وسرط عليه ان لا يرتشى ولا يشترط الجواز  
 بمثل امر ادر به هذا التقليد ولو فعل شيئا من ذلك ينعزل ولا يبطل ما مضى من قضاياه كذا **احمد**  
 السلطان لو امر عبد على بلد واخر بنصب القاضي جاز له التقليد بطريق النيابة عن السلطان ولو قضى هو  
 لا ينفذ في الصلح لو صلح هو واخر غير جاز ولو قال السلطان له جبر فلا ن ولا يثبت رتبته اذ لا يمكن  
 نصب القاضي لان ذلك تنويض بقضي الاموال ولو اش على بلد وجعل اخر اجاله واطلق له التوفيق والرعية  
 كما يقتضيه الامانة قلد ان ينفذ وان يعزل قال الامام لو ان البلدة مكررا في ياديت تقليد كس قضا را  
 او قال قلد من شئت صح ولو قال كسي ان تقليد كس او قال قلد احد الا يسمع كالوقال كوكيد وكس من شئت **القول**  
 وكل احد كذا **د** ومسلد الوكالة في كتاب الوكالة على جملته لا ذكر منها املا البلد لو تبايعوا على سلطة احد  
 يصير سلطانا بخلاف القاضي لفرقة في الاول لا والى السلطان لو قلد رجلا قضا ببلد ثم بعد ما تم قلد  
 اخر ولم يتعرض لعزل الاول على ينفذ بنصب الثاني لا فكل منهما وجبة والاظران لا ينعزل واختران  
**ص** السلطان لو قال اصبر اذا درست فاقض بين الكاسي او لكافرا اذا سلمت فصل للناس اراقت بينهم جاز

ولنا مجوز

المسجد الحرام

السلطانة توفقه الى رحليين  
قضا وناحية فقطض احدهما  
لم يجز

يكون العرف في زمان صاحب القضية  
أخر القضاة بخلاف الزمان  
النسبي كما



۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

ابنما كانت وقبل يوم  
ويصايفان والابنة من الغنم

۱۰ اوماؤون بخ

طال











خطب  
مفتی اعظم  
دولہ آباد

جازه

حکم  
عظم  
حکم بن بادشاه علی قضا الیه السلام

بطلان خبری و ادبی

100







مكتوبون او اقرار الوقف ان قاضيا من قضاة المسلمين حكم بغير هذا الوقف فذلك ليس بشئ ولا يحصل المقصود  
لذا على الشيخ او اقرار لا يصير حجة على قاضي اراد ابطاله وادرك الحكم به القاضي فاقرا ان كذب محض ولا حجة  
في الكذب ووجه لا يتم المقصود ايضا كذا في **فقط** من قال واختار بعض المتأخرين انه لو كتب في الصك على  
بعض هذا الوقف قاضي من قضاة المسلمين ولم يستجبه بغيره في كل موضع يكون الحكم سببا لثبوت الحكم بشرط  
فيه تسمية القاضي كذا في الحرة الثابتة بلعان وكذا في طلاق بسبب الغتة وكذا في سبب الادراك لوزنهما  
غير الاب والجد وكذا في الزوجت نفسها من غير كفو وكذا في سبب الاباء عن الاسلام في حق المواعظ لابلد  
من تسمية القاضي او تفريق القاضي في هذا الصدد بسبب ثبوت الحرة لتوقف الحرة على تفريقه فلا بد  
من تسمية القاضي ليعلم معلوما اما الحكم بغير الوقف فلا يشترط فيه تسمية بل يكفي بقوله حكم قاض من قضاة  
المسلمين او الحكم ليس بسبب ثبوت الوقف انما هو شرط اللزوم فالحاصل ان ينظر لو سببا فلا بد  
من تسمية او الحكم لا يثبت بلا ثبوت السبب في الجملة لا يتحقق السبب وكذا في الرجوع عند الاحتقار  
لا بد من تسمية القاضي او سبب الرجوع حكم فلا بد ان يكون الحكم من المعلوم وكذا في الرجوع من المذموم عليه  
ان قاضيا من القضاة حكم فان هذا انما هو محذور بغيره لا يقبل ما لم يذكر القاضي في الذكر لو كان  
القضا شرط او الحكم بغيره لا السبب لذا قلنا لو شهد ان قال بقتة لو دخلت الدار فانت حرة  
وسهبا خان على دخول ثم رجعا فخرجت من الدار على السبب او شهد ان قال بقتة لو دخلت الدار فانت حرة  
على الشرط شهد ان قاضيا من قضاة المسلمين شهد ان قاضي هذا على هذا بالحق في حق من الحقوق  
او قال شهد ان قاضيا من القضاة حكم له عليه لو شهد ان قاضي في كونه فعلم ولم يسمي القاضي فانه ما  
لا يقبل عند الشهادة ما لم يسموا القاضي وينسبوا او القضاة عند من العقول فاقوا شهدوا والقدر  
ولم يسموا القاضين لم يقبل بغيره لا يقبل بغيره **فقط** من قال بقتة القاضي سواء كان القضا سببا  
او شرط الا يبرى الى قول من يحق من الحقوق فخر فيه الحكم ببيع وغيره مع ان الحكم ليس بسبب البيع ايضا القضا  
عقد في الحكم فلا بد من ذكر القاضي او عي بيته فيمن ذكر البدر على المدعي انه اشترى من وصي  
في صك ولم يسم العوي لم يسمع وعواه وبينة اختلقوا فيه وكذا لو يبرى ان فلانا باع عني باطلا القاضي  
في صك ولم يسم القاضي اختلقوا فيه وعلى هذا لو شهدا على وقف وتسلم الوقف اياه الى المحدث فلم  
يسمي الواقف او المتول اختلقوا فيه فالحاصل ان في دعوى الفعل والشهادة على الفعل على بشرط  
تسمية القاضي اختلقوا فيه واولة الكتب فيها متعارضة ذكرتم في كتاب الحدود ان المدعي عليه  
لو يبرى ان الشهود محدرون بغيره لا بد من تسمية في حذر من هذا المشكل وما ذكره **فقط** على ان  
تسمية القاضي شرط في كل شيء لو ادعى انه وارث فلان الميت شهد ان قاضي بلد كذا شهد على  
حكمه ان هذا الرجل وارث فلان الميت لا وارث له غير جعله ازانوا ولم يشترط تسمية وذكر القاضي **فقط**

هذا هو الوجه في تسمية القاضي في الوقف  
فان كان القاضي من قضاة المسلمين  
فلا بد من تسميته في الصك  
فان كان القاضي من قضاة غير المسلمين  
فلا بد من تسميته في الصك  
فان كان القاضي من قضاة غير المسلمين  
فلا بد من تسميته في الصك

هذا هو الوجه في تسمية القاضي في الوقف  
فان كان القاضي من قضاة المسلمين  
فلا بد من تسميته في الصك  
فان كان القاضي من قضاة غير المسلمين  
فلا بد من تسميته في الصك  
فان كان القاضي من قضاة غير المسلمين  
فلا بد من تسميته في الصك

ادعى انه وسهبا ان قاضي بلد كذا حكم بهذا الامر الى صي ولم يشترط تسمية القاضي في او عي بيته في يد رجل  
ان لا يشترط من وكيل ولم يسم الوكيل في هذا حال الشراء ولم يسمي الوكيل في شفع دعواه وشهادته في حجة  
ذ وقال من المسألة يدكها تدل على ان تسمية القاضي بشرط العقد والشهادة في حجة الدعوى  
**الفصل الثالث فيمن يباع خصما الغني** ومن لا يباع وفيمن يشترط حصة ومن لا يشترط  
الدعوى وفيما يحدث بعد الدعوى قبل الحكم المتأخر من صلح خصما مثلا او عي عليه ان يستأجر الدابة قبل  
او انها ملكا مختلف فيه المتأخرون فقياد ان خصم لا يدعي ملكا المنفعة ومن يدعي ملكا لنفسه في ينصب  
خصما لمن يدعيه قال **فقط** هذا القول اقرب الى الصواب في قيار لا ينصب خصما الا اذا ادعى الفعل  
عليه بان يقول غصبته ما بينه اما بدون دعوى الفعل عليه بان قال مثلا استأجرته قبلك وسلمها اليك الى  
لا ينصب خصما وبه افتى **فقط** وقال **فقط** هو الصحيح او لا يدعي ملكا العين كستيفه فلا يكون خصما للكل  
والحاصل ان المتأخر ليس بخصم لمن يدعي اجاره او رهن او شرا والشرى يكون خصما للكل وكذا الموهوب  
والى هذا القول ملا **فقط** كذا **فقط** في علق طريقنا في اوزرع ووقعه الى انسان فخاصه على الطريق  
فبر من ذواليدان فلانا وفعه اية وكذا به مل ينصب خصما لم يوافق ولا يعلم انه طريق الابينة فلا خصومة  
بينهما ولو لم يملك في خصم ذ باع منه شيئا فادعى ان البائع له منه المبيع او رهنه منه فباعه  
لا يصح المشتري خصما فلو حضر البائع فيه من عليه المذموم لان يقبل بقتة كذا **فقط** هو امر زلف  
وفي **شبه** ثلث وراثت المالك اجد دابة من غير الاول واعار اخي وبيعها اخي او باع فوجد  
المستأجر الدابة في ايديهم فلو باع بعذر جاز ببيعة بلا عذر فليس المستأجر اخذها فلو اشترى بغير  
الى مضي من الاجارة فباخذها او يبيع المبيع كذا المعقود عليه بغيره في حجة وفي الاجارة له  
ان يشترط لو كانت الاجارة للاذن معروفة والى هذا ان يبرى من على في اليد في الشراء والهبة لا يدعي  
المالك لنفسه فهو خصم للمشتري والمستأجر ومن هذا المختص فلو اخذها ومضت من الاجارة ليس  
للموئوب ان ياخذها لا تنقضي قبض الهبة بقبض المستأجر منه والهبة لا تبطل الا بقبض كذا **فقط**  
وقد مر فيه ان المشتري يكون خصما للمستأجر كما لو **فقط** وهو خلاف ما ذكره في **فقط** ان المشتري ليس  
بخصم للمستأجر والمر من المشتري شرا جازبا مل يصلح خصما للمدعي قبل الغفر بلا حفر البائع اجاب **شبه** في  
من مث في غير قنانه بشرط حصة البائع وقيل لا يشترط فخصم فيه اختلاف المتأخرين في دعوى الموهوب بشرط حفر  
الراهن والمر من وفاء كذا **فقط** وبانه بعد لا ادعى بيت على في اليد ان شراه من فلان الغائب شرا جازبا ببيع  
وذا اليد يدعيه لنفسه فهو خصم كذا في **شبه** كما لو ادعى عليه البائع البات والرهن والمشتري شرا فاسدا  
يصلح خصما للمدعي في قبض المبيع وقيل بقبض الخصم هو البائع وحده كذا **فقط** في المبيع قبل قبضه لا يسمع  
بيته المستحق مالم يحضر المشتري فقط والاخذ بالشفعة نظر الاحتقار كذا في **فقط** في المستحق ولا بد الدعوى

البائع والمشتري او المالك للمشتري واليد للبائع فيبطلها  
فان كان المشتري يدعيه لنفسه  
فلا بد من تسميته في الصك  
فان كان المشتري يدعيه لنفسه  
فلا بد من تسميته في الصك  
فان كان المشتري يدعيه لنفسه  
فلا بد من تسميته في الصك



[illegible]

الحمد لله الذي جعلنا من عباده المخلصين

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم  
موسى عليه السلام

فخره و افاضه و اعلا الله

و عن قمره

الحمد لله الذي جعلنا من عباده المخلصين



هذا هو الحق  
فيما لا يملكه  
الملك لا يملكه  
الملك لا يملكه

كالاول بخلاف العود بعد **قول** ول هذا علما انه لو تعدى ثم ازال التعدي ثم ملكت بغير ان يملك  
بيد مالك طار من عدم الخصومة فيتعدي بظن ان غاصب فلا يملك الا بالبيع او الغاصب **قوله** يشترط  
في الشئ قبل قبض المبيع حصة البايع والمشتري بالحكم بالشفعة اذا ملك للمشتري والبايع  
فصار كدعوى الرهن والمشاو ولو استحق العاينة ببينة يشترط حصة المبيع والمستعير  
وذكر في بعض المواضع في هذا المسئلة اختلاف المشايخ في اشتراط حصة المبيع مع الموع  
اختلاف المشايخ ايضا في دعوى الفياض هل يشترط حصة المزارع من قبل يشترط وقيل لا وقيل  
لو كان البذر لهم يشترط لانهم مستأجرون لدارهم لا للرب الارض لانهم اجراء رب الارض **قوله**  
هذا لولا في مطلقا اما لولا عن الغصب على رجل والارض في يد المزارع لا يشترط حصة المزارع  
واختلف المشايخ في اشتراط علم دار آن وزرع في بيوتها او في نكاح امرأة لها زوج يشترط  
حصة الزوج الظاهر ولولا من انه زوج ابنة البكر البالغة من هذا بابا مورا واراد قبض مهر  
واقتر الزوج بالنكاح ولم يدع الدخول يوم الزوج برفع المهر اليه ولا يشترط حصة المرأة  
وتصح دعوى النكاح عليها بزوج والدار بلا حصة الوالد اراد ان يرجع فيها ومثل للفق  
يقض له به ببينة مولاه لو ما ذونا لا لو محجرا اما لم يحضر مولاه ولو قال العتق انا محجور وقال  
الواحد لا بل انت ما ذون صدق الواجب ببينة **قوله** في نظر ولو بر من  
العتق ان محجور ترق ببينة **قوله** العتق لا يخ امان يكون مدعيها او منكرها فلا بد ان يكون  
له البتة او البينة للامكان في قوله وببينة محالفة لقوله علو البينة للمدعي واليمين على  
على من الكرم مع امكان الموافقة الظاهرة عند من ان يتبع ان يصدق العتق مع عبته لانه ينكر الاذن  
والاصح في العتق المحجور ايضا الواجب ان يترك شركه بخلاف العتق فيجعل البينة للامانة واليمين  
على العتق علما بالشفعة والعقل وانه اعلم من ان لو كان العتق حاضرا ومولاه غائبا اما العتق  
فلو كان المومنين في يد العتق لم يكن مولاه خضا ولو لم يدر مولاه فهو خضم ولو قال المولى او عنى هذا  
الامة فتى فلان ولا اثر في اومنته باله اولا فممن المدعي على عبته فهو له خضم او المولى بزرع ما يولد  
ملكه فينصب خضا لمن يدر ان ملكه **قوله** من غصب ما لا او دعه عن مولاه لسمع دعوى  
الملك على مولاه ولو كان العتق غائبا وتوافقا ان المال وصل اليه من جهة قته بخلاف لو توافقا ان  
المال وصل اليه من جهة قن المدعي او توافقا انه موقوف من جهة الغائب اما موقفا لمول بزرع ان المال  
اخذه من قن نفسه او المولى فيما اخذه من قته لا يتصور ان يكون موقفا او غاصبا بل يكون اخذا  
على جهة التملك فيصير خضا كما لو قال في اريد المال ما ملكه المشتري من فلان ولو قال في اريد هذا المال

مطلوب  
قالوا  
معه

او دعيته

هذا هو الحق  
فيما لا يملكه  
الملك لا يملكه  
الملك لا يملكه

او دعيته فتى ولا او دعيته كرام لا وصدقه المدعي ان قته او دعه وبر من انه مال حكم له او المولى خضم  
لما مر هذا لو كان المال في يد من جهة قته اما لو كان من جهة قن المدعي وربعه او غصبا  
او دينا من قرض او من مبيع فاقتر من عند المال ان من حصل المال من جهة موقن المدعي وصدقه  
المدعي لا يدر يدفع المال الى المدعي عينا كان او دينا او القن مع الخصم فيما بين هذا لو اقر بان المال من  
قن المدعي ولم يقر بالملك للمدعي فلو اقر في غير مثله بان قال هذا ما كرهت فيه منكر فتدفعه الى  
وصدقه المدعي لا يجزى القاضي على التسليم الى المقر لانها ما تصادقا على وصوله من جهة الغائب  
فقد تصادقا انه ليس بخصم كما في المسئلة المحقة لو قال في اريد ان دعيته فلان او عنى وصدقه المولى  
لا ينصب خضا ومن **قوله** ما يخالف هذا حيث قال قن او دعه عند رجل فليس له الاخذ او القن يد  
معتبة فليس الاخذ ما لم يحضر العتق وهذا اذا لم يعلم المقر ان الوديعة كسب العتق اما لو علم  
انها كسبه او علم انها مال اعني مال المولى فله اخذ **قوله** ويمكن التوفيق بينهما بان كلام **قوله** في رجل  
الاخذ لا في الجيرة فلا مخالفة او يتصور جواز الاخذ لا في الجيرة على الدفع لو ان ذوا اليد الا بجر ان  
الغير من ان ياخذ من وديعة كانت لمديون عند انساني ثم ليس القاضي ان يجبر المودع على الدفع و  
المسئلة المحقة **قوله** امة شرت سوارا بما لا اكتسبه من بيت المولى او دعه رجل اخر المودع  
لا مال المولى **قوله** قن دفع مال مولاه الى رجل واقر المولى بدفعه ليس له اخذ الا اذا بر من  
ذوا اليد ان فكر دفع الى قبض دفع عنه الدعوى **قوله** يستغنى عن دفع عينا الى قته تارة ويكر  
فلان كس ما شت نهار من بناء بان كس وافر ابق العتق مطلب المولى عنه من المودع  
وتصادقا ان العتق ملك المولى فيجب قياسه **قوله** ينبغي ان لا يملك المطالبة واجار الذي  
اما المودع لو صدق المولى انه ارسل العتق للايداع فلا مطالبة له لو انكر كذا **قوله** لا مخالفة  
بين **قوله** ما حرم من التوفيق وانه اعلم او عنى عامة في يد رجل وقال بعثت اليك مع تلميذي  
تسليمي وانكر اتفقاء كون العامة لا يبيع من الدعوى او اقر ان العامة وصلت الى الدعوى من جهة  
الغير فالتوفيق ليس بخصم وقيل شي الى وال لا يبيعه فباعه وغاب او عاه الا على المشتري واقر انه  
دفع الى فلان لبيع ولكن انكر البيع هل يملك الدعوى لو صدقه ان المأثور دفع اليه لا يملك الدعوى  
لتصادقهما على وصوله اليه من جهة الغائب ولو بر من ذوا اليد انه شراه من وكما يدر دفع الدعوى  
الوكيل بالخط من جهة الغائب لو او دعه عند غير عوام فذوا اليد يكون خضا لكل من او عاه  
الا ان يبر من ان فلانا الغائب دفع الى الميت الذي دفع الى وغاب فيخرج من الخصومة لا اجعل  
وصيا الا انه موقفا على قياس قول **قوله** يبيع وصيا في كل شيء كذا **قوله** لو بر من ان وصل اليه  
من غير من الغير ينبغي ان يخرج من الخصومة وان لم يكره الدفع الى الميت على ما هو مقتضى المحقة

مطلوب  
قالوا  
معه







حتى لم يقطع عن الملك فاستخفت به الفاصلة من الفصيلة وقامه بالتي في مسابك الخفاف  
 وهذا الخلف مامر في **فصل** كذا ذكر عباد الدين في فصوله **أقول** يمكن الموافقة بأن الكلام  
 2. فيما إذا لم يثبت أن ملكا المخصوص منه ولا مخالفته **فيما يحدث بعد البيع** أو في داره  
 المدعى عليه أنه كان ملكا له بعت من فلان منذ شهر وسنة ثم أودع عليه غائب فلو صدقه المدعى  
 أو علم به القاضى ترفع الخصومة **أقول** ينبغي أن يستوفى المدعى ولو لم يتوفى البيع من  
 والأفلاو علم القاضى فوق تصديق المدعى ولو لم يتوفى البيع من فلان وقال أودع عليه فلا ترفع  
 الخصومة **أقول** ينبغي أن يستوفى التوفى البيع وعدمه فإن لا يقبل البيعة أو بيعة البيع لا تقبل  
 لما فيه من الحكم على الغائب وفي بيعة الأبدان حكم للغائب ولو لا يجوز أن تستوفى البيعة الأبدان بغير  
 في دفع الخصومة وقطر البذل في اثبات الملك للغائب يقال فليكن بيعة البيع كذا في فقهه في دفع الخصومة  
 وقطر البذل في اثبات البيع وأما لم تقبل بيعة على البيع والأبدان من فلان حكم عليه فلو حذر الغائب  
 بعد ما حكم المدعى فيمن أن الدار ملكه سأل القاضى من أجي وجه يملكه فلو لم يثبت شيئا تقدر بيعة وتقال  
 ملكته بغير من ذى اليد لا يقبل بيعة على ذلك الحكم بالملك المطلق على ذى اليد حكم على من تلقى الملك  
 من جهة هذا لو حذر بعد الحكم ما لو حذر قبله فلو لم يثبت على الملك المطلق صار الغائب مع المدعى  
 كحار جين أو عيما ملكا مطلقا ولو أودع الشراء من ذى اليد من شهر وربع على يقبل بيعة ورفع  
 بيعة المدعى على المدعى عليه لبيان أنها قامت على غير خصم ويقال للمدعى أعذر بيبته على الحار جين  
 بطلت بيبته الأولى هذا إذا أودع ملكا مطلقا أما إذا أودع المدعى من ذى اليد من شهر وربع على يقبل بيعة  
 فقال ذى اليد بعت من فلان منذ شهر وسنة ثم أودع عليه غائب فلو صدقه المدعى أو علم به القاضى  
 فلا خصومة بينهما ولا يقبل بيعة المدعى ثم لو حذر الغائب لا يسمع وعواه لو أودع كذا عزم وذى اليد  
 أما إذا أودع ملكا مطلقا أو الشراء من ذى اليد قبل شراء المدعى يسمع فلو حذر قبل الحكم فيمن على ما قال  
 ذى اليد يسمع في حق دفع بيعة المدعى على ذى اليد لقيامها على غير الخصم فالمدعى يعيد بيعة على الحار  
 فلو أعار كان أولى والأفلا تقضى له بشئ ولو حذر قبل الحكم بعد البيعة على ما قال ذى اليد لا أنه صدق  
 ذى اليد فيما قال لا ترفع الخصومة المدعى عن ذى اليد على ما أودع من ذلك لو باع قبل الدعوى ما لو باع  
 بعد الدعوى بأن أودع ثم قام من عند القاضى ومكث زمانا ثم تقدمت إلى القاضى فيمن المدعى  
 أنه فقال ذى اليد أنه كان يبعته من فلان بعد ما ثمن من عند القاضى أو وبيته منه وسنة  
 ثم أودع عليه غائب فلو صدقه المدعى أو علم به القاضى أو يبيع ذى اليد على قرار المدعى بذلك ترفع  
 الخصومة والأفلا وكذا لو قال المدعى شامدا واحدا ثم قام من عند القاضى فباع فهو على هذا  
 الرضى وهذا خلاف ما لو قام المدعى شامدا ثم قبل أن يحكم فقام من عند القاضى وباعه إلا أن

الخصومة لا ترفع ولو صدقه المدعى أو علم به القاضى ولو أقر بالدار لغيره وبعد ما أقام شامدا واحدا  
 أو شامدا من قبل الحكم بطلت أقرا ولا ترفع به الدعوى فلو جاز المدعى بالشامدا الآخر أو ظهر عدالة  
 الشامدين والدار بعد المقر بعد القاضى حكم على المقر من الدعوى وإقامة البيعة أماما  
 يجوز بيع المدعى عليه قبل إقامة البيعة أو بعد إقامة شامدا من قبل الحكم وكذا **أقول** أيضا أودع دارا بيد آخر فطوى  
 بالبيعة قاما من عند القاضى قبل إقامة البيعة أو بعد إقامة شامدا واحد فباع ذى اليد الدار من قبل  
 فبيعه صح حتى لو بصر من المدعى على المدعى عليه بعد وقد علم القاضى بالبيع أو أقر به المدعى فلا خصومة  
 بينهما لو كان الدار بيد المدعى عليه ولو أقام المدعى شامدين فقد لا ولم يقض القاضى لشاهقهما فقاما من  
 فباعه لا يسمع بعده حتى لو تقدمت إلى القاضى بعد أن حكم بتلك البيعة على المدعى عليه وإن أقر به المدعى  
 أو علم به القاضى فرق بين الشامدين وبين الشامد في ظاهر الرواية وعن شمس الدين سوتى بين الشامد الواحد  
 وبين الشامدين وأبطل بيع المدعى عليه وبيعه في الفصائل **كم** خاصه رجلا في سبعة ولم يقدمه إلى  
 القاضى حتى باعها المدعى عليه جاز وبعد التقليل إلى القاضى لا يجوز إلا إذا علم أنه ترك الخصومة ولو باعها  
 بعد التقديم إلى القاضى قبل إقامة البيعة فادعها المشتري أياه وبر من عليه لا يقبل ولو باعها  
 بحرف من القاضى أو أقر المدعى البيع فلا خصومة حينئذ ولو باع بعد البيعة بحرف من القاضى لم يجوز  
 بيعه ولو خصم **أقول** بعد التقديم قبل إقامة البيعة لو باع بحرف من القاضى بغير أن لا  
 أن لا يجوز فيكون خصما على ما قال من أن يبيع بعد التقديم لا يجوز **في** بر من عليه المدعى فباعه  
 المدعى عليه أو بعه قبل الحكم قال لا يجوز بعه ولا بيبته قال هذا خلا في جواب الماصد وفيه بيبته قبل  
 البيعة يجوز فلو بر من ثم باع فلو قدرت على المشتري أبطلت البيع ولو لم أقر عليه وعدت البيعة  
 خبرت المدعى لو شاء أخذ من البايع قيمته ولو شاء وقف الأمر حتى تقدم المشتري **فصل** في  
 قنافا مستحقه رجل بر من فقد الحكم للمشتري وقال المشتري القن على ما يبيع يعيب بقضا بيبته  
 لا ترفع عنه دعوى المدعى لأنه ما بر من عليه صار خصما فلم يجوز له إخراج القن ملكه ولو أن المشتري  
 لم يبر من والبايع يحال المدعى عن الخصومة عن المشتري فكم يبر خصما بعد أن أكثر ما في الباب لم يبر  
 غاصب المشتري غاصب غاصب بيبته بالرق على الغاصب الأول لو ثبت رق بيبته كذا منا وفيه  
 أو في قبيل البيعة دفعه ذى اليد إلى آخر فقال المدعى هو ملك فلان فدفعته إليه فوقع عليه لا يجوز المدعى  
 عليه على أحفان أو يجوز والدعوى برون إقامة البيعة لم يبر خصما فلم يتعلق به حق المدعى ولو أقام  
 شامدا واحدا لا يملك الدفع إلى غير أو صار خصما وفيه لولا عن وقال ذى اليد بعت من فلان وكان  
 ملكا وهو مجموع في يد بيبته وبر من لا يسمع لأنه لما أقر بأنه كان ملكا ظهر أنه خصم فلا يمكن إخراج  
 نفسه من أن يكون خصما **الفصل الرابع في قيام بعض الحق عن البعض** المدعى

إذا ذكر ملجأ الدعوى مدعى  
 حتى تضي زمان يمكن فيه الدعوى  
 ولم يسمع عند الحكم حتى مات فلا  
 تشتغل تلك الدعوى بعد موته  
 إلى ورثة من القاضى







الحكم للماض وعلي  
الحاضر

ایک طرف سے ایک اور طرف

ملفوظات القاضی

قیاس

دینا  
عبد

قلم بجز العلم علیہما







2611

على الغائب

[illegible]

في اثبات الحق على الخلق

ان القرآن

قال المدعي شيان بينهما قال **حده** في نظر المدعي على الغائب وهو المرفوع المدعي على الحاضر لا يرد في مثل هذه  
الحاضر خصما عن الغائب عند عامة المتأخرين فينبغي ان يقضي بالمدعي على الحاضر لا بالرفوع على الغائب اما لو كان  
المدعي شيين والمدعي على الغائب قد يكون سببا وقد لا يكون فيا انه في مسلكين احدهما برهنت على تركه  
الزوج بنقلها اذ ايانا تحكم بقدر الكيل عن الا بالابانة على الغائب حتى لو عرف احنا جئت الى اعوان البينة  
او المدعي على الغائب هو الطلاق ليس سببا يدعي على الحاضر وهو قصر بل لا محالة اذ الطلاق متى تحقق  
قد لا يوجب قصر بل الكيل بل ان لم يكن وكلما نقلها قبل الابانة وقد يوجب ان وكله به قبل الابانة وكان المدعي  
على الغائب سببا من وجه الامن وجه تحكم بقدر الكيل لا بالابانة علما بها **اقول** **منا** وجه آخر وهو ان الكيل  
ينقل العين ليس تخم لانه امين محض كوضع القياس ان لا تسمع عليه البينة الا ان جعل خصما في قصر بل  
الاستحسانا فقبلت البينة فحقه فقط لانها ادعت شيين قصر العدة لا بالابانة فقبلت بينهما على الاو **مختصر**  
من يدعي العدة لا على ان لغية الزوج وتكون الامرة من الجنس وتأتيها برهن الفتر على كثير مولا بنقلها  
حين يقدر في قصر بل لا في العتق **كذا** **اقول** **ولي** **حج** وكله بنقل امراته او فتره او باجارتها فبرهن على العتق  
والطلاق او وكله بقبض وان فبرهن في العدة على الاستحسان موكلة ففي هذه الصور لا توقف في الخصم موكلة  
ولا يدفع الا وكيل وكله بقبض فبرهن على الاثبات الى موكلة بقبض عند جرح خلاص العين وتوقف  
عندهما في الكيل العين والدين سواء فان **مسلك** المدعي على الغائب هو الاثبات ليس سببا يدعي على  
الحاضر وقصر بل لا محالة او الاثبات من تحقق لا يوجب قصر بل الكيل بل ان لم يكن وكله بقبض وبينه  
قبل الاثبات وقد يوجب ان وكله قبل الاثبات وكان المدعي على الغائب سببا من وجه الامن وجه غيبته  
عند جرح ايضا ان حكم بقدر الكيل لا بالابانة علما بها على ما مر في الكال بنقل الملة **اقول** **ان** الكيل  
بقبض الدين وكيل بالماله او الدين يقضي بغير فساد الى المحقق اصاله كان وكله بقبضه كوكيل باخذ  
الشفعة فمقصود كخصم موكلة فالحكم على الحاضر على الغائب حكما فلا يشكل قوله **قوله** **ان** قولهما **اقول**  
وموروا عنه **كذا** **مسند** وغيره اما لو كان المدعي شيين ونفى المدعي على الغائب لا يكون سببا الا باعتبار  
البقاء فيا انه في مسائل منها شري آية فادعي ان البايع زوجا من فلان الغائب قبل الشراء فبرهن ليس **قوله**  
لا يقبل ايضا اذ البقاء تبع للابتداء وابتداءه متى **قوله** **فد** يقضي حتى الرخ لا الفكاك ومنها المبنى  
شراء فسادا برهن ان باع من فلان الغائب بغير يد بطلان حتى البايع في الاسترجاع ومنها او على الشفعة  
بحوار فقال المشتري الدار التي يبيك ليست كذلك انما هي لفلان فبرهن الشفعة انه شرا من فلان لا يقبل  
اصلا او المدعي شيان الشفعة على الحاضر الباع على الغائب لا سببية بينهما الا بالبقاء فانه لو شرا من  
ازاله عن ملكه بوجه ما لا يثبت له الشفعة فلو برهن على البقاء لا يقبل ايضا كما **قوله** **ان** الانسان يصير  
خصما عن الغائب في اثبات شرطه كما يغير عنه خصما في اثبات شرطه **قوله** **ان** الانسان يصير  
شرط

لأنه كما لا يمكنه إثبات صحة

والفيلان اعلم اذا لم يكن في شعبة الفيلان على ان  
واحد ويجوز ان يكون في شعبة الفيلان على ان  
جاء الفيلان في اول شعبة الفيلان

الفصل الثامن

عالمی



كما لو ادعى القاذف انه قن وبر من المقتوف ان فلا باخره بقدر ان كان تحريم الغائب **قوله**  
 قد مر ان كبر سبب حذو بينهما متافاة **قوله** قال لامرأة لو طلق فلان امرأته فانت طالق فبرئت  
 امرأة الخالف عليه ان طلاقه طلاق امرأته لا يقبل اذ في ذلك ابتداء القضاء على الغائب اذ في بعض المتأخرين  
 بالطلاق والاولا وجه فان **قوله** ليس له ان يزوج امرأته لو طلق فلان وان فانت طالق فبرئت انه  
 دخل الدار حكم بطلانها **قوله** ليس في كرقضا على الغائب اذ ليس في بطلان حق الغائب بطلانها  
**قوله** لان ذلك قضا على الغائب بطلان النكاح والحاصل انه لو بر من على شرطه بطلان فاعلى الغائب  
 فلو لم يكن فيه ابطال حق الغائب بقدر لو فيه ابطال حق الغائب من طلاق امرئ او بيع او نحو اذ في بعض  
 المتأخرين انه يقبل حكم على الحاضر والغائب به اخذ **قوله** والاصل ان لا يقبل ما يفعله ان من انهم  
 اذ ارادوا اثبات شيء على الغائب من طلاق او وقف او بيع او نحو يجعلون ما يريدون اثباته شرط الوكالة  
 الحاضر ثم يدعون بنحو الوكالة بوجود الشرط من الغائب بهر منوع على وجود الشرط من الغائب في بعض  
 المتأخرين والاصل ان هذا البينة لا تقبل كما ذكره **قوله** حصل اذ في قبولها ابطال الحق الغائب كذا **قوله**  
 وفي شري بنية فطلب الشفعة فممن المتري انه شرا فلان وان طلاقا وكل شرا فممن لا يقبل  
 هذه البينة لانه لو قبلتها اذ تمت البيع على الغائب **قوله** نظاما يورثهم لو سمع البينة وثبتت كمالته  
 فتدفع عنه الخصومة وليس كذلك لو لم يسمع المبيع فان وكيل الشرا خصم في الشفعة ما لم يسمع المبيع الى موكله  
 قالوا فعلى قياس من هذا المسئلة لو ادعى دارا فاجاز له واليدان وكذا لو ادعى بالشرع لا يندفع الخصومة  
 قال في واليد المدعى انكبت هذا من فلان الغائب **قوله** ج ت لانه لا يقبل **قوله** يقبل في دفع الخصومة  
 كما لو بر من على اقرار بيع من فلان او على اقرار ان ملك الغائب **قوله** لا يلزم الغائب الشرا في من الدعوى  
 الا ان يبر من ان المدعى باع من فلان حكمه وان واليد شرا من فلان فاجعل البيع للغائب زما وجعل  
 ايضا بايعا **قوله** سئل عن رجل عتق ابنته فبر من ثم يدعى في اليدان المدعى باع من فلان قال ابطال الحق الطالب  
 والاصل ان الغائب **قوله** اذ في وكيل البيع اثبات كمالته بحيث لو انكر موكله لا يسمع انكاره  
 فله وجهان احدهما ان سلم الوكيل العين الى رجل ثم يدعى ان وكيل نفسه فسلك الى فيقول ذواليد لا اعلم  
 وكانه فبر من قيام امر القاض بتسليمه اليه فيبيحه وانما ان يقول هذا فلان ابيع منك فابايعه وبقضى عنه  
 يقول المشتري لا اقبض المبيع لانه اخاف ان ينكر المالك كما انكر برما هلك المبيع في يد او ينقض فتنقذ  
 فبر من الوكيل انه وكيل بذكر وجهه على القبض وثبت بالبينة والاية الجب على القبض متناوذة فممن  
 يبيع فيقول انه فضل فلا سلم المبيع فبر من المشتري انه وكيل فلان بالبيع فبر خصم فثبت ان وكيل المبيع  
**قوله** بر من المشتري الا لا زوجا غائبا لا يسمع وقد مر مع خلافه **قوله** ج وطعن ابو حازم على ما  
 قاله وقال المدعى على الغائب سببا يدعى على الحاضر فيجب ان يقبل من البينة قيا على ما سأل عن ذلك

هذا هو الوجه الذي عليه الجمهور في بيع الغائب

المسألة التي مر ذكرها في بيان الاصل انك احدها دعوى الشرا من الغائب وثانيها الكفالة وثالثها  
 الشفعة وقال ومنها ادعى على جارية كند عنه فلان الغائب بكذا او ادعى الكفالة فلان الغائب  
 وانكر المطلب الاول فبر من عليه الكفالة والطالب الغائب يقبل حكمه على الغائب **قوله** في طلب الدين  
 كفيلا بدينه فبر من الكفيل ان المدعى اداه يقبل ويتجنب الكفيل خصما عن المدين او لا يمكن دفع الدين الا بهذا  
**قوله** كان خالي محمد المفضل لا يحب هذا الطعن وكان يقول يجب ان يقبل بدينه المشتري ومنهم من  
 اجاب عنه بان المشتري ولو ادعى على الغائب ما يدعى على الحاضر من الدين بدينه لا ان الحاضر مثل  
 هذا الحاضر انما يتجنب خصما عن الغائب من حيث الحكم لو كان بين الحاضر والغائب اتصال حتى يبر الحاضر بذلك  
 الاتصال مما تزامن الناس فجعل خصما عن الغائب صيانة لحقوق الناس اما اذا لم يكن بينهما اتصال  
 فانه لا يجعل الحاضر خصما عنه من حيث الحكم الا بدين من باع بعبا فاسدا فاراد الاستمرار او فبر من المشتري  
 انه باع من فلان الغائب لا يقبل ولا يجعل البايع خصما عن الغائب لو كان المدعى على الغائب سببا ما يدعى على الحاضر  
 من ابطال حقه او الاتصال بين البايع والغائب سببا فكان انكار بايعه وانكار واحد من عرض الناس  
 مستلزم وكذا لو ادعى الموكل ان يأخذ عينه من وكيل فبر من الوكيل انه باع من فلان الغائب لم يقبل وجعل  
 الموكل خصما عن الغائب في انكاره وكذا ما يدعى عليه سببا ما يدعى على الحاضر او لا اتصال بين الموكل  
 والغائب وكذا الواجب لو ادعى الرجوع فبر من الموكل له على بيعه من فلان لا يقبل عامر وبنما نحن  
 فيه الاتصال بين البايع والزوج او لا يخ اما ان يدعى المشتري ان بايعه زوجا او بايع بايعه او يدعى ان لها  
 زوجها ولا يدكر من زوجها فلو ادعى ان بايعه زوجا ببيع البايع خصما عن الغائب للاتصال الاول  
 ان لها زوجها ولم يعين من زوجها او فممن ان بايعه زوجها فينتصب خصما ويحكم في غير زوجها  
 فلا يبر خصما بشرا كذا يقول في مسئلة الوكيل البيع الفاسد بخلاف مسئلة الكفالة للاتصال فيما **قوله**  
 ان المشتري لو ادعى ان بايعه زوجا لا يبر البايع خصما فيشكل هذا الجواب بذلك فيكون هذا الجواب  
 آخر ويشكل ايضا لما مر في بيان الاصل الثالث من منعه دعوى رقبته الشهر او لا اتصال بينه وبين المبيع  
 وبين المدعى عليه من ان جعل خصما عنه في الانكار وتبر عليه بنية الانكار **قوله** قد اخطأ ابن ابي عمير  
 وبيانهم مسائل الحكم للغائب عليه ولم يصف ولم ينفذ عنهم احد فتنقذ ظاهري على الدعوى بلا اضطراب  
 ولا اشكال فالظاهر عند ان يترك ما في القواعد ومخاطب وملاحظ الخرج والفروقات فيبقى محسوبا جوارا  
 او فسادا مثلا لو طلق امرأته عند العدول فغاب عن البلد ولا يعرف مكانه او يعرف ولكن لا يعرف احضان  
 وعنه ان يسافر اليه او وكيلها ليعود او لما منع آخر كان لا يرضى احد بالوكالة وكذا المدين لو غاب عن البلد  
 ولم ينفذ في البلد او نحو ذلك في مثل هذه المواضع لو بر من على الغائب بحيث اطمان قلب القاض خصما  
 للخرج والفروقات وغلب ظنه اذ حتى لا تزور ولا حيلة فيه فينبغي ان حكم على الغائب بالغائب وكذا ينبغي

هذا هو الوجه الذي عليه الجمهور في بيع الغائب



للخفة ان ينفذ بجواز دفع المهر والنفقات وميانة المحرم عن الضياع مع انه محتمل فيه في جواز  
الشافي وما كذا من حديثين في رواية عن ابي حنيفة والاحوط ان ينصب الغائب وكيله في رواية يراى  
جانب الغائب لا ينفذ في حقه فينصب الاول ثم الثاني **فصل** لو تزوجت على زوجها انك فلت تاتوا نكاح  
من يوزنه كمن اذن من سطلاق وتزوجت فلانة منذ على تطلق للثبوت الشرط ومهر التزوج عليها وحده  
لولا عت فلانة لانه زوجت نفسها منه لتكون الشهادة بعد دعوى النكاح عن ثبوت النكاح عليها ولو  
كانت فلانة غائبة عن مجلس القضاء والباقي بحال لا يقبل البينة او ثبتت نكاح الغائبة ولا خصمها  
والحاصل ان الاول عت تعليل طلاق نفسها بنكاح غيرها وبرهنت انه تزوج فلانة ففى قول من البينة  
روايتان والصحيح لا يقبل الا نكاح فلانة شرط طلاقها فلا ينتصبا خصما في اثبات الشرط **اقول**  
قوله والحاصل ان يوم انه حاصل ما قبله وليس كذلك لان حاصل ما قبله تعليل طلاق الاجنبية بتزوجها  
على امراته بتزوج غيرها فينبى محالفة فالمدعية في الاول اجنبية نكاح الغائبة وطلاقها وحيث ترى  
طلاق نفسها فلوراده وقال توارى من سطلاق والباقي بحال كان الحاصل المذكور حاصل ما قبله ويكون  
ان لفظه توارى من سطلاق ثم قال **فصل** والصحيح من الجواب فيما لو كان ثبوت الحكم على  
الغائب كدخول الدار وفيه يصح الحاضر خصما عنه لالوج ابراهيم نفع وضروفا بتفرض بثبوت  
نكاحها فلا يصير المدعية خصما عنها كذا **فصل** منه مسئلة الكفالة بالمهر من مائة امان الاصل الثالث  
انه قال **فصل** في نظر او المدعى على الغائب شرطا ولو لم يملك لا يصير الحاضر خصما الى قول فينبى ان يقضى بالمهر  
على الحاضر لا بالزوجة على الغائب فعلى قياس ما قال **فصل** ينفى ان يقضى منها ايضا بطلاق المدعية لا بنكاح  
الغائبة **اقول** فالصالح ان المدعى على الغائب ان كان شرطا لما يدعى على الحاضر فيثبت بيمينه الحاضر خصما  
عن الغائب مطلقا وموقوف على بعض المباح وقيد لا ينتصبا مطلقا وموقوف على عامة المباح وقيد ينتصبا  
فيما لا يتضرر به الغائب به الغائب فيما يتضرر وقيل فيما يتضرر يقضى على الحاضر لا على الغائب **اقول**  
مما بعيد او الحكم على الحاضر فرع الحكم على الغائب فكيف يثبت الفرع بدون الاصل **اقول** فالاولى  
ان ينتصبا الحاضر خصما عن الغائب كل ما لا يمكن اثبات حقه على الحاضر الا بان يثبت على الغائب  
سواء كان سببا او شرطا او الحكم على الغائب لا خصم عنه حايروا وعليه الفتوى فينبى ان يجوز الحكم على  
الغائب مع الخصم عنه في الجمل بالاطمين الاول صيانة للحقوق ورعاية للاصول واجبة الفتوى  
او على عليه ان يثبت عند الدار من فلان الغائب وهو يملكها ونقدت انفسه فلان الآخر الغائب  
الذي كان مشتركا لهن الدار اجاز شرائى وقال ذواليد الدار لى ينفى ان يسمع او المدعى على الحاضر  
ومر ذواليد وعلى الشافى واحد وهو الشافى وما يدعى عليه كسب لثبوت ما يدعى على الحاضر  
لا محالة فيه خصما وكذا في رواية من رجلين فاجان المشترى شرأ حايروا لو كانت سببا لثبوت

انها  
والحاصل المذكور تعليل طلاق  
امراته في بطلان  
شرطا المدعى على الحاضر  
ينظر لولا يتضرر الغائب

حقة تسمع وفاقا ولو شرط تسمع عند بعضهم كما مر في الخارج وهو اليد او غيرها من واحد وتاريخ  
الخارج سبق فتاه وهو اليد هذا الدار حين شرأ الخارج كان رهن من جهته بايعناه بد فلان فابطل  
شرأه فلم يسمع شرائى لانه وقع بعد فكاك الرهن اجاب نعم الدين انه لا يكون دفعا فلا حق للزاد  
غذو كذا الرهن والمترين لم يدعى الرهن فكيف يصح دعوى الرهن كذا في ومسلم من ادعى على المورع  
او لغيره ان شرأه من المالك او ورثة قد مر في فصل من يصلح خصما **فصل** غائب المكفول عنه فادعى الكفيل  
على الطالب ان الالف التي كفلت بها فلان من ثم خير وقال الطالب لا بد من ثم خير فاقول القول الطالب  
فلم ير من عليه الكفالة لا يقبل ولا ينتصبا الطالب خصما له بخلاف ما لو كان المطلوب حاضرا وبرهنت  
على الطالب ان الالف التي ادعى عليه من ثم خير كذا **اقول** ينفى ان يقبل منه الكفيل ايضا على ما  
نقل قبل من **فصل** حيث قال لو طالب الدارين كفيلا بدينه فبرهنت من الكفيل على اداء المدينين الغائب يقبل  
وينتصبا الكفيل خصما عن المدينين او لا يمكن دفع الدارين الا بهذا وكذا يقول من ادعى عليه ومنه من  
ادعى بيمينه مشتركا بارت او بغيره بيمينه مشتركا مرث في فصل قيام بعض اهل الحق عن البعض وكذا في  
الشرأ من يبيعهم غيب **فصل** او على ان وفلان الغائب رهننا هذا الدار من ذى اليد ثم ادعى على  
في من ضاع وصلى قول لا يقبل لانه حق الغائب لا حق الحاضر ما الغائب فقط واما ما نصيب الحاضر  
فلانه يصير من المانع ومعلوم يجوز لولا لا يقسم **فصل** او عن نكاحها فبرهنت انها امرأة فلان الغائب  
لا يندفع دعوى المدعى كمن ادعى قنا فبرهنت او واليد انه مملوك فلان لا يندفع عنه الخصومة كذا هذا  
**اقول** ينفى ان يندفع عنه الخصومة في مسئلة القن كما في مسئلة الخمر ثم قال **فصل** فلو برهنت  
المدعى انها امرأة حكم ما فاقارها بنكاح الغائب لا يدفع عنه المدعى ولا يقبل هذا الاقرار  
فحق سقوط اليمين عنها على قول من يرى التحليف في النكاح قل يسمع هذا الاقرار ولكن يبطل  
بالتكذيب ويندفع عنها اليمين وقيل لا يصح ولا يدفع عنها اليمين قال الامراء الغائب ان زوجها  
طلقك واخبر به واحد عدل فلان تزوج باخر بعد العدة **فصل** بشرط ان تشهد الطلاق حضور الزوج  
وكذا عتق الامة او الامة والزوجة لو كذبت الشبهة لا يلتفت الى قولها ومن لا يلتفت للتكذيب  
الشبهة لا بالى حضور **فصل** تزوجها فشهد جماعة محضتها عند القاضي انها منكوبة فلان  
الغائب لا يقبل من الشهادة لعدم الحفم عن الغائب في اثبات النكاح ولا يثبت الجلوله لعدم ثبوت  
نكاح الغائب برهنت على ذى اليد انها معتقة الغائب حورا وهو مملوكا يقبل او يدعى قنير لظاهر  
عنها وهو يملكها الا نذكر فيه خصما فتحكم بعقوبتها وقضيتها **اقول** فعلى هذا لو برهنت  
انها امرأة فلان الغائب ينفى ان يندفع دعوى المدعى نكاحا بغير من هذا التعليق وقد مر  
خلافه من قبل وكذا لو ادعى في حجاب المملوك الموزنة على غلاما نا ورثاه من ابيها فبرهنت القن انهما

مطلوب

لا المرأة

ما تقدم في السابق لا خصم



قن فلان الآخر وان حرم بقدر يبيع خصما عن الغائب اثبات الملاك اذ ملكه شرط عقده فبيع خصما واثبات  
التحريم وقية اوعى على قن ان ملكي خبر من القدر ان ملكه فلا الغائب يبيع وعوى المدعي كما لو يبيع من ذوال اليد  
ما في يد غيره يبيع بغيره فبيع الخصومة كذا من ان ثبت لزمن على نفسه نيابة عن الغائب **اقول** **مدعي**  
ما قلنا اننا ان يبيع في ان يرفع عن الخصومة في مسئلة القدر اذ من ان يبيع بغيره من ان ملكه فلا ان ولم يرد  
فيبقى ان يتحد احكاما **عيت** قن بر من عاوى اليد ان فلان الغائب ان حرم وبيع من ذوال اليد ان قن  
فلان آخر اوعى اياه او اوجع او ربحه لا يحكم بعقده وتوزع في اليد ان قن فلان الغائب اوعى اياه وقال  
القن كنت قننا حرمه او قال كنت قننا فلان آخر حرمه لا يصدق تحله فقله انا انا الاصل فانه يصدق  
لان في دعوى التحريم اذ برقية وله في زواله فلا يصدق الا بجه وعوى حرمه الاصل انك لا يرق  
فالقول للملك الا يبيع ان فلانا لو حرم وله في ان قن وقال انا الاصل صدق القن ولو قال انا الاصل  
وبر من ذوال اليد ان قن فلان اوعى فثبت بكونه قننا فلان ووقعته الى ذى اليد حتى لو حرم الغائب وانك  
كون القدر لونه بخلاف الادعاء قنا يدير جدر بر من ذوال اليد ان واندفعت الخصومة لا يبيع القدر فثبت  
فلان حتى لو حرم وانك القدر والفرق بقطر **عيت** وفيه وكلها ما يقبض دينه فغالب المولى والمولى  
فادعى المولى الآخر فاقول الغريم دينه وحده وكالتة خبر من المولى ان الدارين وكله فلانا الغائب  
يقبض دينه حكم بوجوبها حتى لو حرم الغائب لا يملك اعطاء البيعة وكذا لو حرم الغريم المال  
والتوكيد خبر من عليهما المولى الحاضر حكم على الغريم بالدين ووجوبها لانه التوكيد خصومة  
في العين والدين التوكيد بالقبض **اقول** هذا التعليق لا يناسب الصورة المذكورة اذ الكلام  
في التوكيد يقبض دينه كما هو مخرج ولا حاجة الى اثبات التزاما فلو عكسي وقال اذ التوكيد بالقبض  
توكيد خصومة الحان انسابه وكله بالقبض ثم خاصم وبر من حاجته الى اثبات كونه توكيد خصومة بان  
التوكيد يناسبه ولكن هذا في الدين لا في العين وانما هذا عند لا عند سم لان التوكيد بالقبض  
ليس بتوكيد بالخصومة عند ما اذ القبض بخلاف الخصومة قال ثم لا يقبض الحاضر شيئا في الفصل حتى حرم  
التوكيد الاخر فرق بين الخصومة والقبض فقال في التوكيد بالخصومة والقبض لا ينفرد احدهما  
بالقبض وينفرد بالخصومة وتو بر من الحاضر فلانا وكله وظلنا معه واجاز ما صنع كل منهما واجاز  
قبض كل منهما فقبل احدهما الاخر بغيره كذا لو صيان حتى لو مات وترك ورثة ودين له عليه  
فادعى ولو اجاز الميت ما صنع كل منهما لا يبيع الحاضر خصما عن الغائب فيحكم بوجوبه الحاضر فقط **الحكم**  
شرط لقبول البيعة لو ادعى المدعي ان ياخذ مني يلاخصم الغائب شيئا انا انا له ان ياخذ حقه مني من مال  
كان للغائب في يد لا يشترط حقه الحاضر والاحتاج القاضي ان يصب الكيل نظرا لشره فغالب فثبت  
غيبته منقطعة جان للقاضي بيع المبيع وانما المذموم البايع وطريقه **بش** يا ممر القاضي باقامة البيعة فلو بر من

ووجه فلان في  
لا يملك القن

بالقبض

قوله في التوكيد بالقبض  
قوله في التوكيد بالقبض  
قوله في التوكيد بالقبض

حكم ببيع المبيع ويوزع القدر **ص** وكذا لو استأجر ابلا المكة فاجبا وجاليا ووقع الكد او مات من الدابة  
في الدابة حتى انقضت الاجارة فلم يستأجر ان سكرها المكة ولا يفر وعليه الكد المكة فاذ ان ملكه وخرج  
الامر لا القاضي فرائي ان يبيع الدابة ويبيع بعض الاجزالا المستأجر **عيت** شره فغالب فثبت غيبته  
منقطعة ولا يدرى اين مروجان للقاضي بيع المبيع وانما الذي لو كان المبيع منقول الاو عتار فبيع  
هذا العود من المديون وغاب غيبته منقطعة فرفع المدين من الامر لا القاضي حتى يبيع الرهن بيده يبيع  
ان يجوز كذا ما تيقن المشتري **بش** المدعي عليه لو اقر فم غاب حكم عليه باقراره بالا جاع ولو حرم  
فانكر فيه من عليه ثم غاب يحكم عليه عند من لا عند من **بش** غاب المدعي عليه بعد ما بر من عليه او غاب المولى  
بعد قبول البيعة قبل التعديل او مات المولى ثم غابت تلك البيعة لا حكم بها وقال من حكم من هذا لرفع  
بالناس ولو غاب المولى بعد ما بر من عليه ثم حرم وكذا او غاب المولى بعد ما بر من عليه ثم حرم وكذا  
حكم عليه بتلك البيعة وكذا حكم على الوارث ببيعه فامت على مورثه ولو كان الوارث غائبا غيبته منقطعة  
ينصب القاضي وكذا يطلب الحظم وعلم عليه بتلك البيعة وكذا بر من على احد الورثة فغاب حكم بها  
على الوارث الاخر وكذا لو بر من على غائب الوصي فبلغ الوصي حكم على المصير تلك البيعة ومن توجه عليه حكم  
فاختق لا حكم عليه عند من وقالي ثم بناو على يابه ثلاثة ايام فلو خرج والا حكم عليه ولو لم يخرج فغاب  
لا حكم عليه **ج** **البيان** **عيت** ان يكفل بكامله على الغائب ويجوز المدعي في الجلس فثبت  
المدعي على الكفيل الا مقدار ما سبب الكفالة المطلقة فيقرب الكفيل بالكفالة ويكره دينه فبر من المدعي على  
الغائب فيحكم القاضي بما اوعاه عليه باقراره بكفالة ثم يبرم المدعي الكفيل فثبت الدين على الغائب  
لان تصاب الكفيل خصما عنه اذ المدعي على الحاضر لا يثبت الا بشيئ الدين على الغائب فممنه يصير  
الحاضر خصما عن الغائب وممنه لو كانت الكفالة بكامله على الغائب اما لو لم يكن بان اوعى ناله على فلان  
كذا وهذا الحاضر كفيل بغيره فبر من حكم القاضي على الكفيل ثم يكون وكذا حكم على الغائب الا اوعى الكفالة بامر  
الغائب اما لو كفل بكامله على الغائب فالحكم على الكفيل بحال معيق حكم على الغائب سواء اوعى الكفالة بامر او لا  
وقد مر في اول الفصل في منه **كذا** **ق** **ق** وقال المحمالي في الكفالة وقال وممنه لو كانت  
الخصومة في المواله والكفالة بين الطالب الكفيل اما لو كان بين الكفيل والكفيل عنه بان قال الكفيل  
من كفل عنه كفلت فلان بدينه كذا وكذا اوتيت الى الرجوع عليك او قال المحمالي عليه المولى احدث  
عليك بامر وكذا اوتيت الى الرجوع عليك فبر من حكم عليه بمان وعلى الغائب يقبض حقه وكذا لو اقر بالامر  
وانكرا لا اقر فبر من حكم عليه كان حكما على الغائب لا يلتفت الى ان كان بعد **بش** كفل بامر فلان بما لزمه  
او قضى به له عليه او ذاب له عليه فغاب الامر فيمن الكفيل له ان له على الغائب الفاقول للقاضي  
او قضى به على الغائب حتى يلزم الكفيل لا حكم حتى يحضر الغائب بخلاف ما كفل بكامله عليه فبر من طالب

بدينه



ان له عليه القامد ولو كان المكفول عنه غايبة في الفصل الاول وهو ما كفله بالزمن او قضي او ذاب لواق  
الكفيل يدين على المكفول عنه وانه ان يدفع مخالفة ان يحضر الغائب لم يجز قال له كذا على فلان الف  
درهم وانما كفيل به كذا على فلان **حيلة اثبات الحجة على الغائب** اذا احتج بها عند  
شهود غائب واراد ان تزوج باخ ولا يمكنها الا بعد اثبات الحجة على الزوج في مجلس القضا يكون  
النكاح موقفا ولا يمكنها احضان لبعد المسافة فحينئذ ان احديا بطريق دعوى كفاية للمهر على جاهر  
وقدمت في او ايد هذا الفصل وحيلة اخرى في اثبات هذه الحجة ان يدعى على ان ضمان نفقة المعتدة  
معلقا بدفع الزقة وتزويج الزوجة ونظامها بالاداء وتبر من على ما ذكره ويحكم بالزقة وبالاداء  
قال فلان الزوجان قلما تزوجان في تصانيف المتقدمين ولكنه ينبغي للقاضي ان يحيط في سماع مثل هذا  
الدعوى بنظر الغائب لانه ولو صح في الظاهر ولكن للشائعة فيه مجال لوقف الغائب **قوله** ينبغي  
من الحيلة ما ذكره في الحيلة الاولى من النظر **قوله** او في ذلك النظر فيما ايضا تم قال ولكن مع هذا الحكم بالزقة  
نقد حكم لا اختلاف في المشايخ فيه **قوله** من جعل الحاضر ضمما للغائب في مثله ومترقب حيلة اثبات الغائب  
على الغائب وقدمت في هذا الفصل حيلة اثبات الزمن على الغائب في كونه **قوله** ان المهر من لواله  
ان يحكم به القاضي بغير رجلا يدعى رقبته الزمن فيبين في رواية او في حكمة على القاضي فيكونه بالظاهر فيكونه  
في ان فيه روايتين لا تقبل البيهقي في رواية او في حكمة على الغائب ويقبل رواية لانه لما روي عنده  
فقد لم يخط فاد انظر على الحفظ الابواب المذكور من صراحة في ذلك كما في الرواية فيكونه  
**قوله** يبرهن ان ارتهنه من فلان الغائب قبضه ثم اعان اياه وبرهن في رواية لانه شره محتمل فيكونه  
انه رهنه فيلزم بيته المهرين فيأخذ ولو قال المشتري انا انقض البيع لا ينقض القاضي حتى يحضر الغائب  
وكذا لو ادعى الاستحجار مكان الزمن ولو برهن من ان شره من فلان قبل شره في اليد فانه خصم  
يحكم له به وينقض البيع ان لم يبرهن شره في حقه قبضه الزمن فالقاضي ياخذ منه ويحكم عند  
للبيع ويستلم المبيع اليه **قوله** غائب الزمان فيمن المهرين انه ارتهنه من قبل فلان وان مداه غصبه  
منه او اعتره او اجرة منه يدفع اليه **قوله** في اموال الغائب المكفول **قوله** حتى قضى بالبينة فغائب  
المكفول عليه وله مال عند الناس لا يدفع الى المكفول حتى يحضر الغائب لانه نفقة المرأة والاولاد الصغار  
والوالدين كذا عن **قوله** وكذا لو مات وله ورثة غيب في ماله في المكفول الموقوف به للمكفول عليه بالقاضي  
لا يدفع شي من ميراثه حتى يحضر ورثته او يحضر المكفول عليه لو غابا ما كان ما ذكره من مخالف ما ذكره الامام  
ان القاضي يقضي بنفقة لامرأة الغائب ماله لو كان موقفا في الغائب مقدار نكاح ووديعه فيحتاج  
الى الزن فيعطى **قوله** قال للقاضي هذه الدابة ووديعه او نقطة او هذا القسي اقبى روثه من مسير  
سفر والى كذا غائب فانه لا انفاق الا رجوع عليه فالقاضي يطلب البينة فلو اقامها حكم بالنفقة على الغائب

مطلوب  
صلته ان الزمان على الغائب

الباب

وكذا امرأة الغائب فان القاضي يحلفها اقامة البينة على النكاح وعلى ان الزمان ماله ووديعه عند جاهر فلما  
فرضه بالنفقة وكذا قضي بين يدين من آخره شره من فلان الغائب حكم بالملك الجاهر والشره على الغائب فيكونه  
لا ينفق الا النكاح وقد مر غير مر **قوله** ينبغي ان يحلف هذا على ان في اليد يدعيه لنفسه اما لو ادعى  
انه ووديعه او غصبه او قضي وبرهن بغير دفع الخصومة عنه وهذا قد مر غير مر **قوله** قد مر غير مر في قوله  
او المالك من هذا المطلق **قوله** جاز **قوله** لا يجوز في الشئ في حكم ان ياخذ منه بغيره فانه لا يجوز  
من ثمنه لو من جنسه ولو روي له ان يوجدها ويحلفها من آخره جاز **قوله** في القاضي والاية ايداع ماله غائب مكفول  
**قوله** للقاضي اقرض ماله الغائب لبيع منقول له ولو لم يعلم مكان الغائب لا يعلم ان يمكنه ان يبعث اليه  
او اخاف التلف فيمكنه حفظ العيس والمالية **قوله** في حاله **قوله** من الامنة المخصوصة لو كان ماله غائبا  
فالقاضي لا يبيعها انما يبيع ماله المكفول **قوله** من سلب غير الدين عن امير ومعه من خادمة فاجرة انما جاز  
قبضه في غير ما خذت وشره وشره الا يدعيه وقضت بغيره من الامير والمكفول له الا ان لا يجد ورثة القسطنطين  
انه لو خلا من ضاعته ولو لم يسكنها بخلاف النفقة مد للقاضي بغيره من اليد بية عن الغائب حتى لو ظهر المالك  
كان له على اليد عنها قال نعم **قوله** في كونه **قوله** القاضي لا يمكنه في بيع امية الغائب المجنون وقبضها وله ان يكاتبها  
ويبيعها **قوله** لا يمكنه في بيع امية الغائب وان لم يكن له مال وقبضه للقاضي بغيره من المكفول وامته لا لو كان ماله  
غائبا غير مكفول **قوله** من المطلق المجنون بسبب الدين يكاتبها بغيره من بعض الغنم على البعض الا اذا غاب عنه  
فيمن يبيع القاضي ماله بينهم بالخصم وهذا المسألة ولعل على ان القاضي ان يقضي دين الغائب **قوله** فيكون  
وغائب المطالب فقال المدينون انا اؤتي المال فالقاضي ان شاء اخذ ووضع عند عدل وان شاء اخذ منه  
كفيلا ثمة بنفسه وهذا يدل على ان القاضي قبض دين الغائب من مديونه **قوله** في بيع القاضي للامنة  
بيع ماله الغائب فيه لو كان المدينون غائبا لا يبيع القاضي عروضة بدينه عند جاهر وقال لا يبيعها واما العقار  
فلا يبيعه عند جاهر وكذا قد امانه النظام عنهما ان له بيعه كعروضه وعلى هذا الخلاف بيع عروضة نفقة امرأة  
وشره العقار غنما روايتان **قوله** عز مات ولا يعلم وارثه فباع القاضي وان جاز ولو علم بموضع الوارث جاز  
وكون خطأ لا يبره ان لو باع الآتي بجزء وقبضه ببيع منقول المكفول ولا ينبغي له ان يبيع عقار بلو باع  
جاز والوصى لو باع عقار الكبير الغائب لم يجز **قوله** لا يقضي على المكفول بدين لغيره ليس للقاضي ان يقضي  
في ماله المكفول ولا عليه بشئ من احكام الموقر حتى يبرهن ثمة **قوله** لو المكفول يقبض ثمة وارثه على  
جدة لا ينبغي لاحضان بغيره في ماله الا ان القاضي والقاضي ان يوجب لو ضيف ان يحجب لو لم يسكنه احد الحنفا  
اجرة للمكفول قاضي قضي ثمة كبر وبما ملك غائب رايه له ومدخل بجزء اجاب بعض مشايخ زماننا  
انه يجوز مطلقا وينبغي ان يجوز لو كانت الغيبة منقطعة **قوله** من سلب من يدين عن غصبه شيئا للغائب على القاضي  
قبضه منه اجاب له ذلك ولو كان ماله في ماله المكفول فلا لاخذ بالظن الا في فانه ذكره في **قوله** القاضي

مطلوب  
للقاضي بغيره من اليد

هذه الودعة لو كانت من  
العوض وبيتها غائبة  
فان دفع الى الغائب  
بيعتها

قوله في اموال الغائب المكفول حتى قضى بالبينة فغائب المكفول عليه وله مال عند الناس لا يدفع الى المكفول حتى يحضر الغائب لانه نفقة المرأة والاولاد الصغار والوالدين كذا عن قوله وكذا لو مات وله ورثة غيب في ماله في المكفول الموقوف به للمكفول عليه بالقاضي لا يدفع شي من ميراثه حتى يحضر ورثته او يحضر المكفول عليه لو غابا ما كان ما ذكره من مخالف ما ذكره الامام ان القاضي يقضي بنفقة لامرأة الغائب ماله لو كان موقفا في الغائب مقدار نكاح ووديعه فيحتاج الى الزن فيعطى قوله قال للقاضي هذه الدابة ووديعه او نقطة او هذا القسي اقبى روثه من مسير سفر والى كذا غائب فانه لا انفاق الا رجوع عليه فالقاضي يطلب البينة فلو اقامها حكم بالنفقة على الغائب



بسهولة يدفع مال المفقود ما ليس له مال الغائب **في كل** القاضى ليعاخذ ويرد المفقود من  
 على نين ووضعا عند ثمة لا ياتى به **نعم** سئل عن انما عن موافق لها فصار احد ما دفعه الزكرك  
 كل الى الراعى لم يدفع نصيب شريكه اجاب ان يدفع او يكتفه حظه لا يبرأ منه ولا يصح عاقره ولو  
 تركها الزكرك الغائب القاضى ولم يتركها يدين بملكه ان يدفع الاخر الى القاضى فينصب قضايا يحفظ كذا  
 اجاب وهذا تنصيص منه على ان القاضى نصب قيم ليحفظ مال الغائب **على** القاضى ان ينصب  
 المفقود وصيا بطلبه يوزن من طريقه ولا ينصب عن الغائب **نعم** او عدا حقوقا على ميتة وركب  
 غائب غيبة منقطعة يجوز نصب الوصى عنه او الغيبة المنقطعة كوت فلم يحز في المنقطعة ولو  
 نصب القاضى قضايا مال الغائب غيبة منقطعة ملزم الخصومة في يوزن قبل **لا** انت  
 مات الغيرم واوصى الى رجل يدعى وينال على الميت والوصى غائب نصب القاضى خصما عن الميت لخاص  
 الغيرم ليصلح **لا** حق **نعم** للقاضى نصب الوصى لو كان وارثه غائبا وكتبه نسخة الوصاية انه جعل  
 وصيا وارثه غائب **نعم** من السفر **نعم** زوج الميتة قال للقاضى انما ابرأتني من مهرها ووصيته لي وان  
 الورثة غيبت فانصب قضايا لا يبرهن فنصب وهرمن وحكم به جازر الغيبة المنقطعة لا يبرهن **لا** حق  
 ابرأ المدعى عليه عند القاضى او برهن عليه المدعى عليه بحضر المدعى غائب فطلب المدعى عليه من القاضى  
 كتابا بالبرائة كما سمع فانه يجيب **نعم** غائب البايع فوجدها لم يبرهن عينا فان ثبت عند القاضى الزكرك  
 والعيب فوضع القاضى عند امين يملكه في يده وحده البايع ليس للمشتري ان ياخذ الثمن منه لانه ملك  
 على المشتري لان اخذ القاضى لم يكن قبولا للبائع لانه لو فعل ذلك كان حكما على الغائب بملكه في فعله  
 عند امين القاضى اذا حلف البايع وطلب المشتري الرق رقه عليه وانما لم يترك في يده لانه لو تركه  
 من المشتري في ما يمنع الرق وكان ملكا لم يبرأ من القاضى ملكا على المشتري **نعم** هذا لو لم يقض عليه  
 بالرء اما لو قضى بالرء على البايع حال غيبته فانه يملكه عليه لانه حكم الغائب وهو ينفذ في اظهر الروايتين  
 عن اصحابنا **نعم** استفتى **نعم** شافعي مذهب من يبيع باق قاضى حكم كره على الغائب متعلق من فيه جنف  
 للمذهب ابن حكم درست بويان قال درست بويان وما قوله كره قاضى فيكر ابن حكم ارضا كره  
 معلوم شافعي مذهب بتقليد كره است تو انما مضاكرون باجتها وخضه قال درست بويان  
 امضاؤه وما قوله يقي نصيب كره اندنا املاك غائب را فرشد وواح او ووزر مستحق يبرهن قيم  
 ملكي را دعوى كره وقال ابن دعوى درست بويان تا خضم حاضر نشود **اقول** وحكم شافعي مذهب  
 باق قاضى بتقليد جنف ينبغي ان يكون فيما خلافا او غايته ان يكون كالحق حكم بخلاف رايه وفيه اختلاف  
 على ما مر **الفصل السادس** في بيان انواع الدعاوى **والشرايط** **وحيثما** **وبين** ما يسمى **بما لا**  
 اعلم ان الدعوى اما ان يقع بين اوعين فلو وقعت في عين فلا يخ امان ان يكون عقارا او متوقفا

مطلوب  
 القاضى ان يصفى  
 عن المفقود بطلب ماله  
 خلافه الخامس

والمنقول اما ان يقيم القاضى ان امكن احضار مجلس الحكم فالحق لا يسمع الدعوى ولا الشهادتين الا بعد  
 احضار المدعى على مجلس الحكم ليشهد المدعى والشهود ليقطع الشك بين المدعى وبين غيره **فصل** في احضار  
 المدعى على مجلس الحكم لا يدين بقوله فواجب عليه احضار مجلس الحكم لا يقيم البينة عليه ان كان جازلا ولا يبرهن  
 من الغيبة في الدعوى لان وايد لو كان ملزما لا يلزمه الا حضا لان لا يأخذ من المقر والامير الا حضا وانما  
 بهج لو منكر اما لو كان وروية عند لا يصح الا حضا او الواجب فيها التحلية لانها فلو انكره واليد  
 الا حضا يكون حقا او عينا غير يبرهن المدعى ان كان يبرهن المدعى عليه قبل هذا الشرايط بسنة على العقل  
 ونحو المدعى عليه على احضار البينة ام لا كانت واقعة الفتوى وينبغي ان يقبل ان ثبتت في الزمان  
 الماضي ولم يثبت خروج من يدين فيبقى ولا تزول بالشك **قال** **نعم** ومن التقدير لا يمكن احضار عند القاضى  
 كقصة بئر وقطيع غنم فالقاضى مخير في حفر كل الموضع او بعث خليفة لوماؤنا بالاستخفاف ومن نظر  
 ما اذا وقع الدعوى في جرد لا يبيع باب مجلس القاضى فانه يخرج الى يابه او يامر نائيه حتى يخرج ليشهد اليه  
 الشهود بحضرة **في** لو تعذر نقله كرهى فالحكم مخير فخر او بعث امينا وذكر **فصل** في احضار البينة لو كان البينة  
 المدعى هو الممر اما لو كان خارج المصنف حكم والمصنف شرط لجواز القضا في ظاهر الرواية فطريقه ان يتبعث  
 واحدا من اعدائه فيسمع الدعوى والبينة ويقض بعد ذلك بحضرة **فصل** في المدعى لوله حزم مؤنة  
 لا يجبر المدعى عليه على احضار وتفسير الجواز المؤنة كونه بحال يحمل الى مجلس القضا باجرا لا جانا فلما  
 حال حزم مؤنة وذكر بعد بوزن بين ان مالا يمكن رفعه بيد واحد فهو حال حزم مؤنة **فصل** في ما يتعلق  
 نقله الى المؤنة كبر وشعير فهو حال حزم مؤنة وما لا يحتاج في نقله الى المؤنة كسكر وزعفران فليد وقيل  
 ما اختلف سبعة في البلدان فهو حال حزم مؤنة لاما اتفقوا **فصل** في هذا لا يستقيم في الزمان وهو  
 حال حزم مؤنة بلا شك مع ان سبعة متفق في البلدان **فصل** في ادعى مائة فقيروا وكذا من ثمانين فطعن  
 او قاضى سبعة جبر وقال فامر باحضار لا يبرهن عليه لا يؤخر احضار او الجبر يجرى فيما لا حزم مؤنة  
 له ولكن يرسل نائيه ليرى ويحكم ثم تدان القاضى فلو كان العبد والكا وبذلك الحقيقة دعوى الدين  
 فيشتط فيه بيان القدر والجنس والنوع والصفة كسائر الديون ولو ادعى قيمة واية مستهلكة ملحق  
 بالذكرة لا المؤنة اختلف في المشايخ قبل لا يبرهنه ومن بيان السن وهذا على اصله مستقيمة لان عند  
 الحكم ببيعة الهاك بنا على الحكم بملك الهاك ليجازى حق المالك عند في الهاك فانه قال يبيع الضلع عن الهاك  
 على اكثر من قيمة فلو لم يملك الهاك ملكه لم يجر هذا الصلح لانه لا يحل القيمة ومودين في الذمة فالصلح  
 من الدين على اكثر من جنس لم يجر واذا كان الحكم بالقيمة بناء على الحكم بملك الهاك لا يبرهن بيان الهاك  
 في الدعوى والشهادتين ليعلم الحكم بما فاق وهذا القاضى يقول مع ذكره لا المؤنة والذكرة لا يبرهن ذكر  
 النوع بالذكرة فلو كان حزم مؤنة ولا مكنتي نذكر اسم الذابة لانها مجهولة فالحا صلا ان طامر ملبس

الذات المدعى ادعى لاداء ما حضا

المصنف شرط لجواز القضا  
 في ظاهر الرواية  
 والمدعى لوله حزم مؤنة لا يجبر  
 المدعى عليه على احضار



لا ينفع















مطلب  
دعوى الدين  
على الميت

ولوبين حصته

منه

ينبغي

وانما يلزم ما فيه فلا بد من البيان وفي دعوى الدين على الميت لو كتب توفي بلا اداة وخلف من  
بيد هذا الوارث ما ينبغي سماع هذا الدعوى وان لم يبين اعيان التركة وبه يفتى لكن انما يامر القاضي  
الوارث باقاء الدين لو ثبت وصول التركة اليه ولو اكد وصولها اليه لا يمكن اثباته الا ببيد اعيان التركة  
في يد من يحصل منه الا علام كذا **وط** وفي دعوى الدين على الميت يكفي حضور وصية والوارث  
الواحد ولا حاجة الى ذكر كل ورثة فلو وصيا يفتى انه اوصى الى هذا فيجب عليه الا اداء من تركته التي على  
ولو لم يدين بسبب الورثة لا بد من بيان كل ورثة عن **س** او على آخر عينا بيده وقال كان ملك  
للمتومات وتركه ميراثي ولفلان وعنده الورثة الا ان لم يبين حصته نفسه فبمن يسمع ولكن اذا ال الامر  
الى المطالبة بالتسليم لا بد من بيان حصته بان قال فلان ميراثي ولجماعة سواي وحقني كذا لم يصح هذا  
الدعوى ما لم يبين عدل الورثة لجواز ان حصته انقضت عما سمي او شيئا من تركته ابيه او ثراه منه وفيه  
واكد بقية الورثة قبل لا يصح هذا الدعوى او المحض قد يكون مرض موت وقد لا يكون وبيع الميراث  
الموت من ورثة وصية له بالعين مخرج حتى قال يسمع من وارث لم يجر ولو غلبت قيمة الابا لاحاقه فكانت  
هذا دعوى الوصية على احد الورثتين فلم يجر فيشك وقد يصح لان تصرف الميراث مع وارثه معتقد عند  
الجهة لو اجاز بقية الورثة نفذ بالبطلان يعارض عدم الاجازة بشرط ان يكون مرض الموت معلما بل ان  
مرض الموت كان للتصرف في الميراث فيصح الدعوى او على آخر ان وصية باع ثمنه كذا وكذا حال  
صغرى بكذا ومات ولم يخذلها فادفع التي فقد قبل لا يصح هذا الدعوى او حق القرض لو ارث الوصية  
وعلى قول **س** في وكيد البيع او امات قبل فقبض الثمن حتى قبضه لم يملكه ينبغي ان ينتقل من حق القرض  
الى البالغ ويصح دعواه وقد مر جنة في آخر مسائل القضاء باع وارثين وملك الى المشتري فدعاؤه  
المالك على البايع لو ادا واخذ الدار لا يصح دعواه او ليس في يد البايع ولو اراد تضمينه بخصيب  
فمنه روايتان ولو اراد اذاجان بيعه اخذ ثمنه يصح دعواه كذا **افش** وفي ط اجازة المالك  
لو اجاز قبل الخصومة حتى لو قام الغاصب طلب من القاضي ان يحكم له بالملك اجازة البيع فعلى قول  
ح لا يصح اجازة كذا **وذكر** **س** ان الاجازة يصح في ظاهر الرواية **ط** لا يصح **ط** او على  
دارا بيد آخر ان غصبه منه فقال هو الميراث كان له وقفته على كذا واراد المدعي تخليفه خلف عنده  
خلافه انما بناء على ان غصب الدار يخفق عنده خلافه لما يفتى بقوله وفعلا للحج كذا **ط**  
وكنه ان يكون مراده انه يفتى بقوله في غصب العقار انه يتحقق وعلى هذا ينبغي ان يكون  
في المسألة الاولى لو اراد تضمين البايع بان لم يذكر ويختار ان مراده انه يفتى بقوله في المسألة  
الاخيرة وعلى مسأله التخليف لا يجرى غير ذلك على هذا قوله وفعلا للحج ولانه لو لم يفتى بقوله  
ولم يكتف الغاصب الواقع وعسى لا يكون لمدعي الغصب بيعة فيفوت ملكه لانه لم يمكنه

كلمة

تخليفه لا يمكنه تخليف المتولى ولا الموقوف عليه ولا كذلك في غيرهما من الصور يوضح ما ذكره في المسألة  
الاخيرة لو اراد تخليفه لياخذ العين منه لا يخلف وفاقا اذا اراد ارضه من مسكنه بغيره  
وقفا **فش** غصب قنا فبر من آخره له وقفا بولم يبر من المقتضوب منه على الغاصب انه  
لا يقبل له دعوى الملك لا يصح الا على من اليد كمن لو ادعى على من اليد انك غصبت مني بسم دعواه  
في حق النمان الا بغيره ان دعواه النمان على الغاصب الاول يسمع وان كان العين في يد الغاصب  
وفي دعوى غصب نصف الدار شيئا على بشتط ان يبين كون جميع الدار في يد المدعي عليه قيد بشرط  
او غصب نصفه شيئا لا يكون الا يكون كله بيده وقيل غصب نصفه شيئا بيقدر بان يكون الدار كلها  
فغصبته من احد ما يكون غصبها النصف شيئا كذا **ط** وفي **د** او على ثلثة اسهم من عشرة اسهم من دار  
ولم يذكر ان جميعه في يد وكذا لم يشهدوا ان جميعه في يد **س** في **ك** ان غصب نصف الكس شيئا بغيره  
وقيل لا ادعى دارا بيده انه لا يحتاج المدعي الى اقامة البيعة انه في يد المدعي عليه وان اقرانه بيده اذا  
ادعاه مطلقا اما لو ادعاه بسبب الشراء من يد المدعي او في يد غيره وانكروا الشراء منه لا يحتاج  
المدعي الى اقامة البيعة على اليد كذا **فش** والفرق ان دعوى الفعل كما يصح على من اليد يصح على غصب  
ومنا يدعي عليه التملك ويحكم بكون من في اليد يكون من غير فان لم يثبت اليد باقوان لا يمنع صحة  
الدعوى اما في دعوى الملك المطلق المدعي يطلب من القاضي ازالة يد والازالة لا يكون الا من اليد  
وما قور في اليد لا يثبت كونه في يد او على ان يفتى في ارضه نهر او ساق في الماء الى ارضه لا بد وان  
تسمى الارض التي تمش فيها النهر وان يبين موضع النهر انه من الجانب الايمن من هذه الارض ومن الجانب  
الايسر يبين طول النهر وعرضه كذا **د** وفي **خ** يبين عمدة ايضا فاذا بين وكذا قور المدعي عليه ملك  
لزمه والاحلفه بانه ما احدث في ارضه النهر الذي يدعي وكذا لو ادعى انه بني غار في بئر الا يسمع في بئر  
الارض ويصف البناء وطوله وعرضه وانه من الحنف او المذنب وكذا لو ادعى غرس شجرة في ارضه فاعلم ما ذكر  
فلو بين ذلك فان اقر المدعي عليه البناء والشجر والاحلفه بالبناء بنيت وما غرسه في ارضه  
فلو وكل امرئ فاما **اقول** لو بين الارض ولم يكن فيه بناء غير ما ذكر ينبغي ان لا يحتاج الى  
ذكر الخشب والمدر بل لا يحتاج الى ذكر طول وعرضه او التمييز الحاصل كفي للاثر بغيره لو ثبت  
في شهادته نقص حائطه فلان فلو يتأخذ وطوله وعرضه جازع شهادتها وان لم يذكر قيمته لانه  
معد بيان حد وطوله وعرضه يعرف القاضي قيمته بسؤاله احله قائم وعنده انه لا يدين كذا  
انه من مدر وخشب بينا موضع اذ بين حائط المدر وحائط الخشب اختلاف فاحش ولو ادعى  
حصيل ماء في دار الاخر لا بد ان يبين انه مسيل ماء المطر وما هو الموضوع ويتبين ان يبين موضع المسيل  
انه في مقدم البيت او في موضع ولو ادعى طريقا في دار الاخر ينبغي ان يبين طول وعرضه وموضع

وقد











توم ما ذرى بشرى وبرهن ان اباك اقران في البرية تقبل ويرث لثبوت نسبته بثبوت اقرار ابيه  
 ان وارث فلان لانه ابن اخيه لآب وام وبرهن فالقاضي يسأل في شهره ويحيى ذائنت كه قوت  
 وارث است فقالوا سمعنا من الموت قال انه وارث لان قبل هذه الشهادة ولا يثبت باقرار الميت  
 ارثه لانه حمل النسب على الفيلكن لو اقر الميت انه وارث في مات ابنته مات المقر فالمقر ياخذ المال  
 حكم الوصية لان اقراره من اوصية وعلى تملكه عند موته وعند موته لا وارث له فيوصى الوصية  
 في حقه حتى لو قال موقوف على ومات المقر ورثت اهلها ياخذ الميراث والياق ياخذ المقر  
 ذكرتم في **ح** الاصل في دعوى النسب ان ينظر الى النسب المتعارف فيه فلو كانت عما يثبت باقراره  
 كابق وبنوق وولاء وزوجية فالمدعى خصم هو انكر المدعى عليه وتقبل بنبته سواء ادعى  
 لنفسه حقا او لم يدع ولو عملا لا يثبت باعتدافها كاخوة فهو خصم له في حقه مع ذكره والآفلا  
**ح** ادعى انه اخوة لا يسمع الا ان يدعى حقا من ارث او نفقة او حق تربية او حصة في الميراث  
 وما اشبهه الا في الزوجين والابوين والولد وولاء العتق والمولاة فانه تقبل بنبته وان لم تدع  
 فيه حقا لانه مثبت حتى لنفسه في ذلك **فصل** ادعى ان عليا احمد بن محمد بن احمد كذا واما هو  
 هذا فشهد شهوده ان هذا احمد بن محمد بن احمد وله عليه كذا يثبت المال لا النسب اذ المدعى وشهوده ليس  
 بختم اثبات النسب فلا يثبت وثبت المال لوجه الاشارة اليه ثم قال ومما جازي هو ان  
 وعلى انه لو ادعى ان عليا فلان وبنوا وانه مات وانت وارثه وابنه واسم ابيك واسم جدك كذا  
 وبرهن تقبل وثبت النسب ينفي ان يكون هناك كذا **اقول** يمكن الفرق بينهما بان الاشارة  
 معنا تعني عن ثبوت نسبته او الحق يثبت عليه لا يكونه وارثا فافترا ادعى على اخيه حصة في ميراثه  
 بسببه انه وكن خطأ فالتسليم به شبهة ومخبر من الدعوى ان لا اختلاف فثبت ان موجب الخطأ  
 على العاقلة ابتداء او على الجاني فيتحقق عن عاقلة وكذا اختلافه ان الجاني على موصى حمله العاقل  
 ام لا فلا يقيم دعوى مطالبته بجميع الموجب دل عليه انما قد حلهما رجلا في دعوى قبل الخطأ لا ينفذ  
 حكمه عليه اذ فيه الدين على العاقل ولم يوجد منهم التحكيم ولو كان عند انفذ حكمه عليه كما ذكر **ح**  
**العقود** **سابع** في تحديد عقار ووجهه وما يتعلق به **ط** في دعوى العقار  
 لا بد ان يذكر بطلان فيما الدار ثم المحل ثم السكة فبدا او لا يذكر التورث ثم المحل اختيارا لقولهم فان مدعيه  
 ان يبدا بالاعم ثم بالاخضر فالأخضر فيبدأ بالاعم ثم يقول وارثه سكة كذا في محله كذا  
 في كونه كذا وقاسه على النسب حيث يقال فلان ثم يقال ابن فلان ثم يذكر الجدي فبدا بما هو اقرب فترقى  
 الى الابد وقولهم احسن اذ العام يعرف بالخاص لا بالعكس فصار النسب حجة عليها فالاعم اسمها فان  
 احمد في الدنيا كثير فان عرف والآخر فيقول ابن محمد فان عرف والآخر في الجدة **احمد**

نار الشارة وان لم يثبت نسبته  
 وانما في فلا يكون ثبوت حقه  
 الا بثبوت نسبه او المال على  
 اكدت فلا ينقل الى الذي

اختلف اهل الشريعة في البداية باع او اخص او اهل القلم بالخيار ويبدأ بآبها شاء قال جماعة  
 في عمل الشرط ينبغي ان يذكر في الحد وارثان لا يذكر لزوي وارثان وعند كلامه مسوا  
**ح** يمكنه في الحد ينهي ان كذا او يلاحق كذا او لزوي كذا او لا يكتب حد حده كذا قاله لو  
 كتب حد حده ووجهه او الطريق او المسجد فابيع جاز ولا يدخل الحد وفيه البيع او حصة التماس  
 اظهار ما يقع عليه البيع كن تن قال البيوع فاسد الحد وفيه نذر في البيع فاختار ينهي او لزوي  
 او يلاحق في نزاع من الخلاف ولان العاقل على قول من يقول يدخل الحد في البيع على الموضع الذي  
 ينهي اليه واما ذلك الموضع المحتسب اليه فقد جعل حده او موهو داخل في البيع فافاد لو كتب احد  
 حده وارثان لا يكتب غيره محدود او الحد يدخل ولو كتب احد حده ينهي الى وارثان او للاق  
 بكتبه شره محدود وكذا كان يكتب على وارثان واما ذكرناه احسن او ما يل الشئ قد يكون بينهما  
 فوجهه وليس على ينهي عن الملاحظة قال عدم يلحق منكم او لولا الاطام لو لم يدع به الملاحظة **فصل** بعد ذكر الحدود  
 يقول محدود وفيه وجوه لانه لو لم يذكر الحد في الطريق والمسير فيبطل عليه الا اتفاق  
 فلا ينفذ استحقاق الدار ولا ينفي ان يذكر بطريقه ومسيرا فانه لا يكون باب الدار والخير ان  
 على طريق العامة فيصير مديا ذلك الموضع بملكية نفسه وهو مخرج طريق العامة لا يملكه احد **ح**  
**فصل** لو باع دارا بطريقه جاز خلا فالزور لانه يتناول طريق العامة قلنا يتناول طريقه الخاص  
 وهو ما يتطرق فيه صاحب دونه غير فاشترطه العقد لا يفسد كذا **ح** في هذا ينبغي ان  
 يجوز ذكره في الدعوى **اقول** ليس في طريق العامة ما يختص بشخص دون شخص فلا يستقيم قوله  
 وهو ما يتطرق فيه صاحب دونه غير الا اذا اجملا على حاله المور **فصل** وما يذكره دعوى العقار  
 من قوله حقوقه وعرفه وحقوقه عبات عن مسير طريق وغيره فافاد وحله فقه عند من عبات  
 من منافع الدار في ظاهر الرواية المرفق على الحقوق **ط** قاله الشاهد بالفا رتبة ان مدعى عليه  
 ابن محمد سلبا بانه محدودا وحقوقه في بيع الشهادة كذا **ح** قالوا والصحيح في الجواب  
 ان يقال كذا كذا الحد لزوي او ينهي او يحق بيع الشهادة وكذا ذكره وارثان او طريقه او مسير لانه الشهادة  
 لا يكتب في ذكر الحد من ويكتفي بنبذه فيجعل الميراث بالارث الثالث حتى ينهي الى مبدء الحد الاول والشهادة  
 كالدعوى فيما حرم الاحكام **ح** كتب الحد الرابع لزوي المرفقة او الزقاني واليه المداخل والباز لا يكتب  
 الا زقة فلا بد ان ينهي الى ما يعرف به ولو كانت لا ينسب الى من يقول زققة بها بالحد او بالقرينة والتأجبة  
 يقع به نوع معرفة **اقول** وقد مدعى انه لا يمكن ذكر النانة وتحتل كذا كذا من قوله لا يمكن  
 فلا بد من بيان الرابع لا بد من كذا وهذا لا يدل على ان بيان الرابع لا بد منه او بين قولنا بيان الرابع لا بد منه  
 وبين قولنا الرابع لا يتبين الا كذا فرق بين فلا ولا لا جليله واسم اعلم بقضه **اقول** ايضا بالحد

الموضع الذي  
 وعلى من ينهي لا يدخل الحد في  
 فالشهادة الى الدار لا يدخل في البيع  
 وهي عند نزاع من الخلاف في البيع

وقد علم انه لا بد منه

ول في وقت بان مدعى دلم  
 في قولنا فالشهادة لا يدخل في البيع  
 يدخل حد حده مع حدوده لا يدخل  
 في حد حده مع حدوده لا يدخل  
 في حد حده مع حدوده لا يدخل







وكان يرد الخاضع للحملات والصليبيون التي فيها استغناء هذه الأشياء مطالعة بلا تحديد وتقدير وكان الاجتماع لا يشترط ذلك لان هذه الجهة لا تنفي الى المنازعة لاننا ما راينا قرية اشتريت فزوت بيعت جميع المساجد والطرق والمقابر وما سبل اوصافنا تدل على هذا اذ قالوا لرباع كذا شاه من هذا القطيع لم يجز لان هذه الجهة منفية الى النزاع وكذا الرباع فغيره من جهة جازا فغيره الجهة لا تنفي الى النزاع **فيما يشترط تحديد المشتريات** كقبرة وطريق ونحوه وقيل لا وقيل لو كانت المقبرة تملأ لا يحتاج الى تحديد وان لم يكن تملأ يحتاج **فقط** لا بد تحديد المشتري بتميزه وما يكتبون في زمانه في تحديد ان حدوده الاربعه لثوبين دخلت في حدوده من الدروع او في هذا البيع لا يصح ان لا يتميز فيكتسب في تحديد نهر اقرب هذا المشتري او اخذ في او نجا او شتر انهم بحيث يتميز وما يكتبون زمانا وقد عرف المتعاقدان جميع ذلك واحاط به علما فقد استردوا بعض ما يحتاج وهو المختار في البيع لا يصح به معلوما للقاضي عند الشك في ذلك بد من التعيين ولو ذكر حدوده الثلثة الرابع والاربع فخصص ذلك المدعى عليه لا فاصلا بينهما او قال الحد الرابع ملك المدعى عليه ولم يذكر الفاصلا قال لا يصح من هذه الدعوى ان السكون عن الرابع لا يمنع صحة الدعوى وهذا التعليق **الحج** ان مدعى القدره لو ذكر حدوده الاربعه وقال من المشتريات ارض فلان حدوده الاربعه لثوبين ارضي دخلت تحت هذه الدعوى لا يمنع من الدعوى اذ جعله قوله الحد الرابع ارض المدعى عليه بمنزلة سكوتة قال قلت لو ارضي المدعى او البيع للمجمله بارض مشتريه كيف تعرف مسكنه تحيط بالمكانت بالمتناه علامه او منهر او بنشين يقرب والايضوف بمساحه حتى ان المشتري لو كان حوضا او طريق يعرف مساحه كذا **لفظ** وفيه بين حدوده ولم يبين ان كبر او ارض او دار ومنه ان ذلك قسرا لا يسمع الدعوى ولا الشك في وقيل لا يسمع لوجوب المهر والمحل والموضع وقيل في كبر المهر والقيمة والمحل ليس ملازم وقال علماء الدين في فصوله وما سبق في اول هذا الفصل من اختلاف اهل الشروط في البداية اجماع منهم على شرطية البيان **اقول** ما سبق لم يبدل على اجماعهم لجواز ان يكون الاختلاف بين فرقته مشطورا البيان وليس سلطان الاختلاف في البداية روي عن الكل يجوز ان يختلفوا فيها على تقدير الذكر ولا يلزم منه شرطية الذكر عند الكل فلا وليد على اجماع **فمن** او من عشر وبرات ارض النسخ لا الواحد لو كانت هذه الواحدة في وسط التسع تقدر يقضي بالمحل لا في وسط **فمن** او من عشر وبرات ارض النسخ ونحوه وبين حدوده لا يصح ان السكون تقدر فلا **فمن** فان كان السكون تقديرا كذا انما لا يبدى كان تقديره عابيه تعريف الارض او في سائر التعليلات انما لا يعرف بالحدود لا مكان احضار فيستغنى بالاشارة اليه من الحد اجماع السكون فقله لا يمكن لانه مركب في البناء تركيب قرار الفتح بما لا يمكن فقله **اصلا** **ظنه** من غير علمه بيت ليس من غير علمه السفل جميع من وجه من حيث ان قرار العلو عليه فلا بد من تحديد يعني من تحديد العلو والعلو عرف في تحديد السفل وان السفل اصل العلو متبع في تحديد الاصل اولي قال **في** هذا اقام يكن حده العلو حيث فلو كانت فينبغي ان يحد العلو لانه هو المبيع فلا بد من اعلانه وهو محدد وقد امكن **اقول** الوضع والعلم

کیفہ

تعرف المشتريات على

السلطان السلطان

خانی

فيكون محذوراً بها كان أو أعلم بكل منهما ولكن الكلام في الأولوية ثم قال ثم ذكر كونه محذوراً كلياً وطمع فيه  
بعض الناس علمت أو ليس للعلو حد قلنا ان للعلو حداً الا أنه لا ينبغي محذوراً الشاهد لو غلط في ذلك لا ينبغي شهادته  
بخلاف ترك أحد طوره والحد في ان المشهور به يختلف بالغلط لا بالاشك وانما ثبت الغلط باقرار الشاهد اني  
غلطت فيه احوال عاه المدعى عليه لا يسمع ولا يقبل بينة لان دعوى غلط الشاهد من المدعى عليه انما يكون  
بعد دعوى المدعى وجواب المدعى عليه والمدعى حين اجاب المدعى فقد صدقته ان المدعى عليه من الحدود وفيه  
يدعوى الغلط بعد مناقضا **أقول** يمكن ان يجيب المدعى بان هذا ليس كذلك لا يكون حينئذ يدعوى الغلط بينة  
فيمتنع ان يقصدوا أيضاً ويمكن ان يغلط لما لفته لتحديد المدعى فلا يناقض ثم قال او نقول تفسير دعوى الغلط في  
الحدود ان يقول المدعى عليه أحد الحدود ليس ما ذكره الشاهد او يقول صاحب الحد ليس بهذا الاسم الذي ذكره الشاهد  
وكلا فكل من الشاهدان على التيقن لا يقبل **أقول** لو قال بعض حدوده كذا لا ما ذكره الشاهد والمدعى ينبغي  
ان يقبل بينة عليه من حيث اثباته ان بعض حدوده كذا فينبغي ما ذكره المدعى ضمناً فتكون شهادته على اثبات  
لا على التيقن وتبين عليه من ذلك في قصداً التناقض انه ادعى داراً محذورة فاجاب المدعى عليه ان ملكي في ذلك  
ثم ادعى ان المدعى غلط في بعض حدوده لم يسمع لأن جوابه اقراره بهذا الحد وهو من الاجاب بان ملكي بالحد اجاب  
بقوله ليس هذا ملكي ولم يسمع عليه بكنية الدفع بعد خطأ الحدود كذا حكى **عنه** انه لقن المدعى عليه الدفع عظام الحدود  
**أقول** هذا من ادعى ان المدعى عليه لو برهن على الغلط بقوله عليه ضعف الجوابين المذكورين لا يوجب  
من انه ينبغي ان يكون على التصدير **عن شيخ** ان الشاهد لو اخطأ في بعض الحدود ثم تذكر واعاد الشهادته وصلى  
قبلت شهادته لو امكن التوفيق سواء تذكر في المجلس او في مجلس آخر ومعنى امكن التوفيق ان يقول كان صاحب  
الحد فلانا الا ان راجع وان من فلان آخر وما علمنا به او نقول كان صاحب الحد بهذا الاسم بعد ذلك بهذا الاسم  
وما علمنا به وعلى هذا القياس فانهم هذا اذا ترك الشاهد أحد الحدود او غلط فيكون ترك المدعى أحد الحدود او غلط  
فيه حكمه كالشاهد بجملة **طرد** ونحوه **فمن** لو غلط المشهور في الحد الرابع ثم ما اوعيه اخطأ في الحد لا يلتفت اليه الا اذا  
توافق على الخطأ فحينئذ يستأنف الخصومة وتعود بعد الحكم خطأ المدعى في الحد الرابع لا يسمع وكذا قبله في بعض  
ما اجاب المدعى انه ملكي لا يسمع دعوى الخطأ في الحد الرابع استغنى عن ادعى كونه ما بين حدوداً واذا جردنا عن بعض  
بوسنة زرعة من احد من يعرف استبان بوسنة زرعة من احد من عرفه شدة انه لا يتحقق دعوى كونه  
وكوأنه من بدين كواحي ما خذ وقاض حكم كذا في حكم وحق ابن زرعة وردت مدعى عليه است ورتبنا  
يان في جرد بعض حدوده را غلط كفته انما اجابوا جميعاً في والله اعلم أكبر ابن مدعي ازن حكم خواصه ان ابن زرعة  
ابن مدعى عليه است يكره مدعى عليه كويكره ابن زرعة من بدين حدوده كونه مدعى عليه يستقبل عليه باشد  
يان في اجابوا جميعاً باشد **فمن** او عاه وذكر ان أحد حدوده وارزير ثم او عاه فانيا وذكر لهذا الحد وارزير  
لا يقبل الدعوى المدعى عليه ان غلط اولاً او الحدود وهذا الحد غير الحدود والحد الاول **عنه** من هذا ملكية ارض حارة

من المدعى عليه

والفرق بين الصنفين في تحريف  
بالخط لا بالكتابة وإنما في  
الخط تأخرت هذه الحروف  
المدة عما لا يسع ولا غير  
جنية

والله اعلم  
شكروا على وجه التخصيص  
قالوا هذا الشكر الذي  
الاول لا نعلم له  
قالوا هذا الذي

قول مدلل



مطلوبه  
استاجاره ضاعف علی انه عشرة  
اجرة بکذا فوجه و شفع اجرة  
او خمسة عشر جریبا فعليه ان  
يتمی و ان قال کل جریب بدایم  
فعليه کل جریب بدایم

في البناء، لجمعها فصح وعواوه مقصود أولو شهداء بها لا يسمع وعنى المدعى عليه البناء، إلا أن يدعى بغير الملك  
 من جهة المدعى أو صار مقضيا عليه بالبناء، مقصود أو كذا الولد عى أرضه فيه اشجار فهو على تصدير ما مر  
 وهذا المسئلة يدل على أنه لو قال بعثت شجرة في هذا الدار وبنيت بها البناء، جميعا مقصودا حتى  
 لو ملك قبل القبض بأقصة سماوية يستقط حصة كما في حق الحكم **حى** شهد له بالدار ثم رجع عن بعض  
 المال والدار وقال لم أكن عدلا ورجع في مكانه وقال أو ممتن تقبلت الشحانا لم يكن فيه الكذب  
 من المشهور **له** عن ثم شهد له بالدار ثم قال قبل الحكم البناء، المدعى عليه لا المدعى لو قال له قبل أن يغير  
 عن مجلس الحكم فبذل شحنا فيهما الشحنا ما لم يطل بذكر كوفها ما لم يطل في ذلك تسطر شهادتهما **له** عن ثم  
 شهد له بالدار وحكم له ثم قال لا ندرى لمن البناء، فإن لا اضمنه قيمة البناء، للمشهور عليه **له** عن ثم شهد  
 له بالدار فقال قبل الحكم انما شهدنا بالعصية اقدم شهادتهما على فكر ولم يكن من ادراج عواوه ولو قال له  
 بعد الحكم اضمنهما قيمة البناء، **جملة** شهد له بالدار فقال قبل الحكم البناء، المدعى عليه لا المدعى حكم له بالدار  
 لا البناء، لا دخل البناء، تبعنا فالبان قبل الحكم كنعين المحمدا ولو قال له بعد الحكم ضمتنا البناء، **اقول**  
 يمكن الفرق بان البناء، لما حكم به كما حكم بالدار صار كأنه صرح به في الشهادة فضمنا بالرجوع بعد الحكم **له** عن  
 ما يشترط في خلافة من لو شهد له بالدار ولم يذكر البناء، فرجعا عن البعض ولم يذكر انهما لو شهد له بالدار  
 وبنيتا، وصرحا بالبناء، ثم قال البناء، المدعى عليه مل قبل شهادتهما ومثلهما وقع وموازنا شهد له بهذا  
 الحكم مع جميع اشجار وزرا جينة المدعى ثم قال قبل الحكم بعض هذه الاشجار المدعى عليه وحينها مل قبل  
 شهادتهما **له** عن ثم شهد له على انهما لا تقبلان في قال ادعى اننا ناصرها ولذا وشهد له بهما ثم رجعا  
 في ولدا لا تقبل شهادتهما في الاثان لان من انفسيق لانفسهما وشهادة الخامس ترو ومن ادراج الشهاد  
 فلو قال المدعى الاشجار المدعى عليه **له** عن ثم ادعى ان الارض واشجارا في وشهدا كذلك ثم المدعى قال لا اشجار  
 كانت لدى ابني لا حكم له بالارض لانه الكذب مشهور وقال لو ادعى الام والولد وشهدا بهما وحكم له  
 المدعى عليه الولد لا يسمع ولو قضى له بالولد بالتبعية ثم ادعى المدعى عليه الولد يسمع عند من خلافا لم يسمع  
 عن ادعى عصمة الكدم سوى اشجار وزرا جينة وشهد ان من المدعى **له** ولم يستثنا اشجار وزرا جينة  
 مل قبل شهادتهما اجمالا ومثله **له** عن وقال لانها شهدا بالزيادة على ما يدعيه المدعى اذ لم يذكر  
**اقول** من ادعى ما يتلو اشارة الى انه جعل البيع كالمصرح **حى** شهد له بالدار حكم له قال البناء، الذي ابني  
 انما شهدنا له بالدار البناء قال شهادتهما على الدار شهادتهما على البناء، فبضمانا قيمة البناء، المدعى عليه يتبع القاضي  
 اذا شهدا بالدار ان يثبتا لهما عن البناء، فلو ما قبل ان يثبتا لهما حكم بالبناء، فلو حكم به ثم برهن الحكم عليه  
 ان البناء، لم اقبل فحكمه ولو برهن على ارض فيه زرع فحكم له ثم برهن في الولد انه زرع به بذر قبل  
 بخلاف البناء، ولو شهدا بارض فيه زرع فحكم له فقال لا ندرى لمن الزرع فلو لم يعلم الزرع فالزرع من الارض

كانوا قالوا قد نزل علينا في سماءنا  
وولوا لا يسمع البنا لله على اصغرهما

یقیناً  
شبهه از بار خدای تعالی حکم آتشین  
بمعصومین قبل از ظهور و اما علی را از آن  
بنازاجی



وكون من ذوالهيدانه زرع ولم يشهدا على غير ذلك جعل الزرع **شهادة** بذرا وزكر انما اوله ففعل  
بها ثم قال المدعي ليس البناء الى انما هو المدعي عليه وقال بعد الشهادة قبل الحكم فان كان الكذب منه لشهوده فيبطل  
شهادتهما لا الارض والبناء ولو قال البناء المدعي عليه فهو ليس بالكذاب **قوله** لو قال  
المدعي بعد الشهادة قبل الحكم ليس البناء الى انما هو المدعي عليه يبطل ان لا يكون الكذابا ايضا على ما مر في من ان  
شهوده لو قالوا بعد الشهادة قبل الحكم البناء المدعي عليه لا يكون الكذابا منهم لشهادتهم او يثبت  
ان يكون كل من القولين الكذابا او كل منهما مستلزم الاخر فيثبت ان يتجدا حكما ويؤيد كما ذكر في **قوله** فثبت  
بذرا ثم لم ير ان كونه لا يثبت على بينة المدعي قبل الا او يثبت في السكنى في الدعوى والشهادة قبل  
لا يقضي المدعي لداره بالسكنى لانه لا يثبت الكذب بيشته اما لو لم يقر من المدعي عليه ان السكنى له يقضي به  
للمدعي لا المدعي عليه لان بينة الخارج او من بينة ذوال اليد ووجه التاخير ان اقرار المدعي بالسكنى جعل الكذابا  
وفي **قوله** يجرى البناء بذكر في الشهادة مقصود في الشهادة والقضاء فلو اقر المدعي بعد كذب البناء للمدعي  
عليه كان الكذابا لشهوده وبطلت الشهادة والقضاء ولو لم يذكر البناء في الشهادة وحكم بالبناء  
والدار ثم اقر بالبناء المدعي عليه لا يكون الكذابا لشهوده لدخول البناء تبعا فليكن اقراره بالكذابا  
لشهوده **قوله** ففعل من ذلك لو قال شهودا بعد الحكم البناء المدعي عليه لا المدعي ولم يذكر البناء في  
بينة ان لا يثبتوا قيمة البناء لدخول تبعا فلا يكون اقرارهم به كذابا لانهم بعين ما ذكر في اقرار المدعي  
وقدر خلافه **قوله** وذكر سبغ الدين في شرحه ان على قوله من اقر المدعي بالبناء والشجيرة المدعي عليه يبطل  
القضاء في الوجهين وكذا لا يسمع دعوى المدعي عليه البناء والشجيرة في الوجهين **قوله** ففعل من ذلك  
لو قال شهودا قبل الحكم البناء المدعي عليه لا المدعي ولم يذكر البناء في الشهادة يثبت ان يكون الكذابا لانهم  
فيثبت ان لا يحكم بشي للمدعي وقد خلافه **قوله** فيظهر من اقول ان فيه اخلافا جعل بعضهم ذكر الدار كذكر  
البناء صرحا فجعل حكمه حكمه فغيره اعتبر الاضمار ولم يجعل اقرار المدعي ولا اقرار شهوده بالبناء المدعي عليه  
كذابا ولما علم قال من ذلك لو اقر المدعي له فلو لم يقر من المدعي عليه ان البناء له ففعل رواية **قوله** لا يسمع  
دعواه ولا يثبت ذكرا البناء في الشهادة او لا على رواية **قوله** لا يسمع لو ذكر البناء في الشهادة كذا لا يسمع اقول  
يشكل ما مر من مسانيد السكنى في **قوله** فثبت ان يقضي بالبناء المدعي لا المدعي عليه ولو بر من كذا مر ان بينة  
الخارج او في فعله وكذا لا يسمع سماع بينة المدعي عليه قال وفي **قوله** بذرا فلما ذكرنا قال المدعي عليه البناء الى  
وبر من فلو كان شهود المدعي حاضرا لسا اتم القاضي من البناء فلو قالوا البناء المدعي مع الدار لا يثبت  
الى قهر المدعي عليه وان قالوا لا تدرى من البناء انما شهدنا ان الارض للمدعي فليس في كذب الكذاب منهم لشهادتهم  
وبعض المدعي عليه بالبناء لو بر من ويؤيد شهوده وتسلم الارض الى المدعي ولو بر من على البناء قضى عليه الارض  
بشهادة شهود المدعي وابعد البناء فلو بر من المدعي عليه بعد ان البناء له اخذ او القاضي لم يقض على المدعي

الكذب مشهور

وبعضهم

لو قال المدعي لداره بالسكنى لانه لا يثبت الكذب بيشته اما لو لم يقر من المدعي عليه ان السكنى له يقضي به للمدعي لا المدعي عليه لان بينة الخارج او من بينة ذوال اليد ووجه التاخير ان اقرار المدعي بالسكنى جعل الكذابا وفي قوله يجرى البناء بذكر في الشهادة مقصود في الشهادة والقضاء فلو اقر المدعي بعد كذب البناء للمدعي عليه كان الكذابا لشهوده وبطلت الشهادة والقضاء ولو لم يذكر البناء في الشهادة وحكم بالبناء والدار ثم اقر بالبناء المدعي عليه لا يكون الكذابا لشهوده لدخول البناء تبعا فليكن اقراره بالكذابا لشهوده قوله ففعل من ذلك لو قال شهودا بعد الحكم البناء المدعي عليه لا المدعي ولم يذكر البناء في بينة ان لا يثبتوا قيمة البناء لدخول تبعا فلا يكون اقرارهم به كذابا لانهم بعين ما ذكر في اقرار المدعي وقد خلافه قوله وذكر سبغ الدين في شرحه ان على قوله من اقر المدعي بالبناء والشجيرة المدعي عليه يبطل القضاء في الوجهين وكذا لا يسمع دعوى المدعي عليه البناء والشجيرة في الوجهين قوله ففعل من ذلك لو قال شهودا قبل الحكم البناء المدعي عليه لا المدعي ولم يذكر البناء في الشهادة يثبت ان يكون الكذابا لانهم فيثبت ان لا يحكم بشي للمدعي وقد خلافه قوله فيظهر من اقول ان فيه اخلافا جعل بعضهم ذكر الدار كذكر البناء صرحا فجعل حكمه حكمه فغيره اعتبر الاضمار ولم يجعل اقرار المدعي ولا اقرار شهوده بالبناء المدعي عليه كذابا ولما علم قال من ذلك لو اقر المدعي له فلو لم يقر من المدعي عليه ان البناء له ففعل رواية قوله لا يسمع دعواه ولا يثبت ذكرا البناء في الشهادة او لا على رواية قوله لا يسمع لو ذكر البناء في الشهادة كذا لا يسمع اقول يشكل ما مر من مسانيد السكنى في قوله فثبت ان يقضي بالبناء المدعي لا المدعي عليه ولو بر من كذا مر ان بينة الخارج او في فعله وكذا لا يسمع سماع بينة المدعي عليه قال وفي قوله بذرا فلما ذكرنا قال المدعي عليه البناء الى وبر من فلو كان شهود المدعي حاضرا لسا اتم القاضي من البناء فلو قالوا البناء المدعي مع الدار لا يثبت الى قهر المدعي عليه وان قالوا لا تدرى من البناء انما شهدنا ان الارض للمدعي فليس في كذب الكذاب منهم لشهادتهم وبعض المدعي عليه بالبناء لو بر من ويؤيد شهوده وتسلم الارض الى المدعي ولو بر من على البناء قضى عليه الارض بشهادة شهود المدعي وابعد البناء فلو بر من المدعي عليه بعد ان البناء له اخذ او القاضي لم يقض على المدعي

عليه بالبناء بشهادة شهود المدعي وقال ومن ذلك الرواية بوافق رواية الشهادة ولو شهد له بالدار  
ثم ماتا او غابا فلما اراد ان يقضي المدعي بالدار يشهدا قال المدعي عليه انا ابر من ان البناء الى لم يقبل  
ويقضي بالدار للمدعي بناء لا لهما لما شهدا بالدار شهدا بالبناء الا ان يثبتا انهما لم يدريا من البناء  
فيكون على ما مر **قوله** لقي على أرض غصنة كثر ثم بارى فيمن ففعل بالعرضة ثم اختلفا في الانحجار والسكنى  
ولا يثبت قبل القول للمدعي له وقيل للمدعي عليه **قوله** المدعي عليه الدار لو قال انا بئيت بناءه والمدعي عليه  
ذكر وطلب بيمينه لا يختلف المدعي لوان ان يثبت المدعي عليه للمدعي باقر من **قوله** لو قال بئيت لتسقي بلا امر المدعي  
يختلف القاضي **قوله** المدعي عليه الدار لو قال بناء ام من حانة حرة كره ام ان من خويشتن راو مدعي استغنا  
بكره است وارتضى سكونه من بئيت كره ترا على ليست كره ام ان من خويشتن راو قال  
لا يختلف القاضي **قوله** هذا خلاف ما قبله والحق عندي هو ما قبله ولما علم **قوله** لقي كره ما ولم يذكر  
البناء صرحا وقضى له ثم بر من المدعي عليه الى يثبت البناء يقضي ويؤيد بيمينه **قوله** من خلافة الدار  
ويمكن ان يعلل بان البناء اذا لم يذكر في الشهادة يدخل تبعا وحكم به المدعي بناء على الظاهر في المدعي عليه  
بمنزلة ذوال اليد من البناء فيسبق محتملا فينبغي ان يقبل فيه بينة المدعي عليه كما في الخارج وذو اليد فالأصح  
بهذا ما مر من مسانيد السكنى **قوله** فثبت ان بينة الخارج او من بينة الخارج على السكنى حقيقة فانه يدخل  
بالتبعية لا بالشهادة وفيه قال ذوال اليد ان زوت في العمارت فالمدعي يدعي الدار سوى عمارت المدعي عليه ويتبين  
ذلك لو كان الشهود لا يعرفون العمارت المحددة يلتزم المدعي من القاضي لئلا يبر المدعي عليه بان يفتح الباب  
ليدخل المدعي والشهود يزعمون الزوايد فلما بان يفتح الباب ليبرهم لا يجبر على ذلك فلو وجه ان يدعي العرضة  
وبر من عليها فاذا حكم له بها يدخلون الدار ويشهدون بالبار في فيما علموا انه قد عي وتوفى ذوال اليد احتجك  
عن الدخول او البناء مكي ليس **قوله** شهد له بذرا ولم يذكر البناء فماتا او غابا فاعلى آخر بناءه لئلا يبر من  
يقضي بالارض للمدعي شهد له بذرا ويقضي بالبناء للمدعي نفسين فلو بر من المدعي عليه ان البناء له لا يقبل  
سواء بر من قبل الحكم او بعد وكذا الارض في الانحجار ولو قال شهودا المدعي لا تدرى من البناء حكم بالارض والبناء  
خاصة مدعي البناء وكذا في الانحجار فهو بمنزلة الدار لو لم يثبتوا بالارض للمدعي ويتبعه الشجيرة فيكون ذلك  
شهادة بالشجيرة وكذا لو شهد له بخاتم او سيف ولم يذكر في حلية حكم بالسيف وحلية وبالحاتم وفقية المدعي  
من غير ان يكون الحلية والفقر مشهورا ما حقه لو بر من المدعي عليه ان البناء والشجيرة او الفضة والحلية لا يقبل قبل  
الحكم وبعد شهادة الحامة حكم له بها ثم غابا او ماتا فظهر للامة ولذ في بئيت عليه من شهادته اخذ المدعي  
وكذا لو كان الولد نظاما فشهدا بامته ولم يذكر الولد فلو بر من ذوال اليد الولد لا يقبل **قوله** فثبت  
ان يكون من ذلك على اختلاف في البناء فمقبل على قيس البعض قال فلو حفر قال لم يكن الولد للمدعي وانما كان  
للمدعي عليه لا يحكم بالولد للمدعي عليه ولو كانا حاضرين وكذا ما القاضي عن الولد قبل الحكم فقالا لو المدعي عليه ولا تدرى

في المدعي عليه  
بالعرضة ثم اختلفا في الانحجار والسكنى  
في قول المدعي عليه

ان يسمع

عليه



لمن مولا يحكم في الولد بشي ويحكم بالامه ولا يشبه الولد في هذا الوجه البناء أو البناء موصول  
بالدار فقد اشار الى ان شهر المدة في مسئلة الدار قال وقت الشهادة لا تدرى من البناء حكم  
بالبناء المدعى الدار **فتش** بر من على ملكية اتمان يتبعها ولد يقضي له بها ولو قضى بالام يدخل  
الولد تبعاً وفيه لو كان الولد يدعى المدعى عليه فاقضى بالام للمدعى لا يقضي بالولد حتى  
بر من بحضرة من يدعى الولد انه مملوك لهذا المدعى ولذنه ملكه من هذه الامه ولو بر من  
على حكمه في يد رجله مثلاً في يد آخر قضى له بالتملك النخل ولا يشبه الولد في الدار ان يكون  
مقتضياً عليه في الجمل فبشتر طهرته لو كان ان يدعى الولد انه اتمان النخل فلا يصلح ان يكون مقتضياً  
عليه بحال **شجع** شريفة تولدت عنده لم استخفت بالبيئته يتبعها الولد لا لو مقار بها والفرق  
انه بالبيئته يستحق من الاصل ولذا قلنا ان الباعة يتراجعون فيما بينهم بخلاف الاقرار فان الباعة  
لا يتراجعون فيما بينهم ثم في فصل البيئته مثل بشرط القضاء بالولد فيلزم لانه تبع للاصل فيدخل  
في الحكم تبعاً وعن ما يدل على خلافه اذ قال اذ قضى بالاصل للمدعى ولم يعلم بالزواج لم يدخل الزواج  
وكذا لو كانت الزواجر في يد آخر غائب لم يدخل الزواجر في الحكم لانها باعنا الاصل قال وفي هذا  
التعليق اشار الى ان الحكم بالبيئته القائمة على التراجع يجب ان يكون كذلك **فتش** دل ايضا  
على ان مسئلة التمسك ان يكون مسئلة الولد لا يدخل في الحكم لانها **فتش** او على عهدة كرم او عهدة  
دار يدخل البناء والاشجار تبعاً لو لم يستثنها صريحاً وكذا الدار على بالفاتحة ابن تيمية ملك  
منست ولو لم يرد على العهدة ببنائها ومهدا بالعصه لا غير حكم له بالعصه وبالبناء تبعاً لها ولو شهد  
والنقش البناء يقضي له بالعصه لا غير واجاب **شجع** عن قاض قضى بالعصه لا يدخل البناء والشجر  
تبعاً قال والمسلم في الاقرار وكثرة الشهادات انه لو قضى له بالارض يدخل البناء والشجر تبعاً كذلك  
وفي ايضا الملك الثابت بالاقرار وحمل على الملك الحائز ولا يظهر من حق الزواجر بخلاف البيئته على الملك  
المطلق بحيث يحمل على الملك من الاصل ويظهر من حق الزواجر كما مر الفرق في مسئلة امه لها ولد في الحكم  
بأمة حكم بولدها وكذا الحيوان اذ الحكم في كامله بخلاف الاقرار فانه لم يبنها ولد الولد لانه حجة فاصح  
وهذا لو كان الولد يدعى المدعى عليه فلو في ملك الاقرار باع منه دخل يدخل في الحكم اختلف في هذا في الحكم  
اتما في البيع فدل على ان الولد بان شري يقر لها ولد ولم يذكر الولد وقت البيع قبل يدخل لور ضيق  
والا فلا وفيه لا يدخل مطلقاً بلا ذكر وهو الصحيح في بيع الاثان لا يدخل في كور ضيق وقال بعض الفقهاء  
وكذا الاقرار الضامن والتمسك على قياس لا يدخل في قياس قولها يدخل لور ضيقاً ولو شري أمة  
عرباً نعت يدخل في بيعها في البيع لانها لا تباع عرباً عاقه بخلاف الحمار في بيعه عرباً فلا يدخل  
البرقة الا بالذكر الا اذا كان الحمار مع البرقة وقت البيع في يدخل في شهادته ان جميع ما في قرية فلا

لوم  
امه  
قوة

من الدار

من الدار والارضين وغيره التي على عهدة بطلان ميران من جهته لهذا المدعى لا وارث له غير زوج شهادتها  
لو غاب واحد وحدها والا فلا اذ شهدا بالجهل وقيل لهما في قول واحد ولا يعلم انما الشهادة ولو غابا الا انهما  
لم يشهدا بها لا تقبل شهادتهما ومولا لا صوب **فتش** من ان يجازي شهادتهما وتقبل في اصل الملك  
لو تصادقا الخصمان على ان المشهود به هو المتنازع فيه ويطلب من المدعى شهر الجدار يقع النزاع في الحد  
ايضا على ما سيجي في آخر هذا الفصل شهدا ان دارا في دار من دارين من ابي موضع من قريتهما في  
باطل شهدا ان غصب دار من دار او خلع في بناءة قضيت عليه بالقيمة **فتش** او على دارا وبقين هذا وموضع جحد  
ذو اليد وكان ذلك عند القاضي في يد المدعى قالوا واما نحن فلا يعرف الدار ولكنه اقرب هذا ولم يجز  
في اقراره فانه جازم ويقضي للمدعى **فتش** وفي **فتش** او دارا ملك في يد من ذوال اليد ان المدعى اقر ان هذا  
الحجر هو ملكي لكن الشهود لم يجدوا تقبل شهادتهم على الدفع او لم يشهدوا بالملك انما شهدوا  
بالاقرار وهذا كصل الدفع وجها لهما بالحد لا يمنع قبول شهادتهم باقراره وجنبه وقع وصورته  
بر من المشتري ان الشفع قال له بعة مني وموسى سليم للشفعة الا انهم شهدوا بمقتلته ولم يذكروا الحد  
ولا عرضوا ينبغي ان يقبل هذه البيئته او شهدوا باقراره ان سلم الشفعة في هذا الحد وقال المدعى  
ان الدار التي حدودها مكتوبة في هذا المحضر ملكي وقال الشهود ان الدار التي حدودها مكتوبة في هذا المحضر  
ملكه صم الدعوى والشهادة وكذا لو شهدوا ان المال الذي كتب في هذا الصك عليه يقبل والمفع فيه انه  
اشار الى المعلوم وفيه شهدا بملك هذا اللغظة محذور ملك من مدعى است لكن ما حذر في دانيه  
وانتم كبريت من مدعى عليه يناحق است لا تقبل وفيه القاضي يعرف حدوده ولا يعرف الملك للمدعى  
الا بمرادهم فشهدا بهم بالملك لا في الحد ولا يقبل **فتش** القاضي هو النجدة عند القاضي ينبغي ان يصح  
حكمه بحسب ما تبين فلو شهدا بملك المتنازع فيه والخصمان تصادقا على ان الشهود به هو المتنازع فيه ينبغي  
ان يقبل الشهادة في اصل الدار وان لم يذكروا الحد لعدم الجواز المقتضية في النزاع في اصل فلو وقع  
النزاع في حدوده بعد الحكم باصله فذلك امر آخر يسمع فيه المحضرة براسه كما ان الجار من لوتنازع في حدوده  
دارهما لا في اصلها يسلم فكل منهما اصل دار ويسمع المحضرة في الحد والله اعلم **فتش** شهدا بدار وقال يعرف  
حدوده اذ امنينا اليه كذا لا يعرف سماء الحدوه فان القاضي يقبل اذ اعذر لا ويعجزهما مع المدعى والمدة  
عليه امينان لا يقف الشهود على الحدوه بحضرة امين القاضي فاذا اقرها عليها وقال لا منه حدوده دار  
شهدنا به لهذا المدعى يرجعون الى القاضي ويشهد الامينان ايها وقفوا شهدا باسم الحدوه في يقضي  
بالدار وكذا القرية والحائز وجميع القضايا عات ولو شهدا ان الدار التي في يدهما في حكم الدار التي لا يصح  
وارفلا من فلان فلان في يد هذا المدعى عليه لهذا المدعى ولكن لا يعرف حدودها فقال المدعى للقاضي  
اتيكن شهودا تعرفون حدودها وآتيهم فشهدوا ان حدودها كذا ذكر في بعض النسخ ان القاضي

لا يصلح ان يشهدوا بالحد  
فلما قاما من عنده  
شهدوا على المدعى عليه  
ان الحدود ما قام من عنده  
ان القاضي اقر من عنده  
ان الدار التي موصوفة بالحد

فتش

ولا يعرف شهوده فشهدوا ان  
الحد الذي للمدعى لا يقبل له  
الحد الذي للمدعى بالملك بينهما دانيه  
الدار

ذلكهما



ثم لا يقضي بعد لغية  
الا فانق الملك منه  
ومن يزارعه لم يملك  
الملك منه فلا يقضي به  
ولو اخرج احدهما

پیکوں پر



كان لهذا الرجل ما غا اختلفا في التلقين منه وهذا الرجل اثبت التلقين لنفسه في وقت لا ينافي فيه صاحبه  
فيقتضيه به ثم لا يقتضي به لغيره الا ان تلقى منه ومنه لا يتلقى منه وان اخرج احد ما الا الآخر فهو المتوخ  
اتفاقا لانه اثبت لمرأه لنفسه في زمان لا ينافي فيه غيره فيقتضي به له حتى يتبين تقدم آراءه على خلاف  
حالوا في الشرائع رجلين ووقت احدهما الاخر فانه بينهما نفسان لان كل واحد منهما في نفسه  
عن باقية اثبات الملك وتوقيت احدهما لا يدل على سبق ملكه لباقي غيره فكل ملك لبايع الاخر  
السبق فلهذا قضينا بينهما ومنا اتفاقا على ان الملك لبايع واحد خارجا عن كل منهما الى اثبات سبقه  
الى الية الى اثبات الملك لبايع حسب الملك في حق من وقت ظهوره السابق وكان موقفا لم يدرى احق  
وان كان المدين في ايدهما فهو بينهما الا اذا اخرج احدهما السابق فيحصل بغيره لا يتقدمه وان كان  
في يد احدهما فهو لذي اليد سواء اخرج اوله بقرينة الا اذا اخرج الثاني في الخارج سبق فيقتضي به الخارج تركا  
في وقت مقتضى بالملك المطلق بقرينة في اليد عندنا لو لم يذكر تاريخا او سنة فانه لو كان تاريخا او سنة  
اسبق فهو اول التاريخ غير عندنا في الملك المطلق وموقوفه من آخره او قولنا اوله على قولنا  
اولا وهو قولنا آخره لا عبرة للتاريخ في الملك المطلق فيقتضي بالخارج **فقد** ولو بر من الخارج وزو  
اليد على التنازع مطلقا بلا تاريخ بقرينة في اليد فلو قضي للخارج في التنازع بقرينة ثم بر من يد واليد  
طل بقرينة بقرينة اختلف المشايخ فيه في مطلق الملك فيما سوى التنازع لا يقبل بقرينة في اليد على الملك  
بعد ما قضي عليه وفاقا من ادخل في الملك المطلق واحدهما السابق اما لو اخرج احدهما فقط فقولنا  
يقتضي بالخارج والحكم به للتاريخ رواية عنه وهذه الرواية اشارة الى ان التاريخ في الملك المطلق حاله الا ان  
معتبر عندنا كقولنا في المشهور عن مذهبه انه غير معتبر **فقد** في الملك المطلق لو اخرج احدهما فقط  
يقتضي بالخارج عندنا وعندنا ومور رواية عن حكم المتوخ سواء اخرج الخارج او ذي اليد فالحاصل  
ان الخارج مع ذي اليد لا يملك مطلقا فالخارج اوله في كل المقصورات الا ان اخرج بر من ذي اليد على التنازع  
او سبق تاريخ ذي اليد وقفيه وكذلك كل سبب ملك لا يتقدم لانه في معنى التنازع كل سبب وجلب ليس  
ولو كان يتقدم فيقتضي به بالخارج وهو كذا في غيرنا **فقد** على هذا ينبغي ان يقتضي بالخارج في دعوى  
الشر لا لانه مما يتكبر وتوقا في دعوى الخارج غاب عن منتهى فاعلم المدعي عليه انه ابر من انه حكلي  
ولم يدر منتهى المدعي بحكم المدعي ولا يلتفت الى بينة المدعي عليه لان ما ذكره المدعي من التاريخ  
تاريخ غيبة الخارج عن يد التاريخ ملكه ورواية في الملك المطلق خال عن التاريخ فتاريخ ذي اليد وحده  
لا يعتبر عندنا في الملك المطلق **فقد** **فقد** بر من الخارج اذ لم يثبت مستين وبر من ذي اليد بين  
منذ نلت سنين فهو الخارج لان ذي اليد لم يبر من على الملك وعي في اذ لذي اليد منذ دعوى بالخارج  
مع ذي اليد ملكا مطلقا فلو ادعى التنازع بحكم بقرينة في اليد وكذا لو ادعى ذي اليد تنازعا بالخارج

بعد

يقتضي

الخارج لا بقرينة

يقتضي

مطلوب

مطلوب

ملك مطلق

ملك مطلقا وهذا العلم بورضا ولو اخرج احكم لذي اليد ايضا الا اذا خالف منه لوقت وفي اليد ووافق لوقت  
الخارج في حكم الخارج ولو خالف منه للوقت من لغت البيعتان عند عامة المشايخ ويشتركون في يد ذي اليد  
على ما كان **فقد** كذا في رواية ومولينها نقصان **فقد** لو اشكل منه فهو بينهما **فقد** لو اشكل منه انما  
مقتضى بينهما لو كان في يد السابق اما لو كان في يد احدهما يقتضي بقرينة اليد **فقد** التاريخ في التنازع لغو على كل  
حالة اذ اخرج احدهما سواء او احدهما السابق او اخرج احدهما فقط او الغرض من اثبات التاريخ اثبات زيان  
الاستحقاق على حكمه بقرينة بقرينة زيان الاستحقاق لا يتصور في التنازع لانه دعوى او لية الملك **فقد**  
فان قيل هذا ينافي ما هو في الخارج وفي اليد حيث قال اذا خالف منه لوقت في اليد ووافق بوقت  
الخارج في حكم الخارج اعتبر التاريخ والآن يحكم به لذي اليد ينافي ايضا حكم الخارجين لانها في وقت التنازع  
يحكم لمن يوافق منه تاريخه فاعتبه التاريخ والآن يحكم بينهما كما لم يورخا يقال لا منافاة لانه حكم كذا في كل  
كذب بينة احدهما بعد الموافقة لا اعتبار تاريخه ففكان ثم بر من على التنازع الا احدهما ولكنه لا يخلو  
عن الموافقة فانه اعتبر في الجواب انه لما ظهر كذب الآخر ولكن الغرض معلوم فلا اشكال **فقد** بر من  
الخارج على التنازع فلو لم يورخا او اخرج احدهما سواء او اخرج احدهما الا في موطنها فقد اخرج ولو اخرج احدهما  
السبق فلو وفاق منه لاحدهما فهو له ظاهر كذب الآخر ولو خالفها او اشكل فهو بينهما لانه ثبت الوقت فكانا  
فيما لم يورخا وقيل خالفها بطلت البيعتان لظهور كذبها **فقد** **فقد** بر من على ذي اليد له منذ عشر سنين فقلنا  
الحكم بقرينة فاذ اختلفا في سنين لا يسمع دعواه لان كذب مشهور في هذا اذا لم يدع بالخارج واذا لم يدع  
اما لو ادعى عليه بان ادعى في اليد تنازعا او ادعى بالخارج انه له غصبه فهو اليد آجرو او اعان او ادعى  
اي من ذي اليد وبر من هذا فهو الخارج **فقد** فان التنازع ما هو في معنى التنازع كقولنا في معنى التنازع  
وغصبته مني فقولنا صاحبه اليد على غرضه فبما حكم بقرينة الخارج لما هو من دعوى الفعل كذا **فقد** والحاصل  
ان بينة في اليد على التنازع انما يبرهن على بقرينة الخارج على الملك المطلق او على التنازع اذا لم يدع بالخارج عليه  
فعل كرو من وغصب ونحوه اما لو ادعى بالخارج فعلا مع كذب في بيعة اوله كذا **فقد** **فقد** دابة بيد من  
آخر انما له آجرو من ذي اليد او اعانها او رهنها منه وبر من ذي اليد انما له نتجت عنه بقرينة بالذي اليد  
لانه يدعي ملك التنازع والآخر يدعي خراجا او اجارة والتنازع لسبق من خور من واعان ومطراف خلاف  
ما في **فقد** وفيها بر من الخارج على التنازع في حكمه بها ثم بر من ذي اليد على تنازع حكمه في خلافه لو بر من الخارج  
على الملك المطلق وحكم له ثم بر من ذي اليد على الملك المطلق لا تقبل **فقد** **فقد** يد بقرينة بر من زيانا له ولرس  
في حكمه وحكم له بها لم يبر من عمر انما له ولرس في ملكه يؤمر زيد باعان البيعة او الاولى قامت على غير علم  
تكن حجة على عمر فلو عاجبه فهو اوله لانه وواليد وان لم يبر من المدعي فافق له ثم بر من ذي اليد على التنازع  
حكمه بها او بر من على شيء لو بر من عليه في الابتداء كان احق فكذا في الانتهاء **فقد** **فقد** فعل هذا لو بر من

فلا ينفذ

فلا ينفذ

مطلوب

مطلوب



ویدایه الخلق منہم  
وہی ویدایہ الخلق منہم

والله اعلم

خبر بزرگوار است اولاد اولاد و اولاد است

21















ايضا ان الشهادي على وفق الدعوى ان يدعي الشاهد نفسه **أقول** الغرض بالوقوف  
 عرفان ثبوت الشهادي على الدعوى لا يثبت به المدعي بل لا ما ذكر فيمنع ان يدعيه خوفا من شهادته وعلى وفق الدعوى  
 بناء على المتعارف لان الغرض من قوله فلا اشتباه ولا فساد قاله ومنه المشايخ من فرق بين كتاب القاضي  
 والتجدي والخلاف فافتي بوجه كتاب القاضي والتجدي بفساد الحرف لان كتاب القاضي يرد من الامصار فلو  
 ردونه بتجدي المدعي **أقول** على هذا لو ورد الحرف من الامصار ينبغي ان يصح ايضا بعين من  
 المعاني قاله ووليد صحران في الفرق بين الحرف والتجدي ما ذكره **ف** يرد من ان وارش فلان الميت لا يحكم بالاشية  
 حالم ميتا سبب المورثة ولو اقامت شهادته ان قاضي بلد كذا شهدنا على حكمه ان هذا وارث فلان  
 الميت لا وارث له غير وقالوا لا ندرين باي سبب حكمه القاضي انما يحكمه وارثا لان حكم القاضي محمول على الصحة  
 وموافقا للشريعة وكذا في التجدي ولو كتب التجدي في جواز ائتمت عند من الوجه الذي ثبت به  
 الجواز في الشريعة والهنوز في الحكمة لا يفتي بصحة التجدي حالم ميتا لا في جوفه وقيل يفتي بصحة  
 قالوا يكتب في حقه الدعوى شهد واعقب دعوى المدعي كذا يكتب عقب الجواب بالانكار من المدعي عليه  
 كيلا يظن انهم شهدوا بقدر الدعوى او على الخصم المقدرة والشهادي على الحقيقة لا يفتي في موافقة موصوفة  
**ف** وعندنا ان ذلك ليس **ق** لا بد ان يذكر شهدا واحد بعد الدعوى والجواب بالانكار لا يستشهد  
 من المدعي ليجوز عن حد الخلاف اذا شهد المدعي الشهادي لا يسمع عند الطحاوي **ف** ينبغي  
 ان يقول المدعي في دعواه ابن مدعي حق مننت وحكم مننت ولا يكتب بقوله حق مننت وحكم مننت  
 وكذا في جانب المدعي عليه وكذا في الشهادي وبعض المشايخ الكفو يقول حق مننت وحكم مننت **ق** وقال  
 حق مننت وحكم مننت كفي اتفاقا وكذا في مخالفه قال المدعي مننت وحكم مننت قبيح شرط  
 ان يقول حق مننت وقيل لا ايرى ان لا انكر تخلف بابتدائه ما هو ملكه فيكتفي به **ف** قالوا شهدنا هذا وقالوا  
 بالفارسية ان ابن مدعي است لا يكتب به حالم بقدر ما يملكه في الشهادي بالانسان بالاجاز كما ينبغي بالملك  
 فلا بد من التبرج بالملك لقطع الاحتياط **ف** قالوا شهدنا ابن غلام ان فلان است فهذا قولها ملك فلا يثبت  
 فللقاضي ان يحكم بالملك لانه فارسية قوله بالملك ولو استغنى القاضي عن ذلك منهم فلا بد ان يذكر ملكا له  
 مدعيه ولم يقولوا وروى ابن مدعي عليه بناحي است اختلف فيه المشايخ والصحيح انه لو طالب المدعي  
 الحكم بالملك فيبذل منه البيعة ولو طلب التسليم لا يحكم به حالم يقول وروى ابن بناحي است وحكم مننت  
 ان يقولوا وجبت برين مدعي عليه كدست كونه كذا اختلفوا فيه ايضا والاصح ان لا يشترط الا حوط  
 ان يذكر شهدا حالم قال الآخر شهدنا بنهادي صاحب بقدر فيه تفصيلا **ق** وقاله وتعلمه **ف**  
 وفي **س** قاله بازان فقال الآخر شهدنا بنهادي صاحب بقدر فيه تفصيلا **ق** وقاله وتعلمه **ف**  
 لو شهد وقال الآخر شهدنا بنهادي صاحب بقدر فيه تفصيلا **ق** وقاله وتعلمه **ف**

هذا وانهم

وقال الشاهد نفسه

فقال الشاهد نفسه بما ادعى عليه او قال المدعي بدين بغير حق تقبله بالفارسية لعادى دارا وقول رجل من النسخة  
 ما يحسن كوامي ومنه بقدر **ف** كسبت شهادتي انما في نسخة ومما اتيان فافترج الشاهد حانه النسخة فقال لابد  
 ما يحسن كوامي ومنه بقدر **ف** كسبت شهادتي انما في نسخة ومما اتيان فافترج الشاهد حانه النسخة فقال لابد  
 كذا اندرين نسخ است لا يكتفي بهذا القدر حالم ميتا الى المدعي والمدعي عليه **ق** لو كانا مدعيين في النسخة  
 شرط الصحة ينبغي ان يكون في ذلك القدر ان لا يشار اليهما من كونه في النسخة في فقرهما ما يحسن كوامي ومنه بقدر  
 كذا اندرين نسخ است يتقرر الاشارة اليهما بهذا القدر يكتفي قال ثم لو كانت الشهادة على الخاص حالي الشاهد  
 الاشارة الى ثلثة مواضع الى الخصمين والمشهد به ولو على غايب وميت ونسبنا الى ابيه فقط لا يقتضي نسب  
 الى جده ولو ذكر اسم واسم ابيه وصناعته لا يكتفي الا اذا كانت صناعته يعرف بها الماحي انه يكتفي ولو ذكر اسم  
 واسم ابيه وقبيلته وحرفته ولم يكن في محلة تفرق هذا الاسم ومنه الحرف يكتفي ولو كان مثلا لا يكتفي حتى يذكر نسبا  
 كصاحب التمييز كذا **ف** في **س** لو كان المدعي عليه حافرا فلا حاجة الى ذكر نسبه لانه يشار اليه فلا حاجة الى ذكر اسمه  
 فذكر جده اولا واما الغايب فلا بد من ذكر جده عند جوف الدعوى وكذا في التجدي لا بد من ذكر جده صاحب الجدة وكذا  
 في تجدي المتخاضعين لا بد من ذكر الجدة والتفوي على قول في كذا في محاضر **ف** في **س** لو ذكر اسم واسم ابيه ونسبه  
 او صناعته ولم يذكر الجدة بشرط التفوي في كذا في اشياء فاعلم هذا في ذكر لقبه واسم واسم ابيه فيذكر في صحيح  
 انه لا يكتفي **ق** الغرض من التفوي لا يكتفي في جوفه فيكتفي ان يكتفي بما يحضر من التفوي ولو كان معروفا بلقبه وجدا في  
 ان يكتفي بذكر لقبه وجدا قال في اشتراط التجدي اختلاف فلو حكم بدون ذكر نسبه لانه مجتهد فيه **ف** ذكره في كثير من المواضع  
 فلان من فلان فلان جده لا يعرف باسمه واسم ابيه ولقبه فلا حاجة الى ذكر الجدة وان لم يحضر يدكر ابيه وجدا لا يكتفي  
 به ولو كان يعرف باسمه واسم ابيه وجدا لا يحتاج الى اللقب ولو لم يعرف الا بذكر اللقب بان يشاركه في المدعي عن ذكر  
 الاسم والنسب كافي جده عن عمر هذا لا ينبغي **ف** في تعريف القن سلسل السخدي عن محمد في اوله وروى بن جدر  
 الهند في اربع فاجاب انه غير صحيح ان النسبه على هذا الوجه لا يقع به الاعلام ويجب ان يكتب انه جده فلان او  
 مول فلان او الحق يورث مولاه وان كان مولاه معتقا ايضا لا بد ان يقال ان مول فلان وان كان المولى  
 الثالث معتقا ايضا ولم ينسب الى مولاه لا بالنسب به لاف المولى الثالث بمنزلة الجدة النسبه فيجوز الافتقار  
 عليه كذا في محاضر **ف** في **س** ذكر القليل والفخذ كذا في الجدة والتفوي ولو قال فلان بن فلان العظمي كذا  
 ينسبه الى فخذ الخاصة لا التفوي لانه بالنسبه الى قوم لا حصون وقيل العرفان نسبة عامة والا لا جدر  
 خاصة وقيل السم قندي والبخاري عامة والنسبه الى السكة الصغيرة خاصة والى الحمار الكبير عامة  
 المدنية والقريبة والكورة ليست بسبب التفوي ولا يقع المعرفة بالاضافة اليها **ق** في نظر  
 لانه قد يقع المعرفة بالاضافة الى المدنية لا بالاسم والنسب بان كان يعرف الغريب بمدنيته لا بنسبه  
 يعرف بالسم قندي والحاصل ان المعية مع حصول المعرفة وارتفاع الاشتراك بان كان **ج** **س** **ف**

فسماء

مطل



۱۵  
 ۱۶  
 ۱۷  
 ۱۸  
 ۱۹  
 ۲۰  
 ۲۱  
 ۲۲  
 ۲۳  
 ۲۴  
 ۲۵  
 ۲۶  
 ۲۷  
 ۲۸  
 ۲۹  
 ۳۰  
 ۳۱  
 ۳۲  
 ۳۳  
 ۳۴  
 ۳۵  
 ۳۶  
 ۳۷  
 ۳۸  
 ۳۹  
 ۴۰  
 ۴۱  
 ۴۲  
 ۴۳  
 ۴۴  
 ۴۵  
 ۴۶  
 ۴۷  
 ۴۸  
 ۴۹  
 ۵۰  
 ۵۱  
 ۵۲  
 ۵۳  
 ۵۴  
 ۵۵  
 ۵۶  
 ۵۷  
 ۵۸  
 ۵۹  
 ۶۰  
 ۶۱  
 ۶۲  
 ۶۳  
 ۶۴  
 ۶۵  
 ۶۶  
 ۶۷  
 ۶۸  
 ۶۹  
 ۷۰  
 ۷۱  
 ۷۲  
 ۷۳  
 ۷۴  
 ۷۵  
 ۷۶  
 ۷۷  
 ۷۸  
 ۷۹  
 ۸۰  
 ۸۱  
 ۸۲  
 ۸۳  
 ۸۴  
 ۸۵  
 ۸۶  
 ۸۷  
 ۸۸  
 ۸۹  
 ۹۰  
 ۹۱  
 ۹۲  
 ۹۳  
 ۹۴  
 ۹۵  
 ۹۶  
 ۹۷  
 ۹۸  
 ۹۹  
 ۱۰۰

و شہد

مذاخر الغفر عن كثير من الناس (ط)

ابن تلامه  
روم







والا بقية النزاع وقيل ان لفظة الى ان ملكه يد بيد اليد والملك لا ينتفي بحج والحق كذا لو  
اقر غير ذي اليد قبل النزاع قيل ان لفظة الى جهالة المقر ولا نزاع ليكون قربة لتفسير المقر  
وقيل هو اقرار به لذي اليد بقية اليد ولو اقر غير ذي اليد عند النزاع ينبغي ان ينفذ اقراره  
وفاقا لان نفي عن نفسه ملك غير ظاهر فصرف الى انه اقرار به لذي اليد وفاقا بقية اليد  
والنزاع من احواله على خاطر الفقيه في حصول هذا المرام على حسب اقتضاء الوقت والمقام  
والحدثة ملهم الصواب في هذه الامور الصعبة **ف** قال المدعي لادعوى لي قبل زيدا ولا خصومة  
لي قبل بطلا وعواه عليه الاخر حادث بعدا ولو قال له بدئت من دعوى في هذه الدار لا يبقى ارجح فيه  
وكذا لو بدئت من هذا الفن او خرجت من هذا الفن بطل دعواه ولو قال ابدلت من هذا الفن ببقى  
الفن وهدية عندني وبشره من فانه وكتبته في هذا الفنات وكتبته في هذا الفن في احكام الدين من فصل  
الاحكام **ص** قال مالى يد فلان واراد الحق ولم ينسبه الى رستاق ولا قربة ثم ادعى ان له قبل حقا  
بالقربة قربة لا تقبل بينته قال المدعي لا بينة لي ثم بدى من قبله رويان **م** تقبل له عرق وكذا  
المدعي عليه لادفع لي ثم انى بدى من قبله على هاتين الروايتين وقيل لا يصح دفعه وفاقا لمعناه  
دعوى الدفع ومن قال لادعوى لي قبل فلان ثم ادعى لا يسمع كذا احنا والاول اصوب لادفع يحصل  
بالبينة على الدفع لا بدعوى الدفع فقول لا دفع لا يجزى لقوله لا بينة لي **ا** قوله النظام ان قوله  
لا دفع لي يد يد ليس وجه الدفع فينبغي ان يسمع دعواه لو كان مما يخفى والا فلا كما لو اقرته ثم ادعى  
الحجة **ن** لو قال لا دفع لي ثم جاء به فوجد في يد غيره على خلاف فيما لو قال لا بينة لي وحلف خصمه ثم برهن  
تقبل عند ج وكذا لو قال كل بينة اتي بها في زور او قال كل شهادتي تشهد لي فلان فلان كذب ثم شهدا  
ففي هذا الخلاف **ج** اقراره لم تكن قدر حايكة الشاهد ثم برهن على الشاهد بلاثا في قبل المكان التوفيق  
بان يشترط بعد اقراره وان البينة على العقد المبرم في الملك الحال ولذا لا يثبت الزايد وكذا لو اقره كاه  
ثم برهن على شرايه منه بلاثا في جاز ولو اقره له لاحق ان فيه تمكث حينئذ ثم برهن على شرايه منه فلو شهدا ان شراه  
بعد اقراره قبل الاثبات وكذا لو اقره له لاحق ان فيه ثم برهن ان شراه منه فلو شهدا ان شراه بعد اقراره جاز والاول  
فلا **ا** قوله بان قوله لاحق الى عموم الابراء فلا يكون ارجح بسبب الشراء ولا بغير الاثبات ان ملكه بعد  
اقراره وفيه نظر اذ يتأني في حاشية المكان التوفيق وان البينة على المبرم في وجه الجواب للثبات في العقد وفيه  
اقراره لاحق له قبل فلان ثم ادعى قنا بنية انه غصبه منه لا يصح الا ان يبرهن على غصبه بعد اقراره في البراءة فيثبت  
ببطلان فلا يبطلك الحكم الا بيمين مخالفة اقرار المدعي عليه انه جميع ملكه يد بيد غيره قبله فلان تمكث اياها فخر  
فلان لا يأخذ ما غصبه فقال ملكه من بعد اقراره صدق لغيره الحال واحتمال البينة وقام التوفيق بين المال  
نظره الجامع **س** ادعى داره عدوتى كرو وبنى وادعوا دعوى كركه ابن زن وركاه من يده است

حقه  
قاله  
ادعى المدعي عليه  
ثم ادعى

ادعى المدعي عليه  
ثم ادعى

ادعى المدعي عليه  
ثم ادعى

ومن طلاق

ومن طلاق نداهم ام ينبغي ان لا يسمع للتناقض **د** ادعى مالا لا يكره في يد غيره ثم ادعى ان له مالا لا يكره في يد غيره  
لان مالا لا يكره في يد غيره **و** ادعى مالا لا يكره في يد غيره ثم ادعى ان له مالا لا يكره في يد غيره  
حادث على ذلك الرجل عند ذلك القاضي يسمع وكذا لو ادعى مطلقا بالنتائج ولو ادعى الملك بسبب ثم ادعى على  
ذلك الرجل عند ذلك القاضي مطلقا لا يسمع دعواه ولا تقبل بينته **خ** ادعى ملكا بسبب ثم ادعى مطلقا  
وشهدا به لا يسمع دعواه في عامة الروايات ولا تقبل بينته قال وكان جدي يسمى الائمة يقول لا تقبل بينته  
ولكن لا يبطله دعواه حتى لو قال اردت بهذا الملك المطلق بذلك السبب يسمع دعواه وتقبل بينته **د** ادعى  
مطلقا فقال المدعي عليه دفعه انه كان له دعاه بسبب فقال المدعي انما دفعه الان بذلك السبب وكركت  
دعوى الملك المطلق يسمع دعواه ثانيا ويطلب المدفع **ن** ادعى له دعاه بسبب ثم ادعى مطلقا يسمع دعواه او  
بينته على الملك المطلق **ف** يسمع دعواه وتقبل بينته ايضا ويحلف على المقيد السابق والفقوى على انه لا يسمع  
للتناقض وفيه استاخره ثم ادعى له دعاه ملكا مطلقا حتى لم يسمع ثم ادعى الملك بسبب فيقبل له ارجح على تأخره  
**ج** ادعى له دعاه بسبب على ذلك الرجل في قيس ماله في النتائج وشهدوا بملكه بسبب  
ينبغي ان لا يسمع دعواه **ج** اقر بملكه ثم ادعى ان له ملكا مطلقا لا يسمع **د** اقر بملكه ثم ادعى ان له ملكا مطلقا لا يسمع  
انه ملكي بمرارة فلان او بارش منه ثم ادعى مطلقا لا يسمع دعواه لو ثبت انه قال انه ملكي بمرارة فلان  
**د** لو لم يكن له بينة واراد تخليفه بالله ما اقرت قبل هذا انكر شريته من فلان ينبغي ان يحلف فيا ساعا ما ذكر  
في **د** انه لو ادعى دارا فقال المدعي عليه دفعه انكر اقرت قبل هذا انكر شريته من فلان ينبغي ان يحلف فيا ساعا ما ذكر  
ولو برهن مقبل ويندفع دعواه من ادعى ان له مالا لا يسمع دعواه ويحلف فيا ساعا ما ذكر  
فكره **د** ادعى اولا بسبب الشراء وشهدوا بملكه مطلقا فخلف في الشراء ومن ادعى الشراء مع القبض ودعوى  
بان كان في يد غيره ثم ادعى له دعاه في مجلس اقر على اليد ملكا مطلقا فقد قبل يسمع وقد قبل لا يسمع **و** ادعى  
اقراره بالبراءة لم يفسد ولو شهد دعواه هذا الدعوى الشراء او لا ولم يذكر القبض ولو ادعى الشراء مع القبض  
اولا ثم ادعى على ذلك الرجل عند ذلك القاضي مطلقا مطلقا يسمع قبل ينبغي ان يكون فيه احتمالا في  
كما لو ادعى الشراء مع قبض وشهدوا بملكه مطلقا فخلف في الشراء ومن ادعى الشراء مع القبض ودعوى  
مطلقا الملك على قوله **د** فكان له ادعى اولا مطلقا عند يسمع دعواه ثانيا عند عدم التناقض على قوله  
وما في تقرير هذا الامر من ادعى الشراء معلوم ولا شأنا له دعاه من يهودا بان قال شريته من رجل لا يقره  
او قال شريته من رجل ثم ادعى مطلقا يسمع كذا **و** في قوله ادعى دارا ببراءة من ادعى له دعاه انما يسمع  
لا يمكن توفيقه بان يقول شريته وعجبت عن اثباته فورشته ظاهرا ولو ادعى او لا بارش ثم ادعى الشراء لا تقبل لالتناقض  
وتعذر توفيقه استاخره واراد برهن على الموجهة ملك لان ادعى شراه لاجل في صفه يسمع ولا يسمع هذا التناقض  
كما في من الخفاء فان الاب يستقبل بالشراء لا يصفى ومن الصغير لنفسه والابن لا علم له به **ا** قوله فان قيسا

استاخره داره برهن على الموجهة ملك لان ادعى شراه لاجل في صفه يسمع ولا يسمع هذا التناقض  
كما في من الخفاء

ادعى ملكا بسبب ثم ادعى مطلقا

ادعى المدعي عليه  
ثم ادعى

ادعى المدعي عليه  
ثم ادعى

ادعى المدعي عليه  
ثم ادعى



لو بد من على ان لا يغير ان يوفى بيمين ان يسمع على حاقه قبل من دفع فيما اقره وحكمت له على شراة يومه انه  
يسمع لامكان التوفيق بخلاف فكذا يجازيان وعوى لكل المطلق وعوى لكل المصلح متحققا للتناقض لو  
لم يوفى بخلاف دعوى الشراء فاقا قال وهذا كما لو اختلفت ثم برئت على المطلق فلانا فلان الشراء  
بدل الخلع ولو كانت متناقضة لاستقلال زوجا بتطبيقا بلا علم او كذا الزوج لو قاسم اخا امراته  
حين انها واقرا الاخر انه وارثا ثم برمن ان كانا مطلقا فلانا بقيد فلاما لم يجمع على الزوج بما اخذ وكذا زوجة  
قاسمت وزوجها الميراث وقد اقر وزوجها ثم برمنوا على تطبيقا في حصته بقيد كذا مكاتب اقرى  
بدل ثم برمن على تحرير مولاه قبل الكتابة كذا في رواية اخرى واما ما ذكرنا من مكاتب اقرى  
لي ولم اعرفه بقيد بيمينه **وقال من** في هذا المسألة بخلاف ذلك في حديثه تنقذ قوامه قدم بلدا واستأجر  
دارا فقبله هذا دارا بكميات وتركه جيرانا كذا وعاد المتأجر وقال ما كنت تعلم به لا يسمع للتناقض  
**اقول** ينبغي ان يسمع فيه وفيما خالفه التناقض انما يسمع لو لم يوفى او لم يكن توفيقه واما اذا اقرى  
ففيمن ان يسمع ان لا يتناقض حقيقة اما لو امكن توفيقه وكان لم يوفى فيه اختلافا في الشايع وفيه **ففي**  
وغيره على ان الامكان لا يكون حيث ذكرنا ان المولى عليه ما لا يقال ليس كذلك ما كان كذا على شي قط فحين المولى  
برمن على قضائه او اراة يقبل عنه الامكان التوفيق لا يغير في التناقض **ففي** ذكرنا المسألة وقال في الامكان  
التوفيق كمن شرط في التوفيق في الكلام ولو زاد ولا امر كذا الباقي على ما لا يقبل في ظاهر الرواية وعرضاها  
انه يقبل وباني جنة في هذا الفصل بعد اربعة اوراق **ففي** في قسم تركته بين ورثة او قبل توفيقه لوقف  
او وصاية في تركته بعد العلم والتعيين بان هذا تركته او وقف ثم اوعاه لنفسه لا يسمع **اقول** في دار ابيد  
فاجاب المولى عليه ان ملكه ثم اوعاه ان المولى غلط في بعض حدوده لم يسمع لان جوابه اقرار انه يملك  
المحدود كذا **ج** وذكر في هذا الواجب بما مر انه ملك اما لو اجاب بقوله ليس هذا ملكي لم يرد عليه  
يمكنه الدفع بعد خطأ **الحكم** **ففي** انه لقن المولى عليه الدفع خطأ الحد ما لو اوعى ان البناء في الشجر  
فلو اوعاه بعد اقام بيمينه المولى عليه لا يسمع لانه فقي عليه بيمينه المقتضى عليه لا يقبل سواء اوعى البناء  
والعوضه او اوعى بلفظة الدار فانه ذكر في **ففي** سخطي البناء والولد يستحق الدار والامه وكذا سخطي  
الشجر والزرع باستحقاق الارض ولا يقبل بيمينه المقتضى عليه ان البناء والشجر بخلاف الزرع والزرع  
وكذا ذكر في الزرع **ففي** **اقول** دل ما ذكرنا ان الدفع بعد الحكم لا يسمع وكذا لو اوعى قبل الحكم بيمينه  
لانه بيمينه في اليد مع الخارج وهذا كما على رواية **ففي** وعلى رواية **ففي** لو لم يذكر البناء في الشهادة يسمع  
من المولى عليه وعوى البناء وبيئته والافلا اوعى نصف دار ثم اوعى قبل لا يسمع ولو عوى العكس  
يقبل والصلح ان يقبل في العوج باني جميعا كذا **ففي** **ففي** اوعى نصف دار ثم اوعى قبل لا يسمع لان دعوى نصفه  
اقرار انه لا ملك له في كل فيه متناقضا بدعوى كل بخلاف عكسه وفيه **اقول** في ثلثه ثم ثلثيه يسمع ولو اوعى

اما لو كان توفيقه كمن لم يوفى فيه خالف في الشايع

في الزرع والزرع

هذا الواو المولى عليه خطأ الحد

لا يقبل

في نصف دار ثم اوعى قبل لا يسمع

مطلوب

لله وقال لاحق فيما ورا ثلثه ثم اوعى ثلثه لا يسمع للتناقض **اقول** في نصف دار ثم اوعى قبل لا يسمع  
فينبغي ان يحل على الروايتين **اقول** في المولى عليه الدار ان نصفه وروية بيمينه من جهة الغائب قبل  
بطلان دعوى المولى عليه قبل لا يسمع بطلان نصفه والباقي في **ففي** لو لم يبرمن على العود بيمينه  
برمن المولى عليه كما ثم برمن في المولى عليه ما اوعاه من ان يقيمه وروية بطلت بيمينه المولى عليه نصفه فاذا بطلت  
في هذا النصف بطلت في النصف الآخر قال فيه نظر او دعوى نصف دار لم يسمع او نصف دار ثم باع منه النصف  
الاخر فبرمن رجلا ان نصفه لم يبرمن في المولى عليه الشراء والروية بنذفع الخصومة حتى يحضر بايعه المولى  
لو استحق نصفه يظهر ان البايع كان ثريا للمولى عليه فانصرف بيعه الى نصيبه والمشتري ليس بخفي نصفه الاخر  
لانه موعود فيه اوعى ثاجا فبرمن في المولى عليه انك شريته من فلان فهو دفع **ففي** في المولى عليه  
في المولى عليه وروية فلا خصومة بيننا لانه ظهر انه ليس بخفي لو لم يبرمن على ان يقيمه فهو خفي **اقول** في ابن  
لبي لا خصومة بينهما وان لم يبرمن في المولى عليه ابن شبرمه لا يندفع عنه الخصومة ولو برمن وقال  
لا بد ان يحل المولى عليه المارجل معروف الاسم والنسب برمن على ذلك وقال من لو كان الرجل معروف  
بالجمل لا يقبل بيمينه على معروف وقال في يقبل بيمينه على معروف وهو مجهول باي صفة كان المولى  
لا يبرمن بخفي هذا المسألة تحتها فانه في **اقول** كما وروى في وان في الكتب **ففي** برمن انه فقال  
في المولى عليه فلان او قال اجريه او اقره او غصبته منه او قال اخذت من الارض مزارعة من فلان  
او هذا الكلام معاملة منه لا يندفع عنه الخصومة عالم يبرمن ثم من البينة انما تقبل بطريق احد ما خالف  
فيه والاخر متفق عليه اما الاول فعلة في المولى عليه ان لا يكون معروف باحتيال وقدر هذا شرط عند  
خلافها واما الثانيان يدعى المولى عليه من معروف وينتدش هو كذا وكذا المعروفة فلان انواع معروفة  
بالوجه والاسم والنسب ومعروفة بالاسم والنسب بالوجه ومعروفة بالوجه والاسم والنسب بالوجه  
المولى عليه باسمه ونسبه وقالوا ان يعرف بوجهه يقبل في دفع الخصومة ولو قالوا ان يعرف باسمه ونسبه بالوجه  
لم يبرمن هذا الفصل واختلف فيه المشايخ قبل بنذفع وقيل لا ولو قال او وعينه وجلا لا يعرف وقال شمول  
او وعينه فلان يعرف بوجهه واسمه ونسبه وذكر الخفاف انه لا يقبل لا يندفع الخصومة كذا لو قال او وعينه  
فلان لرجل معروف وقال شمول او وعينه وجلا لا يعرف بوجهه واسمه ونسبه ولكن لا يندفع لانه دفع  
الخصومة ولو شهدوا ان فلانا دفعه اليه ولم يقولوا انه ملكه او قالوا لا ندري من هو من دفع الخصومة وكذا  
لو شهدوا باقرار المولى انه فلان ولم يبرمنوا عليه في المولى عليه فلان او وعينه لم يبرمن ثم وجب ان يندفع  
الخصومة او ثبت وصوله الى يد المولى فلان فظهر باقرار المولى ان خصومته كانت مع فلان وبعد  
لو تحقق ملك الرقبة الى يد المولى يتحول الى الخصومة والافلا **اقول** كذا في فصول عماد الدين  
وذكر في **ففي** المسألة كذا غير انه لم يذكره ولم يعقله بالتعليق المذكور بل على ما سئل افي وذكر في انه



[illegible]

کائنات

ॐ नमो भगवते वासुदेवाय ॥ श्रीगणेशाय नमः ॥

الحمد لله الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

والله اعلم بالصواب

خود را

ذواليد تبر من انه وودعه فلان يدفع عنه الخصومة **أقول** هذا يستقيم في الحكم المطلق لا في الزمان لانه  
 لا يحل عليه فعلا لو انكس ذواليد وبر من عليه المدعى يؤخر ذواليد بتسليم البيع ولا يدفع خصومته ولو تبر من  
 على الايداع كما هو ضمني ان يكون كذلك في اقرب ذواليد بالطلوع الاول لان اقراره اظهره حكمه بالبينة  
 فلا يستقيم الا عند من يجعل الزمان مع القبض كحكم المطلق قال ولو تبر من يؤخر بتسليمه الى المدعى فلو حضر  
 الغائب لا يقضي له الا بالبينة وكذا لو قال هو وودعه فعلا ثم قال هو المدعى يدفعه لو تبر من على الايداع  
 والا فلا فلو تبر بدفعه الى المدعى فلو حضر الغائب يؤخر المدعى بتسليمه الى المودع ثم تبر من عليه المدعى  
 لان ذواليد يذبح المودع وانما تسلم الى المدعى لغيبته المودع فاذا حضر بدفعه اليه ولو صدقه  
 المدعى في الدعي بعد لا يتعزز له حتى يحضر الغائب كما لو ثبت ببينة وكذا لو علم به القاضي **جواب** في  
 الاصل عندنا ان من اقر بدين لغائب ثم لحضر صدقه الحاضر في اقراره لا يأخذ الحاضر المقر له بالوديعة  
 وصدق المقر الا يرداع اخذ العين حتى تبر من المدعى انه له ولو علم القاضي ان الدار زيدا في دار زيد  
 فخاصة زيد الى هذا القاضي فبر من ذواليد ان فلانا او غنية فلا خصومة حتى يحضر الغائب ثم لا  
 علم القاضي كبينة ولو تبر من المدعى كما في هذا وتو قال ذواليد انه المدعى الا انه او علم فلان يدفع الخصومة  
 لو تبر من والا فلا **فني** لا يدفع الخصومة اذا صدقه كذا **شي** **أقول** فعلى اطلاقه يقضي ان لا يدفع ولو  
 بر من على الايداع وفيه نظر **عبث** ولو علم القاضي ان فلانا غصبه من زيد او دعه ذواليد اقله من يد  
 وودعه الى زيد بخلاف حاله لو علم ايداع فلان غصبه من زيد ثم ان محمدا اعتبر علم القاضي مناهضة قال لو علم  
 القاضي ان فلانا غصبه من زيد ياخذ ويدفع الى زيد ومنذ رماية الاصول وروى ابن سماعة عن القاضي  
 لا يقضي يعلم وقد مر في الفصل الاول **أقول** ينبغي ان يقتضى براءة الكتاب القاضي لغنى ظاهره كانه قضاء الخائن  
 اصله للشيء ثم **فني** لا يدفع ذواليد وودعه ولم يمكنه اثباتها حتى حاكم المدعى منذ حكمه من بر من على الايداع لا يقبل  
 فلو قدم الغائب فهو على حجة ولو لم تبر من ذواليد على الايداع حتى صار خصما فبر من المدعى ثم قبل الحكم من  
 ذواليد على الايداع فقبل لانه ليس خصم قبل ان يتجه الحكم **د** لا يدفع ذواليد وودعه من زيد فقال المدعى كان  
 زيد او دعه عندك ثم ملكه منك بخلاف ذواليد باقاه حاكمه منك فلو حلف فليس خصم والا فخصم ولو تبر من  
 المدعى ان زيد احكم من ذواليد يبيع او غير ذواليد خصما ولو ادعى المدعى عليه وودعه ولم يبر من  
 فطلب المدعى بيمينان زيد او دعه بخلافه القاضي بالبدل او دعه وكلف على البت لا على العلم ولو على  
 فعل الغير لان تمامه به وهو القول ولو طلب المدعى عليه بيمين المدعى كلف على العلم لانه يمين على فعل  
 الغير ولا يتعلق به شيء **أقول** الظاهر انه لا وجه لتخفيف ذواليد على الايداع فان غايته ان يبر خصما  
 بشكوه وذلك حاصل في كل تخليفه لانه كالم بيمين على الايداع صار خصما حلفا ولا الا اذا حلف المدعى  
 على ان المدعى يبيع تلقى المالك من المودع فان فيه الحلف كما سبق **جواب** فينا نعلم من **ج** واصل الاعتراض

فلو صار

وَقَدْ عَزَمَ الْمَلِكُ عَلَى  
مَنْ كَانَ عَلَيْهِ حَقٌّ أَنْ يَدْفَعَهُ  
فِي مَجْلَدِ الْبَيْتِ وَكَانَ  
الْمَلِكُ يَحْتَفِلُ بِهَذَا الْحَقِّ  
وَيَذَرُهُ فِي الْمَجْلَدِ

فَمَا بَطَلَ  
الْبَيْتُ وَلَا الْمَلِكُ أَوْ بَعْضُ









مطابق

॥ श्रीगणेशाय नमः ॥

دلائل و لا الیٰ فی ربیع  
یا برنیا بدقا و عا الیه  
منقذ

دوست تری  
حلی بطله  
آن نعلی مست  
وای

۱۵۶۴

اقرآن

وقد فصلت لك ان يسبح في القبر  
ايضا اجاب علي مسئلة صورتها  
او عما هنالك وذا البدر اذ باعه  
من زيد يقتل بسنة

وحيي فمحيي ذواليد اسد  
شربت مني ثم افشاء لايدي  
فقال هذا ادعي ملك مطلق



فبينة الخارج اول وقبل من ان يقبل منه في اليد وقامه في الخارج وهو اليد له عيا شرا واحد  
لقال فواليد او الخارج ان شريته بعد ما مضى البيع الذي بينهما يندفع ودعوى الآخر لو لم يرد لانه  
ينتصب خصما على الغايب في اثبات الفسخ او لا يمكنه اثبات الشراء من الغايب الا بعد الفسخ واثبت  
الفسخ على البيع في العقار قبل قبضه وفي المنقول بشرط القبض بعد فسخ البيع كذا على من يرد  
على الشراء منه واحد من خارج الخارج اقدم من ذواليدان البيع كان رضائه تاريخا عند فلان بشرط  
تجاوز شراي يكون بعد فسخ البيع من لا يصح هذا الدفع او لا يحل لذاليدان فذلك الرضا من الممنوع لم يرد  
فكيف يصح دعوى الرضا كذا **اقول** ما يدعى على الغايب بسبب ما يدعى على الحاضر فبيني ان يصح  
دعوى الرضا على ذاليد الاصل كدعوى عنق الشاهد على ما دعى ففصل القضاء على الغايب وحديث الاتصال  
بين الغايب والحاضر منطوقه كثبت النظر في فصل القضاء على الغايب مع ان كلامي على الاصل المشهور لا على الاصل  
الاتصال وذكر من هذا الحكم كذا على من يرد ما اقر بفكر الرضا فقد اقر بفسخ البيع او البيع صحا بين  
عاقبيه واحتجاج التنازع على الممنوع فلما بطل الرضا من فسخ البيع السابق فحق اكثر كذا **اقول** هذا التعليل  
لا يتم عند من يجوز للممنوع فسخ البيع فانه قال ولم يرد من يرد اكثر هذا اشارة الى انه فسخ او يرضى ان فسخ فلا  
يعاد بعد الفسخ واقره الفقه على ان شرا من يرد شرا جاز او قبضه فقال ذواليدان زيد وذكرا ع  
ملك الا جاز بكر ثم بعد ما يرد من بكر ذكرا يردا وانا شريته منه ينبغي ان يصح الدفع لان ذاليد خصم في بيعه  
في اثبات الملك له يمكنه اثبات الشراء منه فكانه حفر حله على عليه المدعى فاجابه ان شراي بالبيع الجاز كان قبل  
شراي لم يرد شراي لان كان في بيعي بعد شريتي بالبيع البات وان قيل لا يصح هذا الدفع فله وجه **فرد** يردنا  
على الشراء من واحد وتاريخ ذواليد سبق فقال الخارج شراي في التاريخ السابق كان له في التاريخ فله  
تخليفه لان موطن السبق لوقرانه كان تاجدا خذ منه العيب ذواليد في التاريخ اللاحق فاذا انكر فله تخليفه **اقول**  
هذا الاصل لا يطرأ كانه دعوى الحد والنكاح والرقى ونحوها كما لو قال الكندي قمارا ومن خيرا ومنى ليس ان خلف  
الطالب مع انه لو اقر سقط الماله ونحوه كثيرا فبما سئل ان يكون هذا الاصل على قولهما لا على قولهم او الكلول  
بذل عنق فله حلف عند فسخ البيع في البذل وان صح الاقرار وتفسير التلخيص انا فاضحا ان يفسخ البيع  
عند النابز كمن لا يكون فسخه فانه البيع حقيقة **فرد** اقر ان شرا من يرد وارجح ويرى ذواليدان زيد  
وذكر اقر قبل شراي ان ملك اخيه فلان وصلة اخيه وانا شريته من المقر ولم يرد في الاقرار بخبر وكيفية  
قبل شراي **فرد** اقر ان ذاليدان شريته من وصيكته فخر ولم يرد في البيع او قال ان يرد باعه  
من باطلاق الفسخ في صفة لم يرد في القاضى على يرد في اخلاف في المصلحة وتوسى الوقى والفاخي يرد في وقاخي  
**فرد** لو يرد من ذواليد على اقرار الوقى كنه باعه بوصاية قالوا لا يقبل الا ان يشهدانه وصيا من جهة الفسخ  
لانه لو عاينا اقرارا بانه وصي لا يثبت الوصاية باقرار **فرد** اقر ان ذاليدان قال انه ملكي باعه ابي ملكي

من بكر يردا جازا  
قبل شريته ملكي  
بانه

طله  
الاحد

طله  
في بيع التلخيص

فرد  
او من يرد

بلوغى

بلوغى  
في القول للمدعى

بلوغى وقال ذواليد حال صوفى فالقول للمدعى كذا **فرد** وقال لو يردنا تقبل منه ذواليد لانها من المباشرة  
وقبه اقر عن من قال فلو خصمه الشراء فبر من عليه المدعى فبر من خصمه على الايقاع ثمة لا يصح التناقض  
**اقول** ينبغي ان يسمع في رواية عن من قيا سا على ما ذكره مساند شتى **فرد** في غير من يرد لو  
انكر البيع فبر من عليه المشتري فوجد عيبا فاراد ردها فبر من البايع ان يرد من غير عيب تقبل  
للتناقض في ذاليد او لا **فرد** **اقول** صح وقد انكر البيع وعن من يردنا لا يمكن التوفيق بان باعه او يرد  
ولم يعلم انه يردنا **اقول** **فرد** ينبغي ان يقبل منه في هذه المسئلة وفيه الاول عندنا وفيه  
خلافنا لفرقنا صار ملكا با شرا عا بينه المدعى فحق النكاح بالعدم فصار ملكا لكفاله من ان جلا  
لو يرد من ان له على الغايب الفاء وهذا كغيره باعه او يرد جع الكفيل على الغايب لو انكر الكفاله اصلا  
لان صار ملكا با شرا عا في النكاح بالعدم ويمكن الفرق بان الحكم باو انه حكم بالرجوع ايضا فلا حاجة  
الى اقامة البينة ثانيا على كفايته لانه يردنا او لا يردنا الحكم بالشراء ليس حكم بالبراءة والايضا فلا يرد من  
الدعوى في بطل التناقض فافترقا ويمكن ان يرد بان النكاح بالعدم كما لا يتحقق التناقض  
على اصله **فرد** انكر البيع فبر من عليه المشتري فادعى البايع اقراره ببيع هذا الدعوى ولو لم يرد في الاقرار  
ولكن اقرى ايها الذم او الابداء اختلف فيه المناخرون **اقول** هذا يردنا ما قلت آنفا ومسلتي  
انكار البايع والمشتري من ان بينة الايقاع والبراءة ينبغي ان يسمع في وقوله لو لم يرد في الاقرار يرد في  
منه المسئلة وقوله ولكن اقرى ايها التمسك لا يوافق هذه المسئلة لانها وضعت ليراد ان الملك انكر البيع  
وهذا لا يلام دعوى ايها الذم وان امكن التوفيق بتكليف يردنا او فوق بما ذكره مسلم ودعوى التمسك  
وانكار المشتري الشراء **فرد** اقرى شراة فقال ذواليد ابيع او قال لا بيع بيننا او لم يرد بيننا بيع فلما يرد  
المدعى على الشراء يرد من ذواليدان المدعى رده عليه الجميع تقبل منه وينقض البيع ومنه كما لو قال ليس  
او لم يكن له على شى قضا فلما يرد من عليه يرد من مو على قضائه او ابرأه يقبل ولو قال لم يكن بيني  
وبينك معاملة فنفى لا تقبل منه المخرج في الدين وقال من يقبله ووفق بان قال لم يكن بيننا معاملة  
الا ان شهوى سمعوا منه انه ابرأه ولو انكر البيع فبر من المدعى على الشراء فوجد عيبا فبر من البايع  
ان يرد من غير عيب لا تقبل عن شراها تقبله لو قال لا نكاح بيني وبينك فلما يرد من على النكاح  
بر من مدعى الخلع تقبل منه ولو قال لم يكن بيننا نكاح قضا او قال لم اقر بها قط والبايع بحاله  
ينبغي ان يكون هذا مسئلة العيب سواء وعنه ظاهر الرواية لا تقبل منه البراءة عن العيب لان البراءة  
عن العيب اقرار بالبيع فكذا الخلع يقتضى سبق النكاح فيتحقق التناقض اقرى انه قد قال  
المدعى عليه انا قرض فلان الغايب لو يرد من يرد المدعى وان لم يرد من قبلت عليه بينة المدعى  
وان حفر الغايب لا يبدل على القرض حتى يرد من وقرش منه في فصل القضاء على الغايب **فرد** اقرى

لعدم انكار البيع والشراء  
فينبغي ان يصح الدعوى  
لعدم التناقض



مكرها فبين المشتري على سلمه واخذ ثمنه طوعا ويندفع وكذا لو لم يمسكها فبين المومنين له على اخذ الثمن  
طوعا ويندفع له في البيع كذا فقال في اليد له ساومه متى بعدا وانه اجاز منه للبيع على يندفع **فصل**  
عن هذا السلم فتردد وجوز الاحتمالين وقد كتبت قوله قبل هذا بورقة وقد مر في **فصل** ان استبعاد المالك  
اقراره حتى لو وقع المدعي بان استبعته لانه كان يحكي قبضه من لا يسمع توقيته **فصل** في دعوى البيع مكرها لا حاجة  
الى تعيين المكره كمالا لا حاجة في دعوى السعاية الى تعيين العوان وقيل لا بد من تعيين العوان والاول اصح  
بر من على اقراره في طوعا وبر من المدعي عليه ان يراه في بيته الاكره اول لانها ثبتت خلافا لظاهر **فصل** في دعوى  
شراؤه من غير اليد قال في آخر دعوى واقربه ذوق اليد فقال اقرت مكرها لا بد من خلافا لظاهر البيع طوعا  
لدي على الكفيل لا فقال الاصيل المالك غير واجب علي لانه اقرت مكرها فقد قبل لا يسمع هذا الدفع على الاصيل  
وقد قيل يسمع كذا لانه لا بد من المدعي على الاصيل لا يرى ان البيع لو استحق من يد المشتري فبين  
البائع على المشتري ان يباع منه قبل ان يبيع من المشتري يسمع هذا من البائع ولو لم يكن المدعي على البائع  
**فصل** في كفيل النفس او بالمقرن الكفيل بر من على فساد البيع والنكاح لا يقبل لان اقداره على التزام المال  
اقراره بيمينه بيمينه سبب فوجب له ان لا يسمع منه بعد دعوى الفساق ولو بر من على ايقان الاصيل على  
اقراره قبل ان لا تقرير للوجوب السابق **فصل** في كفيل النفس او بالمقرن كذا في كفيل النفس او بالمقرن كذا في كفيل النفس  
لا يقبل وكذا في كفيل النفس او بالمقرن كذا في كفيل النفس او بالمقرن كذا في كفيل النفس او بالمقرن كذا في كفيل النفس  
المكفول له به وهو يتخذ لا يقبل وليس ان يحلف الطالب عند القاضي برى الاصيل والكفيل جميعا **فصل**  
لان قال لا يرى باقراره بيمين ان يقبل بيته اقراره لانه البيعة يسمع عند المدعي وقد جعلنا البيعة اقرارا  
لان كفايته اقرارا بيمينه ولو اذاه الكفيل فارد الرجوع على الاصيل والطالب غائب فبين الاصيل على  
ان المال كان قمارا او غير قمار او مينة او نحو لا تقبل ويؤمر باعادة الكفيل ويطلب منه كذا **فصل**  
الدفع من غير المدعي عليه لا يسمع الا اذا كان المدعي عليه احد الورثة فبين الورثة الاخر ان المدعي قال انا  
منطلق يسمع **فصل** في دعوى عليه ما موقوفه من امواله **فصل** في دعوى عليه ما موقوفه من امواله  
اجيب بان البائع مدعي عليه مدعي به بان الورثة الاخر كذا في كفيل النفس او بالمقرن كذا في كفيل النفس  
على انه لو لم يقبل اليها نفقتها في وقت كذا في كفيل النفس او بالمقرن كذا في كفيل النفس او بالمقرن كذا في كفيل النفس  
نفقتها فاختلنا في وصول النفقة في ذلك الوقت فبينت ان اقراره لم يقبل اليها نفقتها قبل يندفع دعواه  
ولو بر من ان اقراره لم يندفع اليها نفقتها لا يقبل حوازي كذا في كفيل النفس او بالمقرن كذا في كفيل النفس  
وكذا كدفعه الا يري انه لو خلف ليعطين فلانا حقه فادفعه فاعطاه بر ولو بر من على طلقا ثلث  
وبر من الزوج انما اقرت بعد الطلقات الثلاث انما اعتدت وتزوجت باخر وخرجا وطلقتا وحضنت  
عدها وتزوجته ومن اقرت اليوم فقد قبل ان هذا ليس بدفع صحيح بر من على نكاحها فبينت ان خالفها

لا يندفع ولا اقرار  
بالبيع مكرها  
اذ لم يمسكها  
فبين المومنين  
له على اخذ الثمن

والبيع انه دفع

يندفع

يندفع لو لم يوقها وقت احد ما فظن ولو وقتا وتاريخ الخلق سبق لا يندفع في وقتها ولو لم يمسكها  
فكاحها ومن يدعي اقراره بيمينها يندفع وكذا لو ادعت نكاح رجله وهو يدعي الخلق فهذا دفع ولو ادعى  
نكاحها ومن يدعي اقراره بيمينها يندفع وكذا لو ادعت نكاح رجله وهو يدعي الخلق فهذا دفع ولو ادعى  
نكاحها وادعت انها منكوبة فلان الغائب لا يندفع ومنه فصل في قضاء على الغائب **فصل** في دعوى البيع مكرها لا حاجة  
نكاح الغائب معروف ولو ادعى نكاحها فقالت نكحت اخفى قبل لا يسمع بيمينه عند جرحه وبيانه حجه في دعوى النكاح  
**فصل** في تزوجها فشهد جماعة يحضرونها عند القاضي ان هذا المراه منكوبة فلان الغائب لا يقبل هذه الشهادة  
ولا يثبت الحيلولة لعدم الحضر عن الغائب **فصل** في تزوجها فشهد عند او عند القاضي ان لها زوجا فترد  
مولا يفرق بينهما **فصل** في نكاحها فبين من فادعت الخلق يسمع ان يحكم له في زوجها منه ابوه ومولا يعلم **فصل**  
لا يسمع او الزوج من اقراره عت المهر على ورثة زوجها ولو ادعت ورثته الخلق بعد انكار اصل النكاح يسمع  
ولو ادعت ورثته لا يبرأ والباقي حاله في بيع يسمع وقيل لا يسمع وقيل لا يسمع وقيل لا يسمع وقيل لا يسمع  
لا يسمع للتناقض ولو قال لا يبرأ عن دعوى المهر لا يسمع ولا ينفق في ذكره مثل هذا التناقض في المهر  
ثم دعوى الابراء **فصل** في شهادة ثلث ان اذاعت وصفا او اذاعت واخرا ان اطلقها قبل حوته قال **فصل** في بيعة الزوجية اول  
وقال **فصل** في بيعة الطلاق اول وقيل لو كانت المرأة تدعي عقدين نفق باولوية بيعة الزوجية والافاء لورثة  
بيعة الطلاق وقيل لو انكرها نكاحها اصلها لم يكن هذا دفع دعواها ولو لم ينكرها اصل النكاح وانما انكرها انما  
بان قالوا لم يكن زوجة له عند موت اولادته فبها الزوجية او نحو فهذا دفع **فصل** في نفق باولوية بيعة الطلاق  
لان شهر بقاء الزوجية شهدوا باستحقاق الحال والاخر ثبت الزوال كما ذكر في **فصل** ان بيعة الخلق اول من بيعة  
النكاح ولو ادعت النكاح في الحال لان الخلق ابد يكون بعد النكاح بناء على عقد سبق باستحقاق الحال في بيعة الخلق يكون  
حسبها وان بيعة الابراء اول من بيعة ان له عليه كذا في الحال وكما يانه بعد رقتين **فصل** في نكاحها فبين من  
وبر من ذوالبدان مكرها به الاموت في بيعة النكاح اول **فصل** في كفيل النفس او بالمقرن كذا في كفيل النفس او بالمقرن  
فاوحت المهر على زوجها فبين ان اباه قبضه بولاية الابوة ينقطع الخصومة **فصل** في لو قالت الورثة ان ابانا فمرا  
على نفسه قبل موته بيمين فقالت ان زوجها في حوض حوته اية حلال عليه فهذا دفع ولو انكرها نكاحها فبينت  
عليه فقالوا ان ابانا طلقها وحضنت عدتها قبل موته قال **فصل** في نكاحها فبين من ورثتها انكرت هذا اكر  
اصلا لا يكون دفعا والا فندفع له على اقراره قال كانت في نكاحي يوم موتها فبين ورثتها انكرت هذا اكر  
ان عوده من بين يدي ميراث بر من قبل يندفع ويكون قوله هذا اقرارا بانها ليست بملأته وقيل  
لا يندفع ولا يكون قوله هذا اقرارا بعدم الزوجية كما لو قال ان كان فلان في الدار لذهبت اليه لكون  
اقرارا ان فلانا ليس في الدار لا محالة على ان ما ذكرتم مفهوم كلامه وظاهر المذهب عندنا ان المفهوم ليس  
ولو قالوا انكرت كانت اقرارا في الا اني طلقها لا يندفع لان الزوج ثبت نكاحها بالبيعة يوم الموت

لا يندفع ولا اقرار  
بالبيع مكرها  
اذ لم يمسكها  
فبين المومنين  
له على اخذ الثمن

اقره  
قبلاه

ما يندفع ولا اقرار  
بالبيع مكرها  
اذ لم يمسكها  
فبين المومنين  
له على اخذ الثمن



وما أشبه الورثة لا ينافي ذلك لولا أن طلقها ثم تزوجها **ط** برهن أنه تزوجها عن شهر كذا وبرهن أنه اقترع  
بعد هذا التاريخ بثلاثة أشهر أنها حرام عليه وليست بأمراته فهذا أو ثبوت صحيح حتى يختلف أنه لم يزوج به الطلاق فلو  
نكح بغير دفع **د** ادعى أنها أمته وعصبها منه ذواليد فبرهن ذواليد أنها كانت أمه فلان وقد حررت وأما  
تزوجها فهو دفع **ف** ادعى أنها فبرهن مدعيه أن في حلقه بر على فلان يقبل أنه ادعى تأخير المطالبة  
واستطاع عن نفسه ولا يمكنه إثباته إلا بأن يصر خصما عن الحال عليه ولولا بينة له على الحالة فلا بد أن يختلف  
المدعى على المحصل لا بقدر ما يدعيه حتى عليه فلو ادعى ما لا على كغيره من الكفيل أن الأصل حاكم على فلان  
وإن قبل يثبت أن يقبل قيا سا على هذا المسلك وقيا سا على ما لو برهن أن الأصل ادعى المدعى عليه ادعى أيضا  
ثم قال بفلان حواله كدوم وأورس ابتدا است قبل لا يسمع التناقض أو الحواله غير الاثبات وقيل يسمع لان  
اثبات الحال عليه اثباتا الجليل لا يرى أنه لو حلف ليعطين حقه فاحاله واخذ من الحال عليه بر كذا لو حلف لا يعطيه  
حقه فاعطاه من حاله حث وتلاوه على الاثبات ثم قال كسبت أو ذواليد أو غيره يقبل ولا تناقض كما في مسلمة لا يرى  
وقد رتب **خ** ادعى خمسة دنائير فقال خصمه أو يخطئ فشهد أنه دفع اليه خمسة دنائير إلا أن لا يرى من حيث حال  
دفعها من هذا الدين أو آخر يقبل **ي** **ش** وهو الصحيح وقيل لا يقبل **ج** برهن على حال ثم قال إن استوفيت  
من هذا المال كذا وقال بالثابتية جديني يا فسر يوم بطلت بينة **أ** لو ظهر من البينة أن المال عليه الآن  
أو بعد من الاستيفاء بطلت بينة الكاذب إلا فينبغي أن لا تبطل بينة المكان التوفيق ولو برهن ما دفع **ف** **ش**  
أن برهن على الدين وبرهن خصمه على اثباته بعضه لا تبطل عواه فيما سواه لأنهم شهدوا بما عاينوا ولم يروا  
اثباتا من الدين فحل لهم الشهادة فصار كالدواعي الفاشدة بخمسة مائة فقال المدعي كان على الفاشدة خمسة مائة  
يقبل بينة وكفيل المدعي وهو بر رفع بتوفيق المدعي **ج** برهن على ثلثمائة درهم وحكم له ثم اقر أن عليه مائة  
درهم لهذا المدعي عليه قال **ص** سقط عنه المائتان وقال غيره من المشايخ ورواه لم تسقط **ض** ادعى عليه برهن  
اثباتا سماه فأنكر فحلف ثم قال المدعي كنت أخذت الاثنين من الأربعة وبرهن على اثنين يقبل **ش** ادعى الاثبات  
وشهد بهذا اللفظ ابن مدعي عليه راجع من مقدار ادعى نيت لا يقبل لأنه في الحقيقة شهدا على النفي ادعى  
دينه فافر ثم قال أو في بينة لو كان كلا القولين في مجلس واحد لا يقبل للتناقض ولو تفرقا عن هذا المجلس ثم قال  
أو في بينة وبرهن على الاثبات بعد ما اقر يقبل لعدم التناقض وتلاوه على الاثبات قبل اقراره لا يقبل **فقط** ادعى  
الفاشدة قال خصمه لو بينة في سوق سمع فهدى عن عجز عن البينة ثم قال لو بينة في قرية كذا وبرهن يقبل أو التوفيق  
ممكن وهذا يدل على أن المكان التوفيق يكفي في غيره دعوى التوفيق **م** ادعى له ادينه بسم فهدى برهن  
على ادائه بنحوه وكان تناقضا الا اذا وقى **ش** صالح عن دعوى دين ثم برهن على الاثبات والابراء أو صالح  
عن النكار لا يسمع بينة لأن هذا الصلح اقتضى عن اليقين فلما تناقض قضى وكذا الواقع برهن ولم يدع الاثبات  
أو الابراء أو صالح ثم ادعى الاثبات أو الابراء لا يقبل وتلاوه على الاثبات أو الابراء وانكر فلم يقدر ففصله

محمد علی رفیع

ثم برهن على الانبياء والابرار بعد عدم التناقض وهذا الصلح لم يقع فدل على اليقين على المدعى عليه  
في هذا الوجه فيبطل الصلح **ص** اوعى ما لا فصل فيه ثم ظهر ان الشئ عليه يبطل الصلح **فقط** اوعى دارا فالتكرار اليد  
فصله على الالف على ان يسلم الدار الذي اليد ثم برهن في اليد على صلح قبل هذا الصلح امضيت الصلح  
الاول وابطلت **الكتاب كفاي** وقال كل صلح بعد صلح فالتك باطلا ولو شره ثم شره بطل الاول وعند الثاني  
ولو صلح ثم شره اجزى الشر وابطلت الصلح **اوعى** في الصلح الذي هو معنى البيع فيمن ان يبطل الاول لا لا  
لجاء الشر بخلاف الصلح عن دعوى الفرق واصل ان الشر الكتاب في الاول اقصا والعقود لا يقبل التسخير  
فاقتضا ويعرفه هذا حاله ثم وانه اعلم **ف** انكر دينا فاعطاه بحكم يثبت اوصاله ثم برهن ان المدعى  
اقرب له الحكم ان لم يكن له عليه شئ يبطل الصلح والحكم ولو لم يقض القاضي عليه حتى برهن بطل المال عنه ولا يقض عليه شئ  
**فقط** اوعى ثوبا فالتكرار في صلح ثم برهن ان المدعى اقرب له الصلح انه اخذ بدل الصلح بغير حق خلافا وان قبل  
الصلح **اوعى** فعل هذا ينبغي ان لا يبطل الصلح والحكم فيما حرمه **ف** من مثله الدين او اقرضها وايضا ينبغي  
ان يقبل بنية اقرار المدعى قبل الصلح وان جاز ان يملك الثوب بعد اقراره قبل الصلح كما ينبغي بعد اقراره فيما ذكر  
ان الاصل ان الموجب المنسقط او تعارضها بغير المنسقط فاورث على مسلم **ف** في الدين نظرا او اقرار هذا  
الفصل **ف** حيث قال كما يصح الدفع ال قوله برهن ان اقراره الحكم انه ليس له عليه شئ الا يظهر بما قرنا في قبول  
سنة ثم هذا الاقرار قولين ولكل منهما وجه **ف** قال وان كان القاضي علم ان المدعى اقرب له الحكم ان الثوب ليس يبطل الصلح  
وعلم القاضي باقراره قبل الصلح كما قران بعد الصلح **اوعى** البينة كما شبه القاضي اذا اقره ان الثابت  
ببينا كفايت بعيان كما ذكره او ايد الفصل العشر فيمن ان يكون عليه بالبينة كعلمه بغيره **ف** الحكم الاحتمال  
المذكور وموان بملكه بعد اقراره قبل الصلح يتحقق في علم القاضي باقراره ايضا فيمن ان يتجرأ **ف** برهن ان  
المدعى اقربا استيفاء بنية فقد قبل لا يسمع منه ما يشرط صحة الدعوى اوعى عشرة وثمانية فقال خصمه  
تواقر كره كره واخرجه وبنار خواستني فثبت لا يندفع او المطالبة ليست من لوازم الدين فان موافقه دين  
ولا حطالة في الحال وذكر **ف** برهن المدعى عليه في كفته كره من الذين حال فيهم وبنار من ياد او برهن كفته كره  
عابرو في جوف وبنار ليست يسمع وتو لا على مال او عينا فبرهن خصمه انكر اقررت ان لا دعوى والا خصوص من  
عليك يسمع وان احتمل ان يدعى عليه بسبب بعد اقراره كثر الاصل ان الموجب المنسقط او تعارضها بغير المنسقط  
او السقوط يكون بعد الوجوب شره انصل الحكم بالاول او لم يتصل **اوعى** فان قبل لا يشك باقراره قبل  
الصلح لان الصلح قرينة باخر الموجب عنه تجاب بان الصلح عن الانكار لا يدل على وجوب الموجب فضلا عن انفس  
فالاول ان يحمل على الروايتين على ما قرناه **ف** قال ابراهيم المدعى عن مدعى الدعوى يسأل المدعى الك  
بينة على المال فلو برهن بحلف المدعى على البراءة وان لم يبرهن بحلف المدعى عليه او لا على دعواه المال  
فلو حلف المدعى عليه فدل ولو فكل بحلف المدعى على البراءة ودعوى البراءة اقراره بالمال عند المتأخرين

مکتبہ اسلامیہ دارالعلوم دیوبند

من كتاب  
 تاريخ الخلفاء  
 من تأليف  
 ابن كثير

و اصل جو زبان بیکه  
بعد از آن فلاح

في بيتي المصباح

الشيخ  
ابن عيسى بن علي

اشکال و مسائل در حساب

الملك الناصر

الحمد لله  
الذي هدانا لهذا  
قد كنا من قبله  
في ضلال مبين

اندر معنی جمله



[illegible]

الى فلان قد رفعت اليه  
وبرمي ويطراد فزع صحح  
او هي قيمة امة تمهله  
فبر من خصمان الامة  
حبة راينا ما في بلد

باجاب لا ولو من اهل  
القرية فيقولون انهم  
بالرأفة بالبرائة  
بعد اوراق بالبرائة

فكان دعواه اقرار بان المال سابقا على اقراره بالبركة وقدم الافورات يعتبر الاخير خلافا لوقال بعد دعواه اقراره بالبركة لانه لا يقتضي الاقرار بما و نظيره اوعى دارا اذ انا على ما به من خصمه ان اياك اقراره ملكي فحين المدعى ان خصمه بعد اقراره انه اذ ملكه اذ ملكه يدفع منفي ان يكون على تفصيل ما امر **افوات** في قوله مقدره من الحالة الى قوله يعتبر الاخير نظرا لدعوى اقراره بالمال انما يعتبر سابقا على اقراره بالبركة لو لم يكن قرينة تدل على التناخر ومنها قرينة وهي قوله بعد اقراره الى لا ينبغي ان اقراره بالمال تناخر ويؤيد ما حاربه **فقط** عن مسئلة البركة فلا وجبه لما ذكره الاول ان نفوذ بانه لما اقر بالبركة منعت سقوط المال عن ذمته فافراد المدعى عليه جعل بهذا المال لغو وكذب فلا يعتبر **فقط** انما لو دفعه من المدعى على يد اعيه فادعى خصمه الملك او الرد لوقال في المكان ليس كذلك على نفي قطا يسمح فيها الدفع لاحكان التوفيق ولو قال لم تفرغ اصلا لا تسمح لعدم الاحكان **د** اوعى انه اخذ منه غير حق وملكه عنده وبر من خصمه اني اخذته بحق لانه ملكي نيدفع المدعى لانه يدعى النقصان فدفعته المنة وتوبا قبا فبر مننا على ما اوعى عينا بقدر منة الاخذ ايضا انها و قدما ان كان بيد المدعى فمكون المدعى وايد حقيقة والاخر خارجا فينته **اولي** **خ** فني اوعى انه اخذ منه هذه الدراهم بغير حق فبر من خصمه انه اخذ بحق بقدر منة المدعى لانه خارج وكذا لو شهدا بعد سلامهما على ما ذكره بقدر منة المدعى ولو بر من انه اخذها بحق التي بعث منه كذا وقد اخذت منه نيدفع الحقة لانه اثبت المبايعه **افوات** المسئلة الاول مخالف **د** وجعله المدعى منه وايد ومنها خارجا والصلوب عندي ما ذكره لما فرضتها و قدما والعين للمنفعة لا للصورة وقد مره معرفة الخارج وفي اليد في **فني** ما يوافق **د** و اوعى اعلم **د** الوكيل يقتضي المال لو بر من على وكالته وحكمه باسم الطالب اوعى الطالجات قبل دعواه وليس حق القبض يصح الدفع **فني** المدعى عليه جاء بخط البراءة فقال المدعى كنت صبيبا وقت البراءة قال قول له لانه اسند الى اجالة محرمه خافية للفقهاء **د** اوعى وحيتة وانكرها الوارث فبر من الموصي له فادعى الوارث الرجوع قبل لا يسمح وقبل يسمح وهو الراجح لانه مما نحن لعل الموصي اوعى ثم رجوع ولم يعلم ولم وارثه فانكر فادى **اخر** اوعى الرجوع والتناقص لا يفرق منه ولو بر من على هو الموصي الوصية تقبل على راية كون الموصي رجوعا لا عارا واية انه ليس رجوعا ولو بر من على اقرار المدعى ان شهوى فسخه اوعى اقراره انه استاجرهم اوعى اقرارهم انهم لم يحفر واخر محاسن كان هذا الاخر فيكون مبطل للشهوى المدعى **عل** بر من الى المدعى قال انا خطبته في الدعوى او شهوى كذبة وليس عليه شيء الدفع وتو قال انا ابر من ان المدعى قال بدو غ كوا مان ارم لا يسمح منه ودعوى الدفع منه المدعى عليه ليس بتعديل للشهوى حتى لو طعن في الشاهد او في الدعوى نفي الدفع **خ** بر من انه فبر من خصمه ان شهوى او نحوه تبطل بينة المدعى **فني** اوعى دارا انه يبرينه من ابيك بر من ذوا اليد انه ملك ابيه الى يوم موته ومات وترك ميراثا لا لا تقبل بينته لانهم شهدوا باستصحاب الحال والمدعى اثبت الزوال ادعاه ميراثا على ابيه فقال ذوا اليد كان ملكا لعلان الاخر و باعه حتى لا يسمح لان الدار لو كان بيد باعه وبر من انه ملك لا يندفع ودعوى المدعى فكذا حقه يتلقى المكش اوعى اذنا فبر من المدعى عليه ان مورثه اقران المدعى ليس وهو ملك المدعى عليه اوعى اقرار الوارث قبل موته مورثه

مطلوب  
ان امكن الترتيب ليجمع و الا فلا

24

وَقَدْ عَدَى الْعَقَارُ لَوَائِكُمْ  
الْمَدَى عَلَيْهِ حُرَّةٌ أَوْ قَتَانِي  
نَمَّ قَالِ الْأَرْضُ الَّتِي بِيَدِي  
لَسْتُ بِهَذَا الْجَدْوِ  
لَا بَلَّحْ مِنْهُ ح



او بعد ان لم يكن لابي اذ على اقل ان اباه مات والدار ليت له ان كان قد دفعه ولو شهدوا ان الوارث اقر  
انه ليس لابي الا لو شهدوا ان الوارث اقر ان ليس لابي لانه وبه في او باعني في صحة ثم لو بر من المدعي عليه ان  
صورنا المدعي اقرانه ملكي فهذا وقع ولو لم يقر ان صدقته وقبل له بغيره لكان يكون دفعا والاو امر له بالقرار  
بدون تقدير الحق لكنه يبطل كذب ادعاءه انما عن ابيه فبر من ان اباك باع من فلان في صحة وانما شرية  
من فلان قبل لا يقع هذا الدفع لاحتمال التوفيق وقبل دفعه وسوال المدعي ان يبين بطلان ادعاءه وارث المدعي  
فبر من ختم ان الاصيل اقواه اليك والى مورثك وبر من ان مورثه اخبرني من الكفالة او بر من انك اخبرني منها  
بعد موث ابيك ندفع المدعي او يبين اننا اقرنا فبر من خصمه ان اباك احواله فلانا ودفعت اليه وصدقته فلان  
يندفع لان الاحتمال بغيره وبطلان بعض الدين والكيل ببعض الدين او العيّن اذا اقرنا بقبض دفعه على المورث  
وبرا الغريم ادعاءه انما عن ابيه فبر من خصمه ان اباك اقرنا هذا وبيعه فلان يدين يندفع المدعي الا  
اذا اقر الوارث وقال كان في يدك وبيعة فلان لكن شراء ابيه من فلان وبقي في ملكه الى موته **اقول**  
على حاكم قبل من ادعاه بر من خصمه ان اباك باع له يدين ان تكون منا خلاف ايضا علما باحتمال التوفيق فاعمل  
عنه بل ينبغي ان لا يقبل التوفيق في دفع المدعي كمال المدعي هذا وابع الشك ان يدين ذوا البذل لا بداع منه حاشيت  
بنوع العم يذكرا الاسامي الى الجذر فبر من خصمه انه اقرنا ابن فلان ابن فلان آخر يندفع المدعي وكذا يندفع لو بر من  
انه ادعي على آخر ابن عمه وذكر اسم ابيه وجد وحكم بنسبه من ذكر الجذر ولو بر من ان ابا الميت فلان غير اشتهر بالكلية  
لذا البيئات للانبات لا للنفى ولا التيسر في ثبوت اسم الجذر فلا يقبل على الابن ولا على النفي **اقول** ينبغي ان يكون  
فيه تفصيل **ج** في دفع المدعي بنوع علمه ولو قال انها قبض في الدفع لانه لا يثبت النسب فلا وجه يورث ذكر  
في **ف** ايضا انه لو بر من انه ابن عم فلان الآخر يندفع حتى الدفع لانه النسب كما قلتم بدونه ان الثابت فلان  
لاولينا لقبيل في دفع المدعي عنهم لانهم ثبوت القبيلة فلان وعين كروك برادر زاده فلان ميتهم وارثك فكت  
نوكته كنه يدين ثم يدين ان لا يكون تناقضا كذا قيل لا مكان التوفيق بان كانت بنت عم الميت امرأة اخي الميت  
فالمدعي المدعي للميت وابن ابيه **اقول** ثبت له الاحكام التوفيق قبل كل وقيل لا والتفتي به بعض المدفع  
لا بعضا واحتمال يكون ذكر نسبه على القولين والاصح جند ان التناقض اذا كان ظاهرا كسب ايجاب  
والتوفيق خفيا ينبغي ان لا يكتفى به الاحكام التوفيق والاسم ان كان الاحكام ويصدق ما ذكره او ابا هذا الفهم  
حتى **ج** حيث قال اقرنا فكت المدعي المدعي **ج** بر من علمنا انه ابن عم الميت وذكر النسب فبر من خصمه لزجة  
الميت فلان غير ما بينه المدعي لو لم يقض بالاول لا يقضي بشي للتعارض ولو قضى بالاول لا يقضي بالثاني كسب المدعي  
تطابق احكامه يوم الذي يكون في هذه السنة وتحرير قنه بكتة يوم النحر من السنة **اقول** لو بر من بعد  
الحكم ان فاضيا اقر حكم قبل بما ذكر خصمه في النسب ينبغي ان يبطل الحكم كما سبق الاول مال ولو بر من انه  
ابن عمه لانه لا لابي قبل الحكم بالاول يندفع وكذا لو بر من ابن الميت اقرنا ابن عمي لاجل الابن ادعاءه

کافہ دفعہ

مطلوب  
في الامتحان

وَلَقَدْ لَمَسْتُمُ الْمُنَىٰ

المحيط

۱۱۱

الحاج محمد بن ابراهيم  
ابن محمد بن ابراهيم

61

ارنا عن جده ابنه امة فقال محمد واسم ابي عن ابي زيد بن بكر بن سعد بن من الدافع انه زعم قبل هذا انه  
ابن عابنه بنت علي بن الحسن قيل يرفع كمن له من عينا ارباعا بيه ثم له عاه ارباعا منه واختران **سند**  
سند وقيل لا يرفع وبه اثنى **حزطه** وقال **سند** هو الصواب عندنا وعلل في فصول عماد الدين بان بينه  
لو قبلت احاد ان قبل على اثبات اسم جده المدعي وانه ليس خصم فيه او نفى ما له عاه من الارش وعلى النسخ لا قبل  
ش فصار كما اوعى انه اقرضه الف درهم في يوم كذا فبين خصمه ان كان في ذلك المكان لا قبل فكذا انما **أقول**  
بر من على ان المدعي زعم كذا والمدعي خصم في اثبات زعمه فيقبل البيينة على زعمه على اثبات اسم جده المدعي  
الامر وقد مر مثل النسب قبل هذا من **فصل** فلا اشكال انه اوعى ان زعمه كذا ولم يدع ابي اسم جده واما  
فوقه واليكن كالم فقد مر في اخره فبانه **جف** حيث قال فبين خصمه ان جده الميت فلان غير ما بينه في كذا  
هذا واورع الاستدلال في هذا التعارض **مسألة** اخرى لا فو من المسلم فلا يدع عليه الشئ الا اول مما قلت من ذلك  
المسلم من له في دنيا لابي الميت علي بن قاسم بن محمد فقال خصمه والد القاسم احمد لا يرفع المدعي على ما احتال  
من عامر من التعليل بان البيينة لو قبلت احاد ان قبل في عجب عنه بالشئ الا الاول مما قلت لانه اوعى ان اسم  
جده احمد ولم يدع على انه زعم كذا ولا هو خصم في اثبات ان البيينة قبل في الدفع لا في اثبات النسب على النسخ كفاية  
الغن والمادة بينة على العتق والطلاق على وكيل المتقار يوردهما ذكر في اداة محتاجة خاضعت عما يلزم  
القاضي لها النفقة عليه فبين العم على رجل انه اخو ما ومو اول بالنفقة عليها وانكرت المرأة ولكن القاضي يرى  
القاضي العم من النفقة ويقول لها ان شئت فوضعي على الاخ تحلف ما اذا اثبت النسب من جده لا قبل البيينة  
من الرجل ان الاخ لا يرفع **فصل** اوعى على رجل هو محمد بن علي بن عبد الله ثم ظهر ان اسم جده احمد بن عبد الله لا يرفع  
الدعوى لجواز ان يكون لجد اسمان **أقول** فعلى من ادعى في **جف** قبله بعضه تقريرا حيث قال بر من على  
انه ابن عم الميت الى معنى ان لا يبطل الدعوى مطلقا والحاصل معنى ان يتجر احكاما فظهر ان فيه خلافا وهذا  
اذا اوعى على غايب بالاسم والنسب ولو اوعى على حاضر فالخط في اسمه لا يمنع صح الدعوى **أقول**  
هذا بخلاف ان الخط في اسم الغايب يمنع لان مثل هذا المقرر يقتضي ان يكون حكم الغايب محالفا حكم الحاضر  
والا فلا يبقى لهذا الكلام وجه فدل بان فيه خلافا والله اعلم **فصل** اوعى ارباعا وقال لا وارث له غيري ثم اوعى  
ان معي وارثا آخر يسمع دعوى الارش او التناقص على نفسه لا يمنع صح الدعوى لانه لا على كل المال لنفسه ثم اوعى  
بعضه فقد اوعى انفسه من الاول فيسمع **فصل** اوعى ارباعا وقال لا وارث له غيري فاعوى خصمه ان لا وارث له وقد قلت  
لا وارث له غيري اثنى **حز** ان المدعي اقر به يرفع **أقول** على ما مر قبله **فصل** من ان التناقص على نفسه لا يمنع  
الدعوى الى معنى ان لا يرفع منها ايضا قال احاد ارباعا والمدعي عليه ثبانه عليه لا يسمع ثم كتاب المحاضرات انه يسمع  
كذا والمذكور في كتاب الجنايات ان البيينة يجوز ان يفتل على شئ في حق ابطال جهة الخصم لا في حق ثبوت كك  
الشئ كما قلنا بر منوا على ورثة القتل ان قاتل فلان وفيه اوعى ارباعا عن ابيه فقال خصمه كمن فيه حق لا يرفع

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

مكتبة الميراث  
بازار الكتب



ثم ادعى انه شراء من ابي المدعي او ادعى ان اياه اقرب له لسمع لانه لم يكن لابي بعد ما ارآه ولو كان لم يكن لابي  
قطا او لم يكن لابي فيه حتى قط لا يسمع وعواه الشرا لا تقضي لسمع وعواه اقرار لابي لعدم التقاضي  
**فصل** ادعت انه تزوجني فخرجت منه كذا وتدعي المهر في تركته فبعض ان مورثات مات في حقه ملك  
الشيء لا يقبل لانه يقتنون الموت والموت لا يدخل تحت الحكم ويثبت النكاح والمهر في تركته او ادعى انه قتل  
اماه يوم كذا فبعض خصمه ان اياه كان ميتا في ذلك اليوم لا يقبل بنية حوته او عبادا اراها حيا فيها  
مات ولا وارث له غير ما ظهر له وارث آخر صح وعواه انه حصتها اذ لحي كما في الزاني **خ** ادعى  
اربعة وارثا غيرهم وبرهنوا ان اقدم لبرهان الميت وانما كان ابن ابنة وقصا قواعلي ذلك بطل  
يشترط وعواه ثم البنون الثلثة لعاقا حوا بنية غير الاولى على انه في رثوا الدار عن ابيهم ولا وارث غير هؤلاء  
الثلثة تقبل وعواه ويشترط **فصل** ادعى انه عاه اربعا من اخيه فقال خصمه انه شريفة من ابن اخيه لان اخاه ترك ابا  
فليس له الارث على بسمع هذا الادعاء فعلى قياس ما لو برهن ان له وارثا لفسخ بنية ان يكون على الاختلاف ولو قيل  
يبيع منها وفاقا فله وجه فقامل **د** برهن انه مات وترك ميراثا لحي وماتت امي وتركته لى وحكم له بوزن  
خصمه ان احل التي تدعى ارثها ماتت قبل فلان الذي تدعى انه مات او لا قيل في دفعه وقيل لان زمان  
الموت لا يدخل تحت الحكم فلا يثبت بنية خصمه حوته فلان قبل موته فلان **هـ** ادعى انه عاه اربعا من اخيه  
من حله الزوج في رجب لم يسمع ان يكون خلاف وكما فيما يليه من حله وعوى خصمه يوم كذا لم ينعني  
ان يكون خلاف ما لو برهن خصمه ان اياه كان ميتا قبل ذلك اليوم **فصل** ادعى انه عاه اربعا من اخيه فقال خصمه شريفة  
من ابي له تاريخ كذا فقال المدعي ان اياه مات قبل هذا التاريخ بنية مدعي ان لا يسمع قول المدعي لان يوم الموت  
لا يدخل تحت الحكم **و** ادعى ان يكون فيه زنا مثالا خلاف **ز** ادعى انه عاه اربعا من اخيه فقال خصمه ان اياه كان  
انه حكمي بسمع الادعاء فلو برهن المدعي ان اياه قوت انه حكمي بسمع ايضا وقد تعارض الادعاء فيقبل بنية  
الارث بلا تعارض فلو ادعى المدعي عليه اقرار المورث ولم يودع المدعي اقرار المدعي عليه بنية المدعي  
لوقال المستغنى اقرت بالمال ولكن ما اخذته بخلاف المدعي انه عاه اربعا من اخيه فقال خصمه ان اياه كان  
المال وهو يدعي انه اقر ما ولا والمعرض يتكلم في جبا، فخط فيه اقرار بالمال فقال المقر اقرت به كاذبا و  
وطلبت منه الخط فقال له موكل ببارنا خط بتورهم وشهدا ان المدعي قال هكذا لا يندفع ما لم يشهد ان المدعي  
اقرت به اين خط تركت منه باطلا است ادعى ما لا يثبت فافترج خط اقرار فقال خصمه اقرت به كاذبا و  
فذكر فتألم لا يسمع لانه انكار بعد الاقرار **ب** ادعى انه عاه اربعا من اخيه فقال خصمه ان اياه كان ميتا قبل ذلك اليوم  
ان يكون خط فاحل ان يكتب فكتب فكان بين الخط من جهة مدعي ان كان تبها واحد لا يحكم عليه لانه لا يكون  
اعلى مما قال فخطا خطا وانما كتبه وليس على هذا المال ونه العمل قوله ولا شيء كذا **ج** ثم قال **س** ادعى انه عاه اربعا من اخيه فقال خصمه ان اياه كان  
في كتاب الطلاق انه لو كتب الطلاق على الرسم في مثله وقال لم اتوبه الطلاق لا يصدق كذا فكلنا الاقرار وتاويل

ورشته

في حقه من ابي المدعي او ادعى ان اياه اقرب له لسمع لانه لم يكن لابي بعد ما ارآه ولو كان لم يكن لابي

على ما مر

في حقه من ابي المدعي او ادعى ان اياه اقرب له لسمع لانه لم يكن لابي بعد ما ارآه ولو كان لم يكن لابي

ما يقبل

ما يقبل حقه ان لو كتب الطلاق على الرسم **د** كما يبيع المدعي ببيع دفع الدفع وكذا دفع دفع الدفع وحازا عليه ببيع ولو اخار  
وكما يبيع المدعي قبل اقامة البينة ببيع بعدا وكما يبيع المدعي قبل الحكم ببيع بعد الحكم حتى لو برهن على ما لا يحكم له من  
خصمه ان المدعي اقر قبل الحكم انه لم يسمع عليه **هـ** بطل الحكم **و** ادعى ان لا يبطل الحكم لو احل التقاضي بخلافه بعد  
اقرار على ما سياتي في **فصل** حيث قال لم يبطل الحكم بشكره ولو قيل صدق هذا ان القضاة يكتبون سجلاتهم بعد ذلك  
الحكم وترك كل ذي حق ودفع على حجة ودفعه لوان في يوم ما من الامر وان لم يسمع المدعي بعد الحكم لفت كتابته هذا  
**فصل** متقدما وحاشا بخنا جواز دفع الادعاء وبعض ما خبرهم على ان يبيع الادعاء وقيل دفع الادعاء ببيع  
حالم يظهر احتيالا وتليست **فصل** حكم له بالمال ثم دفعا الى قاض آخر وجاء المدعي عليه عند هذا القاضي بالادعاء ببيع بطل  
حكم الاول وفيه كذا في الادعاء بعد الحكم في بعض المواضع لا تقبل لانه لا يبرهن بعد الحكم ان المدعي اقر قبل الدعوى انه لا  
لزم الدار فانه لا يبطل الحكم لجواز التدقيق بان شرا بخيار فلم يكن في ذلك الزمان ثم مضت على الخيار وقيل الحكم ملكه  
علما احكم من ادعى بطل الحكم الجائز بشكره ولو برهن قبل الحكم ببيع ولا يحكم اذ الشكر يمنع الحكم ولا يرفعه ادعى البراءة  
واستعمل يومين فلما باتت بالادعاء وحكم عليه بوزن فالحق انه بطل الحكم **فصل** لو قال المدعي عليه عند  
هذا القاضي ان دفع بهما القاضي الى المجلس **فصل** لا يملك على وجه بطل ببيع حتى المدعي وانما يملك ايام ومسا  
الشيء **فصل** لو قال له دفع ولم يبين وجهه لا يلتفت اليه وحكم عليه ولو يبين وجه الادعاء كمن قال بنية غايبة  
عن البينة فكل الجواب وكذا لو يبين دفعا فاسد فالجواب كذا كذا لو كان الادعاء صحيحا وقال بنية خاطئة  
فالحكم بيمينه الى المجلس **فصل** وفيه لو ادعى ان اياه كان ميتا قبل هذا التاريخ بنية مدعي ان لا يسمع قول المدعي لان يوم الموت  
وان لم يبرهن حكم عليه **د** ولو ادعى براءة من دين وقال له سنة في المصير بوجاهة ايام **ش** ادعى عينا فقال وهو اليد  
شريفة من هذا المدعي بنية مدعي ان اياه كان ميتا قبل هذا التاريخ بنية مدعي ان لا يسمع قول المدعي لان يوم الموت  
وعليه المدعيون او ادعى الاثبات بوجاهة ايام **ع** لو ثبت عليه حتى فقال له حجة فلو لم يفسر  
لا يقبل او فسخه وهو لا يقطع به بسا عن البينة لو قال له يسا له عن الحذف لو قال نعم بوجاهة يومين او ثلثة ايام  
**فصل** لو ادعى النكاح فدفعه وعوى طلاق او اقرار به او اقرار بحرية المصاهرة او ببيع ارض او ببيع عاتق بنية فدفعه  
التعويض او الزيادة المنصاة او اقراره بوجاهة الواجب ادعى شرا او حبة فلان فدفعه ان يدعي ذوا اليد الشرا من فلان  
فذكر برهن انه شرا من فلان يوم كذا سنة كذا فبرهن ذوا اليد ان فلانا فذكر اقر قبل تاريخ مثله او قبل شرا من فلان  
انه حكمي اخيه فلان فصدقه اخيه وانما شريفة من اخيه المقر لا تقبل اجوبة المفسر على صحة هذا الادعاء لم يفتوا  
بعد ان المدعي لو طلب منه في اليد بيان فذكر الاقرار ان من كان في غمها كان على يكلف عليه اتفقت اجوبتهم  
ايضا انه لا يكلف لانه بين حرة بقدر الحاجة حيث قال قبل شرا من فلان وقيل تاريخه ادعى ذوا يد ملكا مطلقا او ثلثا  
وبرهن فدفعه ان يدعي ذوا اليد فاجاب ادعاء مطلقا فقال ذوا اليد ان المدعي اقرار ان ذوا اليد من فلان لانه اقر  
بانه لا حكم له من يد دفعه **فصل** حكم له بالمال على ان لا يندفع من ادعاء فقال ذوا اليد عفا فلان ولكنه وباعه

الطاهر

وعوى

دفع







وشهدا بملك سبب قبل شهادتهما باقل مما ادعاه اوا شهدا بملك حاد فنبغي منا للقاضي ان يسأل المتكلم  
 اتدعي الملك بهذا السبب الذي شهدا به او بسبب آخر فلو قال او عني بهذا السبب بقبول البيت وحكم بالملك  
 بهذا السبب ولو ذكر سببا آخر او ادعاه بهذا السبب لا يقبل شهادتهما ولو ادعى شرا مع قبضه وشهدا  
 بملك مطلق اختلف فيه على حسب ما قرره في فصل التناقض فقبل بقبول لان دعوى الشرا مع قبضه دعوى ملك  
 مطلق لا بد من ان لا يشترط فيه هذه الدعوى اعلانه حتى ان من قال لغيره بعثت منك قنبرا بكذا او بكذا  
 مع دعواه ولو كان القنبر مجهولا وقيل لا يقبل لان دعوى الشرا معتبرة بنفسه هنا لا بد من ان لا يحكم بالزواج  
 كذا **ط** وفي **فصل** ادعاه مطلقا وشهدا بسبب ثم شهدا بملك بطلان بطلان لانها لما شهدا  
 بسبب حل دعوى المطلق على السبب فلا يقبل شهادتهما باطلان بعد ولو شهدا بملك بطلان ثم بسبب قبل  
 شهادتهما لانها شهدا ببعض ما شهدا به لا لا فقبل ولو ادعى نتاجا فشهدا بملك بطلان بطلان بطلان  
 ودعوى المطلق ودعوى اولى الملك على سبيل الاحتمال وشهادة التنازع شهادتي اولى الملك على التيقن  
 فشهدا بالزواج ادعاه فترد ومنه المصلحة كذلك على انه لو ادعى نتاجا ثم حطفا بقبول لا بد من مطلقا ثم  
 نتاجا **ط** او ادعى نتاجا وشهدا بسبب ثم **فصل** لو ادعى مطلقا وشهدا بملك بطلان بطلان بطلان بطلان  
 عكسه وحكم بملك حاد فلا يكون له الزواج **فصل** لا يقبل الشهادتي **فصل** فلو شهدا احدهما ان فلانا باع منه وشهد  
 الآخر ان فلانا اقر بالبيع منه بقبول لان الانشاء والاخبار واحد القاض لو سأل الشهود قبل الدعوى عن  
 كون الدابة فقالوا كذا ثم عند الدعوى شهدوا بخلافه كذا اللون بقبول لان سأل عما لا يكلف الشاهد  
 بيانه فاستوزر كمن وتركه ونخرج منه ما يملك كمن وقيل لو ادعى ملكا حاد وشهدا بملك بطلان بطلان  
 لا يقبل لو شهدا احدهما بملك مطلق والآخر بملك مطلق فلو ادعى ملكا حاد وشهدا بملك بطلان بطلان  
 المطلق بقبول بقبول بملك مطلق ولو ادعى شرا حاد وشهدا بملك بطلان بطلان بطلان بطلان بطلان  
 وفي **البدل** ادعى انه وقبضه فوالد بغير حق واترخ وشهدا بقبض مطلق لا يقبل لان الشهادتي قبض  
 مطلقا بل اتارخ بملك على الحال والمدعى يدعي الفعل في الماضي والفعل في الماضي غير الفعل في الحال كما لو  
 ادعى قبلا منته وشهدا بقبول في الحال وكذا لو ادعى قبضا مطلقا وشهدا بقبض حاد لا يقبل لما قرره  
 الا اذا اقرى وقال اردت بالمطلق قبضا من ذلك الوقت فقبل وقيل بقبول فيه بلا توقيف لان المطلق  
 اكثر واقف من الموقوف فشهدا باقل مما ادعاه ولو ادعى انه له منته وشهدا انه له منته غرضين  
 لا يقبل وفي عكسه بقبول لانها شهدا باقل مما ادعاه شرا ببلاتارخ او عكس بقبول وقيل لا  
**فصل** ادعى قبضه بغير حق وشهدا بقبول بملك المقتضى الحال كما قرره سواء كان في الدعوى او الشهادتي فلو  
 اترخ المدعي لا الشاهد او عكس ترد شهادته لا اختلاف الوقت في الفعل كما قرره بخلاف البيع فانه قول فاعلم  
 في القول لا يمنع وفيه ادعاه انما من ابيه وبر من على ملك موقوفه فشهدا بملك مطلق والآخر بسبب حاد

ما له

مطلوب

او قبضه موقوفه

لو ادعى

قبول الحال

ملك

بملك سبب ومحمد طلق الشاهد الآخر على المقيده في شراة اول من احسن فشهدا شراة في الاحسن قبل  
 وحمل في النكاح لا يقبل لان البيع قول يعاد ويكر ويأخذ في فصل النكاح **فصل** حرق او ابل في التناقض  
 في لوائح المسائل الخمسة **فصل** ان الشراة فعل وبطلان التوقيف بينهما باو في تأمل وفيه ادعى نكاحا  
 بل اتارخ وشهدا بموت رخ لا يقبل وفي عكسه بقبول **فصل** على قياس ما قرره في القبض من حمل على الحال  
 فنبغي ان لا يقبل وفي عكسه ايضا لما قرره من الماضي والحال **فصل** بملك شهادتي على ملك سبب او ادعى  
 ان يشهد بملك لم يذكر هذا الفصل في الكتب واختلف فيه المشايخ والاصح انه لا يسعه فلو ادعى دينا  
 بسبب قرض ونحو وشهدا بدين مطلق فقبل بقبول وقيل لا كما قرره عين له عاه بسبب شهدا بملك  
**فصل** والصحيح انها بقبول **فصل** العنق بين العنق والدين ان العنق بقبول الزايد في الجرح وحكم المطلق  
 ان لا يتحقق بين وابدع والملك بالسبب بخلافه في المدعي بالسبب بقبول الشهود بالملك المطلق بخلاف الدين لان لا يتحقق  
 الزايد فلا الكذب فافترقا **فصل** ولو ادعى دينا ولم يثبت السبب فشهدا بالسبب **فصل** او ادعى القاتل فبالحسنة  
 منه فمن شراة مني وخسامة منه فترد شراة مني وشهدا بخسامة مطلقا بقبول في خسامة وكره السبب  
 ليس بشرط وهذا نص على انه في دعوى الدين بسبب لو شهدا بملك مطلقا بقبول لا يشترط ذكر سببه وبه افترقا ولو  
 ادعى انه منكوح حقه ولم يدعي الزوج وشهدا بزوجها او ادعى انه تزوجها او شهدا انه منكوح حقه بقبول النكاح  
 سبب متعين له وروى الملاءة زوجة فاستوزر كمن وتركه ولو ادعى ملكا في الحال وشهدا ان كان ملكه  
 بقبول لانها ثبتت الملك في الماضي وحال بقبول في حاله بقبول في حاله بقبول في حاله بقبول في حاله  
 وهو على النظام يصلح للرفع لا لا يتحققان كما هو مقرر في حمل وكلا مناه في الاتقان فنبغي ان  
 لا يقبل شهادته فيه ولكن فيه جرح فنبغي ان يقبل ففعل الجرح **فصل** لو شهدا انه ملكه فكانا شهدا انه  
 ملكه في الحال ولا يجوز للقاضي ان يقول امره بملك كذا في واثبت فعلا من الاول في دينا وشهدا ان كان له عليه  
 كذا او قال او راين قدر زر في رفته ان بوجه منق ان يقبل كذا العنق وفيه ما يدل على قبوله فانه قال  
 لواق بدين عند جليلين ثم شهدا عدلان عند الشاهد من ان قضى وفيه فاشهدا اقرارا بشهادته ان كان  
 عليه ولا يشهدان انه عليه وفيه وكذا لو شهدا احدهما انه ملكه والآخر انه كان ملكه بقبول شهادتيهما لانها  
 اذ لانه الحال معقن لما قرره وكذا الشهادتي على النكاح والاقرار به فانه ذكر في **فصل** ادعى نكاحا فشهدا احدهما  
 انه احواته والآخر انها كانت احواته بقبول وكذا لو شهدا احدهما انه اقر انها احواته والآخر كانت احواته لان  
 الشهادتي باقرار نكاح كان شهادتي باقرار نكاح حال الا ما ثبت يبق قال فعلى هذا لو ادعى نكاحا  
 مطلقا وشهدا انه ورثه من ابيه ولم يتوضا للملك في الحال وشهدا انه شراة من فلان ولم يتوضا للملك في الحال  
 بان لم يتوضا للملك في الحال بقبول كمن ينبغي للقاضي ان يسأل الشهود هل تعلمون انه خرج من ملكه وكذا لو ادعى  
 انها احواته او منكوح حقه وشهدا انه كان تزوجها ولم يتوضا للملك بقبول هذا الذي ذكرنا اوا شهدا بملك في الماضي

مطلوب  
 في الزين بين الدين والدين  
 حكم المطلق ان لا يتحقق

فقد ادعى على آفة في شراة  
 مورثة فشهدا انه كاذب على اليمين  
 دين لا يقبل في شراة كاذبة على اليمين  
 او عليه وفيه لو شهدا على اقراره  
 بدين في اليمين وشهدا على اقراره  
 على اقراره الدين على اقراره وفان  
 لا اقراره او عيقل الا انه كان  
 لا يقبل شهادته  
 انه اقراره







عن غير الحديث

من غير المدعى لانه **اول** مكانا علنا في الفصولين وقيد نظر والا فرب ان يذكر تعليل الحكم والغصب  
وتعليل الغصب في الملك فحينئذ نظر ايضا لان قولها انه حكم المدعى قرينة على انه يريد من جهة المدعى قالوا وان  
يعلم بان المدعى فعلا الغصب ولم يثبت من عليه فرب من لا على المدعى فلم يقبل للاختلاف وهذا غاية ما  
يتيسر ان يقال هنا وفيه نظر ايضا لان هذا الاختلاف ينبغي ان لا يمنع قبول الشهادة لانها شهادة بائنة  
مما ادعى لان في دعوى الغصب منه ودعوى انه يريد باغية حق محض مع زيادة دعوى الفعل فينبغي ان  
يقبل مع ان عدم القبول في أمثاله يفضي الى الجرح والتضييق والتضييق كثير من الحقوق وأما ما يثبت  
لا يثبت والجرح مدفوع شرعا فلما ظهر بالبينة للقاضي انه يريد باغية حق وهو يسطر بنفي ان حكمه  
الا ان ياتي الخصم بدفع صحيح قال ادعى انه قبض من مالي كذا قبضا حوجبا للدق وشهد انه قبضه ولم  
يشهد انه قبض قبضا حوجبا للدق يقبل في اصل القبض فيجب رد ولو شهد انه اقر بقبضه بنفي ان يقبل  
قياسا على الغصب ادعى عشرة اققع بر وشهد انه قال ابن خلدون في قبضه كذا قبضت بر من  
فرستاد واثبت لا يثبت قبض المدعى عليه لجواز انه ارسل اليه ولم يقبض فلا يكون هذا شهادة على القبض  
ادعى انه اهلك اقمشي كذا وعليه قيمته وشهد انه باع وسلم لفلان بقبل لانه اسلكه وكذا كذا ابعالا لاسيما  
لا يكون شهادتي باطلان ادعى الشراء وشهدا احدهما ببيع وشهدا الآخر بايع اذ لو تمشش طلبكم بغير  
لان طلب الشراء بايع ادعى دينار وشهدا انه دفع اليه دينار لا يقبل اذ القبض لو ثبت بناء على دفع  
ثبت الا بداع والقبض بحجة الدعوى لا يوجب الثمان **بسي** ادعى قتلا وشهد به واحد اذ اقر به بر  
اذ الاقرار يتكرر لا التقت ولولا دعوى فضا، دينة وشهدا انه باستيفائه بغير ولو شهدا احدهما بالاداء  
والآخر باقراره بالاستيفاء اقر وكما في الغصب كذا **خ** وفي **ط** ادعى شراء منه فشهدا بشرايه من وكلما ترد  
وكذا لو شهدا ان فلان باع وهذا المدعى عليه اجاز ببيعة ولولا دعوى سراجه وشهدا بلفظ البيت قبل  
ترد وقيل يقبل وهو الاظهر والاشبه بعرفنا اذ البيت والدائرة عرفنا واحدا يقال خانه فلان  
كما يقال سراي فلان **ش** ادعى سراجه وشهدا بلفظ خانه لا يقبل اذ المدعى سراجه وشهدا بخانه  
ومنها مغايرة وهذا يصح فيما وقع الدعوى والشهادة بالعربية اما لو وقعنا بالفارسية فسمان  
لانه اسم خانه بالفارسية فيطلق على سراجه بخلاف العربية كذا في محاضر **شي** وفي **ح** شهدا احدهما  
بشاهد الوكالة انه وكله بخصومة مع فلان في وارسماء وشهدا الآخر انه وكله بخصومة فيه في **شي**  
آخر يقبل في دار اجتماعا عليه اذ الوكالة التخصيص وفيما اتفق عليه الشاهدان بنيت الوكالة لا فيما  
تفرق به احدهما فلو ادعى وكالة معينة فشهد بها والاخر بوكالة عامة فينبغي ان يثبت المعينة ولو  
شهدا بوكالة فزاد احدهما انه عزله بغير الوكالة لانه الغرض ولو شهدا احدهما انه وكله بطلاقها  
وحداه وشهدا الآخر انه وكله بطلاقها وطلاق فلانة الاخرى وهو كذلك في طلاق التي اتفقا عليه

اور اس کے لئے اس کے لئے اس کے لئے

از

نقد

مطالعہ

مجلس







من الناس ان هذا خلاف بن فلان الغلاتي وسبعة ان يشهد به ولو لم يعاين الولاية على فراشه وقرب من مائة  
النسب ان يسمع من جماعة لا يتصور ان يطمع على الكذب عند حرق وعندهما الواجبية عند ان يكتفي وقد عرفت في  
فصل الاشارة ان الفتوى على قولها وحسنها التكاح من ثوراني رجلا يدخل على امرأة ويستمع من الناس انها  
زوجته وسبعة ان يشهد بانها زوجته وان لم يعاين العقد **فقط** يشهد بانها التكاح فبها القاضي على خلاف عما  
في العقد فقال لا تشهاد منها تقبل لانها لا يجوز ان يثبت بها التكاح مع او بنا على ان زانها يسكنان في موضع قتل  
لا يقبل لانها لما قال لم يعاين العقد ثبت للقاضي انها يشهد بانها مع ولو شهدا وقال لا سمعنا لا يقبل وكذا  
منها **فقط** يشهد بانها التكاح وقال لا سمعنا من قوم لا يتصور اجتماعهم على الكذب لا يقبل وقيل يقبل وفي  
**عن** انسان الى ان القبول اصح على ما يات في بعضها القضاء من ثوراني رجلا قضى له رجل من المحققين وسمع  
من الناس ان قاضي هذه البلدة وسبعة ان يشهد بان قاضي بلد كذا قاضي فلان وكذا وان لم يعاين بتقليد الامام اياه  
وحسن الموت لوسم من الناس الاموات او رآهم صنعوا به ما يصنع بالموت وسبعة ان يشهد بموته وان لم يعاينه  
وعنى ام رحمه الله اذا اخبر واحد عدل بالموت ليسعدك ان تشهد به وامانة النسب فلا يسعدك ان تشهد به حتى تشهد  
عندك عدلان وهذا عند جما وحل قول في على ما يقع في التكليف روي عن ابي عبد الله ان يشهد بالنسب حتى يسمع  
من الجماعة والجواب في التكاح والقضاء الجواب في النسب ففرقوا جميعا بين هذه الثلاثة وبين الموت فالتكليف في  
الواحد في الموت ورون هذه الثلاثة بالفرق ان الموت قد يتحقق في موضع لا يكون فيه الا واحد فلو قلنا بان لا يسمع  
الشهادتين باخبار ضاع الحق في النسب لان الغالب في ان يكون بين الجماعة **اقول** انما يثبت الموت يكون  
بين الجماعة ايضا **واقول** هذا التعليق يدل على ان لا يثبت الا الشفعة لو لم يشهد على طلب المقتضية فانه قد يتحقق ان  
يسمع البيع في موضع لا يكون فيه من يشهد فلو بطلت الشفعة بدون هذا الاشهاد ضاعت الحقوق ولزم الجرح **فقط**  
والصحيح ان الموت كالتكاح وغيره لا يكتفي فيه بشهادة الواحد من المشايخ من قال لا فرق بين الموت وبين الثلاثة وانما  
وانما اختلف الجواب باختلاف الموضوع موضع شك الموت انه اخبر واحد عدل ولم يذكر عدل في الثلاثة فلو كانت  
الجمعة الثلاثة عدلا ايضا جاز ان يشهد ثم في الثلاثة او ثبتت الشهادة عند ما يجزى عن اثنين لا يجزى بل يلفظ الشهادة كذا  
**وهو** اخذ **صحيح** في الموت كالتكاح في الشهادة بخبر الواحد لا يجمع لا يجب فيه لفظ الشهادة بل يكتفي بخبر الاخبار  
**عنه** ولا يجب ان يلفظ الخبر بالموت بل لفظ الشهادة عند من يشهد بها الذي يشهد عند القاضي فيلغظ بلفظ الشهادة  
في الثلاثة التي يشترط فيها عدلان ينبغي ان يشهد عند بلفظ الشهادة حتى يجوز في الشهادة بالتسامع **ط** لو شهد بموته  
فان اطلقوا وحكم على سبب بطلانها الشهادة وهو الشرح او المعايير ولو قال لا سمعنا من الناس ولم يعاين موته  
فلو لم يكن موته مشهورا لا تقبل في قافا ولو مشهورا قبيلا لا يثبت في الشرح لا يثبت بقوله لا سمعنا من الناس  
او السماع قد يكون من واحد غير عدل او من جماعة غير عدل **فقط** الشرح الشرعية ان يشهد عند عدلان او  
رجل واحد انان لفظ الشهادة من غير استظهار ويقع في قلبه ان الامر كذا **ط** لو قال لا تشهدان فلان مات اخبرنا به

مطلب  
اقول الفتوى على قولها  
بالتكاح

المشهور

يتصل

مطلب  
اقول الفتوى على قولها  
بالتكاح

من شهد

من يشهد بموته من يوثق به قبل مقتله الاصح كذا **عن** وقيل لا تقبل كمن رأى عيناه يدين بغيره فيقول الملك ان هذا  
ملك الذي اليد ولو شهد عند القاضي انه ملكه لانا وانما يدين بغيره فيقول الملك لا تقبل كذا **ط** لو شهد  
على الترواية انه يجوز ان يقبل **حي** لو قال لا تشهدان مات باقر بغيره ولم ياتها بغيره وكذا لو قال او شهدنا  
جنازته يقبل لان لا يدفن ولا يوضع على الجنازة الا الميت فكانت شهادته بموته ومنها حسنة عجيبة لارائه  
لها وهي ان لو لم يعاين الموت الا واحد ولو شهد عند القاضي لا يقضي به وحده قالوا بخبره عدلا مثل  
فاذا سمع منه حرق ان يشهد بموته فيشهدان فيقضي ولو جاء خبر موت رجل من مرض اخبره وضاع ملكه ما  
ما يصنع على الميت لم يسمع احدا ان يشهد بموته الا حسنة بموته او سمع من شخص شهد بموته لان مثل هذا الخبر  
قد يكون كذا با وعندهما المسافة يغلب فلو شهدا عليه حتى يجزى ثقة عن معاينة جليل **وفي** **س** انما يقبل  
على جرح لو لم يكن حرقا فيه بان لم يكن من احد ورثته ولا حوصله ولا فلا يعتمد على خبره لانه يجزى بغيره نفعا الى نفسه  
فيكون مثلهما كفا **حي** يشهد بموته عدلان او احدا عدل يسمع ان يشهد بموته **فقط** يجوز الشهادة بالتسامع  
حتى يسمع عدلان للشهادة ولو سمع من القريبين لم يجوز ان يشهدا لان لا يعتمد على قولهم وهذا في حق ضيق الكلام لا يعتمد  
احدا لو كان الصبي ممثلا فيجوز له ان يشهد اذا اخبر مثل عدل الصبي وقيل انما يجوز الشهادة بموته بسماع لو كان  
الرجل حرقا مشهورا بان كان عالما او من العالين اما لو كان تاجرا او من موثقه لم يجوز الشهادة به الا بعدل كذا  
ذكر **ش** ولا يظفر هذه الرواية في غير فتاواه وقيل لو شهد رجل بموته واخذ بموته فانه لا يأخذ بقوله من كان  
عدلا منها ايها كان ولو كانا عدلين ياخذ بقوله من يجزى بموته لانه ثبتت العارض **ط** انما يشهد بالادخال بسماع يقبل  
لانه يتعلق به احكام موقوفه من نسب وحرره وعقده واحصان تخلفه الذي حيث لم يجوز الشهادة به بسماع  
لان الزنى فاحشة والشهادة بالمهر بسماع يقبل فانه ذكر **حي** عن آقوم خواجه من بيت رجلا خيرة وامر  
في الخارج ان فلانة زوجت على كذا من المهر وسخ القاضي ان يشهد وان المهر كذا وكذا ولو قالوا سمعنا  
الذين شهدوا يقولون ان المهر كذا لا تقبل **ط** عن آق ان الشهادة بالمهر بسماع لم يجوز والشهادة بالوقف  
ومشايخه على كل من يسمع وسماع لا رويه لهذا واختلف فيه المشايخ فقلنا لا وقيل على اصل  
الوقف لا على شرطه هو الاصح او يشترط اصله لا شرطه ولو شهد بالوقف ومعه جارية بسماع مع قبيح الشهادة بعقود  
لا حقد فيها بشرط وسماع خلافا للشافعي والشهادة بولا لا حقد بشرط عند ما يتبعان في تحرير مولا وموقوف  
الاول وعلى قول الآخر حرق وقول تم مضطرب **حي** العيق كالولاء اختلافا **س** انما يشهد بالادخال بسماع لا يقبل  
وشهادة الملك بسماع لم يجوز عندنا الا في فضاء واحدة كمنه **حي** وفي **ط** شهد ان اباه مات وترك ميراثا الا انهما  
لم يدركا الميت لا تقبل لانها شهدا على الميت بسماع فلم يجوز **فقط** **س** انما يشهد على النفي  
الشهادة لوقامت على الاثبات وفيها نفي بان يقول هذا علامته نتج عند او عند وانه نتج عند ولم تنزل  
ملكاه على قبيح اختلف فيما يثبت في الاصح قبولها كذا **وفي** **ص** شهد انه اقضى يوم كذا او صنع شيئا في مكان

الشهادة  
قال

مطلب  
اقول الفتوى على قولها  
بالتكاح

او السماع من الحدود في الموت  
صدقه فانما اولها جرحا وكذا في  
الشهادة عند الشايع او يسمع

مطلب  
اقول الفتوى على قولها  
بالتكاح

مطلب  
اقول الفتوى على قولها  
بالتكاح







لأنها لا يفتننا قيمة العقار وعلى قياس قولهم خلفه لأن كل ما يخدم قيمته وينفق بقوله كذا حال هذا الجبل  
لوضع العين عن نفسه وعلى هذا القول بالدار البنية الصغيرة فقد ذكر في مسائل الخلاف في وقفه صحة ما ذكرنا  
أصله له وأما وقف ورشته لا يبطل الوقف وضمنوا قيمته من تركه المبيت ولذا أنكروا أنه يخلو منهم لاخذ القيمة  
أما لو أرادوا بخلهم لياخذ الوقف فلا يمن له عليهم كذا **جس** فقط وقف على نفس المستول عليه ظالم لا يمكن  
أخذ منه فادعى الموقوف عليهم على واحد منهم أنه باع من هذا الظالم وسكنه وموينا فخلهم بخله لأنهم ادعوا  
عليه معنى لواقف ورشته فاذا أنكر خلف فاذا أنكر قضى عليه بيمينته وكذا لو برهنوا أن القوي غلب  
العقار الوقف بضمه نظر الوقف فيمنع بيمينته عقارا آخر فيكون على سبيل الوقف الأول لأنه يدل  
الأول كذا **جس** وهذا يدل على أن دعوى الوقف من الموقوف عليه **فشل** ادعى الموقوف عليه أن وقف  
عليه لو ادعاه باذن القاضي به وفاقوا بغيره فانه غير رايان والاصح أنه لا يصح لأن له حقا في الفعل الآخر  
فلا يكون خصما في شيء آخر ولو كان الموقوف عليه جماعة فادعى أحدهم أنه وقف بغير إذن القاضي لا يصح رايته  
واحدة وفيه أن مسجى غلب الوقف لا يمكن دعوى غلب الوقف وإنما يمكنه المتولى ولو كان الوقف على رجل  
معتق قبل بغير أن يكون هو المتولى بغير طلاق القاضي أو الحق لا بعده وبغية بانه لا يصح لأن حقه أخذ  
الفعل لا التفرغ في الوقف ولو غلب الوقف أحد ليس لأحد من الموقوف عليهم خصوصية بل اذن القاضي **جس**  
لا يسمع الدعوى من الموقوف عليه **فشل** يسمع وبالأول يعني والموقوف عليهم لم يملكو أجازة الوقف وقال **جس**  
لو كان الآخر للموقوف عليه بأن كان الوقف لا يستردم وغيره لا يشترط الفعلة في جبر ومندان الدور  
الموانيت وأما الأراض فلو شرط الواقف تقديم العشر والواجب وسائر الموان ليس للموقوف عليهم أن يوجروا  
ولهم يشترط أن يجوز ويكون الخراج والمونة عليه وهو غير جار من عن سببه لو كان الموقوف عليه متعديا  
وقاسموا وأخذ كل منهم ارضا فزرعه بنفسه قال سب أن كانت الأرض حشرية جازها ما تهم ولو كانت حرجية  
لم يجوز كذا **فقط** وفيه **فشل** ادعى أنه وقف فأنكره والبعض على حال لم يجوز إذا لم يسمع وليس للمتولى بيعه  
والاستبداد ولو وقع المتولى شيئا الذي اليد وأخذ الدار للوقف يجوز له أن يبيعه على أن يات الوقف و  
الموقوف عليه لو فعل ذلك لم يجوز لأنه ليس بخصم والفضل في الوقف لا يجوز أو للموقوف عليه فعله لياخذ الدار  
أما الفضل فلو فعل من حاله لا يخلو الوقف فندفع ما له لا يأخذ الدار **يس** شرعا وأما فالحل مسجدا  
ثم ادعى رجل فضله في المسجد أو رجلا من بين أظهرهم فهو جبر ادعى من أرا تحكيم ثم ادعى المتولى أن العوضه  
وقف وبمن فلو كان المولى ادعى الدار ببناء لا يقتل بيمينه المتولى والأفالعوضه وقف والبناء للمدعي لأنه  
استحق العوضه لا البناء فلا يبطل فيه حكم المدعي بالاجته **فشل** ادعى ضيقه أنها ملكه بأصلها وبنائها وقضى له  
ثم أقر أن أصلها وقف والبناء ملكه بطل الحكم والدعوى قال **جس** سفي أن يسأل القاضي أنها وقف فحكم  
وقفها بعد حكم كذا وقف من غير أن توالى من جهتي لا يبطل الحكم ولو قال من غير يبطل ادعى أنها ملكي

كما أن القوي غلب  
منافع الوقف بضمه  
نظر الوقف

هذا القول في وقف  
الدار البنية الصغيرة  
فقد ذكر في مسائل الخلاف  
في وقفه صحة ما ذكرنا  
أصله له وأما وقف ورشته  
لا يبطل الوقف وضمنوا  
قيمته من تركه المبيت  
ولذا أنكروا أنه يخلو  
منهم لاخذ القيمة  
أما لو أرادوا بخلهم  
لياخذ الوقف فلا يمن  
له عليهم كذا جس فقط  
وقف على نفس المستول  
عليه ظالم لا يمكن  
أخذ منه فادعى الموقوف  
عليهم على واحد منهم  
أنه باع من هذا الظالم  
وسكنه وموينا فخلهم  
بخله لأنهم ادعوا  
عليه معنى لواقف  
ورشته فاذا أنكر  
خلف فاذا أنكر قضى  
عليه بيمينته وكذا  
لو برهنوا أن القوي  
غلب العقار الوقف  
بضمه نظر الوقف  
فيمنع بيمينته  
عقارا آخر فيكون  
على سبيل الوقف  
الأول لأنه يدل  
على أن وقف  
من الموقوف  
عليه فشل  
ادعى  
الموقوف  
عليه أن  
وقف

ورشته من اذنه ادعى أن اذنه وقف على ما يسمع للتناقض وكذا لو ادعى الوقف أو لا ثم ادعى أنه لا يقبل الا اذا  
وقف قال وقف لا يمكن لم يلزم عند جبر ما سلك في وقفه **فشل** وفيه ادعاه لنفسه ثم ادعى أنه وقف لا يسمع  
والاصح من الجواب انه ادعى الوقف بسبب التولية يسمع لا يمكن التوفيق اذ في العاين مضاف اليه اعتبار  
التصرف والخصوص فلا تناقض لو كمل ادعى لنفسه ثم لغو بقبل باعها ثم ادعى أنه كنت وقفها أو قال وقف على  
لا يسمع وليس له بخله المشتري ما لو برهن بطلان الادعاء بيمينته لا دعوى ادعى المشتري على بايعه  
أن البيع وقف بطلان الاصح ويستفيض البيع ولو لم يقد البايع أنها وقف على ذكره **فشل** ادعى أنه وقف  
اصلا او **فشل** على جاز أنه لو برهن بطلان حجة الادعاء ينبغي أن يقبل منها ايضا لو برهن قال والمتولى  
لو ادعى بيع ولو لم يكن منه متولى بنصب القاضي متوليا وثبت الوقفية ويستقر الثمن كذا **فشل** وفيه **فقط**  
باعتها فادعى أنها وقفها قبل لا خلف خصمه في الخلف يعني على صحة الدعوى ولم يصح للتناقض ولو برهن قبل  
تو ووقف يقبل في التناقض يمنع الدعوى والدعوى بشرط ائبنة الوقف حقه ثم وهو التصديق بالقول فلا  
يجب فيه الدعوى كئبنة الطلاق وعقن الأمانة الا ان لو كان الموقوف عليه مخصوصا ولم تدع لا يقطع من الغنا  
شيئا ويصرف جميع الغنا الى الفقراء اذ ائبنة قبلت لحق الفقراء فلا يظهر حكمها الا من جزمهم وقدر ينبغي أن  
يفصل الجواب لو كان الوقف على قوم باعها ثم لا يقبل البيعة بلا دعوى وفاقا ولو ادعى مسجدا وعلى فقرا  
يقبل عند ما لا عند جبر **فشل** هذا التفسير في حال مكدافض الامام الفضل في الوقف **فشل** قال بعضهم  
لم يجوز بيع الوقف لوجوبه على الحاكم لا يجوز بيعها كذا كانت ملك فلان لا يسمع ولو باع فقام ادعى أن كان هذا  
لا يسمع فيبعضهم قاسموا ملكه الوقف على هذا ولو باع اذنه ثم ادعى أنه حرره قبل أن باعها يسمع ولو شهد على بايعها  
بجبره قبل بيعها يعنى ويبطل البيع لا بدعوى الحاكم بدعوى العبد ولو حررنا شره ثم ادعى تحريرا بيمينه يطلب  
لا يسمع لأنه ادعى الدين حقيقة لأنه يدعى أن مع الحاكم بجزء فاقبضه دين عليه لا من برون أنه وقف فبطل البيع وبطل  
البيع وليس للمشتري البيع بثمنه ولو لا يئبنة فالقول المشتري وفيه لو برهن المشتري أنه كان وقفا على كذا لا يقبل لأنه سارع  
في نقض ما تم به ولا له لم يسمع من دعوى الوقفية عن الموقوف عليه **أول** الوقف فعله المشتري وهو متقبل له  
عما غنى فينبغي أن نقصد كذا طلاق وعناق وقوله ليس بخصم له لا يقبل لأن المشتري يريد الثمن فهو خصم يسمع وعناه كفا في  
التحرير برهن المتولى على المشتري أن الدار وقف كذا فادعى المشتري أن يرجع بثمنه على بايعه فقال بايعه كان كذا كذا  
لما مات الواقف رفع ورشته الاصل الى القاضي حكمه ببطلان الوقف فوقع الدار في نصيب من الارض فندفع به دعوى  
الوقف ويبقى في يد المشتري متولى ادعى أنه وقف على كذا ولم يذكر الواقف قبل بيعه وقيل لا حاكم يذكر الواقف عند جبر  
لأن الوقف عند بيعها اصل الملك على ملك الواقف فلا بد من كذا لئلا يكون انبائنا للمجهول **فقط** الشهاد بالوقف لا يبان  
واقف بطلان **فشل** لا يقبل **فشل** ينبغي أن يقبل لو كان قديما ولو ذكر الواقف لا الموقوف يقبل وقديما وبغيره قال  
الفقهاء وقف حشره موثوقا لا يبرأ واقعه المتولى عليه فادعى المتولى أنه وقف على كذا مشهور وشهد كذا كذا فالحشر

مطلوب  
لو ادعى بطلان البيع  
لا يسمع

اذا الوقف

من باعه

جس







ومعنى بقاء الوقف على وجهه والتمتع به **فصل** في بيان ما يجب على الموقوف عليه من وجوبه  
 المصاحب **فصل** المتعلق بالوقف **فصل** في بيان ما يجب على الموقوف عليه من وجوبه  
 تمام اجزائها او ليس بها ولا لغيره **فصل** في بيان ما يجب على الموقوف عليه من وجوبه  
 بعض المقتضى من وجوبه **فصل** في بيان ما يجب على الموقوف عليه من وجوبه  
 دوران موضع سلكى ما جازى قال نكاه كنفه وقدر الكف من استراة ما غلبه من برادته من انما يلب  
 كنفه وقال بعضهم شئى ان يحب الثلث او الربع على وجهه **فصل** في بيان ما يجب على الموقوف عليه من وجوبه  
 اخلافه في المشايخ قبله من شئى بالوقف فلا يجوز بيعه وقيل يجوز بيعه وهو الاصح لان في وجه الوقف في الشرايط التي  
 يلزم بها الوقف كمالا كثيرا ولم يوجد من اهل العلم ان يشترى بغيره الوقف ضيقه يكون موقوفه على وجه  
 الوقف الاول فقد رقت ولم يجد فيه رواية فقيل بغيره القاضى ثم اتفقوا على انه يجوز بغيره المتعلق بالوقف لانه  
 يجوز على الوقف شئ ما كان فيه عناية الوقف من زيادة غلته وانما ما يكون وقفا على ذلك الوجه فهو وقف  
 آخر لا من مصالح الوقف الاول الا يبرر ان غلته يفر الى عان نفسه وما فضل يفر الى عان الوقف الاول **فصل**  
 اجتمع من مال المسجد شئ فقيل للفقهاء ان يشترى به دارا للوقف او وقفه يكون وقفه ويضم وقيل يجوز  
 استحسانا وبه ائتمت **فصل** في بيان ما يجب على الموقوف عليه من وجوبه **فصل** في بيان ما يجب على الموقوف عليه من وجوبه  
 رواية عن شئ وقيل يجوز الاستبدال بالوقف **فصل** في بيان ما يجب على الموقوف عليه من وجوبه  
 القاضى وراى جاز كذا روى عن شئ **فصل** في بيان ما يجب على الموقوف عليه من وجوبه  
 مستملا وسلك عن وقف تغذ الاستقلال بالوقف ان يبيعه ويشترى بغيره اذ كان قد تم قبله لم ينقطع  
 ولكن يجوز ثمنه ما هو خير منه قال لا يبيعه قبله بغيره الوقف فاعطاه الا لا كان بغيره الاستبدال به **فصل** في بيان ما يجب على الموقوف عليه من وجوبه  
 تغذ القاضى ان يبيعه ويشترى بغيره **فصل** في بيان ما يجب على الموقوف عليه من وجوبه  
 بئنه ارض موكثه ربعا منه فليقيم ان يبيعه ويشترى بئنه ارض موكثه ربعا **فصل** في بيان ما يجب على الموقوف عليه من وجوبه  
 او اشاء او شرط ان يبيعه ويشترى بئنه ما يكون وقفا كانه جازا لشرط عند شئ وعندهم جازا لوقف وبطلان الشرط ولو لم  
 يشترط الاستبدال بئنه ما يبرر وقفا كانه قال شئ جازا لوقف وبطلان الشرط وقال بطلان **فصل** في بيان ما يجب على الموقوف عليه من وجوبه  
 لا يبرر من بناءه لا على المصلحة بئنه وقف بئنه في مسجد اخر **فصل** في بيان ما يجب على الموقوف عليه من وجوبه  
 عنه **فصل** في بيان ما يجب على الموقوف عليه من وجوبه **فصل** في بيان ما يجب على الموقوف عليه من وجوبه  
 جاز بغيره قبل القطع وبطلان باع ما وقفه بكتب القاضى شرا بئنه على مصلح البيع بئنه ولكن حكمه بغيره البيع **فصل** في بيان ما يجب على الموقوف عليه من وجوبه  
 فورا فاحتاج بعض قرائه ورفع الاحوال القاضى فاعطاه منه لم يكن حكما ولكنه بمنزلة القرض فله ان يرجع في المستحق بان  
 يعطى غير من الفقهاء جميع القضاة قال حكمت ان لا يعطى غير قرائه قبله فحكمه وقيل لا ولو وقف على اولاد فاحتاج  
 القضاة بغيره الوقف او يوم حدوث القضاة في المشايخ بغيره يوم حدوث العلم فالجواب عن ذلك ان الوقف

منه

منه

ومن ذلك بعد سوانه الاختلاف ان كان موجودا وقت حدوث العلم كذا الوقف على فقهاء اقرانه  
 فمن كان فقهاء يوم حدوث العلم يعطى له ولو استغنى بعد ان كان غنيا قبله **فصل** في بيان ما يجب على الموقوف عليه من وجوبه  
 اولاد على يد خليفه او اولاد الهبات فيه روايتان ومقتضى بانهم لا يدخلون كذا في آخر محاضر **فصل** في بيان ما يجب على الموقوف عليه من وجوبه  
 المسجد رفع العلم ووقف قبله من السنة لا يستحق منه غلته بغير السنة والعبرة لوقت الحيا فان كان الامام  
 وقت الحيا او يومه في المسجد سقى فصار كحريمه وموت قاضى في خلايا السنة **فصل** في بيان ما يجب على الموقوف عليه من وجوبه  
 الوقف وقت الادراك فاحتاج الامام غلته وقت الادراك ووقف لا يستحق منه حصة ما بقي من السنة  
 كحماة فاجر اخذ زرقه فمات في حال الامام الكل الحصة لوقته وكذا الحكم في طلب العلم في المدارس **فصل** في بيان ما يجب على الموقوف عليه من وجوبه  
 الامام وموت قبله لم يستحقها حتى ماتا فان سقط لانه في حصة القضاة وكذا القاضى وقيل لا يستحقها حتى  
 ولو الامام وقف في يد المستحق فلم يخذل الاجماع حتى مات بغيره الوقف يستحق الامام **فصل** في بيان ما يجب على الموقوف عليه من وجوبه  
 مات الوقف ثم مات القيم فلم يوصى الوقف لغيره فوصيته بمنزلة ولو لم يوصى الى غير قول لا نصيب  
 القيمة الى القاضى ولا يجعل القيمة الى الجانب ما طم بوجوبه من الوقف واحل بئنه من بئنه كذا وكذا  
 القيم غير مقام نفسه في حصة من جزا الا اذا فرض اليه على بئنه العموم فموت على آخره والقاضى عزى قيمته  
 الوقف لو خيل للوقف **فصل** في بيان ما يجب على الموقوف عليه من وجوبه **فصل** في بيان ما يجب على الموقوف عليه من وجوبه  
 الحيانة منها **فصل** في بيان ما يجب على الموقوف عليه من وجوبه **فصل** في بيان ما يجب على الموقوف عليه من وجوبه  
 ميتا فوصيته اول من القاضى فلم يوصى الى احد فالقاضى كذا **فصل** في بيان ما يجب على الموقوف عليه من وجوبه  
 القاضى **فصل** في بيان ما يجب على الموقوف عليه من وجوبه **فصل** في بيان ما يجب على الموقوف عليه من وجوبه  
 فم وقف بغيره متوليا وشرط كون المتولى من اولاد او اولاد اولاد على القاضى ان يولى غيره وحل بغيره  
 متوليا لوقفه اجاب **فصل** في بيان ما يجب على الموقوف عليه من وجوبه **فصل** في بيان ما يجب على الموقوف عليه من وجوبه  
 فم بغيره وصيا وعندهم التسليم الى القيم شرط صحة الوقف فلا يكون القيم كذا فلا ينعزل بموت الوقف على  
 معلوم من حكمه عدل فم لو نصبت متوليا بلا اذن القاضى لم يجز وهو المختار وما اتفق المتعلق بالوقف  
 لا يضر لانه لما اجر الوقف وان لم ينعزل متوليا صا غاصبا فكون القضاة فلا يضر كذا **فصل** في بيان ما يجب على الموقوف عليه من وجوبه  
 والفقهاء على ان حوافر الوقف لغيره الغصب كما **فصل** في بيان ما يجب على الموقوف عليه من وجوبه  
 بلا اموال القاضى او نصيب ارباب الوقف بلا اموال القاضى لم يجز **فصل** في بيان ما يجب على الموقوف عليه من وجوبه  
 المتأخرون الاول ان لا يرفعوا الا الاصح انه لم يجز نصيبهم المتولى والبر من القضاة ولا يشترط حصره الموقوف  
 عليهم خلافا نصيب الموصى حيث يشترط حصره نصيبه استغنى ان عتبا موضعها لبناء مدرسة وقيل ان يبنى  
 وقف على من المدرسة قري بن ابي وجعل اخذ الفقهاء وحكمه قاضى بئنه قبل الاصح هذا الوقف لا وقف  
 قبل وجوبه الموقوف عليه وقيل يصح وهو الصحيح فانه ذكر في وقف ارضه على اولاد فلان وجها آخر للفقهاء

منه

منه

منه

منه

منه



وليس لفلان اولاد جاز الوقف فيكون للفقراء وان حدث لفلان اولاد ويصرف ما يجزى من الغلة الى اولاد فلان  
فكلوا منها بالطريق الاول ويصرف الغلة الى الفقراء فاذا بنى المدرسة يصرف اليها المستقبلة ويبقى الاولاد  
ان بعض المدرسة بلحاظ ما وصل فيها من وجوه وقت الاعارة وهو الموضع خلاف سلك الوقف على الاولاد  
**عده** جعل شيئا من المسجد طريقا ومنه الطريق مسجد جاز ولا يرضى الوقف لو كان بحيث يسجد بجوار من يذبح وطريقا  
في المسجد يافون القاضي وكذا من الدور والحائوت ولو كان حكمه جاز وحاشا في المسجد على علمه بخلافه  
بمقتضى كراهة وقوعه عن عمد وكيفية الصحابة انهم اخذوا ارضين بكرة من احوالها وزادوا في المسجد الحرام **فد**  
مسجد واسع جعل المتول بعضه حائطا للمسجد **بجز** لو لم يكن المسجد لوقاف واحتياج المسجد الى التماز  
للباس بان يوج جانب من المسجد **وكذا** لو جعل الطريق مسجد بجز لا جعل المسجد طريقا لان جوار العلق  
في الطريق فجاز جعل مسجد او لا يجوز الدور في المسجد بل بجز جعل المسجد مقبلا **فقط** القاضي  
لو اذن لقوم ان يجعلوا ارضا من ارض الكون في مسجد ومن يذبح واقية او يتخذوا حوائط متوقفة على مسجد  
فحت الكون عنوة ولا يفر بالمائة يجوز ارضه لا الوقف صلحا لان ارض الكون متوقفة على المسجد الذي يتخذ في  
جانبه الطريق لا يكون له حكم المسجد بل هو طريق بديل لانه لو رفع حوائطه عاد طريقا كما كان قبله **وقد**  
علا انه بالخير ابطال الوقف ولو جعل ارضه سجلا على انه باخار جاز المسجد ويبطل **السطر** **فقط** قال في محنته  
وبعد عشرين سنة لا يكون له مسجد كذا لا يكون وصية ولو قال الميراثي كذا وصية ايضا ولو علم ان المتول لو كان  
يكون تملكها من جميع المال ولو كان في حقه فلو كان يخرج من الثلث فكذا كذا الا تحكم كوصية **حوار** لو كان مسجد  
كذا وصية جاز قال وقت دار على مسجد كذا ولم يذبح عليه وسلم صلى الله عليه وسلم استأجر الدار من المتول  
فلو لم يصح برون الدار بطل الوقف لعدم شرطه وهو التسليم لا المتول عنده ولو لم يصح الدار اليه **وافتى** **صط**  
على قول آخر انه يصح بالتسليم فان قال لا بشرط التابيد ولم اجعل ارضه للفقراء يكون تملك المسجد فيه بالقبض  
وان ثبت الملك على خرافة الوقف فان المتول له ان يشرع في الوقف ارض المسجد ويحظره وكذا من اعطى دارا من ارضه  
المسجد او من مصباحه يصح بطريق الهبة وان لم يصح بطريق الوقف **او** من في محنته يدان على مصباح مسجد كذا  
من فليس وحصره عما لا يكون وصية بقرينة لا بقرينة حتى لو باع المتول باخر القاض جاز كذا قال بعض المتأخرين  
قال ولفظ الوصية كناية عن الوقف **وقال** **صط** ينبغي ان يكون وصية بقرينة ولا يكون ولاية بيع الدار وسلك  
**صط** عن ابي بنى لعان المسجد في ارضه قال عمارته في شياره دون تربيته فيلزم ما حكمه المتأخرين قال فان  
من بنا المسجد بجوار من يذبح في الحائات قال ولو قال وقت عشرين سنة يذبح على مسجد كذا لم يجز لانه منقول ووقته  
لم يجز لانه متعارف استحسانا كسلاح وقدم وقايس ونحو واقعة قال كرم الاجير في بناء راسد سبيل كرم ولم  
عشر ذانية فلو تولى الصدقة يتصدق بذانية ولو لم يذبح على عليه **وقال** ارض من السبيل ولم يذبح عليه ولو  
كان من الرجال من قوم هذا لفظه شعرا فيهم وقف هو وقف ولا يثبت لوارثه الوقف فهو وقف لوارثه الصدقة

مسألة  
ان كان الوقف  
على رجل واحد  
او على جماعة  
فماذا يصح

مسألة  
ان كان الوقف  
على رجل واحد  
او على جماعة  
فماذا يصح

نحوه

فوقه قد تصدق بعينه او بقيمة **الفصل الرابع عشر** في كسب شهادة في محنته او عاه  
وشهد به لغيره الاول فيقيم بيان تناقض الشاهد في شهادة ورجوعه وكرمه في جمع عاهه فشهد رجل  
على كذا وقت لم يزل يسلم يد يد اذ اذ شهد بالشهادة اى كسب الشهادة في محنته او عاهه وقت على الصك في عاهه  
صح وعواه ولم يكن كتابا الشهادة اقرارا بانه للبايع وهذا لان الانسان يبيع حاله غير حال نفسه فلم يشهد في  
بيع اقرارا للبايع والشهادة بالبيع لا يبرئ على صحة ونفاذ لان لم ان يقول انما كتبت شهادة في عاهه ان  
في هذا العقد ضرر لم لا اذ العقد روي على حكمي فان كان فيه ضرر رويته والا اجزته ولما امكنه هذا التوفيق  
ايكن محتا قضا قالوا لو ذكر باي وجه صحة او نفاذ بان كتب بايع وموكله او باع مبيعا بانه وموكله  
شهدا بذلك عواه وشهادة لغيره الا اذ كتب الشهادة على اقرار مبيعه لا بطل عواه كذا **الشيخ** ولو شهد  
بالبيع عند القاضي ثم اذ عاهه لا يسمع عواه في شهادته او لم يقض في محنته في بين ما كتب الشهادة في الصك  
وبين ما شهد عند القاضي وتفسير الحق ان الشاهد اذ كتب اسمه في الصك جعل اسمه تحت رصاص مكتوب ووضع  
عليه يمينه خاتمه خذرا عن التزوير وهذا الوقف كان في زمانهم ولم يبق في زماننا **فصل** في حائط الوقف لو باع كذا  
الركبة قبل القسمة فكتب آخر من الورثة شهد بذلك في محنته او عاهه فهو اقرار بانه للبايع فلو قال بعد ان اجزوا لم يعرف  
اذا اقرار للبايع اختلف فيه المشايخ كما حاروا وطلقوا اقرارا بالبرية وهو لم يعرفه العرب قبلهم حطفا وقيل  
لا سلقا وقيل لم يصح في الوقف في محنته او عاهه ولا يبرئ من الوقف في محنته او عاهه ولا يبرئ من الوقف في محنته  
كيس فان سمع بالانزال لا يصح والآراء في سلقه لا يصدق حكمه ولا ينفذ بطلان الوقف في محنته او عاهه  
م اقصده الملك فصدقه المشتري لا يثبت الملك لا اتفاقا في محنته او عاهه فلو قال بعد ان يبيع  
قال اذ كتب في محنته او عاهه شهد بذلك انما كان اقرارا بانه لا يحل له ان يعضه كواه شهد بان معنى جاز الصك  
والكتوب في الصك بايع ماموكله وباع مبيعا صحا جاز او انما يبيع شاملا على حكمه البايع والبايع الصحيح  
فيما هو جاز وصحى لو كتب عشرين م يكن اقرارا للبايع ولو كتب عشرين م يكن اقرارا للبايع  
في محنته او عاهه في البيع الجاز المكتوب حتى لو كتب عشرين م يكن اقرارا للبايع ولو كتب عشرين م يكن اقرارا  
البيع في اذ الباء لا يصح للموكل ان يكون له اذ اذ كتب في محنته او عاهه في الصك وكتب المأمور شهد بذلك في اقرار  
من الآخر بانه للبايع كما لو قال اكتب طلاق امارته فكتب فهو ليس باقرار بطلانها وقيل لو قال لا يصح ان يكتب طلاق  
خطا اقرارا لغيره على كون اقراره وحده لا كتابا ان شهد بالمال عليه وكذا لو قال اكتب خطا بيع هذا الدار فهو  
اقرارا لبايع كسب ولا وكذا لو قال اكتب طلاق امارته فهو اقرار بطلانها فلو قال فانا ليا للقاض فهو اقرار  
بتطليقه واحدا **فقط** قال لا يصح ان يكتب طلاق امارته قطليا كسب ولا **فقط** حرمي بازن خلق كرم وروكان  
كل نوبس احمد نوزن كرم طلاق فهو ليس صكناك مشون واكتفت كرم مجننين مشون مشون كسب مشون  
يبيع الثلث حكم الاقرار **فصل** في ابيع وان ابيته الصغير باع باجبي حتى صح بقرينة ولو باع من ابيته البالغ كتب الصك

البيع

مسألة  
ان كان الوقف  
على رجل واحد  
او على جماعة  
فماذا يصح

مسألة  
ان كان الوقف  
على رجل واحد  
او على جماعة  
فماذا يصح

مسألة  
ان كان الوقف  
على رجل واحد  
او على جماعة  
فماذا يصح

مسألة  
ان كان الوقف  
على رجل واحد  
او على جماعة  
فماذا يصح







لأنهما حقا على الجواب المال في الحال فظهر كذبها بخلاف الوجه الاول لان ثمة لم حقا المال في الحال بل اخرج عن  
حقيق فلم يظهر كذبها او قد صحتم هذا المسألة على الإطلاق ان المدعى عليه لو كذب المال وحلف ثم شهد بان  
لم حكت لما انتم حقا على الجواب ولو حقا في الحال حدث فالتفت الفرق اوعى دارا وشهدا به وحكم به  
ثم الحكم له اقبل البناء الحكم عليه لم يبطل الحكم بالارض المدعى وعلمه لو شهدا بارض وبناء المدعى نصا والباقي  
حاله يبطل الحكم بالارض المدعى ويدفع جميع الدار المدعى عليه في البناء في الاول و دخل تبعها فلم يكن الاقرار بالبناء كذا  
لشهود في البناء و دخل البناء فحلف ان الاقرار به كذا با و تركت بعض حاشا هذا الفصل لا ذكره  
بعضها في فصل ادعاء الدعوى وبعضها في فصل تحديد العقار **المفصل الثاني في حلف المدعى**  
في الخلف ما يتعلق به وقية ما صدق فيه يمين او بينة اعلم ان الخلف في حلف المدعى في الدعوى والصلح دون  
الناس لو انكر المدعى عليه وقال المدعى لا شهدي او قال شهدي غيب او حلف خفي اما لو قال لا بينة  
حاضرة في المحضر وطلب بينة لا حلف عنده **ج** حلف و اشار باصبعه الى آخر باقية ماله على كذا صدق في بينة  
لا قضاء وانما حلف في غير قوه النفس فيما جاز له ان يكون ثم لو وقع الدعوى على فعل المدعى عليه كذا  
بان ادعى عليه انكره فحلف او غصبته حتى حلف بتاتا ولو وقع الدعوى على فعل الغير حلف في حلفه على  
العلم حتى لو ادعى على وارث ان اباك اتلفه او سرقه او غصبته حتى حلف على العلم مالا فبينا اليه قال  
**ج** هذا الاصل مستقيم ان الخلف على فعل الغير يكون على العلم الا في الرد بالعيب يعني ان المشتري لو ادعى  
ان الفن سارق او ابلح واثبت اباقة في نفسه ولا على اباقة او سرقه في يد البائع حلف البائع على البتات بانه  
ما بين او ما سرقه في يده ومنه الخلف على فعل الغير وهذا لان البائع من قبله البيع سيما في الخلف في جميع  
الحاضر بنفسه فيكون على البتات وراى البتات في علم هذا الاصل حاشا وموان الخلف على فعل نفسه على البتات  
وعلى غيره وعلى العلم الا اذا كان غيبا يتصل به في حلف بتاتا وتخرج على هذا في الرد بالعيب لانه مما يتصل به  
لان تسليم الفن لهما يجب على البائع **ج** ادعى انه شرا من زيد فقال هو ابيد او غصبه زيد بذكره وفي خصوص  
بدر من او لا فلو لم يبرهن وطلب المدعى بيمينه ان زيدا او غصبه اياه حلف بتاتا بانه لئلا يورثه اياه ولا يحلف  
على العلم بانه حاشا يعلم اباقة لانه يمين على فعل الغير ولا يتعلق به شيء وتماخه من فصل الرد بالعيب **ج** الادعى  
في يد المتهن فالتقيانه بلدا اخر وطالبه المتهن بدريه او يدفع المال الى المتهن فلو ادعى الراعي ملكا حلف بتاتا  
ولو وضعا منه يد عدل فاختلغا في ملكه حلف المتهن على العلم **ط** في كل موضع يجب اليقين بتا حلفه القاضي  
على العلم لا بيمينه كذا ولو وجب على العلم حلفه بتا سقط عنه الحلف او البت اقوى ولو نكل في حلفه عليه وقيل هذا  
الفرع مشكك **ج** ورثتنا فادعاه رجل ولا بينة حلف على العلم ولو حكمه بيمينه او شرا فادعاه اخر حلف بتاتا  
لان الدار حلف على الميت والتبابة لا يحرم في البين ان حلف بتا كوارثه ولا كذا المشتري او الموهر بانه لانه  
اصل نفسه لا تابعت غيره والوارث لا يفت على حقيقة الحال ان ما ورثه كوارثه ام لا ان الانسان قد يكون في يد

لا فيما لم يحكم بيمينه

او سرقه

حلف على العلم الا اذا كان غيبا يتصل به في حلف بتاتا وتخرج على هذا في الرد بالعيب لانه مما يتصل به لان تسليم الفن لهما يجب على البائع

ولو ادعى على فعل الغير لان عامه به وهو القبول ولو طلب المدعى عليه عين المثل حلف على العلم

ما غيرة

حاشا غيرة فيجوز تجمل ولا يدرى وارثه انه له او لا فلا يقدّر ان حلف بتا فيجوز ان حلف على العلم بخلاف اليمين  
والشرا لو ان الانسان لا يملك الا حاشا لنفسه فالظاهر انه لا في حلف بتا **ط** ادعى حلف على العلم في الارض لو علم  
القاضي اوراقه المدعى او بيمين عليه والا حلف بتا وكذا العادى و بناء على العادى حلف على العلم ولو ادعى  
العادى و بناء او عينا لمورثه حلف خفيه بتا كذا **بق** وفي **خ** قال المدعى عليه ورثته حلف على العلم  
فله حلف المدعى عليه بانه ما تعلم انه وصلا في حلفه فان حلف المدعى عليه بتا ولو نكل المدعى حلف  
المدعى عليه على العلم ما تعلم انه ملك المدعى **ط** ادعى على ميت مالا فان حلف الورثة حكمهم على علمه الا ان  
يدين احدهم ولو ادعى الورثة مالا للميت على رجل وحلف احد من المدعى عليه عند القاضي كفى وكفى بيمينه  
الورثة ان حلفوا او البتات لا تجوز في الحلف وتجوز في الاختلاف وهو نظير ما ادعى احد شرك من مائة وعشرون  
حقا من الشريك على رجل وحلف المدعى عليه ليس للآخر حليفه و بناء على المدعى على رجل حلف من شركتها عليه ما حلف  
احدهما فلا حليف للآخر ولو ادعى جماعة شرا على رجل وحلف احد من بيمينه المتدين ان حلف في حلفه في الورثة  
**ج** ولو وقع الدعوى على فعل المدعى عليه من وجهه وعلى فعل غيره من وجهه بان شريش او شراحت او استقرضت  
مضى او نحو فانه حلف بتا وقد قيل الخلف على فعل الغير انما يكون على العلم او قال الحالف لا علم لي بما  
لو قال لي علم به حلف بتا لا يدرى ان الموضع اذا قال قبض الموضع حلف الموضع بتا وكذا وكذا البيع ولو ادعى  
المشتري ثم اقر الوكيل ان موكله قبض ثمنه وانكر موكله حلف كيد بتا لقد قبض موكله في المشتري في حلفه  
على فعل الغير ولكن الوكيل كاذب عن انه علم به حلف بتا ثم المسألة على وجوب احسان له على المدعى و بناء على حلف  
في عين او حلفه عين وكل منة على وجهي امان ان يدعيه مطلقا او بناء على سبب فلو ادعى و بناء ولم يذكر  
سببا حلف على الحاصل حاله قبل كذا ادعاه ولا شيء منه وكذا لو ادعى حلفا في عين حاشا لو ادعاه مطلقا  
ولم يذكر سببا حلف على الحاصل حاله قبل كذا الفلان ولا شيء منه ولو ادعاه بناء على سبب بان له في سبب  
فرض او شرا او على ملكا بسبب بيع او مية او ارقى غصبا او ودية او عارية حلف على الحاصل حاله في الظاهر  
لا على السبب بانه ما استقرضت ما غصبته ما او عكسا شريش منه ما بعته منه وعن سبب حلف على السبب  
في هذه الصورة وذكر **ح** من الرواية مطلقا ولم ينسبها الى سبب وفكر **ج** رواية اخرى عن سبب ان المدعى  
عليه لو انكر السبب حلف على السبب لو قال ليس على حاشا حلف على الحاصل وقال **بق** ينبغي ان يفرض الى القاضي  
حلفه على السبب على الحاصل كلف ما راى المصلح وذكر الحاشا في عين الدعوى اذا لم يكن حاشا حلفه بانه ماله  
هذا المال الذي ادعاه في يدك ودية ولا شيء منه ولا فكل حلف منه لانه من تلقاها او دل اسما عليه لم يكن في يدك  
ويكون عليه قيمة فلا يكتفى بقوله في يدك بل يرضى اليه ولا فكل حلف منه احتياطا وهذا مستقيم على ظاهر الرواية لانه  
حلف على الحاصل ولو ادعى انه او دفعت عندك كذا فقال لا و دفعت مع فلان آخر فلا اركه اليك حلف المدعى عليه  
بانه ان رد المثل اليه ليس بواجب عليك فاذا حلف في دفع خصومه ولو ادعى حاشا ما يتقارن كان حاشا

حلف على العلم الا اذا كان غيبا يتصل به في حلف بتاتا وتخرج على هذا في الرد بالعيب لانه مما يتصل به لان تسليم الفن لهما يجب على البائع

او حلفه عين حلفه















ارتهنه منه يعني في اليد فاذا ربح وانكر البيع لا يحلف للمشتري وكذا لو ادعى احد ما اجارة والآفة شرا فاقتر  
باجارة وانكر الشرا لا يحلف للمشتري وتترتب الامتناع من الاجارة وفكر الزمن وكذا لو ادعى  
احدا ما صدقة وقبضا والآفة شرا فاقتر باحدا ما لا يحلف للآخر وكذا لو ادعى احدا ما لا يحلف للآخر  
نكلا لا يحلف للآخر وكذا لو ادعى الشرا لو ادعى ربا بغيره فحلف البايع رضى موافقا بغيره لا يحلف وكذا على  
رضى موافقا وكذا بالفتنة زوجها ولها فادعى الزوج رضانا وانكرت لا يحلف وكذا لو تزوجها رجل اخر ثم ادعت  
احد منهما فانكر لا يحلف وكذا لو ادعى انه تزوجها ابنته لا يحلف وانكرت لا يحلف الا بالرضا وانكرت لا يحلف  
لو اختلفا في ان ذنبه كمال او لا لا يحلف احد ولو ادعى المشتري عيبا فادعى البايع براءة لا يحلف للمشتري وفاقا  
ولو ادعى المشتري عيبا فادعى البايع براءة لا يحلف للمشتري وفاقا  
عند من لا عند صاحب **فروغ** في ادعى ما لا يحلف للمشتري عليه ان لا يحلف ببراءة ما عدا ما عدا لا ودية لا تحلف  
به ولا يخرج من حكمه بوجوب الزوجين في تفصيله في فصل الاحتقان **ط** ادعى ما لا يحلف للمشتري وانكره فحلف ثم قال  
كان في يدي من مال كذا او كذا انكرت الشرا ولكن دفعته اليه فانكر المدعي المدعى عليه الشرا و  
وكون المال في يدي اصله بان قال لا شرا بيننا قضا وما قضيت حكم الشرا لا يحلف المدعي على القبض  
ولو قال المدعي عليه وقت الانكار لم يثبت في شرا من الشرا لا يحلف المدعي ومن ادعى ان الشرا لا يحلف المدعي على القبض  
ولم يصح في الوجه الاول للشرا في وجه الثاني لعدم التناقض لانه يمكن ان يقول ليس في يدي من مال الشرا لاني  
دفعته اليه ولو انكر البايع قبضه عليه او انكر المدعي قبضه عليه لا يحلف وكذا لو ادعى المضارب او الشرا فحلف  
وانكرت المال او الشرا لا يحلف القبض كلف المضارب والشرا الذي كان المال في يدي لان القول للامتناع مع  
اليمن اما المال فمضمون على المشتري والمستقرض فعلى الضمن بينة لا يمين ثم لو حلف البايع انه لم يقبض  
ثم قال المشتري انا ابرئ من على الايقاع لا يجزى على ادعاء ثمة بل على ثلثة ايام لو ادعى حضوره وشهوده اما لو قال  
شهودي غيب فلا يثبت **فروغ** لو حلف رب المال والمودع والشرا الاخر كمال تركه لا يثبت وكذا لو ادعى  
القول في طر امانة للامين مع يمينه وكذا البينة بينة والضمين تقبل بينة لا يمين على الايقاع وفيه القاضي لو  
حلف بغير طلب المدعي ثم طلب المدعي حلفه فله ان يحلفه ببراءة وفيه رواية او انكر المدعي عليه حلفه القاضي ثم علم  
القاضي انه ملك المدعي لو ظهر بالبينة لم يظهر كذبه وجنحه ولو ظهر باقرار المدعي عليه لم يظهر كذبه بيمينه فحلف  
واصله ان المدعيون اذا حلفوا لا يمين عليه ثم برهن عليه المدعي فعند ذلك لا يظهر كذبه بيمينه لانه حلف من حلف  
الظاهر وعند من يظهر كذبه فحلفه الفتوى في حلفه الدرس انه لو ادعى عليه بلا سبب فحلف ثم برهن عليه كذبه وكذا  
ادعاء سبب فحلف ان لا يمين عليه ثم برهن على السبب لا يظهر كذبه لجواز انه وجد القرص ثم وجد الدار او الايقاع  
**فت جف** حلفه بطلا ان او عتق حاكم عليه شرا ثم شهدا عليه بدين الزمة القاضي وممن ينكر قال في حلف  
وقال لا لانه لا امرى له صادقة في كتمه **ح** قال امراته طالق ان كان لفلان عليه شيء فشهد ان فلانا اقترضه

من يمينه في حلفه  
في حلفه في حلفه  
في حلفه في حلفه

في حلفه في حلفه  
في حلفه في حلفه  
في حلفه في حلفه

في حلفه في حلفه  
في حلفه في حلفه  
في حلفه في حلفه

كذا قبل

قبل يمينه وحكمه بالمال لم يحلف ولو شهد ان لفلان عليه كذا وحكمه بالمال حلف لانه جعل من حلفه وجوب  
شرا من المال عليه وقت اليمن وحين شهد بالقرض لم يظهر كون المال عليه وقت اليمن بخلاف ما لو  
شهد ان المال عليه وقدر ادعى نكاحها فحلفه وضع اليمن عنها على قولها ان يترتب حلفه لانها لو نكحت  
لا حكم عليها لانها لو اقترعت بعد ما تزوجت لم تجز اقترانها وكذا لو اقترعت بنكاح لغايب قبل صحتها اقترانها لكن  
يبطل بالنكاح في يدي دفع عنها اليمن وقيل لا يبرأ الا بيمين حلفه لا بيمين حلفه لا بيمين حلفه لا بيمين حلفه  
سواء كان خالصا من امة ثم حلف الزنا والسرقه والخمر او بيمين حلفه ثم وبين من حق العبد كحد القذف حتى  
لو انكر القاذف ولا يحلف لان الغائب فيه من امة ثم عندنا فالحق بخالص حقه ثم والتاؤن حلف الاجل المال  
اذا اراد المالك اخذ المال لا القطع فيقال له قد دفع ذكر السرقه اذن لا تقع تناول حاكم فكون كذا عليه عيب  
وقد وقع النفس والطرف حلفه الا ان يقضي في الطرف بالقطع عند حلفه وبالمال عند حلفه ولا يقضي في النفس بالقطع عند حلفه  
ولكن بحسب حتى يقر او يحلف عند حلفه بالبرية **ط** ادعى انه قال يا خفاف او يا كافرا او ادعى انه ضرب  
او لطم او نحو مما يوجب التعزير حلف المدعي عليه ان التعزير محض حق العبد ولا حكم العبد عقوبه ولم ينعى الصغر  
وجوبه وحرز عليه لو تمكن صاحب الحق منه اقامه معنى لم يخفى الامام باقامته فان الزوج يوجب الملاءة ولو  
رأى احدا ينفق في كنفه ان يمينه ويضرب له لم يبرأ باليمين باللسان ولو كان حقه لم لا ينفك هذا الحكم  
واليمن بحسب في حقوق العباد سواء كان عقوبة او حالا فلو حلف لشي عليه ولو نكح بغير اذن العتق يثبت  
بالشهادة وحلفه في على الحاصل لان حلفه على السبب يبرأ المدعي عليه لانه فعل الا ان للمدعي ابراهه وحلفه  
في حلف المدعي عليه في حلفه على السبب وقد مر انه لا يحلف عند حلفه في الاشياء السبعة واحدا الكاح  
وصورته انكر موافق نكاحا قال ح لا يحلف وقال لا يحلف فلو نكح حكم بنكاح وثانيتها الرجوع وصورتها  
له على امراته رجعة ففي العدة يثبت الرجعة بقوله وان كذبته لانه ادعى امره انكح استينافه الحال  
فيحلف كانه راجعها للحال وبعد العدة ولو صدقته المرأة يثبت الرجعة بتصادقها ولو كذبته ولا بينة فعلى  
قولها لا يحلف لادعاء قوله وكذا لو ادعت المرأة انه راجعها وكذبها زوجها فعلى خلافه وتاثيرها في الالباب  
ان لم قال فيثبت وانكرت فلو ادعى عاهة في مدة الاباء يثبت الذي بقوله ولو بعد حضي المدة فان صدقته  
التي بتصادقها ولو كذبته ولا بينة او لعتق ثانيا اليها في المدة او بعد هاهنا وانكر الزوج فالحلف على خلافه  
ورابعها الرق وصورتها له على جهول الحال انه قد ادعى جهول الحال على رجله عدا وانكر المدعي فالحلف  
على خلافه وخامسها اللب جهول النسب له على انه ابن او ابنة فهو على خلافه وسواها ائتمية الولد  
وصورتها ان تدعى ام الولد انها ولدت من سيدا فهو على الخلاف وسابعها الولاء وصورتها ان يدعى انه مولا  
الاستدلال الاعلى فعلى خلافه ثم هذا الخلاف بين ح وبين امة بيمين حلفه في الاشياء السبعة لو لم يدع مالا  
يسبب من الاشياء وان ادعى عيبا لا يسببها فالحلف بخبر وفاقا لفرع النضر دعوى المال وفيه حلفه وفاقا لفرع

في حلفه في حلفه  
في حلفه في حلفه  
في حلفه في حلفه

في حلفه في حلفه  
في حلفه في حلفه  
في حلفه في حلفه







المشتري فصار المشتري ليا خذ المشتري بعض من المشتري ويدفع المبيع الى المشتري ليس له الرجوع  
على بايعه بثمنه لانه بالبيع ابطال حتى الرجوع **بشراؤه** فادعاه آخر فقبل له بثمن الاستحقاق صالحه المشتري  
ودفع اليه شيئا وامسك المبيع حتى فلا يرجع على بايعه بما دفع له دفعه برضاه والاستحقاق لم يثبت فلو ان ثبت  
وحكم له ودفع اليه شيئا وامسك المبيع فيصير هذا شرا من المشتري فيبني ان يثبت له الرجوع بثمنه على بايعه  
**بشراؤه** فادعاه آخر فقبل له منه لا يرجع على بايعه بشئ الا ان شري منه بعد استحقاقه فيرجع نصفه **فمن**  
**بشراؤه** فادعاه آخر فقبل له منه ايضا ثم استحقه ثالث ببينه وحكم له رجوع المشتري على البايعين بالتفصيل لوجوه  
الشراؤها ولو اخرج فادعاه ليرجع بثمنه على بايعه فانكر البايع بايعه ثم ادعاه المشتري بعد ايام على ابن  
البايع انكره حتى واراه ان يرجع عليه بسم دعواه او لا خافه بينهما لجواز ان يشري من الاب ثم من الابن  
ثم المشتري وان لم يذكر التوفيق لان وجه التوفيق ظاهر في الدعوى واذا ثبت البيعان يرجع عليهما بالتفصيل  
وان كان الضمير احدا البيعين او الرجوع بالف في غير الاستحقاق فيعتد رجوعه صوت الشرا **لا صحة** **في** واريد  
لعدم ثبوت نصفه فصالحه على الفادع في نصفه فصالحه على الف ثم استحق نصفه لا يرجع على واحد منهما بشئ لان  
كل منهما يقول حتى نصف ولو اخرج ثلثه اربعة رجوع عليها **بشراؤه** ما اخذ **بشراؤه** امة غصب  
وهو يعلم ان بايعه غاصب فاولدها فولد في رقيق لعدم الفور ولعله ولكن يرجع بالثمن على البايع او العلم بالحق  
لا يمنع رجوعه على بايعه عند الاستحقاق **فدشراؤه** عالما بان ليس بايعه ثم المشتري يرجع بثمنه فلو برهن بايعه ان  
المشتري اقر بعد الشرا انه المشتري لا يبطر حتى رجوعه بثمنه **فدشراؤه** لو قال بايعه بدان شرط حتى فرستم  
غاريتت برهان لا يرجع عليه بثمنه لو اخرج ثلثه الرجوع **فمن** تدواله الا يدري المشتري فرجع بعضهم  
على بعض بثمنه بحكم فانكر البايع حاج الى اقامة البينة على البيع في حقه ومثل محتاج الى اقامة البينة  
على الرجوعات وعلى الاستحقاق الاول فان علم القاضي بتكرار رجوعات لا يحتاج الى اثباتها والابان كانت  
عند قاض كذا وعند الاثبات **فمن** استحق من المشتري لا خيرة تكون حكما على كل الباعة  
حتى يرجع كل منهن على بايعه بلا اعاد البينة ولا يرجع كل منهن مالم يرجع عليه وكذا المشتري الاول لا يرجع على بايعه  
او على كغيره بالبرهان مالم يرجع عليه ويأثم من على الاستحقاق لا يثبت البايع دفع ثمنه ولو ادعى سجد الاستحقاق  
فاقر الاستحقاق وقبل السجادة وان يدفع ثمنه ثم لا يرجع على دفع ثمنه ولو لم يقر بالاستحقاق ولكنه وعد ان يدفع ثمنه  
لا يرجع عليه ونحوه الدعوى لا يثبت شي ولو وجد بايعه بغيره ظهر سجد قاض بخار او برهن انه سجد قاض بخار لم يثبت له الرجوع  
سقط ان يعلم ويقضه برجوعه بثمنه مالم يبرهن ان قاض بخار حكما على المشتري على المبيع واخره من يدين وهذا  
لان الخط يشبه الخط فشرط بينة الحكم والاخراج من يدين **فمن** ينبغي ان يكون فيه خلاف لا يثبت كذا الكتاب  
الحكمي فان قوله آخر ان شهوة ان كذا به كفى ولا يثبت طاعته بما في الكتاب ولو اخرج ومولم يدفع ثمنه او بعضه  
على دفعه بخلاف ما وجد المشتري عيبا حيث لا يرجع على دفعه لانه في فضل العيب لو دفع ريش ثانيا لا محالة وفي

لو دفع ريش ثانيا لا محالة وفي

ملام

وفي الاستحقاق لا يثبت ثانيا لا محالة لجزا ان القاضي الحكم ببينة المشتري او بغيره المشتري البيع وكذا لو شرط ارا  
وقبضه ثم علم ان البايع باعه من غيره لا يثبت ثمنه بايعه مالم يخرج الدار من يدين بعض من الجاه **ط** وبعضها من  
**فمن** وفي **فمن** يدين فقبل له من غير الدار فباعه من غيره ثم شراؤه منه زيد فاستحق رجوع زيد على بايعه الاول وهو  
خالد كذا **فمن** ومنذ انما يستقيم على رواية ان الحكم للمشتري بوجوب انفساخ البياعات فخرج بيع زيد وشراؤه  
من البين وهاهنا كانه لم يبيع من غيره اما على ظاهر الرواية ومن الحكم له لا يوجب انفساخها فيبقى بيع زيد وشراؤه  
ثانيا على خالد فليس له الرجوع على خالد لكنه يرجع على بايعه ثم بايعه ثم يرجع على بايعه ثم يرجع على خالد او  
غيره فلو ان ظاهر الرواية يمنع الرجوع الا يبرهن ان له الرجوع على بايعه في ظاهر الرواية ايضا والحكم بالاستحقاق حكم  
على كل الباعة فيبني ان تخير زيد يرجع على خالد او على البايع او على البايع فاقول وقيل يجب ان يكون المواقف الرواية  
كجواب الاستحقاق وقيل يجب العيب ان لا يرجع على خالد ولا على البايع لانه لا يثبت له الرجوع او على خالد فلو ان  
هذا الحكم مستند منه فعلى قياس هذا يرجع زيد على البايع **فمن** فعلى قياس هذا يبنى  
ان لا يرجع زيد على خالد ايضا لو استحق من يد المشتري او المودع او الغاصب لا يرجع المالك على بايعه بثمنه اشترى اليه  
**فمن** حيث قال امة غير زيد قال بكر فخرج منه الامة بعتا منك فسلمنا البكر فخرج غصبها منك زيد وصدره منك فلك  
ان ياخذ ثمنه من محمد فلو استحقه رجل من زيد ليس لمحمد ان يرجع على بكر بثمنه لان من زعم بكر ومحمد زيد غاصب وان لا  
يتنصب خصما للمشتري في اثبات الاستحقاق عليه فحظه فلا يرجع عليه كذا **ط** لو ادعى فعلا على ذي اليد بان قال  
منذ ان غصبته حتى يتنصب خصما فيكون للمودع الرجوع على بايعه **فمن** استأجر دابة فاستحقها آخر ولم يصدره انه  
حسنا فلو المودع لا يرجع على بايعه **فمن** لو استحق من المودع او الغاصب فلما كان يدعى على المشتري او الغاصب المودع  
لا يصلح خصما فيطلب القضاء **فمن** اخذ دارا بشفعة فبني ثم استحق من الشفعة رجوع الشفعة على المشتري بثمنه لا ببقية  
بناؤه لاخذ برأيه **فقط** ارض شرايه او رثاه فافتشاه فبني احداهما فغصبه فاستحق نصيبه لا يرجع على شريكه ببقية البناء  
والاصل ان الغصب لو كانت مما يجز عليه الآلة كغصم جنين واحد فلا يثبت فيها حكم الفور فلا رجوع عند الاستحقاق ولو حصلت  
بشراؤها ولو كانت مما لا يجز كغصم في جنين فالفور يثبت فيها **فمن** عارية ملكك فاستحققت فغصبه المشتري لا يرجع  
على المبيع ولو ملك العين فغير المشتري او المودع او المستأجر ثم استحق بينة فادعاه فبينة فله ان يرجع على الراهن  
والمودع والمودع **فمن** ومب ما غصب او باع او تصدق به او اجر او اودع او اعاز فملكه فغصبه المشتري لا يرجع  
المودع والمودع عليه والمستعير ما ضمنوا على الغاصب يرجع المستأجر والمودع والمزمن بالقيمة عليه ويرجع  
المشتري بثمنه عليه ولا يرجع الغاصب من الغاصب ولا السارق **فمن** ادعى المشتري على المشتري واخذ بلا حكم  
فقال للمشتري ليا بيع المشتري اخذ مني بلا حكم فادعاه ثمنه ان يدفع البايع ثمنه اليه ثم يدين البايع على المشتري انه له  
مع غيبة المشتري صح لا ننسخ البيع بينه وبين المشتري بشرافهما فيبقى على كل البايع ولم يصب الاستحقاق  
المشتري لو اخذ العين من المشتري بلا حكم فملك كسوف يرجع المشتري على بايعه بثمنه فلو جاز ان يدعى المشتري عليه

ملام

اما على ما  
ينبغي اذ لا

ان



اكثر قبضت على ملاحكم وكان ملكي وقد ملكني بذلك فاق الى قيمته فبينما لاخذ ان له فخرج المشتري على بايعه ثمنه ولو  
 استحق فادرك المشتري ان يرجع بثمنه فقال بايعه لا دفع ولم يأتين وجهه او بينة وقال يتيق غاية عن البلق او  
 بين دفعنا فاسد لا يلتفت اليه وحكم عليه وتوبين وضعنا صحبنا وقال يتيق خاضع في البلد من اجل المجلس  
 ان استحق واراه الرجوع بثمنه فبينما بايعه على نتائج او على تأخير من المشتري ببيع او يتيق لا يشترط حصر المشتري  
 السماع البينة ومنه فصل من يبيع حصة بدين المشتري انه يتيق عند فبين ختمه انكر اقررت ان استحق من فلان فبغير  
 المشتري لانه ثبت تناقضه استحق فادرك ثمنه من بايعه فبين بايعه حصة المشتري انه اقرت بدين عواده ان فلان  
 اخذوا ان اقرانه كان لاي ورثة تقبل بغير حصة فضا في دعوى الكسوف فظهر بطلان الكلام استحق بملك مطلق و  
 طلب ثمنه فبين بايعه انه يتيق على ملك بايعه فبين ان كان حصة المشتري ولو غاب بايعه لانه ينصب حصة عن بايعه **اقول**  
 ينبغي ان لا يشترط حصر المشتري ايضا كما تقدم قال ولوربين المشتري بعد على النتائج لا قبل لان البينة ان اذا  
 وجدت على النتائج قبل بينة في اليد فظهر منها ان في اليد هو البايع الاول فيبنيته **اول** استحق جازا فبين ثمنه  
 من بايعه فقال البايع للمشتري من كم مئة غاب عنكم هذا الجاز ففقال من ثمنه فبين البايع ان كان في ملكه ثمنه ثمانية  
 لا يندفع الخصم **ثاني** قال المشتري غابت الدابة عن ثمنه فبين المشتري للمشتري بدين البايع انما ملكه ثمنه  
 عشر سنين يقضي بالمشتري لانه اقرت غيبته **ثالث** انكر البايع اقرت الملك عواده دعوى المشتري لتأخير حصة فضا  
 كان المشتري على ملك بايعه بتاريخ عشر سنين غير ان التاخير لا يبعد حاله الا فلا وعنده فبين دعوى الملك المطلق فحكم  
 للمشتري له عاه فبين ان يدين ومقتضى له بدين البايع على المدعي نتج في ملكه فسمع لانه يتيق ملكه قال المشتري للمشتري  
 بعد الحكم خذ النذر الذي اعطيت البايع مني فاحذر فعلة الرواية التي منفعه البياعات بالحكم للمشتري بدين بايعه فبين  
 بايعه تبرعاً ففهم وعلى الرواية الثانية لو اقرت قبل رجوع المشتري على بايعه لم يكن قاضياً وثمة فدا ان يستردوا الدين  
 لم يجب بعد على بايعه قبل الرجوع ولم ينفذ البيع السابق بحكم الحكم للمشتري فانه ظاهر الرواية ولو طلب المشتري ثمنه  
 من بايعه ثم المشتري دفع الثمن اليه ان يستردا ثقتان الروايات اذا البيع ينفذ برجوع المشتري على بايعه من الجاه  
 بعضها **مط** وبعضها **فصل** استحق فادرك ان يرجع على بايعه فقال بايعه فقال بايعه انه يتيق في ملكي وعنده ثمانية  
 حصة اخذ منه الثمن المشتري وعنده النتائج بالعدم **اقول** قد تقدمنا الكلام عليه قبل بقررة ونصف نفي ثمانية **فصل**  
 التحق فغمر بالعدم **ص** رجوع المشتري على بايعه حكم بثمنه ثم بدين البايع ان ملكه لا يقبل لانه مقتضى عليه ولو يتيق  
 على التلق من المشتري على المشتري لا يقبل عند رجوعه فاحذر على المشتري ولو يدين على المشتري ليس ان يلزم  
 المشتري وهذا ظاهر اما لو رجع المشتري على البايع لم يقض عليه بالرجوع حتى بدين البايع على التلق فلو يدين على  
 المشتري قبل ولا ان يلزم المشتري قبضه لو ان البايع بتسليمه وهذا ظاهر ولو يدين على المشتري بحكم لا يقبل لانه  
 لو يدين على المشتري كان له ان يلزم المشتري فيكون دفعاً وكذلك الفصل الاول عند رجوعه فادرك الاخر وهذا قولهم يجب  
 ان يتيق به لانه ظاهر **ث** شراء فبايعه آخر فاستحق ببينة من الآخر فبين موافق المشتري بايعه من البايع الاول وبايعه

اخذ

وقدم في فصل خارج

بسم الله الرحمن الرحيم  
 في بيان ما يجب على المشتري من قبض الثمن  
 في البيع المبرور

من بايعه فقبل ان يخلص فيه اذا استحقاق يوجب انفساخ العقود فحتاج من موافق حركه البايع الاول وان التغير  
 حكمه فينصب خصماً ولو يدين ولكنه خاصم بايعه فالتزم وحكم له به ثم بدين بايعه ان المشتري بايعه من الاول وهو بايعه  
 حصة واخذ البيع فله ان يلزمه المشتري عند رجوعه او الحكم بالفسخ لم ينفذ باطنا وعنده ليس في ذلك ولو رجع البايع  
 الاخر على الاول بثمنه بعد رجوعه عليه حصة ثم بدين من الاول فاخذ المبيع فلما اول ان يلزم الثاني وان كان يلزم  
 حصة لانه لا يرجع على الاول رض يفسخ جري بينه وبين حصة ثم بدينه عواده وعنده ليس للمشتري ان يسترد  
 عند ظاهر او باطنا **ج** استحققت ارض فاخذ المشتري ثمنه حصة بايعه فظهر فضا والحكم ليس للمشتري ان يسترد  
 الارض للتنازل فلو لم يتيق او كان حكمه بالمسحق وفسخ البيع فظهر فضا والحكم ليس للمشتري ان يسترد  
 شراء فقال ان استحق فلتك اولى البايع عن ثمنه لا يبيع لانه تعليق البراءة بالشرط لا يبيع ولا تغيير حكم الشرع  
 والحكم فيه ان يقر المشتري ان بايعه قبل بينة حتى شراء حتى فلا يرجع حصة على بايعه لانه لا يغيره الا بغيره الدور وان  
**د** استحق وطلب ثمنه من بايعه فقال ان المبيع لي وشهدا بزر فقال المشتري انما شهدا انك وانما شهدا بزر  
 فليستري ان يرجع بثمنه على بايعه مع هذا الاقرار او المبيع لم يسلّم له فلا حصة للبايع فضا فاستحق ثم وصلا له  
 بوجاهة المدعي لتسليمه الى البايع لانه وان حصة حصة البايع لكنه مقتضى الشراء وقد انفسخ الشراء بالانقضاء  
 فيفسخ الاقرار ولو اقرت بايعه والبايع بحاله يؤيد تسليمه الى البايع لان اقراره لم يبطل **كذا** **ص** في فصل الرجوع  
 عند الانقضاء ولو اقرت الانقضاء ومع ذلك يدين الرجوع على الانقضاء كان له ان يرجع على بايعه او الحكم وقع بينه  
 لا باقراره لانه يحتاج الى ائتمنت عليه الانقضاء فلتكن الرجوع على بايعه وقبضه لو يدين المدعي ثم اقر المدعي عليه بالملك  
 يقضه لا باقرار البينة او البينة انما يقبل على المنكر لا على المقدور **ثاني** اخلف فيه المشايخ فقيل يقضي له باقرار وقيل  
 بالبينة او المدعي حين بدين كان خصمه تنكر او استحق المدعي الحكم بالبينة فلا يبطل هذا الانقضاء باقرار المدعي عليه الاول  
 لظاهر واقرت الى الصواب شراء فومضه الاخر المومض له بايعه فاستحق لا يرجع المشتري الاول على بايعه حتى يرجع  
 المشتري انما على المومض له فادرج عليه رجوع عليه شراء فومضه فاستحق من المومض له يرجع الواجب على بايعه لان  
 يد المومض له يد واديه في الاصل انما يثبت بالقبض فلا بد ان يثبت له او لا وجه نصه قابضا للكله ولو سئله  
 فومضه وومضه المومض له لاخر فاستحق لا يرجع احداً لئلا يثبت له البينة الثانية لو انفسخت فالاول لم ينفذ **كذا** **فصل** **د** في  
 خلافة فاذكر من الصور وقال يرجع المشتري على بايعه من قبض المبيع فذكر استحق ومنه لانه البيع لانه لا يرجع  
 حتى يرجع عليه ثمنه ثم راحة لغوه باجره ثم الآخر وجبها للمشتري فاولاً فاستحق واخذ عواده وثمة ولو اقرت فان  
 الوطى لا يرجع على البايع بشئ لانه شراء لغوه فادرج على المشتري لو اقرت لانه مات الولد  
 فاستحق لا يجب على المستولدين من قيمة الولد لانه قبل الانقضاء كذا وادرج الغصب **ح** للمشتري على تخلف المشتري  
 بايعه حابا وعنده ولا تصدق به ولا يخرج عن ملكه بوجوه الرجوع فاولاً فذكرت بعثه ولكن بشرية من فلان عند  
 وشهدا به فاستحقا ولو اقرت لامله ملكه عند رجوعه لم اقبض الحق بهذا ان شراء من فلان ولو قال المشتري بعد ما عرض

في بيان ما يجب على المشتري من قبض الثمن  
 في البيع المبرور



فعل البايع

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or date, written diagonally across the page.

لا مال دارم  
شمارم

ایک شخص پر

بقية

اولیٰ قسم

فصلونہ

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين

خط  
القول على ما في قوله







فیض نقمان نصیب  
سرکار محمد

بسم الله الرحمن الرحيم

فجاء

فلسفہ

يا المنصف

مطلوب  
في الزور

لا يزوج على الفداء

مطلوب  
في دعوى الميراث على التمسك

مفتی محمد رفیع







لوجلين الابري ان مالك الفنز لو باعه على هذا الوجه سفل لانه باع قنه بدينه في حقه المشتري فاذا باعه غيره  
ينعقد موافقا على اجازته فاذا اجاز ان يندو حار الفنز ملكا لم يشتره وعليه مثل تلك الدنانير والخاص  
ان الاجازة في حق من جانب غاصب الفنز اجاز البيع ومن جانب النقد اجاز النقد **قوله** قال في الميزان  
بهذه الالف امة وازارها الدراهم ولم يسلمها الا الوكيل حتى سرفت او ضرها الاحاجة ثم شري الوكيل كنه باللف  
لزمنا الوكيل والاصل ان النقد من لم يتعين في الوكالة قبل التسليم وفاقا الى الوكالة وسبق الى ان يرد بها  
لم يتعين في الشراء قبل التسليم فكذا فيما هو وسبق الى الشراء وما يندو التسليم الى الوكيل فلهما يتعينان  
اختلف فيه المشايخ بعضهم قالوا تعيننا حتى تبطل الوكالة بهلاكها لتعيينها ما كان الشراء قبل التسليم فكذا  
فيما هو وسبق الى الشراء ولان كيد الوكيل بدينه مائة وما يتعينان في الامانات وعاشتهن على انهما لم يتعينا  
وقاين النقد والتسليم على قول عامة المشايخ شيان احدهما توقف بقاء الوكالة بقاء النقد  
فان العوضا من ثمن الناس ان الموكل اخذ وضع النقد الى الوكيل بدينه شرا حال قيام النقد في يد الوكيل  
والثاني قطع الرجوع على الموكل فيها وجب على الوكيل على الموكل فحين وقع اليه امواله بان يتوقف دينه  
مما تقدم مما تقدم له صالحا لا يستفاد ما وجب للوكيل على الموكل مع الامور الاستيفاء ولو لم يعلم بطلان  
الامر والاستيفاء ومنع الامر بالشراء على حاله وبغير وجه النقد وعلوه وان كان امواله بدينه لم يتقدم بدينه  
ولو سرق من يد الوكيل فيضمن لانه امانة فيما قبض قبل الشراء فلو شري الوكيل بعد اتمه فالف نقد عليه  
لانه لو لم يبق وكلا بعد ملكان فكذلك الدراهم لتعلق الوكالة بتلك الدراهم المنقولة عند بعض المشايخ و  
ولتوقف بقاء الوكالة بقاء تلك الدراهم عند عامة المشايخ **قوله** على هذا لا تفرق لعدم تعيينها بعد  
التسليم عند عامة المشايخ قال في تبيين كيد الوكيل ملكان تلك الدراهم او لم يعلم لان بطلان الوكالة  
بهلاكها امر حكلي فيبطل العلم وعلوه **قوله** وضع الف الف اليه واره ان يفرق له اتمه فلهما نصف في يد  
الوكيل وبقى نصف في اتمه باللف الذي له اتمه الوكالة بطلت بقدر ما ملكه وبقيت بقدر ما بقي في يده  
بشرائه اتمه بخمسة مائة ووكيد الشراء بخمسة مائة اتمه باللف بغيره على الوكيل كذا هذا ولو سرقا بخمسة مائة  
فان سارقت خمسة مائة فهو الوكيل وان سارقت الف او اقل قدر ما يقين فيه فهو الوكيل لانه لما امره بدينه  
بالف فقد بين ان مقصود اتمه فبقية الف فقد حصل مقصودا ولو وضع اليه الف البشري لا يتبين  
فملك الدراهم ثم شرا فهو الوكيل حار ولو ملك بعد الشراء فهو الوكيل يرجع على موكله ولو اختلفا  
في الهلاك قبل الشراء او بعد فالتقوى لا اتم مع عينه ولو ملك بعد الشراء ورجع على موكله  
فلهما الماخوذ فانما في يد الوكيل لم يرجع بعد على موكله وكذا لو قبضه الوكيل قبل الشراء بعد الشراء  
فلهما على الوكيل **قوله** فملك من يد الوكيل لم يرجع بها على موكله في النقد وعلوه من يد نفسه الى اصل  
ان ما تقدمه بعد الشراء يملك على الوكيل وما تقدم قبل الشراء اذا ملكه على الموكل او المقبوض قبل الشراء

امانة في يد الوكيل لانه قبضه لا نفسه الا الحق له على الموكل وما قبضه بعد الشراء فلهما قبضه لنفسه استيفاء  
ما وجب له على موكله بعد الشراء والمشتري مضمون على المشتري **قوله** اتمه بدينه باللف فلهما قبضه ولو لم يفرق  
الى البائع حتى اعطى الامر الوكيل ثم لينقذ ثم الوكيل لتلف الفنز وهو معيب فلهما بايع ان يجمع اتمه لانه باخذ  
الفنز وليس للبائع ان ياخذ الامر باللف الا الحق له يرجع الى الوكيل لا الى موكله وليس للوكيل سبيل على موكله لانه  
استوفى حقه بعد وجوبه فان نقد الامر البشري مع اتمه ليس عليه اخذ الامر ولو لم يفرق البائع ان ياخذ الامر باللف  
وجب على الوكيل للبائع الا ان الامنة مكره الامر واحتسبت عند البائع باللف فكان الامر مضطرا فلهما  
كغيره بالرفق فانه لو ادرى المشتري المستعير بالرفق من على القبول لكونه مضطرا فلهما  
ثم يرجع الامر على الوكيل باللف فان لم ينقد الامر البشري فالتقاضي بجميع الامنة باللف ليرضى الامر والبائع بالاجماع ولو  
لم يرضوا او لم يرض الامر فلهما الجواب عند تيم وعنده لا يبيع بل ارضا الامر بيا على التقاضي ان يبيع مال  
المديون في دينه بالارضا عند ما لا عند فان قبل الامنة لا حقيقة ولو لم يلزمه الشراء فكيف يتابع بدينه ليس  
على الامر بالارضا فلهما متعلق بما حقه احتسبت به وبسقط الفنز بهلاكها فلما تقدم الاستيفاء من الموكل لانه  
غير عاقد من وكيله لانه معتبر لزم الاستيفاء من ماليتها فلو بيعت ففقدت الشراء لانه لا امر ونقصان على الوكيل  
لا **قوله** **قوله** اتمه بدينه بان يشتري لم يدرية فلهما بغير عينه فلهما فلهما عند تيم ولا امر عند ما لان عقد  
الشراء لا يتعلق بعين الدراهم عينها او دينا الا بدينه ان من شري شيئا بدينه لم يرجع على البائع فلهما ان الدين  
لم يكن لم يطل الشراء فيستحق التقييد والاطلاق كما لو عين البائع او القرض وان النقد يقين في الوكالات  
لوعينا الا بدينه انه لو ملك بدينه فلهما الف فلهما لا الف غير الوكيل بطلان الوكالة فكذا الدين ولهذا  
لو قيد الوكالة بدين فسقط الدين بطلان او تعين كان هذا فلهما ملك الدين على موكله لا بدينه **قوله**  
ومما يدل على ان النقد تعين في الوكالة بعد قبضه عند تيم ويمكن ان يستدل على عدم تعيينه فيما يملكه الوكيل  
لو شري عند تلك الدراهم في ذمته فهو الموكل ولو ملك بعد الشراء يرجع على الموكل فلهما فلهما اتمه عند عينه  
فيما هو ليس بما استدل به انه انما تبطل الوكالة فيما اذا ملك قبل الشراء لانه لا غير لازمة والموكل يرضى  
بكون الفنز في ذمته فلو بقيت الوكالة يلزمه فلهما فلهما بدينه **قوله** قال في الميزان اتمه بدينه الف  
واشار الى ان نانية متعلق النكيد بدينه حتى لو شري بدينه فهو الموكل وعلى تعين النقدان في العقول  
الفاصلة للرفق فيه روايتان في رواية ينقطع حق المشتري في استناده او عينها او البيع الفاسد وانه  
من كل وجه وفاسد المبطلات ملحق بما يملكه فيها فهو المشتري الاحكام وفي البيع الجائز حتى وجب الفنز  
فلهما الانسحاب للعقد فلا يجبر في عين ما قبضه فلهما فاسد وفي رواية لا ينقطع وعلى البائع رده عينه فانما  
لنفسه بسبب فاسد والقبض بسبب فاسد مقصية والاصل في المعاشي ان ما من كل وجه وتحقق بدينه  
**قوله** يتعين النقدان في بيع فاسد الا في ما استفتى بعد الصحة كالمبيع او اتم ولا يتحقق فيه

٤٤

المشتري

المشتري

مسلم



في الرد لان هذا القبض حكم الغصب فتعين والكل كمال المبيع قبل تسليمه والقبض فيه لا يتعين في رواية وطور  
الاصح وفيه تعينه في فساد المبيع والقبض في رواية ثان قال في حقه تعينه كذا **فصل** في تعينه في قبض  
شيء من دين مشترك حتى لو قبض احدهما فقبضه يؤمر برده ونفسه على شركه سواء كان المقبض مشترك  
حقها او اوجده او اودى واستشهدتم في **فصل** في الرد لان المبيع على اقله انما يرد في اقله المثل  
انه لم يكن له على خصمه حق فليس المردى رقيب ما قبض ما دام قايما لانه ملكه فاسد فلو لم يرد حتى  
ويطه القابض من رد المبيع لا سيما لما حبه على المطلوب له والغير **فصل** في الرد المبيع بغير  
معرفة لو اعطى اوجه ثم ملكه المقبض قبضه فله اخذ عاين ونفعه ولو حال حول على الرد فقبضه  
مهر انما طلبها قبل دخوله فعليه رد فقبضه لا عينه عندنا خلافا لفرقة النقض فتعين في العقد  
عند رد المبيع عندنا كذا الرد ولا تسقط عنها رد كون الالف عندنا لانه لم يتعين في العقد عندنا فلم يملك  
اليه عين المهر وكان وينا حاديا بعد الوجوب فلم تسقط الزكوى وعند رد فقبضه عندنا كذا الرد  
الالف في النقض فتعين في الرد بالصدقة عند رد حتى لو قال بنية على ان تصدق بهذا الدرهم على هذا  
الفقر فتصدق بغيره آخر على فقير آخر جاز عندنا خلافا لفرقة الرد لانه ليس ببيع في الوقت والدرهم والفقير  
لا قرب فيه وانما القربة فعله فيما فيه قربته بلزومه وما لا فلا كذا الرد مطلقا في ارض غصبت ولو قال ان  
اشتريت بهذا الدرهم شيئا فلهذا الدرهم صدقة فشرى بها شيئا لزمه التصديق بها لشرائها بها وبعد شرائه  
بها بقيت على ملكه لانها لم تتعين في البيع فله دفع غير هذا **فصل** في رد المبيع في التبعات  
كسبة وصدقة والنقود فتعين في الشركات والمضاربات والوكالات بعد التسليم الى مولاه كذا الرد امانة  
وقبل التسليم لا يتعين **فصل** في الرد في كسبة وقبض في الاقالة والرد بعيب يوجب رد عين ما قبض  
وورد عليه العقد وكذا لو كان حلالا في الاقالة في رد عين ما قبضه راسا لا غير وكذا لو كان راسا  
الحال فتناور القريب بقضاء الجب على راسا لا غير في رد عين ما قبضه وكذا لو كان المبيع بين اثنين او سلم  
بين اثنين فاذا قبض احدهما حصته فله شركه ان يشاركه في عينه وقد رد وكذا لو كان الكلي او الوزني  
مسلما فيه او مبيعا فان كان غنابا باع فتابكر بره تقابل بالزينة رد مثلا لانه لا عينه والرد في القدر اذا كان  
غنا يكون بمنزلة الدينون الا يرى ان يجوز مع من عليه قبضه ولا كذلك اذا كان مبيعا او حلالا في غير الامانة بلزومه  
رد مثلا لعينه او الفسخ انما لا اثر له الذي وقع في الذمة ورون العين تزوجا على كذا رد فقبضه لقضا  
كذا انما طلبها قبل دخوله فلا رد فقبضه مع قيام ما قبضه بعينه او الكلي او الوزني لا يتعين ان كالتبع  
لان اوصافها امان واعيانها سلع ولو تزوجا على ثوب مدور فاعطاهما مرقيا ثم طلبها قبل دخوله  
ليس لها ان ترد الا نصف ما قبضته لتعين الثياب ثم الاموال لانه لم يفسد في كسبه وتضمنه غنابا  
ككسبه ووزنه فمن حيث انه يتنفع باعيانها في مبيعة من حيث انها يبيع غنابا وفيها ثيابا فان كان

مطل

مطل

بر غرض

بر غرض بلزومه مثلا ولو لم يكن فله رد ما قبضه فله رد المثل فان كان حلالا في رد الباقي في رد الباقي  
محضة لكنه قد يوجب بالثمن في بعض الاحكام با دخاله في الباقي عليه الثياب لا يملك قبضه اصلاحا لانه تلف  
قوبا بالزينة ثوب مثلا في كل موضع يكون الكلي غنابا يجوز الاستبدال به قبل قبضه ولم يجر الاقالة عليه  
بعد ملك المبيع والجب رد عينه عند الفسخ وفي كل موضع كان مبيعا لم يجر الاستبدال قبل قبضه ويجز  
رد عينه عند الفسخ ولو لم يملك المبيع يجوز الاقالة عليه وهو سلبا الطليم **فصل** في رد المبيع الكلي او الوزني  
غنابا بان جعل العيب مثلا غنابا فانقطع بفساد المبيع **فصل** في رد المبيع الكلي او الوزني غنابا بان جعل العيب  
شيئا بقدر رطب في الذمة فانقطع او انه لا يتنقص المبيع ولو جعل الكلي او الوزني غنابا في الذمة لم يرد  
بيان محل الاثبات حتى ياتي بما يثبت فيه الذمة فانه يشترط بيان ايقانه عند رد المبيع وعندهما يتعين  
محل العقد للثبوت كذا **فصل** في رد المبيع الكلي او الوزني غنابا بان جعل العيب شيئا بقدر رطب في الذمة  
محل العقد للثبوت كذا **فصل** في رد المبيع الكلي او الوزني غنابا بان جعل العيب شيئا بقدر رطب في الذمة  
الا المنفعة فانها تصلى اجرة اذا اختلف الجنس ولا يملك ثمنها ولا يملك الاجارة بالبيع كسائر البياعات  
الا ان سائر ما رد على العوض والاحاقا على المنفعة وانما رد في المنفعة او الثمن بحسب ان ملكه بنفس المبيع او لا  
فيه والمنفعة لا يملك بنفس العقد لانه معدومة واما الاجارة فلا يجان يملك بنفس العقد فكانت الاجارة كالكساح  
فان المنفعة يملك بها لانه لا يجان يملك بنفس العقد لان تسمية من الغيرة من افعه كسائر البياعات  
بنكاه واشترى عيني مراه بكر وسنة كغيره موصوف او موصوف فله رد المبيع اجرة لان الكساح  
مثلي فعلى هذا ايضا ينبغي ان يملك الاجارة ثم اذا كانت الاجارة عوضا او ثيابا ينتد في جميع شرائط السلم  
خلافا ووفاقا او الاجارة نظير السلم فيه فيوضح ان وجوب الثياب في بناء الذمة عوضا عن البيع خلافا للقياس انما  
جاء الشرع به بطريق السلم فيستد في جميع شرائط السلم ولو كانت الاجارة حيوانا لم يجر الاستبدال لاجب بناء الذمة  
بها على حال جاز **فصل** في رد المبيع الكلي او الوزني غنابا بان جعل العيب شيئا بقدر رطب في الذمة  
وذا في رد القاطن في ان يرد المبيع بغيره ولا يرد المبيع بغيره في غير الذمان والدرهم بغيره في غير الذمان  
المضاربة ودرهم فوات رب المال او من المضاربة في رد المبيع بغيره في غير الذمان والدرهم بغيره في غير الذمان  
بدرام ولو كان في يد مال آخر من العروض او القدر في ان يتصرف فيه حتى يتحول الى راس المال ولو باع المتاع  
بذنا لزمه ان يشتريه بغير الدرهم ونالها لو كان راس المال ودرام بغير المضاربة فشرى متاعا بكلي او وزني  
لزم المضاربة ورون المضاربة ولو شراه بذنا لزمه رد المبيع بغيره في غير الذمان والدرهم بغيره في غير الذمان  
يذكر قوله في فانه قال فالتعاش ان يكون مشتريا لنفسه لانه يرد المبيع بغيره في غير الذمان والدرهم بغيره في غير الذمان  
على المضاربة وكذا لو كان ذنا لزمه رد المبيع بغيره في غير الذمان والدرهم بغيره في غير الذمان  
والمشتركة جعلها كجنس واحد وكذا لو كان راس المال ودرام موصفا على ذنا لزمه رد المبيع بغيره في غير الذمان  
فصاره

وذكر موضع كان الثياب غنابا  
لم يجوز الاستبدال قبل قبضه  
وجز رد عينه عند الفسخ

لا يبيع اية الا المشتد فانه  
غنابا

بسم

كسود مبيعا

فصاره



وصاح مع مكره ورابعها باعه بدينار ثم شرا قبل قبض ثمنه بكليل او وزنه او عوض وهو اقل قيمة من الثمن الاول جاز ولو  
 شرا بدينارين او اقل قيمة حله لم يجز وخامسها شرا بعشر دراهم بدينارين او بدينارين بدينارين بدينارين بدينارين  
 يحتاج الى ان يحط من الدرهم رطله وهو رطلان في قول ج و لا بد من ذلك الا ما حذر والطرف ولو شرا بدينارين بدينارين بدينارين  
 او بعوض باعه من الخبز على الخبز ان كان بالاحط وسأوسها لو اخذ الشئ من شرا بالفرق من درهم فسلم شفعته فبين ان شرا  
 بدينارين فتمت الشرا واكثر مطلبت شفعته لا لشرا بما لا آخر ولو شرا بدينارين بدينارين بدينارين بدينارين بدينارين  
 ياخذ منها بالقيمة وفي الاول بالثمن وسأوسها لو اكره على بيع كنه بالفرق من درهم فسلم شفعته فبين ان شرا  
 لا بد باعه بقدرى او عوض **سنة** التقديران جنس واحد عدايه لعل مطلقا وعقدنا به بعض الاحكام كركن وقدمه مختلف  
 وارثن جنانية وكذا الركة لو كان ما احدثها ورأى والآخر **باب** في قولنا استاجر بيتا بدينارين فاجب باكثر مما استاجر  
 به لم يجز ولم يطلب الفلأول جاز وان كانت الكفيرة قيمة لم يجعلها مائة كشي واحد ومثل لان بعضهم  
 قالوا جاز له ان يستفضل على الاجارة كمثل ذلك الجنس فلا يختلف فيه وجد له في علم وهو اختلاف الجنس حيث  
 الحقيقة بين الحكم على ناسل القبطين وتباينهما **وما ينوب** **باب** في قولنا استاجر بيتا بدينارين فاجب باكثر مما استاجر  
 غدير بغير ثمنه لو شرا من مائة بدينارين بدينارين بدينارين بدينارين بدينارين بدينارين بدينارين بدينارين  
 مضمون بغير او امانة فلا بد من قبض جديد والبايع منه ما لم يجز قبضه وآما اليه فاما تقع والقبض معاني  
 الوجوه كلها والآصال ان القبضين لو تجانسا بغيره لو كانا مضمونين او غير مضمونين نأى اخذنا عن الآخر  
 ولو اختلفا نأى المضمون غير المضمون لانه اقوى القبضين فينبوي عن الآخر والمضمون بغير ينوب  
 عن غير المضمون لاعتى المضمون والمضمون بغير الرمن فانه مضمون باقلا من قبضه ودرهمين فاكرا من لو باع  
 الرمن من حرمته لا ينوب قبض الرمن عن قبض البيع ولو وجبه منه تقع العقد والقبض معا والمبيع  
 قبل قبضه مضمون لغيره وهو الشرا ولو شرا ولم يقبضه حتى وجبه من بايعه فهو امانة ولو اجره منه من حرمته  
 صح ولا يضر فابضا ما لم يجز قبضا للاجارة بخلافه لو امان منه حيث يصير قابضا وان لم يجز  
 حتى لو ملك قبل ان يستعمل بعد الاجارة يملك امانته كما لو ملك في حال الاستعمال وفي الاجارة لو ملك قبل  
 ان يجز ذلك ملك ملك الرمن القبض بطريق المساومة لم يكن قبضا للمبيع فللبايع اخذ من المشتري بعد  
 البيع للثمن فلو فارقته البايع قبل ان يطلب فخذ الثمن منه فهذا رضى منه بقبضه فليس له ان يسترد **كلامى**  
 ومذاكل على اصله ان ما مضمون بقبضه يقع الشرا والقبض معا الى ان القبض على سبب الشرا  
 لو سمي ثمنه فهو مضمون بقبضه فليست ان يكون كذلك **عن** غضبنا قيمته الف فازدأوت حتى بلغت  
 الفين ثم شرا غاصبه شرا فاسترد فلو وصل الفاصب الى القبض على الشرا فعليه الفان ولو لم يصل الى  
 حتى مات فعليه الفان لان زياد الغصب **باب** في قولنا استاجر بيتا بدينارين فاجب باكثر مما استاجر  
 في مجلس العقد من مجز اجيب للمو لم يقبضه قبل ان يكون اكثر من قبضه قال قبضه قبض امانة فلم ينسب

ما جاز من القبض

عن قبض

فلم ينسب عن قبض الضمان **باب** او رعه الفانم اقضيه منه قال ج و لا يخرج الا الف من الوديعه حتى يصير في يد  
 المودع حتى لو ملك قبل ان يصير يد الوديعه لا يضمن وكذا لو قال المودع لوديعه حتى يصير في يد  
 الى ان اشترى بالوديعه شيئا وابتاع لانه اعين **الف** **باب** في قولنا استاجر بيتا بدينارين فاجب باكثر مما استاجر  
 في بيع الوفاء واحكامه وشروطه واقسامه **من** البيع الذي يعار وامر زمانا احتياالا للربوا وسما  
 بيع الوفاء هو من رهن الحقم لا يملك ولا ينتفع به الا باذن حاكمه وموضا من كما اكل من ثمره واللفظ يخرج  
 وسقط الدين بهلاكه ولو لم يزل لا يضر الزيادة والبايع استردا او اقضى ربه لا فرق عندنا بينه وبين  
 الرمن في حكمه من الاحكام لان المتعاقدين وان سمياه البيع ولكن غرضهما الرمن والاستيفاء بالدين  
**باب** في قولنا استاجر بيتا بدينارين فاجب باكثر مما استاجر **باب** في قولنا استاجر بيتا بدينارين فاجب باكثر مما استاجر  
 في التوفات للمقاصد والمعاذ لا لا لفظ والمباذ فان الجواز بشرط ان لا يبرأ كفالته وكفالته بشرط اليه حواله  
 ونية الحق نفسه بالحرف الشهور مع تسمية المهر كالحاج والبايع فاسد اذا طرأ فيه الاجل سلمه  
 ونظاير كثير قال السيد الامام قلت للامام الحسن المائري قد شئت هذا البيع بين الناس وفيه فسد عظيمة  
 وفعلك ان رهن وانا ايضا على ذلك فاصول ليس تجمع الائمة وتنفق على هذا ونظاير بين الناس فقال المعتبر  
 اليوم فتوانا وقد طرأ بين الناس من خالفنا فليست روية وليد وقيل هو بيع جاز وسأل عن باع نصف  
 لرمه من اخذ بيع الوفاء وخرج مائة الصنف لرمه باعله واخرج هذا المشتري سلمه وادركه الفات فاخذ  
 البايع نصفها والمشتري نصفها من البايع او انما لا البيع واعطاه ثم ما يبراه ان يطالبه بما حرمه الفات  
 قال لو اخذ بغير رضى البايع فللبايع ان يطالبه به لا لو اخذ برضاه ويكون ذلك منه منه قال ولا يجوز التفصيل  
 فيه فان رب الكرم مولى الذي نقله لرمه فيجوز الاخذ برضاه وبغير رضاه فاما لو شري كره وقبضه واخذ غلته  
 والاخذ بغير رضى البايع فهو من الحقم رهن وليس للمشتري ان يأخذ غلته الرمن واما اكله فممنوع فافقتنا الضمان  
 على الاتفاق لذلك **قوله** غرضها من التبايع هو اخذ غلته والا تنفاج به فيكون الاخذ برضاه سواء باع كراهه  
 فينبغي ان لا يضر وفاقا وسئل عن باعه بدينارين فاقبضه فاستاجر من المشتري على يمينه الاخر قال لا لانه  
 رهن والواحد لو استاجر الرمن من حرمته لم يبرأه الا بغير رضى البايع وفاقا فباعه المشتري من آخر بدينارين  
 وسلم وغاب ملك للبايع الاول ان يخاضع المشتري الى ما اخذ منه فلا يبرأ وان كان حق الحبس للمشتري لكن  
 يد المشتري والبايع غير متحققه والبايع الاول مالك له وله طلبه من اخذ بغير حق ثم للمشتري ان يأخذ منه ويجب  
 حتى حضر وكذا لو مات البايع الاول والمشتري الاول والآخر فلورثة البايع الاول ان يأخذ من ورثة المشتري  
 الاخر لانه الورثة طلب ما اخذ البايع من الثمن ولورثة المشتري الاول ان يأخذوا لمبيع من ورثة البايع الاول  
 ليعسوا بدين حرمتهم الى ان يقضوا ربه **باب** في قولنا استاجر بيتا بدينارين فاجب باكثر مما استاجر  
 ما كان بعض السلف لانها تلفظا بلفظ البيع بلا بشرط فيه والعبر لللفظ ايضا ومن المقصود فان من رضى

مصلح



أداه ومن يتنه ان يطلقها بعد ما جاعها مع العقد **قول** ان الانتفاع به مقصود كما ان الاستيذان به مقصود  
فلا وجه لطلب رضا مع رضاه بالانتفاع فعلى هذا لا يكون رضا لا لفظا ولا غرضا قال للنسفي مستغنى عن  
حاقونا ببيع ما لم يطلب المشتري اكمال البيع ورتبه وهو يقول بعثني ببيع الوفا وانما قوله بعثني ببيع  
ان القول قولك فقال السائل لو خلفني على ذلك لم ينعني ان احلف وكذا ينبغي ان اخذ الحاذق منه واراد  
الفن اليه بعد زمان وكان قصد المشتري ذلك ايضا كما هو العرف الا ان لا اقدر اليوم على ان اقلد النثر اجاب  
انما ذكر ذلك قبل العقد وما كان في القلب عند العقد لا عبرة لذلك ولو لم يذكر عند العقد سوى الاجابة القبول  
وهذا كان خلفا لثبوت بيعه باتا قدر هذا على ان العبرة بالمعنى لا باللفظ وقد يلفظ بالبيع لا الرضى فاعتبار  
بيعا اول الا انه يشترط ان البيع اذا احتاج الى العانة بعد ووقوعه خارجا ايضا والجمهور ان بيعه وكذا اختيار  
لا جرحه لو احتجج بالاجابة في الوفا بذلك وجعل البيع باتا والشرط لا غير فانما انتقص البيع  
بان كان دارا فانهم لا يجزى لبيع على رتبة النثر لانه كبيع جدي ولو كان البيع قنا ورتبة ثم لم يذكر المشتري  
فلا شيء لو احدث منها على الآخر **قوله** ان بيع الوفا ان يلفظ البيع لا يكون رتبه ثم لو ذكر في النسخ  
في البيع فسد البيع لو لم يذكره فيه وتلفظ باللفظ البيع بشرط الوفا او تلفظا بالبيع الجازي وعندنا  
البيع غير لازم فكذا لا يعتد ولو ذكر البيع بلا شرط ثم ذكر الشرط على وجه العدة جاز البيع وزم الوفا  
بالوعد اذا المواعيد قد تكون لازمة فيجعل لازما لاجل الناس **قوله** لو شرط البيع في البيع فسد البيع  
ولو شرط الوفا قبل البيع ثم غلب البيع بالاداء كشرط جاز البيع عند جاز الا اذا اختلفوا انها بايعا على  
نكاح الموصية فكذا الوفا اضعف الوفا قبل البيع ثم عقد بالشرط الوفا فالفقهاء جازين ولا عبرة للمواظفين **قوله**  
لو كان النسخ في البيع فاطلالة ولو كان المنسوخ في العقد صح العقد في المجلس لا بعد وكذا بيع جدي **قوله**  
لو شرط في المجلس جاز بيع **قوله** انما يباع بالاداء كشرط الوفا ثم شرط ان يكون بيع الوفا او الشرط الا ان  
يأتى باصل العقد عند جرح **قوله** النسخ فاسد اذا الحق بالعقد لم يمتنع عند جرح لا عند جرح **قوله** فسطا وعلى  
بشرط الا ان يوافق في العقد لعمدة الاختلاف في المناجج والصحيح انه لا يشترط **قوله** فسطا وعلى  
فاسد قبل العقد ثم عقد لم يطل العقد وسيطلا لمقارنا **قوله** فن بعض مشايخ زماننا لا يوافق  
لو لم يكن في العقد جعلناه بيعا صحا في حق المشتري حتى ينقضي بالبيع كسائر ماله وجعلناه رضاه حتى  
البايع حتى لم يجر بيع البيع ويجزى المشتري على قبول النثر ورتبه المبيع على بايعه لان هذا البيع وكبره ما كبرته  
بشرط عوض ومبني في الموضع وكثير من الاحكام يكون له حكمان وانما جعلناه كذلك لاجل الناس اليه جازا عن  
الربوا خصوصا في ديارنا فانهم يبالغون في اعتبار ما في الباب الدوين والاجازة في الاجازة في الكرم لا في القبحا عن  
وتحاشا احتادوا الاجازة الطولية ولم يكسبهم ذلك الا بعد شراء الاشجار وهذا الشرط عقد ورتبه فاضطرروا  
الى ما قلنا وما خاف على الناس اتسع حكمه **قوله** ان لا يكون البيع لغيره حتى يقول في البيع بعثني ببيع هذا لغيره

النسفي

قوله الاجابة

قوله لو كان النسخ في البيع فاطلالة ولو كان المنسوخ في العقد صح العقد في المجلس لا بعد وكذا بيع جدي

فنفذ

**فنفذ** مردى ملكي فريد فسطا انك سر وقت كراين بايع بها باز ومنه مشتري جميع باز ومنه بايعا بمان شرطه كراين باز ومنه  
فلا بيع بينهما ثم المشتري باعه من آخر شيئا باتا قبل منصف البيع انما فليس للبايع الاول استرداده كبيع المشتري  
شراء وقيل المشتري لا يملك بيعه وعليه الفتوى فلم يجز ان يبيع الوفا فاسد ورتبه على احكام  
الناسد الا ان المشتري لو باعه من آخر فليس له الاول اخذ كما باعه المشتري من المشتري كراين باز ومنه المشتري  
كراين باز ومنه المشتري فاسد فيفسد بالتعدى لا بد منه كراين باز ومنه المشتري فاسد فيفسد بالتعدى لا بد منه كراين باز ومنه المشتري  
يملك كراين باز ومنه المشتري فاسد فيفسد بالتعدى لا بد منه كراين باز ومنه المشتري فاسد فيفسد بالتعدى لا بد منه كراين باز ومنه المشتري  
بردار بايع يسم باز ومنه المشتري على اخذ قال مشايخ كراين باز ومنه المشتري فاسد فيفسد بالتعدى لا بد منه كراين باز ومنه المشتري  
كراين باز ومنه المشتري فاسد فيفسد بالتعدى لا بد منه كراين باز ومنه المشتري فاسد فيفسد بالتعدى لا بد منه كراين باز ومنه المشتري  
اجاب عما ولا يجزى كراين باز ومنه المشتري فاسد فيفسد بالتعدى لا بد منه كراين باز ومنه المشتري فاسد فيفسد بالتعدى لا بد منه كراين باز ومنه المشتري  
بوع يا خانه بوع كراين باز ومنه المشتري فاسد فيفسد بالتعدى لا بد منه كراين باز ومنه المشتري فاسد فيفسد بالتعدى لا بد منه كراين باز ومنه المشتري  
بعض السنة قبل المشتري فاسد فيفسد بالتعدى لا بد منه كراين باز ومنه المشتري فاسد فيفسد بالتعدى لا بد منه كراين باز ومنه المشتري  
عند الفسخ فاسد فيفسد بالتعدى لا بد منه كراين باز ومنه المشتري فاسد فيفسد بالتعدى لا بد منه كراين باز ومنه المشتري  
ظاهر في القفا والا ان الفسخ فيفسد بالتعدى لا بد منه كراين باز ومنه المشتري فاسد فيفسد بالتعدى لا بد منه كراين باز ومنه المشتري  
له جوب زرع عام كراين باز ومنه المشتري فاسد فيفسد بالتعدى لا بد منه كراين باز ومنه المشتري فاسد فيفسد بالتعدى لا بد منه كراين باز ومنه المشتري  
تاتان وقت كراين باز ومنه المشتري فاسد فيفسد بالتعدى لا بد منه كراين باز ومنه المشتري فاسد فيفسد بالتعدى لا بد منه كراين باز ومنه المشتري  
طلب كراين باز ومنه المشتري فاسد فيفسد بالتعدى لا بد منه كراين باز ومنه المشتري فاسد فيفسد بالتعدى لا بد منه كراين باز ومنه المشتري  
غلة بوع بايع كراين باز ومنه المشتري فاسد فيفسد بالتعدى لا بد منه كراين باز ومنه المشتري فاسد فيفسد بالتعدى لا بد منه كراين باز ومنه المشتري  
ازا كراين باز ومنه المشتري فاسد فيفسد بالتعدى لا بد منه كراين باز ومنه المشتري فاسد فيفسد بالتعدى لا بد منه كراين باز ومنه المشتري  
بيع وقام بوع كراين باز ومنه المشتري فاسد فيفسد بالتعدى لا بد منه كراين باز ومنه المشتري فاسد فيفسد بالتعدى لا بد منه كراين باز ومنه المشتري  
وما قولهم فريد بايع وفا محروم رايد يكرى فروخت ببيع بايع وفا خشدان تصرفات نافذ بايع  
ما في اجابوا جميعا في وكيلوا بناي جميع وفا ياد خشدان بايع ساروتى ملكا بوع فريد بوع وفريد را جند  
براقا يان اجاب عما نية البايع فواسد فريد ما ياد فواسد يكرى بوع اجابا يكرى على الاقاله الا ان  
وما قولهم ان المشتري لو اختلف البناء او الشجر على يمينه قال عاوي يفسد وقال بولا يفسد **قوله** سطر مالا لود  
انتقص المبيع في يد المشتري ثم اجابا ما حكمه اجابا يكرى بايع اخذ بجميع عقد او تركه وقال بعضهم ان يملك  
حققة النقصان من النثر بالفا ما بايع ويستحق ان زار قيمة النقصان على النثر وقال سطر مالا لود يفسد  
منه لان هذا النسخ لا يفسد في البتة **قوله** فتوى ثمة زماننا ان حكمه حكم الرضى فيفسد حققة النقصان من  
حال الوفا بان يفسد حال الوفا على قيمة الباقية في الهالك كراين باز ومنه المشتري فاسد فيفسد بالتعدى لا بد منه كراين باز ومنه المشتري

قاسم

كما اجابا

قوله

شروطه ملكا











في الروح بين عليه وجه ذا استباح  
ارضاً فزعمتم انما استباح الروح  
بقتل علي بن ابي طالب في يد  
المستباح جابر عليه السلام

اکثر

و در یک حال حکم مع جایزه دارد و در حق انزال و در حق انکار با بیع و رضای می تواند افکندن و در یک حال حکم  
رضی دارد تا با بیع تعویجی تواند کرد که در رضای مشتری و در رضای صورت بیع و توکید اگر خوشتر و اگر اجابت  
شود بفر و خوشتر آن محدود تواند فروختن یا نه قدر تواند دانست بیع فاسد کند و الکتاب و قسلا لانه رضی و روح  
و اگر از درختان این زر در عمارت همین زر بکار برده باشد لایف و آفقه با عه جایزه انقباضه آخر مع  
المشتری و عجز مشتری عاخذ از حد ملل مشتری اخذ با بیع بی ثمنه قبل فسخ البیع و اسنوا و البیع فسخ قیاس  
عقب الرضی ینی ان لا يكون طلب ثمنه بل اولی الامر ان مال الوفاء ایس ثابت فخره البیع ما و ا لم البیع  
قایما **فدر بیان فقط** و لو عقب الرضی ایس للمرضی ان یطلب منه من الرضی **مت** و وضع الرضی عند  
عدل فغایب العدل فادعیه من ذی عیاله فلم یتمن اخذ وینه من الرضی قبل حضور العدل لو كان الموعود مع  
بالابایع وان لم یعلم انه الرضی و لو ادعی ذی الید انه ایس للمرضی اخذ وینه من الرضی لانه بان كان قوی و آفقه  
رضی خرید بیع و فایده و نیار و خرید بنا و شجر آن زر را تلف کرد با احد یا بیع و قیمت متلفه در روز اتمام  
صدور نیار است این قیمت با آن صدور نیار مال و فایده و رفته با بیع است مقاصد شود و بیع فسخ شود  
یا نه قدر ان الدین ایس لو تجا نسا یقع المقاصه **اول** فسخ شود یا نه بدید علی ان الکلام فیما قبل  
الفسخ و قدر ان مال الوفاء لا یثبت فخره البیع ما لم یفسخ **ف** الموعود علی رب البیع وین یجانبه لم یقع  
المقاصه ما لم یجتمعا علیه و بعد ما اجتمعا لا یصح فضاها ایضا ما لم یأخذ من مال و لو كانت فخره البیع لا یحتاج  
الی شای غفرلک و حتی صار ذی ناصار و قضاها و حکم المقصوب لو كان قایما فیدرب الدین و حکم البیع  
سواء و منه یدل علی المقاصه ذی الواقع و کثر یس من المسئله و یس مسئله الواقع تفاوت لان ذی مسئله  
الدین البیع جنسی الدین ذی الواقع القیمه لیست من جنسی الدین لان قیمه التالف لیست الذانیه علی  
التعین بل قد یکون و ارامه ایضا ففسخ ان لا یقع المقاصه ما لم یفسخ **ید** و من لها فالتلف احدیها  
مالا للدیون حتی صار قیمته قضاها ففسخ کما ان یرجع علیه من ذی الدین لو اتلف مال الدیون  
حتى لزم قیمته می قضاها بدینه **فقط** له علیه مائت و ریم لا یفر و مسلم و مدیونه علیه ماله و نیار  
فروض لا یقع المقاصه بینهما ما لم یقضاها فوافاقا می قضاها غرضه و نیار و یقی لرب الذانیه  
تسعون و نیار فاعلم ان وین الدیون لا یصح قضاها بدین الذانیه بدین المقاصه **ر** غصب  
و نیار و غصب رب الذی نازقه **الف** القاصه فقساها بجز و لو غصب بکریه فقساها بجز ایضا لان  
بیع الشوب بدیون ذی الذمه بجز و لو مکرر الشوب و تفر قیمت بینهما فقساها الذی نازقه بقیه الشوب  
بجز و مکرر المسئله تدل علی ان رب الذین لو اتلف مال مدیونه لا یصح قیمته قضاها بدینه لو لم  
یکن القیمه من جنسی دینه ما لم یقضاها فالحاصل ان رب الذین لو اتلف مال مدیونه فلو تجا نسا یفسخ  
و لم یقضاها و لو لم یجانبه نسا لم یصح قضاها ما لم یقضاها **من** اخلف المبیع ان فقال مشتری ربی

تصانيف



بأننا وقال البايع بعته وفاقا فالقول للبايع اذا المشتري يدعي زوال عينه عنه وهو نكاح فبصدق **جفت**  
 القول في معنى المسألة عندنا قول المشتري لو لم يشهد عليه الظاهر وهو نقصان الثمن نقصانا كثيرا اذا  
 اوعى تغير السعر **قد** تغير السعر على منعه ان يكون الحال حكما اجاب بعضهم بنعم والنقصان الكثير هو ما لا يتجاوز  
 هذا النقصان ويعتبر فيه يوم البيع لا من ان تغير السعر ثم ان يجعل الحال حكما **ثاني** اوعى البايع وفاقا والمشتري  
 بأننا وعكسا فالقول للبايع فاقا وكنت افتر في الابتداء ان القول للبايع وفاقا واذا وجه حسن  
 الا ان ائمة تخاروا عند اجابوا فوافقتهم **ثم** ملك فريد وفاقا وباري بايع ما جاز واد معلوم شديد كبش  
 ازين بكى ويكر فوفته بوفه استلجج الاجابة لا اجاب لانه قبض البايع حتى كجه اخرى فلا يقع  
 عن جهه الاجابة كما لو باعه فاسد انما استأجره لانه الاجابة لان قبض البايع حتى كجه الاستدرا و  
 لوضع الفسار فلا يقع عن الاجابة فاقوا رواية في ذلك المسألة تكون رواية في معنى المسألة باعه وفاقا ثم باعه من  
 آخر وثانها رواية اول وادام جز البايع انما وكنت في آن ما رضاء باشد واقعه اقرب عرض الموت انه  
 كان باع في صحة كرمه من فلان الاجنبي ببيع ما جاز وقبض ثمنه ولم يخرج الثمن من ثلثه فله ان يقر ان  
 في كل الثمن بلاء تصديق الورثة اجاب ان ثلثه اقل من ثلثه في زماننا وان لم يعتمد على جوابهم انه يبيع اقراره  
 وان لم يصدقون وزعموا ان اقرار المريض بدين الاجنبي فيجوز من كل حال على ما عليه رواية القدرين وغيره  
 واجبت انه لا يبيع بلاء تصديقهم وليس له ان يبيع بلاء تصديقهم بغير اقرار المريض ببيع ثمنه في وقت كماله  
 اقرب عرض ببيع بيات ثم يقبض ثمنه بعبته من ثلثه وهذا كما سبق في اثنا هذا المجموع من حساب كل من  
 ان يبيع الوفا ليس بدين تحت وان ثمن الوفا ليس بدين محض في ذمة البايع منها ان لم يكن وبنال كان المبيع  
 رضاء فلا يملك المشتري منها فهو يملكها ومنها ان لو كان دنيا لما جاز البايع وفاقا قبل قبض الثمن لانه يصير منها  
 بلا دين وهو لا يجوز ومنها ان لو كفل بدين فشرى الطالب به عقارا لم يدين وفاقا تبطل الكفالة ثم لا يبيع  
 بنفسها ببيع الوفا ومنها ان لو باعه وفاقا ولم يقبض ثمنه لا يملك من بيعه من آخر قبل قبضه **اقول** ان الذي ذكره  
 ومنها ان زكف حال الوفا يجب على البايع **اقول** قد مر في اول الفصل ان الفرق بينه وبين الدين  
 في حكم الاحكام فعلى هذا لا يتم له التمسك بما ذكره قال لا يقال ينبغي ان يجوز اقرار الباع بلاء تصديق الورثة  
 لانه دين ثبت له في محله لانه اقرانه باعه في صحة وكذا من صحة يجوز اقراره في ذمته باستيفاء ثمنه من كل  
 حال لانا نقول ليس كذلك بل هو دين ثبت في ذمته فانما لا تصدق ان في الاستدلال الى الفرض رعاية لحق  
 الورثة وثبتت البيع في الحال لا في الماضي واقعه له في ثراه بأننا ثم له عاه وفاقا لا يبيع وعواه الثانية  
 لانه لا يمكن توفيقه واقعه مشتري الوفا كرسب الارض ليزرعه فقبل زرع اعطاه البايع ثمنه بلاء التصديق  
 وانسخ البيع ولا يمكن البايع المشتري من الزرع على وجهه من قبله فلو كان البايع على البايع او لا فخط  
 قياس مسلة المزارعة ينبغي ان يجب وقيل لو كان الارض معدا للاستغلال بالخدمة كما هو المعتاد في بلادنا فلو

قيد بانه ليس للبايع منع المشتري من الزراعة اعتبارا بما آجر المشتري الارض سنة فاقول البايع ثمنه قبل قبض  
 السنة حتى انسخ البيع لا يظهر هذا النسخ في حق المتأجر والفرق ان ثمنه يعلق بالمبيع حتى غير ما هو  
 المتأجر ولا كذلك هنا واقعه باعه وفاقا وقبض ثمنه ثم باعه من آخر وفاقا قبل النسخ وقبض ثمنه ايضا  
 ثم باعه من ثالث كذلك ثم قبض من الاول والثاني والثالث حتى باعه من غير باتا على يتوقف فاقول على اجابة  
 هذا المشتري بالوفا نال انما لا اجبت لانه لو باعه ثانيا او ثالثا باتا وقبض من الاول لم يعد البات  
 نا فذا حال الجزء المشتري وفاقا فلما قلنا في الجائز **الفصل التاسع عشر**  
 في مسائل الاجارات المعهولة بمرقند من المقرض والمقترض **فصل** استأجره ليحفظ له هذا السكن  
 كل شهر وكذا وقبله الآخر وضعت مدة فظهر ان السكن لغير المتأجر ينبغي ان لا يجب اجرا حتى لا يملك  
 السكني السكني تبين ان المتأجر غاصب والاجير غاصب الغاصب والحفظ يجب عليه والاجابة على ذلك  
 لم يجر كما استأجر المشتري بايع لحفظه المبيع قبل قبضه فانه لم يجر وكذا لو استأجر الدار من ثمنه لحفظ  
 رهنه لم يجر في الحفظ يجب عليه بخلاف ما لو استأجر المستعير او المودع لحفظ العود ببيع حيث يجر لانه من بيع  
 فيه وقال بعضهم لو علم الاجير ان السكن مفسد فالحكم كما هو وما لم يعلم وقت الاجابة انه غصب يجب  
 الاجر **فثني** غصب عينا واستأجره من حفظه يجب الاجر **ثم** هذا يشكل لما مر في تعليل عدم وجوب الاجر  
 من تقرير الغصب لان المالك لا يضمنه والاجر مع الضمان لا يجتمعان **صع** يتجالح في صدره ان الاجر والضمان  
 لا يجتمعان لانه واحد ومنها المستحق للاجر غير المستحق للضمان **اقول** اذا ضمن ملكه مستندا الى وقت قبضه  
 فلا اجر على حفظه فلو اوجه لا ذكر **صع** وفي **فصل** غصب اية فاجروا من رجل بئنه الاجر وان كان  
 المتأجر غاصب الغاصب اذا اجارنا فاجب عقابا الانتفاع وقد وجد فوجب الاجر وكما في مسئلة السكني  
 قال الاجارنا فوجب الحفظ ومن وجب عليه فلا يجب الاجر **فصل** وقيل يمكن ان يقال في مسئلة بدل الاجابة  
 المعهولة انه يجب الاجر وان ظهر ان العين لم تكن للمقترض كما اجاب **ثني** مطلقا وخصوصا لو ابدى المقرض  
 به كما اجاب بعضهم على ما مر من هذه العلة التي ذكرها **فصل** في مسئلة غصب الدابة واجابة ان الاجر في المعهولة  
 انما يجب عقابا منفع المقرض معنى الاية انهم لا يندمون على مثل هذا الاستيجار وغيره سابق المقرض والمعهول  
 كشر وط خصوصا فيما هو عقد نظري يتراع فيه نظر الجانبين وما ذكرنا من واحد الشبهات في حذر بدل الاجابة  
 المرسومة فان افتقرنا **اقول** بدل اجابة معهولة حلال وطيب است **ثني** غصبه واستعان فاستأجر  
 غيره لحفظه ثم المالك استأجره هذا المتأجر ايضا لحفظ هذا العين ببيع الاجابة الثانية فينسخ الاول منقرا  
**فصل** مسك المتأجر على حفظه فقال الاجير مسك بعد تمام السنة فعليك اجر السنة وقال المتأجر مسك بعد شهر واحد  
 قال القول للمتأجر ينكر وجوب الاجر عليه **اقول** فان قيد الاصل ان يضاف الحادث الى اقرب الاوقات فينبغي  
 ان يصدق الاجير فقال الاصل المذكور ظاهره يصلح للدفوع لا للاستحقاق وغرض الاجير اخذ الاجر فلا يصلح له **فذي**

هذا من الاستدلال بتبطله  
 ببيع الغصب ط

فمنه

مطلوب  
 الاصل بسلام لا لا يمكن



وفتح ال مفرضه مشطرا واستأجر لحفظه فمضت لمدى فحيا المقرض بالمسط فطلبه ارجو ما مضى فقال مستقرضه  
ليس هذا مشطرا فالقول المستأجره الاجرة فلا تلمز له لانه ينكر حفظ عينه ووجوب الاجرة عليه فالقول المقرض في غير  
المسط فيدبر لا يتسلم بعينه او الفاضل اعلم به **قوله** فقالوا القول للفاضل بقضه قد وما قبضه وصفته بعينه  
وهذا يشكل على الواراد المستقرض في البيع بعين غير المقرض بالبيع الباع لا المستقرض مع انه  
قابض فالحق ان يفصل بين القول للمالك في تعيينه او اوجده للمالك في تعيينه المقتضى من المقتضى ومن  
في حكم الاختلاف في وزن الفرق من البيع الفاضل قال في فطلبه جعله اداة بيد المالك لا يكون  
او وثيقا عليه الى شهر في شهرها فاختلاف في الوصول فالقول للزوج في حصره من الاجرة بيد والقول للمالك  
في وصول الكسوة والدين وفيه لو قال المستأجر دفعت المدفوع اليك من راس المال وقال مقرضه من الاجرة  
فالتقول للدار فانه اعلم بحمة الدفع وتوحيات الدافع ثم وقع هذا الاختلاف بين ورثة وبين الطالبيات  
الورثة الى اقامة البينة لانه لا علم لهم ولو كتب المقرض مكانا ودفعه الى المقرض وهو في المشط بالمحفظ المشط  
باجرة فجعل المقرض مقرضه في المشط محظوظا على جباله ومعه في المشط قال في الجبال لا يقض  
لانه ما استعمله عام نفسه لان مقرضه في هذه الصورة مقرضه في هذه الصورة اخذ بعد له آفة في طلبه  
خاصا وهذا لان المقرض هو يعطى ثمن الكاغذ في اجرة الكتاب العين الذي مستأجر مقرضه على حفظه  
لو كان مالا فبئس له لم يلزمه الاجرة **قوله** او في ان استأجر المدعى لحفظه عين سماه ووصفه وبين المدعى  
والاجرة ان لم يحضر العين ينبغي ان يصح دعواه لانه دعوى الدين حقيقة فحينئذ فصل الدعوى الى المال  
مستقرضه فاختفى مقرضه فالتقاضى لو نصب قجاء المقرض بطلب المقرض يعطى المال وينسخ الاجارة  
فلا شك ان قضاءه بنقد يكون مجتهدا فيه لكن الكلام في انه هل يجبه الى ذلك كقولنا في المدعى ان لم يوافق  
غدا فدينه على الكفيل فغيب الطالبي في الغد فالكفيل دفع الاموال الفاضل في نفسه كمالا على الطالبي وسلم اليه  
المكفول عنه ببراءة **قوله** وقال لو فعله القاضى عالما بان الخصم تغيب لئلا يكون حيا ومقرضه في فعل  
القضا على الغائب كتب مقرضه واستأجر المقرض كما هو المعروف وكان ذلك في قبض المال المقرض  
دفع اليه بعض المستحق لانه دفعت المدعى والمقرض مقرضه في ذلك على الاجرة كما لم يحمته ما دفع من المستحق  
وغيره ما يلزمه الزكاة ما يدل على وجوب الاجرة كاملة وصورة باع كرمه وفاء ولم يقبض عنه حتى دفعت  
مدى على الباعين ان يحبس ثبام الغد فمقرضه المقرض من الغن اشار الى انه ليس له ذلك ولا يباقي على المقرض على  
ما لو قضى نصف المقرض فلا وصفت بعد مدته فلا يلزمه الاجرة كاملة لمدته مضت بعد قضاء النصف على ما قيل  
لانه ينسخ الاجارة في النصف من الاجرة بولسطة الاداء ولا ذلك من الاداء ان في بيع الزكاة لواجب ولم يقبض  
فمما يتكلى من بيعه ثانيا من غير الاجارة المستقرض الباع اما لو باع المقرض فاقبض منه من الغد ففقد الغن  
الى المستقرض يمكن من بيع نصف المبيع للاجارة كما امرت ان تنسخ الباع في النصف بقرض نصف الثمن بخلاف

الاجرة

مطلوبه  
القول الدافع لا يعلم

قوله

هذا هو المستقرض  
الاجارة

ما باع ولم يقبض الثمن كذا نقول لقولنا ان ما امر من ان يدفع الاجارة مستقرضا لم يقبض بعض المستأجره لم يجب  
مقابلته لاجلا لا يبعد هذا القول منه بل هو رفق بالناس ووجهه او هو المستقرض لاجل بيعه ووقفه وبيع الاجارة  
معهم في كونه ونداء ووقفه لاجل حاله فيم توافقه وان اجاب بعض ثمة زحاننا وان لم يعتمد على جوابه لم يوافقه  
ولو وكله مقدار من ذرا وذو كبرى موافق بكن وبذلك اجان بكن تا اليه برتو واجب شع من ماع من يدرون ايم  
اين وكيد جنانا كبر في موعده من كيدني كذبت ان وكيدني في فروع حفظه وان لم يوافق في كيدني في فروع  
ان لا يكون له ذلك اذا التوكيد بالبيع فالتوكيد مستقرض لنفسه ثم مقرض اياه ماله وقوله في برتو واجب  
ايم من ان موعده يدرون ايم موعده وعاد مستقرضا منه واستأجره مقرضه على حفظ عين ماله ثم مات احد المتأجرين  
على تنسخ الاجارة في حق الآخر **قوله** لو اجازته دار فمات احد المتأجرين بطلت الاجارة في حق الآخر وكذا  
لو استأجر منه فمات احد المتأجرين وكذا لو مات احد المتأجرين بطلت الاجارة في حق الآخر نصيب الآخر ولو  
استأجر منها دارا ثم دفع مفتاحها الى احد المتأجرين فقبل من نفسه في الاجارة في نصيبه او الدفع والقبول نسخ  
والالة ومنى كالعقد في انسخ الاجارة والعقد في السالك ان طرق الشيوخ لا يمنع صحة الاجارة وفاقا واقعه  
دفع اليه مال او امر بان يدفعه الى فلان قرضا ويعقد له الاجارة المرسومة فاقضه التوكيد استأجره المقرض  
التوكيد يحفظ عينه دفعه اليه فمات التوكيد ينبغي ان ينسخ الاجارة لان من عقد له الاجارة باق وهو المالك والتوكيد  
بالاجارة من المقرض التوكيد يقبل العار وهو المحفظ والتوكيد يقبل الاعمال **قوله** في راقعة المقرض والمستقرض  
عقد الاجارة حرة مرسومة في وكان العسك ان غير الكتاب يكتب ما يمينه ووصفه فمضت مدته ولم يكتب والعين غدا  
ملك الجبال المقرض فمضت مدته فمضت على الاجرة وهو المقرض مطلق المحفظ فله حفظه بكن في بكن  
وقد عتمد هذا الكتاب حيث تركه عند كيف وانه يعلم المستأجر ورضاه ماله واقعه المقرض دفع العين المستأجر  
المستأجر على حفظه الى من ليس عليه مال ولم يحفظه فمضت مدته فمضت على الاجرة فمضت بالوجوب الرواية  
ان الاجرة على العار او لم يشط عليه ان يعلم نفسه فله ان يامر غيره به وهذا لم يشط على المقرض في ذلك فله حفظه  
من شاء ولا يقال ان العين وهو يعقد في المقرض وليس المقرض ان يوجه الى المقرض في عياله لانا نقول هذا ابداع  
صنعتي لا قصدت والضميات بخلاف القصدات على ما عرفت **الفصل في الغن** في دعوى  
النكاح ودعوى المهر والنفقة ودعوى الجهاز وما يتعلق به **قوله** المستقرض على قولنا ما في الاختلاف في دعوى النكاح  
**قوله** اذ عت انه تزوجها ووطئها فذكر عت ما وطئها فلو لم يقض المهر لا النكاح عند تزوجها وعندها به  
ما تزوجها **قوله** لم يبق الزوج ان اعطيت له المهر لا يمنع ذلك ودعوى النكاح لانه يدعى ملك النكاح ويمنع  
صحة دعوى طاعة اذ الطاعة انما يجب عليها اذا اخذت المهر فيجب ان يقول دست بينا وادوم ولولا  
النكاح لمحض من الشهود لا بد وان يذكر سماع الشهود كلام المتأقرضين في العلماء اختلفوا في ان سماع الشهود  
كلامهما على موطن الاصح انه شرط فلا بد من ذكرين ليعجز الدعوى **قوله** في الخارج مع في اليد لغيره في النكاح

مطلوبه  
القول الدافع لا يعلم

واما المستقرض  
بالزمن ويدور الاجارة  
القول العين المستأجر  
يؤد فمضت

مطلوبه  
قوله في دعوى النكاح



فهو الذي لا يخلو الملك المطلق فلو وقع في الخارج بينة ثم برهن في اليد على يقين بينة في اليد  
والحق في عليه بالملك المطلق لو برهن على الملك المطلق لا يقبل في الخارج بينة ثم برهن في اليد  
فيلد لا يقضي لذي اليد من هذه الصورة وقيل يقضي له لان يد وليد على سبيل فكاحه فصار كما لو برهن بباريخ سابق  
صريح على قول من يسمع بينة في اليد لو برهن في الخارج بعد على انه تزوجها قبل في اليد يقضي في الخارج  
ولو برهن على نكاح امرأة ليست بباريخ يقضي له ثم برهن آخر على مثله لا يحكم له الا بباريخ سابق والخارج مع ذي اليد  
لو برهن كل منهما انها امراته مطلقا ولم يذكر انه تزوجها قبل حكم في الخارج لذي اليد ولو ذكر كل منهما انه تزوجها  
بحكم لذي اليد وهذا القابل قاسه على دعوى الكفر فان الخارج مع ذي اليد لو برهن على حكم مطلق بحكم  
الخارج ولو برهن على الشراء من واحد حكم لذي اليد وقيل حكم لذي اليد مطلقا لتيقن البينة ودعوى  
المرأة وهو التزوج فكانه ذكر خلاف ذلك العين **ح** وشهدا انها امراته وحالهما قبل لا يقبل ما يشهدا على العقد  
وقيل انما يشارم دعوها الى انها تقبل فانه قال لو قال المشهود عليه بالزنا انه تزوجها او قال هي امراتي دري  
عنه الحد سوى بين الاخيرين فدل انها واحد فتقبل **ك** ولو ادعى انه تزوجها وشهدا انها منكوبة او ادعى  
ادعى منكوبة وشهدا انه تزوجها قبل ان النكاح سبب يكون المرأة منكوبة فاستوى وكذا في قوله  
ادعى نكاحا مطلقا بلا تاريخ وشهدا انه تزوجها في شهر كذا لا يقبل الا بباريخ سابق في شهر كذا فلو عكس قيل  
**ا** فلو ادعى عكس دعوى ملك العين وشهدا ان الشهادي بالنكاح المطلق شهادي بانها منكوبة فاستوى في الحال  
منكوبة في الحال لان حدونه متعين فيضاف الى اقرب الاوقات بخلاف مطلق المكفر فاقول ولو  
ادعى تزوجها اول من افسس وشهدا بتزوجها احس لا يقبل خلاف الشراء فان الشراء قول بقاء ويكره تقبل  
فيه اقول فان قيل التزوج قول يكره ايضا فيمنع ان يكون حكمه كالشراء يقال التزوج قول ملحق بالقبول  
لان حقه الشهادة او لا ثم ينكح فاحقا والشهر فحقه وترتب عليه عقد النكاح وحكمه الفطرية الاختلاف فيه  
يجمع القول فكذلك قول ملحق به قال لو قال المدعي ان زني مننت وشهدا كذلك فقال القاضي للمدعي متى تزوجت  
او شهرت متى تزوجت فسكت المدعي وشهدا لا يخلو به **ط** وامرأة بيد ادعى نكاحا فاقول للمدعي  
في هذا بلا تاريخ قيل حكم الخارج بحكم الاقل لذي اليد فلو لم تقرب برهن في الخارج على نكاح مورخ وبرهن في اليد  
على انها امراته ومنكوبة فينته بالخارج او يكره دعوى الملك لو برهن في ذوا اليد انه تزوجها فينته ذوا اليد  
او لو ان لم يورخ لان يد وليد سبب نكاحا كذا ادعى بعضهم وتعضه قالوا بينة في اليد او مطلق او كسب  
او التبيين في باب النكاح فكانه ذكر ولو برهن في الخارج على نكاح مورخ وبرهن على اقرار في اليد بالنكاح  
في اليد كان فوقيت كذا وهو بعد باريخ الخارج او لو يذير بها بينة في اليد الا اوافي ذوا اليد وقال  
تزوجها قبل الخارج ثم جردنا العقد بعد ذلك ليقف في لا يندفع بينة في اليد او عينا نكاحا او لم يست  
في يد احد ما فيه بلا تاريخ ولم تقرب احد ما حصة تها تبت البينة ان ثم برهن احد ما انه اقرب بالنكاح

آخوه  
وبل حكم

حكم له كما لو قوت لاحد ما بنكاح عيان بعد ما برهننا وتولاه عيانا نكاحا امراته ليست بيد احد ما فاقوت  
لاحد ما في المقول فلو برهن الآخر على النكاح فذوا البينة اولى فلو قوت لاحد ما ثم برهننا فلو قوا  
قالا اولى اولى ولو لم يوقنا في زكيت بينة اولى ولو لم يبرهن بينهما ايزكيتا قيل مع المقول سابقا  
وهو الاقوى وقيل لا يحكم لاحد منهما وتولاه عيانا نكاح امراته لم يبرهن في يد احد ما فبرهن على النكاح  
وبرهن الآخر على النكاح وعلى انها اقرب به لا يبرهن بينة مدعى الاقرار اذا اقر بينة نكاحا وبه  
ثبتت اقراره له به فاستوت البينة في اقرابات الاقرار وقيل يبرهن بينة الاقرار اقرارا ثابت بينة  
كن بيت عيانا وتولاه عيانا اقرارا لاحد ما بعد ما برهننا تنزه المقول وما يقول بان الاقرار ثبت اقرارا  
بنكاح قلنا نعم لكن في اقرابات النكاح ومثا ثبت اقرارها فصدق **ط** اقول بطلت البينة  
بالتها تدفعين ان يبطل ما ثبت بها وهو الاقرار بخلاف ما لو برهننا على النكاح ثم برهن احد ما على اقرارها  
ثبت منها بينة لم يبطل فيها الثابت باكتنابت عيانا بخلاف ما نحن فيه فاقول **ط** ادعى نكاحا فانكرت  
واقوت به لرجل حافض صدقها المقول فان برهن المدعي بخارج المقول الى البينة على هذا المدعي مخير فمن  
المرأة فلو برهن المقول بعد ما برهن المدعي بقرينة المقول البينة والاقرار برهن على نكاح امراته فقول  
ان في زوجا فلو كذا وصحة الاقراره بحكمه بها واقراره لغيره لا يمنع من حكمه بينة المدعي ادعى نكاحا  
فانكرت وكفى ان تقرب فيهم اقرت لهذا المدعي بجمع اقراره ولو اقرت لآخر ثم لهذا المدعي لا يسمع اقرارها  
لهذا المدعي ولو تزوجها ثم انكرت النكاح وزوجت باخر وقد مات شهره والاول ليس له ان يخاصم اخ  
الخصومة التحليف بقصد به يكون موافقا وتوافق هرما بنكاح الاول بعد ما تزوجت بالثاني فاقول  
وكذا الاول ان علف السا على العلم فان نكل صاحبها بعد ابطال النكاح فالان علف المرأة على الثبات والخاصر  
انه لو ادعى نكاح امراته في نكاح الغير ولا بينة للمدعي ستخلف الزوج والمرأة ويبطل بيمين الزوج على العلم  
فان حلفه يقطع الخصومة فان نكل علف المرأة فان نكلت في المدعى اذعت انه نكحها فانكرت اقراره وكذا  
لو ادعى فانكرت ثم اقرت وليس انكار الزوج النكاح كما وعاية النفس وتماحه **ز** فزن تزوجت حرة فادعى ان  
مولاه لم ياذن به وقالت لقن له يقرق بينهما الاقرار بنفسا والنكاح ولا يصح في ابطال الحكم ويلزمه  
الساعة لو دخل بها ولها نفقة العدة ولو لم يدخل بها يلزمه نفقة المهر وكذا لو قال لا دورى اذن ل اولاد ادعى  
نكاحا وشهدا بهذا اللفظ ما هو دوران وشوون وانته ايم لا يقبل كذا لو قال لا ابنان جنان با شيد الله  
كزنان شوون با شيد لا يقبل وكذا شهدا احدهما كزنان وشوون وشهدا الآخر كزنان وشوون بوجه استقبل  
واقوله على انها كانت امراته وشهدا انها امراته اذ قال كانت امراته لا يقبل كذا وعوى العين وموجب فضل  
اختلاف الثالث مدعي وتولاه عيانا نكاحا لا يبرهن احد ما على الآخر الا باحد ما ان احبا اقرارا ووجهه على اقرار  
او يكونا في يد احد ما او يدخلا احدهما بالان ان يبرهن الآخر انه تزوجها قبل وكذا لو كانت زبنت احد ما فاول

احد ما  
يشبه

بما نكاح







انا بنته الكبرى وصديق المدعي بكنها وتزوج منه ولا تعرفها بوجهها فلم يكن المدعي عليه  
الا بنت واحدة قبل لزوجها البتة وتزوج منه عابث وليست له بهذا الاسم الا واحد ولا تعرفها  
الشهود بوجهها بغير من الزوج ان بنته التي بهذا الاسم هي البتة البتة لا تعرفها على ردة النكاح عند  
البلوغ ورجوع الزوج على سكوتها بغير شهادتها لا تثبت الفسخ عند الاباء **اقول** ينبغي ان يقبل بين الزوج  
لانه يثبت حدوث الملك وكذا جعلنا القول قولها عند عدم البينة خلافا لغيرنا لاننا نكر حدوث الملك فالابن  
ان يكون المذكور مذنب زفره فعل ما ذكره يكون القول بالبينة للمراء عندنا ولو وجب قال له عت نكاحه  
فانكره تصادق على ان النكاح كان لا يثبت النكاح لانما في الابطال لو تصادقا كما زان وشيخ لا يثبت النكاح  
وتوهم تصادق في البيع بان له في الشراء منه فانكره تصادقا عليه بثبت البيع او وجد التصديق او البيع  
ينقض تصادق في النكاح **اقول** قوله ثم تصادقا على ان النكاح كان يدل على سبق النكاح فينبغي ان يحكم  
بينهما بنكاح وانما حصر ان النكاح لا ينفذ لجهة التصديق بالبيع عقيدته خلافا لبيع ادعي نكاح امرأته ذات  
زوج واقام شاعرا واحدا يحال بينهما وبين الزوج وفي غير ذات الزوج لا يحتاج الى الجيلولة وتخلي سبيلها  
الى ان يحضر الزوج وكذا زرع الزوجان بعد الولادة في صحة النكاح وفسادها وببرئنا يقبل بينة النساء  
لان ثبت ما لم يكن ثابتا ولو كان مدعى النكاح هو الزوج بثبت حرمته الوطى باقراره متى قبلنا بينة النكاح  
سقط نفقة العدة لانه النكاح لا يوجب النفقة ونسب الولد ثابت كيف ما كان لانه النكاح يثبت قبل الوطى  
لان ثبت النسب لانه امرأته بيد آخر يقول انا الذي اليد فصلها المدعي عن وعدها على ما لا يبيع ويكون خلقا لو  
كان بلفظ البراءة **مدعي** ادعي نكاحا ومن نكره فضا حجة على ما لا يترك وعدها جاز خلقا جازبه بها عازمة وزلا  
لما لا دفع الخصومة وجانبها وتوكلت نكاحه فصالحا على ما لم يجوز نفسه ادعي نكاحا فاختلعت مع نكار  
مدعي الخلع ومثلها ان ترجع بما وقعت ما جاز بالصلح من اذ خلق فزعم اليه لغيره ان كبر وقال بعضهم ينبغي  
ان لا يبيع الخلع اذا النكاح لم يثبت فكيف يبيع الخلع ولا ان يرجع بما وقعت لاخذ بغير حق خلافا للعلم والخلق  
عن وعده النكاح يجوز خلافا للخلق **فسد** ادعي نكاحا وانكرت وقد تزوجت باخر فاختلعت مع المدعي لا يحتاج  
زوجها الى تجديد العقد الا الى العدة عن المدعي ولم يبع هذا الخلع ما حرمه واقدا ما على الاختلاع وان جعل  
كافرا بنكاح كنه لا يبيع في حق الزوج فبطل الخلع ولا ان اقدما على الخلع انما يبيع اقرارا بنكاح لو لم يقر بخلاف  
ومنا حرجت بانكار النكاح فلا حكم للدلالة مع القبح **فدعي** ادعي نكاحا فانكرت فضا حجة على ما لا يترك وعدها جاز خلقا جازبه بها عازمة وزلا  
تخلع من المدعي لم يجوز هذا الصلح **بس** ادعي نكاحا فانكرت فضا حجة على ما لا يترك وعدها جاز خلقا جازبه بها عازمة وزلا  
ولزم الماه وهذا الاقرار كانه النكاح اذا اقرار القسرون بالعوض فليكن منه ان كان من قال الاقرار بهذا  
الفتى حتى اعطيك حايه كان بيعا لو قال ان الحصاد لم يجز اذا جعل هذا الاقرار كانه النكاح فلو كان عند  
شهود من النكاح وبانه وقفا والا فلا هو الصحيح وهذا كما لو حكم بنكاح بشهود زور وينفذ حكمه ظاهرا

ولا يثبت النكاح الا بالبينة

وباطنا عند قرحه وجعل كانه النكاح **مدعي** ادعي نكاحا فانكرت فضا حجة على ما لا يترك وعدها جاز خلقا جازبه بها عازمة وزلا  
تقرب النكاح هو فلو وجد بينة على اصل النكاح الاول لا يرجع في المانية لانها كزيان على المدعي وتوكلت  
على زوجها طلاقا على ما لا نكره فضا حجة على ما لا يترك وعدها جاز خلقا جازبه بها عازمة وزلا  
الاول على ما لا نكره فضا حجة على ما لا يترك وعدها جاز خلقا جازبه بها عازمة وزلا  
يتزوج باخر **فسد** ادعي نكاحا فانكرت فضا حجة على ما لا يترك وعدها جاز خلقا جازبه بها عازمة وزلا  
اياما فاما لم تنقض تلك الايام لا يحل الا ذلك **نفذ** انكرت نكاحه فبرئنا عليه لان نفقة له من هذا المخلع عزم جوابه  
كثير من المالكين **فسد** ادعي نكاحا فانكرت فضا حجة على ما لا يترك وعدها جاز خلقا جازبه بها عازمة وزلا  
في نكاح واحد بان سمي بعد نكاح بلا تسمية وتوكلت عت المسمى ثم مهر المثل لا يقبل **مات** فادعت امرأته على ورثة  
مهرها تصدق في المهر مثلها قال **فدعي** ادعي نكاحا فانكرت فضا حجة على ما لا يترك وعدها جاز خلقا جازبه بها عازمة وزلا  
فيما زانه عليه **وكذا** وعدها على وجوب كل المهر والنفقة شاملا على قبض المهر فبطل المهر  
بها وقيل لم يحرث بانكار القبض موقالت لم يقبض شيئا فالقول لها ان النكاح لم يثبت فوجب كل  
المهر والادخل والموت دليله محكان على توفيق ذلك الواجب والبناء باليسر دليله محكم على قبض بعضه فله قد  
يبني باقبل فبطلت من المهر يكون القول لا وهذا المسألة يؤيد ما ذكره **نفذ** ادعي نكاحا فانكرت فضا حجة على ما لا يترك وعدها جاز خلقا جازبه بها عازمة وزلا  
الزوج وببرئنا عت على اقرار الزوج به لا يبيع او النظام انما لا تسلم نفسها الا بعد قبض بعضه فله كل ما لا يترك وعدها جاز خلقا جازبه بها عازمة وزلا  
بما **فدعي** ادعي نكاحا فانكرت فضا حجة على ما لا يترك وعدها جاز خلقا جازبه بها عازمة وزلا  
النظام انما لا تسلم نفسها الا بعد قبض بعضه او النظام انما لا تسلم نفسها الا بعد قبض بعضه فله كل ما لا يترك وعدها جاز خلقا جازبه بها عازمة وزلا  
النظام من مهرها على ورثة زوجها تصدق في تمام مهر مثلها عند قرحه لان مهر المثل محكم عند قرحه فله كل ما لا يترك وعدها جاز خلقا جازبه بها عازمة وزلا  
**عند** ادعت مهرها على وارث الزوج وانكرت ورثته يعوق قدر مهر مثلها ويقول القاضي لو ارثته كان مهرها  
كذا على حال من ذلك قوله لا قال الا ان كذا دون ما قاله في المرة الاولى الى ان ينتهي الى مقدار مثلها **بس** ادعي نكاحا  
لو عت على ورثة الزوج المهر فانما لا يقبض مهر المثل عند قرحه لو تصادق العهد بحيث يتعذر على القاضي الوفاء  
على مهر مثلها اما لو تصادق العهد بقبض مهر المثل عند قرحه **فسد** ادعي نكاحا فانكرت فضا حجة على ما لا يترك وعدها جاز خلقا جازبه بها عازمة وزلا  
ورثة الزوجين في المهر الا ان مختلفا بعد تقادم الموت لانه لا يمكن القضاء بمهر المثل في موته فادعي المهر  
مختلفا خلافا لالزمنة ومثلها ليس بشي لان اقام يمكن القضاء بمهر المثل لا بعد القول يكون الورثة  
لكنهم مدعي عليهم كما في سائر الدعاوى **اقول** قوله هذا ليس بشي لان موته لا يترك عليه لان موته  
ان المتقادم حكمه كما قال واما غير المتقادم فيمكن فيه حكم مهر المثل فطابق قرحه **فسد** ادعي نكاحا فانكرت فضا حجة على ما لا يترك وعدها جاز خلقا جازبه بها عازمة وزلا  
فلا وجه بقوله ومثلها ليس بشي قال والوجه انه لا خلاف هنا في الخلاف فيما يترتب من حجية المهر فانه لو حلت حصة  
يقبض مهر المثل ولو مات لا يقبض شي عن قرحه وعندهما يقبض مهر المثل **فسد** ادعي نكاحا فانكرت فضا حجة على ما لا يترك وعدها جاز خلقا جازبه بها عازمة وزلا

مهر



على ورثة زوجها ليس لها الا الواحد والواحد والاشهاد ولا يجوز المقتدر كما  
لو ادعى ثمن او ثلثة ايمان بسبب من ادعى ان احد وان اخذت باع ثم شري ثم باع ومنع  
لا يثبت من الاحتمال فكذلك النكاح قالت فنجس بكذا نفق وقال نكحت بكذا ونكحت النكاح ويجوز المثل  
لانها اتفقا على النكاح واختلفا في المسمى فثبت النكاح ومهر المثل واختلفا في المشايخ انها يتخالفان في المثل  
ثم يتخالفان في وقت مهر المثل وقالت تزوجتني على شيء صحيح الدعوى ان الشيء مجهول فكانه لم يسم شيئا له وقت المهر  
المسمى في التركة وهو ما يثبت له عت ان زوجها زله لها ما يبيع اقرى لاي بيع دعوى انك لانها لما قالت كان التزوج  
بما لم يقدرا وقت ان كل المهر ما يثبت له عت الزيادة بعد الزيادة لم يصب باصل العقد ظهر ان المانية الاولى  
لم يكن كل المهر بركا كانت بعض المهر فثبتنا قضي وقال بعضهم يصح دعواها لانها قد علمت ان العقد والمانية الاخرى  
بحكم انه زاد في الزمان انما قالوا ويصح زيادة المهر بين ان طرفي صحة الزيادة في التمر ليس من حيث نسخ العقد الاول  
لأن النكاح لا يتقبل النسخ وقد صح في الزيادة في المهر والطريق الصحيح فيه انه انما يصح لانه تغيير العقد من صفة الى  
صفة والبيع يتقبل التغيير كما لو باع بعبا بان ثم شرط الخيار في المبيع ويغير صفة العقد لا اصله وقت  
مهره تركه الزوج فانكر الورثة النكاح وبرعت على كل ما ثبتنا فلورثته انها ابرأت الزوج عن المهر  
قبل موته او حالها لا يتقبل النكاح فصرح كما لو باع بعبا فلكل المبيع فمن المكنى فادعى البايع ابرأته عن  
العيب لايصح دعواه وقبل الصصح انه يسمع دعواه البرأة كما لو باع على النكاح فأنكر ثم قال قضيت او ابرأتني بغير ذلك  
منذ اقول ينبغي ان يسمع في مسألة النكاح ايضا بل اول ذلك النكاح لغير الورثة فيمكن التوفيق بعدم الوقوف  
عليه فيبقى ان يسمع كما في فصل النكاح **ع** انما لو ادعت زوجها بغير ذلك فأنكر للزوج فبرعت فادعى  
الخلع يسمع لانه كتمان زوجه منه ابوه وهو لا يعلم كذا هذا بل اول ذلك ولو صدقها الورثة في النكاح واكره هذا  
الفرد من المهر وان ثبتت بيته ثم برهن الورثة انها ابرأت الزوج في حياته او بعد موته قبل ادعى على ختنة مهر فقال  
صالحته معي على دينار ولم يبرهن فادعى الختن ان ينكر ابرأتني او صالحته منته في حياته او بعد موته قبل ادعى على ختنة مهر فقال  
لانه اقرتني على دينار على نفسه ولو قال صالحته من المهر لم يكن اقرارا فيقبل منه الابراء لا مكان التوفيق بان يقول  
ابراأتني في حياته على ما لا يثبت ثانيا صالحته من المهر فادعى ابرأتني المهر فأنكرت عقد زوجه من قبل فلورثته على ما  
مهره كذا قبلت ونسبت البراءة مهر واحد **خ** ادعت مهرها فقال الزوج فرغ او فبقا وقال فرغ لقيت الى ايتها بيتنا قضي  
لقد الا والآ لا يبرهن بعض البنت كما في **البها** **ش** زوج بنته اكبر وقد خلاها الزوج وفقر الاب البسبب ان فرقا  
الى الزوج فطلقها فلا يخاف ان دفع اليه صنف او بعد بلوغها وبطلان ما في الخصومة مع الاب بغير البسبب ان  
وقد مهرها لها لخصومة مع الزوج وكذا دفع الزوج البسبب ان الاب بعد وطئها فرقا الاب الى الزوج في الخصومة  
فلكل المهر لا مع الزوج لانه دفع الى الاب في حاله ليس له ولاية القبض **ق** **ق** في نظر ثانيا بغير ذلك ومن غش  
منه الذي يبرهن في التأمل والحاصل ان نفي القبض المذكور لا يخرج من الكافة والحق ان جعل الصغير من الحكم **خ**

مكتوب في النكاح

زوجتها اعراسا وقبضت مهرها قبلت وطلبت مهرها من الزوج فلما كانت الام وصية لم يكن البنت ذلك المرأة  
الزوج بدفعه الى الام فلو لم تكن وصية فلبنت اخذ المهر من زوجها ومهره به على الام او ليس لها التوفيق في مالها  
ودفعه اليها كدفعه الى اجنتي وكذا الجواب فيما يهودي الجواب والظاهر ان غيرهم لا يمكن التوفيق في مال الصغير  
فلا يمكن قبض مهرها ولو كان عاقلا بحكم الولاية او الوكالة **ق** **ق** ينبغي ان يرجع به الزوج على الام قائما  
لأنه لا يدفعه بوضاه فيصير امانة كما لو دفعه الى اجنتي **ع** **ع** بلغت وطلبت مهرها من زوجها فقال الزوج دفعته  
الى ابنيك في صنفكم فصدق في الاب لم يجز اقرار الاب على البنت ولما اخذ من الزوج وكسب الزوج ان يرجع على الاب  
الا اذا قال الاب عند اخذ اخذ منك على ان ابرأتك من مهر بنتي ثم انكرت البنت فعلى ان يرجع على الاب كذا  
رجعت عليه البنت كذا **خ** **ش** او على الزوج انها ومهر بنتي مهر فبرهن فشهدا احداهما ابرأت والاخرها ومهر  
تقبل الموافقة لان حكمه الدين سقوطه كذا حكم البرأة وقسم لا يتقبل الاختلاف المستعمل في الابراء استظهارا والهمة  
عليك فان الدين لو ابرأ الكفيل لا يرجع على المدين ولو لم يبرهن فبرهن وكذا المدين لو قضى من ابرأ الدين لا يرجع  
ولو لم يبرهن فبرهن فادعى مات فادعت امرأته المتوفى فقالت ورثته فليعلم ان كذا هو الا لا تعلم قدره بحجرون على البيان  
لمكن له على الورثة وبنات فادعى ابا صمد الدين نجون على البيان وان اقره ابرأتني بحجرون ايضا فصح له ان  
يحبسوا حتى يقر او يقر المهر بقيام الورثة مقام الزوج ولا يتقبل قول الزوج او الة بنى مستنكر كذا هذا  
**م** قال الزوج ومهر بنتي مهر فادعى ورثته فادعى حوض موته قال قول الزوج **ل** واعتمد على القول  
لورثته لانه من اختلف في سقوطه واخافه الحادث الى اقرب الاوقات وقول النسخ ببيان الوصف يجوز  
سبب المهر تدوجا بانية نفقة ولم يبين الصفة صح العقد به فلو ادعت حاية ودم مهره بغير الوصف الى الوسط  
كزوج على وصيف وسط وقال بعضهم لو كان مهرها ما ينفق نفقة جيدة بحجرون ولو كان مهرها  
مهر مثلا ما ينفق نفقة جيدة وعقد على خساين نفقة مطلقة بحجرون نفقة جيدة ولو كان مهرها  
خساين نفقة جيدة وعقد على ما ينفق نفقة مطلقة بحجرون نفقة جيدة او الرابطة يكون من جنس المهر عليه التسمية  
لو كانت جمولة في الاصل فبرهن المثل فاذا جهل وصف التسمية فبرهن بصف مهر المثل او عزمه وانما يبرهن  
السنة فقال الزوج اني بوردت واوثم ليس بحجر المهر لانه يدعى عليه المهر لكن القاضي يقبل للزوج بركن  
على ما اقرت فاذا برهن لاتبان بين قدر المهر في ليح الشهادي وكذا لو ادعى من مبيع فقال اني بوردت  
واحد كذا **ش** **خ** بعثت الى امرأته متاعا وبعثت اليه ابوه متاعا فقال الزوج بعثته مهر صدق مع مينة  
فلو حلف فللمرأة دفع المتاع لو قايما والا تروى مثل لو مثليا لانها لم ترض بكونها مهر او يرجع بقية المهر ولو قايما لا يرجع  
على الزوج بقية المهر **ق** **ق** ينبغي ان يكون لا رد قيمة فبي ملكه ليرجع بقية المهر لو كانت اكثر لانها لم ترض بكون  
المدفع من المهر فبنيان يجوز لادق قايما ورد قيمة كما اتصل لاحقا قال واما ما بعته ابوه فلما كان كذا لا يرجع  
على الزوج بنى ولو قايما وبعثت الاب من مال نفسه فلا اخذ من الزوج لانه مينة لغيره في الرحم المحرم ولو بعته من مال

حاشا على الزوج ان لا يبرهن مهرها

اختلاف السهول

عاد في م

مكتوب في المهر

مكتوب في المهر

مكتوب في المهر



بنته البالغة رضاعا لا يرجع الازمنة احد الزوجين للآخر لا رجوع فيها **فوق** يعني ان يكون للاب الرجوع فيها بعينه  
من ماله ولو كان لانه بعينه على سبيل العوض من الهبة فلما لم يحصل غرضه يعني ان يجوز رجوعه دعوى النفقة تخرج  
كثيرا وطلبت النفقة ومنى بيت الاب بعد ذلك لم يطلبها الزوج بالنفقة جفا والانتقال حق الزوج  
فاذا لم يطلبها بالنفقة ففوتت حقه ومولا يبطأ حقا وبه يعني وقيل لا نفقة لها اذا لم تنزل الزوج او لو  
استغنت عن الانتقال حق طلب المعجر فلها النفقة ولو امتنعت بغير حق ككون المهر حولا فلا نفقة لها وكذا  
الجور في صغيره جامع مثله او الا فلا نفقة لاجنه يصح كال تطبيق الجماع سواء كانت نوبت الزوج او بيت الاب  
**لها** فصل الجماع بتسليم نكاح في الصحيح تقبل الطاعة **بق** ولو ائتت ان يتحول معه الى ما يدرج من البلدان وقروا في  
المجمل فلا نفقة لانه مبطل في هذا المنع فثبتت خلافه ولو لم ينفقها المهر هذا لوم بغيره ولو دخل في كذا  
الجور عند رجوعه فلا نفقة لاسيما او فاما المهر او لا ومثله بناء على ان المأخوذ لا ان يمنع نفسها للمهر عند رجوعه  
فكانت محقة في هذا المنع عند لا عند ما **صلى** هذا الخلاف فيما دخل به رضاء او على الفته اما لو دخل بها او على  
او صغيرا او مجنونا لا يسقط حقا في منع نفسها **صفا** هذا في زمانهم اما في زماننا فلا يملك الزوجان يسافرا  
او في مهور او لا لنفسه الكس قبله مل له ان يخرجها من البلد الى القرية او بالعكس قال في كذا ليس بسفر او غيرها  
الى بلد اخر سفر كذا **في ج** والفتوى على ان لا يسافر بها او فاما المعجل لقوله لا سكن من حيث  
سكنتم الآية **على** ليس اخرجها الى بلد اخر ولو اوفى مهرها كذا اختيار الفقيه **ف** الاخر بقوله لم الى من  
الاخذ بقول الفقيه قال لا سكن من حيث سكنتم **في ج** لو زفت صغيرا الى بيت زوجها قبل قبض المهر كان من حق  
امساكها قبل النكاح ان يردا الى منزلها ويمنعها منه حتى يدفع مهرها الى من له حق قبضه وكذا لو زوج بنت اخيه ومنى  
صبيته وكلها الى الزوج قبل قبض المهر فله منعها منه لا علم لا يملك تسليمها الى الزوج قبل قبض المهر **فصل في**  
الار لو وقع الصبيته الى الزوج ومن لا يصح الجماع ثم رجعت الى بيت الاب فقال لا نفقة حتى يصح الجماع فلا فلك  
لا نفقة في نكاح فاسد ولا في العدة منه **ف** لو اتفق امرأتان مدة قبتين فساو نكاح بان شهدا انهما اختا رضاعا  
ففرق بينهما فلان يرجع عليهما بالنفقة لو اتفق بغير القاضى لانه تباين انما اخذت بغير حق اما لو اتفق بلا فرض  
لم يرجع بشي **في ج** لو فرض القاضى واخذت بالوكلت في بيت زوجها بلا اخذ يرجع عليها لولا كلفت في بيته بايا حتى  
اتفق على معتدة غير على ان يتزوجها بعد العدة ورضت به فلان يرجع بما اتفق زوجت نفسها منه او لا ويملك  
انما يرجع لو شرط الرجوع بان قال اتفق عليك سلطان فتزوجني والا فارجع عليك بما اتفق والارجع لوم بشرط  
الرجوع والا فهو انه يرجع لوم فتزوجني الا لو شرط الرجوع لولا ملكا لو اتفق بشرط التزوج اما لو  
اتفق بلا شرط ولكن علم حقا انه يتفق بشرط التزوج قبل رجوعه ومولا لا شبهة او المعروف في كذا ولو قبل الصحيح  
انه لا يرجع **على** الاصح انه لا يرجع قال **في ج** الاصح انه يرجع زوجة او لا لانه رضى ومثله لو دفع الدائم اليها  
لينفق على نفسها لعلها لو اكلت معه لا يرجع **في ج** اعطى معتدة غير نفقة لتزوج نفسها منه بعد العدة فتزوجت

مطلوب

في ج

بغير

بغير قلة اخذ ما دفع ولا يشترط ان يرجع في القرض لانه الهبة بعد التلغ ومنه الصور كحمل القرض والهبة  
غير ان القول قول الدافع انه قرض فلوله عت الهبة كخلف الدافع فان كلف فلا شيء له ولو حلف وقال نويت  
القرض فلو زوجت نفسها عت احتسبت من مهرها بعد رجوعه ويؤمر برؤ ما فبقت **في ج** قال اعلم كرمي من  
السنة حتى ازوجك يعني فحمل لوم من رجوعها منه قبل رجوعه ومولا لا شبهة وقيل لا وكذا اختلف فيما  
لو علم الا شرط الاب لكن علم انه انما جعل طعنا في التزوج وعلى هذا قال رجل اخر علم مع حقا فاعاد حقا كذا  
فاب **في ج** خطبة بنته وبعث اليها مهورا ولم يزوجه ائنه الاب قال لو ما بعث مهورا ومو قايما او ما لم يستهها وكذا  
لو ما بعث مدنية ومو قايما واما المتلف فلا شيء له فيه قال لزوجه انفق على ابلي من مهرها فاتفق فقال لا احتسب  
من مهرها لانك استخدتهم بحاسب من المهر ما اتفق عليهم بالمعروف **في ج** عجل الامانة نفقة بنته اشهر فانت لست  
ان يرجع كرجوع في الهبة ينقطع بالموت وهذا قول شري ومو بغيره ولو ملكك في يدك لم يرجع بالاجماع  
**في ج** زينة كانت ورعاية نفقة يملك سال فرسا ديار لزنن راخانه خود آورده ونفقة كرويش از كشته سال  
بس لنفقة ولفا را تواند كه طلبند يا نه اجاب في لا المعجل لا تطلب غير الجاهز **في ج** زوج بنته ومو قايما كانت  
فزع ابوها ان المهر ارا عا ع منها ولم يهبه والقول للزوج وعلى الاب بيته ان الظاهر للزوج اذا الظاهر انه جازم  
يدفع اليها بطريق التملك والبيته الصحيح فيه ان يشهد عند التسليم الى بيته ان اعطيت هذه الكسما يعني  
عارية او بكتبة شحنة معلومة وتشهد لانيته على قراره ان جميع ما في هذه الشحنة ملكي والبر عارية منه في يد  
كمن هذا يصح للقضاء لا للاحتياط لانه انما يشهد بانها صغرى فلهذا الاقرار لا بغيره للاب ويأتمه والاحتياط  
ان يشترط ما في هذه الشحنة ثم يبرهن بيته عن التزوجه عن السفر بعد ان القول للاب انما يشهد من قبله فهو  
اوصف وان العارية تنزع والهبة والعارية ارضاها على الاوفى **في ج** حش والفتوى انه لو كان العرف معتبرا ان  
الاب يدفع ذلك جهازا لعارية كما هو يارنا فالقول للزوج ولو كان العرف مشترك فالقول للاب **في ج**  
لا تقبل قوله وان كان **في ج** لا يجوز البناء بغيره قبله **في ج** انفق للزوج مع يمينه على علمه ان كان الاب  
من الاشراخ لا يقبل قوله وان كان حق لا يجوز البناء بغيره قبله **في ج** كفت بنحو الجاهز وافر الا ان هذه الاشيا  
ملك البنت لكن الشهادة لم يروا هذه الاشيا جده واحدة بعد واحد لم يزلها ان يشهد بانها ملكها او لا فاعلم  
انه كفت بنحو وتشهد لانيته على ان جميع ما في هذه الشحنة ملكي والبر اليه ان يجوز لهم الشهادة **فقط**  
تزوجها وبعث اليها مهورا بوعده ورضت اليه فقال ما بعثت فكل عارية فالقول له في مساعده لانه  
يملك التملك لا اخذ ما بعثته لانه زعمت انه عوض الهبة فلما لم يكن مية لم يكن عوضا فملك منها اخذ ما دفع  
**في ج** لو زفت حبي بعثت اذ عوضي فكذلك ولو لم تقهر به كذا فتزويج حبي وبطلت عت **في ج** لو سلمت  
ما بعثت الزوج اليها فانكر الهبة وحلف بغيره ان يجوز له التضيي لان حكم العارية كذا وكذا لو اتلف الزوج  
ما بعثت اليه ينبغي ان يجوز له التضيي **في ج** بعثت الى امرأه ابنة ثيا بتم لها عارية صدقت **في ج** بعث الزوج

ما يملكه المصاحف

في ج



الى اهل زوجة الشيا عند زفافها منها وساج فلما زفت اليه ان ياخذ منها الدراج ليس له ان يبعثه اليها  
وجاء التمسك حانت فاختارت والدتها ما تامة فبعثت زوج المبت برة الى صهرتها لتتزوج وتنفق ففعلت  
وطلب الزوج قيمه البقرة فانه اتفقا على شرط الزوج ببيعها لوالها فنفق على انه لم يذكر القيمة لانها فعلت باذنه  
بلا شرط القيمة ولو اختلفا في القول لزم الميتة لانها تنكر شرط الفهم **فمنع** ان يصدق الزوج لان الام ترضى  
الاذن بلا عوض ومو ينكر فاقول لا يمكن دفعه الى آخره ايم فافقها فقال ربي اقرضكها او قال القاضي  
ومعنى فالقول لزوجها **فمنع** عنى فقال ازوجك بنتي واجهزها بها واعطيتا فتزوج فرفع الدسيتين  
الى ابها ثم ادوا لم يجهز لاروا به فيه واقترا بان الزوج يطالب ابها المولدة بالتجهيز فان جهز فلما يستمر ماله  
على دسيتين مثلها وقد رخصه الجهاز بالدسيتين لكل دينار من الدسيتين ثلثة زانية من الجهاز او اربعة  
ونافه الزوج يطالبه بهذا القدر والايه من ماله على الدسيتين مثلها **فمنع** المصالح ان لا يرجع بشي على  
اي المرأة الا لمان في باب النكاح ليس يرضى **فمنع** دفع اليها الدسيتين من جهاز زينة ولا يجر على كذا فيلزم  
خوف دسيتين جهاز زينة فلو طلبه يعرف واكر بذكره ختمها زكند فللزوج طلب ما دفع من الدسيتين وقيل  
لا يجزى ما وجب للزوجة في اقعة تزوجها على انها بكر ومن يتيب له ان يرجع عليها بما زله على دسيتين مثلها فعلى  
قياس ما ذكره **فمنع** منى ان تكون له ذكر تزوجها على انها بكر على زيادة مهر مثلها ومن يتيب لا يجب الزيادة لان قابله  
الزيادة بما هو غير وفاء فلا يجب ما قبله وينبغي ان تكون له الزوج بما زله على دسيتين مثلها غير انه ذكره **فمنع**  
انه لا يرجع وكذا ذكره في المسئلة الاولى ان الزوايا يجب **فمنع** تزوجها على انها بكر ومن يتيب لزم **فمنع** في باب الموت زوجها  
فاعتدت وتزوجت باخر من جاء الاول حيا ففقد الزوج الاول سواء ولدت لاول من ميتة ام لا فلو لم يمت  
اولا لكانت لانه صاحب الغراس الصحيح وان صاحب الغراس الثاني ففقد الزوج ايم ففعلت ففقدت من الزوج لان  
المولى وان اذعاه فانفق على ان الاول لو كان حيا او متفيا فمختفيا فالولد الاول وفاقا وان في الاول والاخر  
الولد او فاه احدثا فهو الاول على كل حال ولا حد ولا ابعان وعنى تزوج منه وقال يثبت نسب من ذلك وقال  
لو ولدت لاول من ميتة اشهر من تزوجها الك فهو الاول والا فلو كان سواه له عاه او فاه وقال لو ولدت لاول من  
ميتة كان عند فله الك فهو الاول ولو ولدت لكثر من ميتة فهو الك **بس** قولهم ايم وانه نأخذ لوسيت المرأة  
فتزوجها وجاز من المهر فولدت فعل هذا الخلاف وكذا لو وقعت الطلاق وتزوجت باخر والزواج الاول جاز  
لذلك **من** زوجة بنته الصغرى فان الاب والزواج غايبت فكبرت وتزوجت باخر فغيب الغايبة لتمام فانكرت  
ولا ينفق حتى يالك فولدت منه بنتا وللزوج الاول **بس** من اخي من غير النكاح بين هذا الابن وهذا البنت  
انه كان في صغر الابن لم يجر لان زواجه ايام زوجه والبنت ولدت على فراشه فلم ينفق واما لو كبر الابن وتزوجت بنته  
ينبغي ان يجر لان اقارب الاب لم ينفق على غيرهم وممكن اقر تحق قوت ثم شرا صحره او تزوجته ثم ينفق **عليه**  
زوج الصغرى ابوا من صغيره فبعت ابوا فان الابن ان قبلها ولم ينفقها بالنكاح وتزوجت المرأة باخر فولدت منه

في تزوج المرأة باخر ولو كانت حرة او متزوجة

في تزوج المرأة باخر ولو كانت حرة او متزوجة

في تزوج المرأة باخر ولو كانت حرة او متزوجة

في الاول علم به وانه النكاح ولم يكن انما ثار له ان تزوج ولو لم يكن احدا **فمنع** تزوجت باخر حال غيبته  
زوجها فولدت فلو دفع الاول زكوة الى هذا الولد لم يجر عند لان ولد الاول عند ونفقة عليه في حياته  
غيب فولدت فدفع الزوج زكوة الى هذا الولد لم يجر لان ولد الزوج وفاقا وان زكوة لزوج كونه الى ولد الزوجة  
ولا تزوج مع زوجة بغير اذنه ولذا الزوج ولو لم يكن للميتة زوج لم يجر لان زكوة اليه تزوج باخره غير  
جاءه لانه وولدت بجب العدة لا لولا النكاح الغير حتى لا يجر على الزوج وطالبه **فمنع** تزوج امراته باخر  
لا تحذر عند تزوجها ولو لم يدرع الجواز احكام الخلق **فمنع** اجمع الخلفاء الراشدين على ان من تزوج امراته باخر او اخرج  
جها بايلزمه كمال المهر والعدة وخلق الاول **فمنع** علم ان تزوج بالنكاح شرط صحة الخلق والخلق كالوطى في  
بعض الاحكام لانه بعض الاحكام التي في الخلق كالوطى فتأكد كذا المسمى لوسى على العقد والاتا كذا من الخلق  
ونسب النسب وجوب العدة وجوب النفقة والسكنى في هذه العدة ووجوب نكاح اخنا ما وامت معتد ووجوب  
نكاح اربع سنوات ووجوب نكاح ايم عليها على قياس قول قري في حصة نكاح الامة على الحق والعدة حرا بين وطاعة  
وقت الطلاق في حرة واما الاحكام التي ليست للخلق فيها كوطى فالاحكام حتى لا يجر في خصائص الخلق ووجوب  
البنات حتى لا يجر البنت مع خلق باتها والاجلالي للزوج الاول والزوجة والارث حتى لو ماتت ومنه على  
الخلق لانه في احوال وقوع الطلاق في هذه العدة فقد قيل لا يقع وقد قيل يقع وموافق الى الاصول الاحكام  
لما اختلفت في هذا الباب بحج القول بوجوبه احتياط **فمنع** قال لا بعد صحت الخلق تراكب طلاق وهو  
وسه طلاق يقع الثلاث **فمنع** الخلق فوجب حرمه المصاهرة عند من لا عند ما ولو خلا باخره ثم قال لامراته  
انت على نظراتم تلك المرأة لم يكن منظام **بس** لو خلا بالبكر زوجها فانت فان باها تزوجها كانا لا يكرها  
كانت **بس** امتنعت لم يجر بعد الخلق فقال الزوج ليس لا فذلك لا يخلو بها وقالت خلوت بك لكني لم امكنك من نفسي  
حتى اقبض مهرى فالقول قولها او الخلق جعلت كوطى في حق نكاح المهر وجوب العدة احتسانا لانها فيهما ورا  
ذلك من الاحكام لا يجعل الخلق كوطى **فمنع** هذا مخالف ما ذكره **فمنع** بكونه او ثبت زوجها وتلك خلا الزوج  
بأمرضا ما لم يكن اجازة لاروايه فيه قال روي عندي انه اجازة **ط** انه اجازة الخلق مع الاجنبية حرام وقال  
بعضهم ليس اجازة والخلق الطهيرة في النكاح الفاسد لا توجب العدة جعلت كوطى للتمسك من الوطى ولا يمكن مخالفة  
والخلق الفاسد في النكاح الصحيح من يوجب العدة في غير خريان فكل خلق يتكلم به من الوطى حقيقة الا انه ممنوع  
لحق الشرع في توجب العدة كما لو كان احدثا ما صاها او محرم او كانت حائضا او خلوها لا يمكن معها الوطى ككون  
احدا مما هو في هذا او صغيرا فانها لا توجب العدة والخلق بالزنا توجب العدة لانه يتمكن من الوطى بالفتن  
وكذا خلق المجنون والعقرب يوجب العدة لانه يتمكن من الوطى بالشفق وغير **الفصل الحادي والعشرون**  
فيما يسكن الى الولد من الخلق والارث وما لا يسكن وما لا يسكن الى احد مما لا اخا له حكم احده العدة بداريم  
فوسعه حكمه فاحترق الى دار الاسلام فلما اكملها القديم اخذها بعينها يوم قبض المومنين لم يقطع يد غيره المومنين

اغلق

كفر

دع المهر



الرجوع

وَلَا تَسِيتُ نَجْمَ الْبُقَاعِ  
مَتَامُ الْعَيْنِ مِ

حق المولى في التمسك بدينه حتى  
الواجب في الحقنة اذا اصاب

43

بنفس الحياه

و بعد از آن که بنیاد خانه بنیاد از اول  
کم بعد از آن که بنیاد اول از بنیاد از اول  
بسیار از اول و بعد از آن  
و الفرقان از اول

الى الولد مع انه جبار من الكبار  
للفهم الفول عظيم السرانيق

طالع طالع

وفاقاً

212



معلوم لا يطلق ما لم يقبل ويصدق في تركه النية وبيان فقط وتو قال خالفك ونور الطلاق فقبلت لا بسقط  
شي من المهر لا الطلاق وقع بقوله لا يقبل **قوله** هذا انما تطلق منها وان لم يقبل **قوله** قال لها  
بعك لا تطلق ما لم يقبل اشتريت وتو قال خالفك ونور الطلاق يقع ولا يبرأ الزوج عن المهر وفاقا لم الخلع قد  
يكون بلفظ الخلع وقد يكون بلفظ البيع والشراء وقد يكون بالعارضة **فصل** قال لامرأة تزوجت من رجل وتو  
خزيم لو نوى الطلاق يقع والا فلا وتو قال لفته وميت كذا فسكت او بعث كذا فسكت عتق قبل او لا  
وتو لا لان بيع نفس القن منه اعتاق وكذا جيت وتو قال بعث كذا فسكت كذا لا يعتق ما لم يقبل كذا  
فيه اما لو قال سر توفرو ختم كذا فلا تطلق بلا قبول **قوله** الخلع والطلاق على ما بين جانبين وتعلق  
الطلاق بقبول من جانبها معا وصدق كذا خالفها او باع طلاقا منها ثم رجع او قام عن المجلس قبل قبولها  
فقبلت في المجلس او كانت غائبة قبلها فقبلت في مجلس جلها مع لانه تعلق فلا يبطل بقبول من المجلس فيكون  
والاي رجع فبقى معلقا بشرط القبول فاذا قبلت صح ولو بدلت فقال اختلفت نفسي منك كذا او نويت  
طلاقا منك كذا فقبلت فله رجع او قامت عن المجلس بطلت كذا لو غابا فقبلت بغير طلاقا من امرانه مباد  
من جانبها فلا يتقدم به وهذا شرط العقد فيجب الرجوع عنه ويبطل بقبول من المجلس ولا يتوقف على راء  
المجلس لم يبع اذ انما ايضا الزمان بخلاف جانبها وكذا خالف في كراهة الخلع من جانبها في البيع والكفاح و  
والكناية من الجانبين كذا لان هذه العقول مبادلة من الجانبين والخلع من جانبها يبطل بقبول من المجلس  
وبقيامه ايضا **قوله** الخلع من جانبها يمين فلا يبطل بقبول من المجلس وكذا القول لو قال لفته منك  
فمنك كذا لم يبطل خيار القن بقيام المولى ولم يكن للمولى ولا للزوج الرجوع عنه **قوله** يميني ان يكون  
رجوع للمولى لانه مبادلة كانه الكفاية بل اول قال وتو قال لو قالت ثوبت طلاقا في منك كذا او قال القن  
ثوبت نفسي منك كذا فلما الرجوع قبل قبول الزوج والمولى ويبطل الخيار بقبولهما وكذا من المتعاقدين  
خيار الرجوع قبل قبول صاحبه في خرافا جان والكتابة ويبطل بقبول صاحبه والا صل فيه ان من لم الرجوع  
من خطابه قولا يبطل خطابه بقبول من رجوع لا رجوع له لا يبطل بقبول صاحبه واصله قوله لامرأة اختار رجلا  
بيدك كما لم يكن له الرجوع عن كلامه قولا لم يبطل بقبول صاحبه اذ القيام وليد الاعراض وهو كذا فكيف **قوله**  
الخلع والطلاق على ما بين جانبين يمين على ملك التملك كانه قال ان قبلت فانت طالق فيعتق على المجلس خافه  
وعلى المجلس العلم لو غلبت **قوله** قال خالفك على كذا بشرط قبولها في المجلس لا يبطل ملكها بطلب منها فكان في معنى  
البيع ويقتضيه المجلس كذا معنا وهذا لانه خاطبها بهذا الكلام وجوابه بطلب في مجلس الخطابة فان قبلت في  
الخلع والا فلا كذا المرأة لو قالت اخليني على كذا او طلقني او قال الزوج طلقك على كذا بشرط الجواب في المجلس  
وتو قال خالفك على كذا ليس الرجوع الا يمين فلا يحتمل الرجوع ولا يبطل بقبول من خالف قوله اختلفت على  
فانه يبع رجوعا ويبطل بقبولها لانه في جانبها فملك لا يمين كذا فيه ويبطل بانه لما كان يمينها من جانبها يمين

ان لا يبطل

ان لا يبطل بقبولها من قبلت في مجلس آخر صح وسج بانه خاطبها بكلام فقبلت في مجلس فان قبلت صح  
والا فلا ولا تعلق في معنى التملك فيعتق على المجلس والخلع من جانبها يبطل بقبولها لا بقبول  
ومن جانبها يبطل بقبول من قبلت في مجلس **قوله** قال سر خذتم قدام زوجها فقال فرو ختم لم يخلع فالت عند  
غيبته الزوج من سر خذتم الى فلان بوزن وشي من اخرجت في ذمتها فقبلت ان تجس وجعت ولم يعلم به الزوج ولا  
الرسول حتى اخبر الرسول الزوج بما قالت او لا فقبل الزوج بقبولها بطلت رجوعا قبل قبول الزوج علم  
اولا وهذا لو اشرت الخلع بنفسها ثم ارسلت لتو قالت لرجل اخليني من زوجي كذا او قالت لزوجي اخليني  
بكذا فوجعت والوكيل في الزوج لم يعلم به خالفها المأمور فهو جائز عليه لانها لم يتعد الا من نفسها ولكنها وكلت  
غيره فصار كمنه والوكيل فلم يخلع عليه بخلاف الرسول **قوله** هذا عن رجل تزوج رجوعا فهو كمن اخلني ففسخ ان  
يبيع بلا علم كذا لو وكل ببيع ثم باع بنفسه فان وكيله ينعزل وان لم يعلم به تعلق الخلع بالشرط يبع منه ثم الخلع لو  
علق بالشرط بان قال ان دخلت الدار فقد خالفك على كذا فقبلت فله رجع او قام عن المجلس قبل قبولها  
انزوجا فقد بعث طلاقا منك كذا فالقبول اليها بعد التزوج حتى لو قبلت بعد التزوج او قالت ثوبت طلاقا بطلق  
لا لو قبلت قبل التزوج لان هذا الكلام من الزوج خلع بعد التزوج بشرط القبول بعد ولو خرافا الخيار للمرأة انجاز خلع  
لا عند ما وخيار الزوج لم يخرق فاقواله ان الخلع من جانبها يمين ومن الجانبين الخيار ومن جانبها معا وفيه يمين  
**قوله** خالفها وقال ان لم اوقد البدر الى اربعة ايام يكون الخلع باطلا ولم تفر هذا خلع شرط الخيار وقوله قال لها سر  
خذتم واكرتني واصلت من طلاقا تا بدلت في كذا كذا في كذا **قوله** اجاب **قوله** تطلق اكرتني واصلت من طلاقا تا بدلت في كذا كذا في كذا  
سري ويا من سر خذتم فقال الزوج اكرتني واصلت من طلاقا تا بدلت في كذا كذا في كذا **قوله** اجاب **قوله** تطلق اكرتني واصلت من طلاقا تا بدلت في كذا كذا في كذا  
قالت لزوجها اكرتني واصلت من طلاقا تا بدلت في كذا كذا في كذا **قوله** اجاب **قوله** تطلق اكرتني واصلت من طلاقا تا بدلت في كذا كذا في كذا  
فكذلك كان خلعها صحيا ولو اراد به التعليق لم يبع ما لم يقبل الزوج **قوله** اكرتني واصلت من طلاقا تا بدلت في كذا كذا في كذا  
لخلف الزوج صح الخلع وبطل الشرط او الخلع لا يبطل بشرط فاسيد كونه الام احق بالولد فلا يبطل الام بطلان  
اختلفت بهما ونفقة عدتها وعلى ان تمسك الولد سنتين بنفقة فامسكتة اياها ثم ولدت نفسها بنية المداة فللزوج  
اليها بنية نفقة الولد ومدة تمسك الولد في الا اختلفت عن ابيها بدل الخلع فلزمها نفقة بدل الخلع كذا اختلفت  
على قن وولدت القن لزمها نفقة **قوله** من اختلفت على ان ابدت من نفقة ولدا ومورضه صح الخلع قال لا تطلق  
امراته بشرط ان يخرج شيئا من البيت ففعل الزوج يقول انك اخوت والمراة تقول لم افخر قال قول الزوج خلتا  
في الحنف **قوله** قالت لزوجها خذتم من خذتم بكذا وكذا وابدت من نفقة خاتمة ترا فقال الزوج فرو ختم  
اكرتني باشي فمذا فارتية كله على ويكتفي بالقبول في المجلس وتو قال اكرتني من شرط ما يدرى بشرط الاداء في المجلس  
الخلع وامسك الولد بملك المولى لم يطلق بعد المداة وفي **قوله** من مسك كذا فمذا فاصلا يبطل من العقول بالشرط **قوله**  
قالت سر خذتم فقال بذا من شرط من مسك كذا فمذا فاصلا يبطل من العقول بالشرط **قوله**

مطل

مطل في النور

مطل في النور في ختم  
من الولد  
افى صح

مطل

نور















وَمِنْ أَطْلَاقٍ وَهِيَ وَمِنْ  
أَطْلَاقٍ وَهِيَ

الطلاق

(۱۰۰) *Handwritten text in Persian script, likely a list or index, written diagonally across the page.*

لائقہ احباب

لا ايجاب آخر فلا بد من قبوله حتى لو قال بعد فروختم تطلق **قوله** مال خولتي من ختم مهر وعده فقال خريتم مهر  
مهر لا يتم الخلع ما لم يقبل الزوج فروختم له كلاما ليس بجواب لمخالفة لانها زاوت على حرف الجواب وهو لا يندم  
بكنى ولو قالت خريتم مهر وعده يتم الخلع وان لم يقبل الزوج فروختم له كلاما ليس بجواب لانها زاوت على حرف الجواب وهو لا يندم  
على التمام بل اعادت جميع ما في السؤال والزيادة على الجواب انما يمنع الجواب اذا قصر الجواب عن التمام **فمنه** قال  
خلعتك كذا وما جعلت المرأة تعد الدراهم فلا تم العدة قال قبلت مني ان يصح **عده** قبل ان يزوجني  
لجزا من شوي بكذا فقالت خريتم وقيل للزوج فروخني فقال ثم قال في ذلك الخلع مني فروختم ثم خلع الخلع  
قالت خولتي خريتم فقال فروختم في زبان مني على المهر ولو قال ان دخلت الدار فانت طالق بالافسار في  
بشرط القبول عند دخوله الدار **قوله** انت طالق في زبان مني فعنه انت طالق على ان يبرئ من المهر فان  
قبلت تطلق وسقط المهر عذبة وان لم يقبل لا تطلق واقعه قال لامرأته الصبيبة انت طالق بمهر فقالت  
قيل مني ان طلق رجعا ولا يسقط المهر قال ان فعلت كذا فانت طالق على ان يبرئ من المهر بشرط قبولها  
بعد ما فعلت لانه على الطلاق في بكاء شرع وذكر الفعل بشرط البراءة فيصير قائلا عند ما شرع في ذلك الفعل  
انت طالق على ان يبرئ من المهر بشرط القبول في ذلك الوقت **سبب** قال كذا فان كان كذا في طلاق ما يبرأ من مهر  
يا جنين كفت كذا في طلاق في زبان مني فقيلت هل يبرأ الزوج قال نعم واكره ان يكون لا تطلق من غير صورت  
كما يبرأ من كفته بان كذا كذا وانكاهه كذا كذا وانكاهه كذا كذا وانكاهه كذا كذا وانكاهه كذا كذا وانكاهه كذا كذا  
مخلاف قوله لان كان كذا في طلاق في زبان مني كذا كذا وانكاهه كذا كذا وانكاهه كذا كذا وانكاهه كذا كذا  
وانكاهه كذا كذا وانكاهه كذا كذا وانكاهه كذا كذا وانكاهه كذا كذا وانكاهه كذا كذا وانكاهه كذا كذا  
في الفصل الاول لانه ذكرنا في غير هذا الفصل كذا في زبان مني فلا بشرط القبول **فمنه** قال  
طلاق في زبان مني مني ان يبرأ من مهر عذبة او لا مني المهر حتى تطلق ولو جعل مهرها بغير مهر او قال في زبان من  
فاذا وجد الشرط فعليه ان يبرئ من مهر عذبة او لا ثم تطلق نفسها حتى تنفك كذا **سبب** في صم فاذا في قوله في زبان  
من روايتان عن **سبب** كما ترى **قوله** افلا في المسئلة الاولى ان في زبان من لا بشرط وانما في الاخر لا بد من  
الشرط بل يستوي فيه تقدم البراءة على الشرط وتأخره عنه وانما في الاول ان لا بد من تقدمه على الطلاق  
والفرق بين الشرط والطلاق ظاهر ولا يلزم من وجوب تقدمه على الطلاق وجوب تقدمه على الشرط  
فلا يلزم منه ان يكون فيه روايتان **قوله** اخلفا في كية الخلع فقالا مرتان قالت ثلاث قبل التعلل له  
وقيل لو اخلفا بعد الزوج فقالت لم يجد الزوج لانه وقع بعد الخلع الثالث واكثر فالقول كذا  
اخلفا في العدة او بعد حقيها فقال هي عدة الخلع كذا فقالت هذا عدة الخلع الثالث طلاق النكاح **قوله**  
قالت سرخوشتن خريتم بفروخني فقال فروختم فالقول له امانه حق الطلاق فظاهر وكذا في حق  
سقوط المهر اذا خلع من جانبها وكذا في حق المهر كقولها بعث فلم يقبل وقال الآخر قبلت فالقول للمهر

منه

فَالْعَوْدُ لَهَا







النصف كما لو خلع على ما لا غير وعجزت عليه ونفع بائنا لانه طلاق بعض ولو كان بلفظ الطلاق ولانه  
 قبل الدخول من المهر ولو دخل فلها كل المهر والاب يضمنه الزوج لانه ضمن تسليم المهر ولم يقدر على  
 تسليم شي منه فيضمن مثله قال هذا احدى وجوه خلع الصبيته وجبها اخرى ان يحل الزوج المهر على الاب حتى يترك  
 الزوج لدا الاب يمكن الاحتيال بما لا الصبي والصبيته على غير علمه لانه كان المحتمل عليه املا من الحجاب والغالب  
 ان يكون الاب املا من الزوج ولو كان المحتمل عليه مثل المحل في الملاءة ينسب ان يصح ايضا هذا اذ كرمه **شي**  
 ولو كان الخالع وليا على الاب وجب له القافي وصيتها وحتمال من ذلك ينسب ان يجوز له للوصي ان يحتمل بما لا  
 البتة **وطعن** لو كان المحتمل عليه مثل المحل في الملاءة لم يجوز للوصي ان يحتمل بما لا البتة لانه يجوز معلق  
 بشرط كون الملاءة **ج** غريم الصبي لو احال قبل الدخول او وصيته لو كان املا او مثله يصح والافلا **ج**  
**ط** لم جبه اخرى ومن ان يقر الاب بقض مهره ونفقة عدها ثم تبنها زوجها وهذا يختص بالاب بخلاف سائر الاولياء  
 لدا الاب يصح اقراره وبسائر الزوج في الظاهر ولا بعد اقرار غيره به وتوارده ان يكتفيه بكتب اقرار الزوج  
 باليسئونه وتكتب اقرار الاب بقض المهر ونفقة العدة **اقول** لو كان الاب صا وقا اقراره فلا فائدة فيه للزوج  
 ولو كذب فهو حرام بحسب التحريم في المهر والجمله على الجمله الشرعية لمصلحة الرجل بما الى ماله على فعل الشرع وهذا  
 ليس شرع ولكن يمكن ان يقال ان الكلام في حكم اقراره لو اقر لانه محرم ولا اشكال الا انه يترك ظاهرا لا  
 حقيقة ولا يلبس هذا التلبس بالمسلم كثبتت هذا النظر ثم وجدت نظير في **ف** نه من النوار **ص** الاب  
 لو خلع الصبيته بمهره وراه غير لها بان علم انها لا تحسن العيش معه فانه يصح على قول مالك ويزول المهر عن ملكها  
 وبسائر الزوج فلو قضى نفذ لانه مجتهد فيه **ف** خلع الاب او الاجنبي كبيره بمهرها جاز لو اجازته والا فلو لم يضمنه  
 الخالع لم يجوز ولا تطلق **ح** يتوقف على اجازته فان اجازت جاز وبسائر الزوج من المهر ولو لم يجوز ينسب  
 ان تطلق لانه معلق بالتبطل **ووجد** ولو ضمنه الاب او الاجنبي وقع الخلع فاعينه من معاوضة فيما بين  
 الزوج والخالع طلقا بائنا مجانا حتى المودة فبعد اذا بلغها الخيرة فاجازت نفذ عليها وبسائر الزوج  
 من المهر ولو لم يجوز فلها ان ياخذ الزوج بالمهر والزوج يرجع على الخالع حكم الضمان ويصير تقدر بهذا الخلع كان  
 الخالعه قال للزوج ان اجازت فاليدل عليها وان لم تجز فاليدل على مما يجب على الاب من الضمان انما يجب حكم  
 العقد لا حكم الكفالة **اقول** في كونه انه يرجع على الاب حكم الضمان فبين قوليه منافاة يمكن التوفيق  
 بان يكون فيه روايتان فافقه بهما ويدل عليه ما ذكر **ص** في هذا المسألة ان الزوج يرجع به على الخالع  
 حكم الضمان والاب كاجنبي او ليس للاب ولاية الخلع فهو كاجنبي وكذا لو خلع الاب والاجنبي على نفقة  
 وهي صبيته او كبيره لم ياذن به ولم يجوز بعد الخلع جاز الخلع فينتقل وحسب التلقه على الزوج ثم يرجع مو  
 على الخالع بسبب الضمان وقال منا مساند يحتاج الا ذكره من ان الاب لو تزوج كبيره غطى بها ان يبرأ  
 الزوج عن شئ من المهر فلا سبيل اليه باليقر الاب بقض شئ منه لانه كذب حقيقة ومن امر به فقد امر بالكذب

مالک

بالكذب **أقول** هذا يؤيد ما سبق لنا من الاعتراض في إقراره بقبحه قال فينبغي أن يهيب بأدونها  
لأنه لا يصح بلا أدونها إلا أن يجبر وينبغي أن يفرض للزوج عنها فيقول إن أنكرت معي إلا أن بالهية وغيره  
ما ومبته فأنما ضمنته ويصح هذا القول لإضافته لأسباب الوجوب لأن من زعم أن الأب والزوجة إنما كانا ذرية  
في الأحكام فإن أخذته وتين عليها للزوج والأب ضمن يدين واجب فصح ولو كانت الابنة صبيبة ولا وجه  
للإهية ولا لاعتبار القبح كما في الجلبه منها ما مر من أن يحل الزوج على **الابن** تزوجها بالغيري ودخل  
فوطئت أمه للزوج الفاحش المهر وضمت له فخلعها بالغيري لا يرجع الزوج على أمها بشئ فاقبلت فلما ماتت  
الأم الفاتية من المهر الف فاذأ اختلعت على الغين فالألف لا يرد عليه لا يجب عليها جبار بأن طبعه الأم لم  
تصح فبقى المهر الغين فصح الخلع على الغين وضمان الأم ليس التزام مال له ابتداء بل هو وعد ولو طلقت تمام  
الابن فالأم تعطيه الف فلا يلزم الأم شيء مع أن امرأته لم تطلب شيئا ولو لم يزوجها لستأنا أو شرطاً  
وكذبته فالقول للزوج فلو شهد الخلع أو طلاق بلا استثناء فإن قال لا تشهد أنه أو طلق بلا استثناء لا يقبل  
قول الزوج وإن قال لم يسمع منه الأكلمة الخلع والطلاق فالقول للزوج إلا أن يظهر منه دليل صحة الخلع  
للقبح البدل أو نحو ذلك بقوله ما ومنه مما يقبل الشهادة على النقيض **صح** فيما قال لم يسمع منه الأكلمة الخلع  
الصحيح أن الزوج لا يصدق الابنة لأن خلاف النظام وقد فسد أحوال الناس وعن **ط** طلق وقال استثبتت  
لا يصدق قضاء ولو قال طلقت واستثبتت صدق ويقضى بأن دعوى الاستثناء يصح إلا أن ظهر منه ما يبطل **صط**  
قال طلقت ثم استثبتت لم يكن مستغنياً عند حسن **في** طلق أو خلع ثم دعوى الاستثناء صدق ولو لم يذكر البدل  
في الخلع لا يفرق وإن قال خلعتك كذا وفيه لو أخذ فجعلنا الخلع وقال لم أعني به الطلاق لا يصدق قضاء  
والمراد بأخذ الجمل ذكره لا حقيقة **ففسر** ادعى الاستثناء وقال ما قبضته منك فهو حق كان لي  
عليك وقالت دفعته لبدل الخلع فالقول له لأنه ما أنكر صحة الخلع فقد أنكر وجوب البدل عليها وإقراره  
عليها مالا واحداً لا لثبوت المرأة بقوله أن له عليها مالا آخر فصدق الزوج بخلاف ما لو لم يدع بلا استثناء  
لأن إقراره عليها بدل الخلع والمملك من المرأة فصدق قولها وفيه **فطرد** طلق ثم استثنى بأن سأله غير أن تكلم به  
في نفسه حيث سمع هو لا غير لا يصدق قضاء فوجب أن يجزم به ليثبت به بينة **جف** حلفوا استثنى في نفسه وقركه  
لسانه ولم يسمع لفظه جاز استثناء كذا هي **أقول** يحتمل أن يرد به أنه صدق وبأنه لا قضاء وقال وكذا  
الفرقة في الصلوة ولو سمع لفظه فهو وثيق **مس** قالت خوت من خديم أزوف قال فرختم وقال عشت غير لا يصدق  
قضاء **خ** ارادت الخلع فقال قوم استتريت نفسك جميع الحقوق التي ذكر عليها فقالت استتريت فقال الزوج بعث  
وعضيرة بيع متاع فأنما تطلق قضاء ألف قوله بعث جواب كلامهم والحوار يتغير أعان ما في السؤال **مق** وكذا لو فوض  
منطقته أو شبهة فبدأ فلما أشار إلى تلك المنطقة أو الخفية أشار إليهم أنه المراد يصدق أنه لم يرد الخلع وكذا لو أنكر  
قبل الخلع على هذا المعادضة ثم أشار وقت تكلمه إلى الخفية ونحوها أشار فهم الشهود وهذا الحكم في الحكم حاف في الدية فالقول

خلع

مطلب  
عما يقبل السداد على الترخيص

14







شهوة انقامت ليدعوه ولم ينتقل خليفه اليه **الشيخ** وفيه فقامت لندعوه ولم يخرج البيطل  
 ولو خرجت اخلفوا فيه **فوق** احسن قول **الشيخ** فقال من مال الى بطلان في القيام على رايان المجلس قيل وان لم  
 يوجد دليل الا على الاربى الى ما مر وان الزوج لو اقام ما كثر ما بطلت لشد المجلس وان لم يوجد دليل الا على الاربى  
**وقال** امرك بيدك فقلت لم لا تطلقني بل سأكتم طلفت نفسي اذ قول لم لا ايسر به للتفكير وفيه نظير  
 لانه يتبدل به المجلس لانه كلام زايد لو سجدت او قرت قليلا بقى لا يوطأ **في** قالت الحمد لله على عني نسمة او هكذا  
 بدعية او حجة مستدركا فعلته وقد طلفت نفسي تطلق لانه بقى لا يشترع الصلح ولو كانت قد صلح الفرض  
 بقى بانها انما القطع منقذ والاعراض انما يكون بتكرار الاختيار بعد التمكن ولو مقطوعة لو كانت على راس  
 الركعتين بقى لا لو رتبة ولم تقصر **في** **صلح** بين تطوع وتطوع **فقد** عن آراء الاربعة قبل الظاهر كفرية  
 في هذا لانه لم يجره اذ بتجربتي ولو في الوتر فاعلمت انما بقى لوجوبه عند كسب وعندما لشرعية تجزئة  
 واحد ولو سنة ولذا يقضى بالاجماع **فوق** وجه المناسبة ذكر قوله ولذا يقضى الى ليس بنظام ولو قال كان  
 سنة عندهما كنه قريب من الواجب ولذا يقضى الى الانه قال امرك بيدك كلما شئت وفارسية مزارفها ان  
 تختار نفسها كلما شئت في المجلس او في مجلس فرجة تبين بثلاث الا انها لا تطلق نفسها في ذلك المجلس اكثر من  
 واحد **فوق** قوله كلما شئت في المجلس لا يقتضي ان يجرها الا بتمام متعة وذلك المجلس وقوله الا انها  
 لا تطلق الى يقتضي ان يجوز ذكر فنهها تدافع ويمكن التدفيع بان مراد بقوله الا انها انما لا تطلق متعة  
 واحدة اكثر من واحدة ومؤكد كذا ويمكن ان يا قول قوله كلما شئت الى بان لها ذلك في المجلس فيكون لها تكرار  
 الايقاع بالنسبة الى المجلس بالنسبة الى المجلس واحد والاول هو الحق والله اعلم قال فلو شئت اخرى  
 في العدة وقع وكذا **الثالثة** لو شئت بعد زوج لم يقع خلا فالزفر ولو شئت واحدة وتزوجت  
 بأقر فعادت الى الاول عادت بثلاث عندهما وعندم ما بقى فلو شئت ثلاث تطليقات ثلاث طلاق يتقوى  
 واحدة بعد اخرى عندهما وعندم ما يقع فثلاث واحدة بعد اخرى ثم تحرم حرمه غلبته كما مر ولو قال امرك  
 بيدك اذا شئت او متى فلها ان تختار مرة في المجلس غير اما حصة التمس فلان كلمة اذا ومتى لم يقتضيا التكرار  
 واما التعدد الى ما بعد المجلس فلان كلمة اذا ومتى عيان عن الوقت فيوجبان تعميم الوقت فصار كأنه  
 قال امرك بيدك في اتي وقت شئت فلكوا اختارت زوجها خرج الامر في اليد لزوجها ما جعل اليه وكذا قوله  
 اذا شئت او متى ما ولو قال امرك بيدك كيف شئت يقتصر على المجلس وكذا قوله ان شئت او ما شئت  
 او كم شئت واين اوانها **صلح** قال لقته انت فخرجت شئت فله المشية فذلك المجلس فقط وكذا الطلاق  
 فعلى هذا لو قال امرك بيدك حيث شئت يقتصر على المجلس كذلك اجاب بعضهم لو قال لقته انت فخرجت  
 او اذا او كلما شئت فلا المشية فذلك زمان حتى لو قال لا اسألكم قال شئت العتق عني وكذا الطلاق  
**فوق** محال ما مر فيتمين انما لو اختارت زوجها خرج الامر من يدها لزوجها ما جعل اليه وهذا يقتضي

تطابق

سید

مجلس  
تعداد دانش و صنعت

ان میروند

ان يريد بقوله لا اشاء فلا يبعد بعد حثتها واقعه جعل امرها بيدك على انه متى غاب عنها شهر انتهى تطلق  
نفسها كيف يشاءت وحيث شئت وابن شئت وغاب شهر فلها ان تطلق نفسها ساعة بغير الشهر  
الى متى تجلسها لان هذه الالفاظ لا تقتضي تعميم الاوقات فيقتصر على المجلس **قوله** قال انت طالق  
حين لم اطلقك او زمان لم اطلقك او حيث لم اطلقك او يوم لم اطلقك تطلق كما سكت فان قيل  
في يوم لم اطلقك ينبغي ان لا تطلق الا بعد حضي البوم لا كما سكت لانه لو طلق في ذلك اليوم بعد كونه  
لا يتحقق الشرط وهو عدم الطلاق ايجاب بان يوم لحض الوقت منا اذا لم يحال بالاعتقاد **قوله** واما  
الفاظ من وقت ومر كاه ومر كاه ومر زمان ومي وبميشه ومر بار واجمعوا ان الحث يتكرر بقوله  
مر بار وكذا يتكرر في غير مما ذكرنا عند بعضهم وينبغي بانه لا يتكرر في هذا الالفاظ الا في قوله مر بار **قوله**  
وفي قوله طالق بقدر جيبا ويرا الا عبر اليدين وبين ولو قال طلق نفسك لم تثبت بغير على المجلس **قوله** قال الامران  
امر فلانة بيدك لتطلقها حتى تثبت فهذا محذور فيقتصر على المجلس **قوله** قال امرك بيدك تطلق نفسك  
غدا **قوله** تطلق في محذور في قولها ان تطلق نفسها في الحال **قوله** قال لا امر امرك بيدك تطلقها فيقتصر على المجلس  
**نقط** قال له ان غبت سنة فامر امراتك بيدك حتى تخلعها بهر فغاب سنة ولم يحضر قال النسفي رد موثوقا بطلاق  
حتى لا يقتصر على المجلس والصحيح انه تمليك حتى يبطل بغيامه على المجلس **قوله** قال النسفي عند السؤال انه توكيد  
مطلق لانه وان ذكر الامر لا يذ قد فسر بما موثوقا بحض وموان تخلعها فصار الحكم لنفسه كما قال عند السؤال  
الا انه كلف في الجواب مع غيره انه يبطل بغيامه لانه مخرج بالامر لا بيدك **قوله** قال امرك بيدك في ثلاث تطلقات  
فطلقت نفسها شنتين او واحدة هي رجعية **قوله** قال امرك بيدك كذا تطلق نفسك او تطلق  
فطلقت في موان ولو قال امرتوك بدت فكذا لم يكر طلاق فهو رجعي كما لو قال امرك بيدك في تلبية **قوله** قال امرك  
بيدك هذه السنة فطلقت نفسها فتزوجها فلا خيار لانه باق في السنة او لا امر واحد الا انه ممتد فاخرج من ولو قال  
امرك بيدك اليوم فهو على اليوم كله ولو قال في هذا اليوم كان على مجلسه ولو قال امرك بيدك رائس الشهر فلها تطلق  
نفسها عند الشهر ولو قال امرك بيدك الى رائس الشهر فلها ان تطلق نفسها مرة واحدة في الشهر ولا يقتصر على المجلس  
لينفذ الثانية **قوله** تسنين امرتوك بدت فكذا م شش ماه را فالامر بيدها عند تمام ستة اشهر وبان في فصل  
ما يصح تعليقه بالشرخ قال اذا جاء رائس الشهر فامرك بيدك فطلقها واحدة قبل دخول فترة وجبا نجا رائس الشهر  
قالا امر بيدك وكذا لو قال امرك بيدك في هذه السنة فطلقها واحدة قبل دخول فترة وجبا نجا تلك السنة بطل الامر  
بيدك عند خروجه وجبا امرها او بيد اجنبي فحق الزوج مطلقا لا يبطل الامر بالبد بخلاف التوكيد  
حيث يقع التوكيد وكذا لو حلف بطلاق او علق لا يبطل او جعل امره بيد صبي او مجنون او كافرا ومن  
لم يحذر قال لامرأة الصبية امرك بيدك فطلقت نفسها تطلق اقول ينبغي ان يكون هذا في صبية متعلمة  
وتعبر ولا طلاق في وجهه ايضا بمعنى التعليق واقعه جعل امر الصبية بيدك تا بابي كذا بذكر زيان شئ متى شئت

مقدم

—







إليها والقول قوله في حق الطلاق وعلى هذا الوجه المراد بيدها أن ضربها ببلأجنابة تطلق نفسها مع شأته  
 فضررها فاختلغا فقالا خبرتها بجنابة فالقول قوله لأنه يتكرر صيرورة الأمر بيدها وإن لم يبين الجنابة  
**فصل في ذكر مسألة النفقة** وقالوا فنشرت حتى مضت المدة ينبغي أن لا يصير الأمر بيدها لأنها لا تنشر  
 لم يبق لها نفقة فصار كما طلقتا حتى مضت المدة **شي** قال أكره ما نفقة تو نرسانم بقولكم بيدها بس  
 فإنها اجازت شوى بخانه بذر رفت تختم فلم يرسل إليها نفقة حتى مضت المدة ينبغي أن لا يصير الأمر بيدها  
 لأنها نشرت فلما نفقة لها فقات الشرط **أقول** ينبغي أن يكون هذا عند ما لا عند من كما في هذا الكفر قال أكره  
 بكماء نفقة تو نرسانم امرئ بيدها فإرسلها ولكن رسول باين زن نرسانم درين ماه وحي كودخانه زن نرسانم  
 حل بيدها امرئ اجيب نعم وفيه نظر فانه ذكره **فانه** قال ان لم يرسل اليك نفقة هذا الشهر قلنا فأرسلها  
 فقامت من يد الرسول لا بحث لأنه أرسل ولما قال ان لم ابعت نفقتك من كسبه الى شهر فامرئ بيدها فبعثها  
 قبل مضت المدة لكن من موضع آخر فامرئ بيدها **فقط** ما بدل عليه فانه ذكره وقال ان لم ابعت نفقتك من  
 كوزمينه الى شهر فانت كذا فبعثها من موضع آخر قبل مضت المدة **فاحت** قال أكره ما بروتريام وفيه نظر  
 فامرئ بيدها فبعثها من الشهر نفقة بيدا ما روينا بيدا لا يصير الأمر بيدها لأنه معلق بالوطئ وقد وجدنا  
**فقط** ان أكره ما بروتريام نفقة تو نرسانم امرئ بيدها قال المرء منه نفقة يكتسب ما حقه عا **فاحت** قال ان غبت  
 عنك يوما او يومين فامرئ بيدها فغاب يوما فالامرئ بيدها لأن هذا أول الامر **فقط** قال ان خبرها فانت  
 طلفت نفسها واحدة وان شأت شيئين وان شأت فلانا فوجد الشرط وطلقت نفسها واحدة هل لها ان تطلق  
 نفسها أخرى في ذلك المجلس قال ليس لها وذلك لأنه فرض إليها على وجه التخصيص فلما شأت الواحدة انتهى الأمر **وروي**  
 ان غبت عنك شهر فامرئ بيدها فاسر الكفالة هل امرئ بيدها آجاب في وقتي بعضهم ان اجبر على الزنا  
 فذهب بنفسه ينبغي ان يتحقق الشرط أو الاثبات بالشرط كمرأ وناسيا معا **فاحت** **أقول** لو حلف  
 لا يخرج فهو فخرج بنفسه حنث قبل لا وقيد ان أمكنه الامتناع حنث والا فلا فينبغي ان يكون سئلنا على هذا  
 الخلاف **لذعد** لو لم يورس ولكنه غاب شهر الأيوما وحضره اليوم الآخر فغبت المرأة نفسها حتى تم الشهر فاقى  
 ان الامر بيدها وافتى **فقط** انه لا يصير بيدها لأنه لا يتعلق بعينته لا بعينته وان ظن انه لو حلف لا يقارن غيره حتى  
 ياخذ دينة فله منة ففرغه لا بحث لأنه لم يقارن غيره وانما فارقه غيره وكذا لو كان في فانت لا بحث **فاحت** **فاحت** لو زوج  
 لو لم يعلم ابن من امرئ بيدها ولو علم ولم يزوجها لم يزوجها فالامر بيدها وهذا لو كانت موزونة فاما قبل وخوله  
 فلو غاب تلك المدة لا يصير الأمر بيدها **أقول** فيه نظر **فقط** جعل امرئ بيدها ان غاب عنها عن غيرها شهر اخر مكان  
 مكان فيه فغاب فلو ان بيني وبينك لا يصير الأمر بيدها لأنه لم يفت من مكان يسكنان فيه لأنه لا يزوجها بمرئ بيدها السكن  
 الارزواج وفي ذلك بعد ان بيني وبينك **فاحت** **فاحت** بانه قبل البناء غاب عنها فان قيل فيه نظر لان الغيبة المشروطة  
 لم يكن متحققه وقت الحلف فينبغي ان يرفع التعليق ولو عد غابا في الحال بعد بناء مثلا لو قال ان غبت عنك

ثم تزوج اخرى لا يبيها لامرئيه الا ان شرط التزوج في هذا النكاح فلم يوجد **فمنه** فوض اليا بر الكره من كره من خولته  
ان ينفذ من مهر كسبه بعد ما است قبلها ان يطلق نفسها وقيل **لا** **فمنه** وهو الاصح لانه علقته بشرط حال فوض اليها  
مرحله بر تزوج في كبر خوامم باذن وكبره تزوجها الى من ظلم مشهور بقاى خودك كذا كلى من شئت فقلها فتمزوج  
باخر ثم تزوج الاول على يديه لامرئيه قال لا لو كان النكاح والزوجه من وقت العقد ولو فوض اليها كره  
حينئذ كتم طلق فيفسخ منه شئت فقلها لم يخلعها قبل تطلقها نفسها تان تطلق كره في يان اجاب تان تان تان  
العقد ثم تزوجها تان تان **فمنه** وكذا بان مطلقا بكذا فابانها بنفسه ليس التوكيد تطلقا وكذا الوجه في النكاح  
ولو ابان امراته فوطر رجلا مستطيرها على مال فطلقها على مال فبانت تطلق عجانا ولو وجه النكاح في العقد فطلقها  
التوكيد تطلق ويجب الحال ولو مضت العقد ثم جردت ومطلقا لم يقع **فمنه** قال اگر زبر تزوجن خواهم مرور بکست نروا هم  
فبانت حرمة العامة بينه وبين امراته کسی اما على بقى الامر قال يبق تصور الحكم بقا تان لو حكم بجزء النكاح الذي ينفذ  
في باها او بينها فنفذت ثم لا عند تس دم ولو كان شافعي المذهب فلا سكرانه بقی ولو قال ان تزوجت عليك ما دمت  
في نكاحي او ما كنت فامرک بیک فابانها فتمزوجها ثم تزوج عليها فبقوله ما دمت لا يبيها لامرئيه وبقوله ما كنت  
فكذلك على رواية الكرخي فانه ذكر ان ما دمت وما كنت سواء **فمنه** فبقا بينهما واسا رانه يبيها لامرئيه وبقوله ما كنت لانه  
يبنت كون بعد كونه ولا يثبت ديمومة بعد ديمومية وقارسية بقوله ما دمت في نكاحي تان تزوج نكاح مني وقارسية بقوله  
وما كنت في نكاحي تان تزوج نكاح مني باشي وتجي الحشة في فعل ما يبيح تعليقه وتاقيته **فمنه** قال اگر بر تو بدل کردم فکذا فتمزوج  
عليها بخت لاو طلقا ثم تزوج اخرى وبقوله بدل کردم فاعرف عيانا عن قوله اگر بر تزوجن خواهم فوض اليها ان تزوج  
عليها ثم لا عت على الزوج انكر تزوجت على فلانة وفلانته حاضرة يقول زوجت نفسي منه وشهد الشهود  
بالنكاح يبيها لامرئيه ولو كانت فلانة غائبة عن المجلس بمررت هذا انكر تزوجت على فلانة فعاد امر من يبي  
على بسمع فيروا بيان والاصح لانه لا يسمع لانه ليست تخفى في اثبات النكاح عليها امر اصله **فمنه** في فصل النكاح على  
الغائب **فمنه** فوض اليها وقال في زمان من فاذا وجد الشرط فعليها ابرا الزوج اول ما تم تطلق حتى يقع **فمنه** قال  
امرک بیک ان ابرائني عن المهر فطلعت نفسها على المجلس فبقا لو طلعت بعد الابراء والافلا او التفرغ على شرط  
الابراء **فمنه** قال في تركت مهری عليك على رجل فقبل امری بیدری فعل لا يبرأ اياهم تطلق نفسها على رجل يكون  
بينها خصوصية زمان في فخرها فطلعت نفسها بحج المهر لا تقول بلا خلسن ويجب ان لا يملك تطلق نفسها الا  
بابر الهراولا ولو فوض اليها على ان لو غاب شهر ولم يصل اليها نفقتها تطلق نفسها متى شاءت فبعت اليها شهرين  
ورحما فلو لم يكن هذا قدر نفقتها هذا المدة يبرأ امرئيه ولو كانت نفقتها مفروضة فوضت النفقة من الثمن  
ولو لم تهب قال وصلت النفقة وانكرت ينبغي ان يصدق الزوج لانه ينكر الحكم قال ما حجب العدة مكذبا سمعت  
الامام الاشعري ثم رجع بعد مدة وقال لا يصدق وكذا في كل موضع يدعى انما حق بقوله وهو الاصح **فمنه**  
لو اخطأ في وصول النفقة والباقي حاله فالتحق قولها ويبرأ امرئيه في رواية لاغروا **فمنه** في القول في المهر عدم الوصول

لأن جعل المهر عوضاً عن اللامر  
باليد وهو لا يبيع عوضاً عنه  
فوضعه اليها أن يزوجها فأنطلق  
نفساً في حقها لا يزوجها

بیردیکو فتم

461

وَمِنْهُمَا مَنْ  
لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ  
وَمِنْهُمَا مَنْ  
فَعَلَ ذَلِكَ  
وَمِنْهُمَا مَنْ  
لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ



















مطلوبه  
اورند قهقهه  
مستشغول

[illegible]



لما ثبت للاحق الطائفة بيا ولو قبلها او لمسا مشهور يكون اجازة فعلا وكذلك يكون صحيحا بالفعل ولو وقع اليها  
 وقال من لا يهرى فلو اجازة فلو لا كذا **قوله** اقول قيل على هذا ينبغي ان لا يتحقق الاجازة فعلا في بيعت المهر على قول  
 من لم يجوز الاجازة بالهدية ونحوه لانه لو قال انه مهران يكون اجازة قولاً وان لم يقبل شيئا فلا يعرف انه مهر تجاريان  
 يهتبه بنية المهر فلا يكون اجازة فعلا وموعد مهرها بنية وان لم يذكر حتى لو اختلفا فالقول قوله قال ولو  
 اجازة بالكتابة وكذا في **حرف** لا يكاد او لا يقبل مع شيئا فكتب اليه لا يثبت وعزم ان لا يثبت **قوله** زوجه بنته البالغة  
 بلارضاء فالت اجازة ان رضيت اتي قال الاجازة باطله في التعليق بطل الاجازة بالابناء **قوله** زوجه ابنه  
 البائع بلا امر قد ذهب الابن الى بيت المهر وسكن معهم واذا كان المهر تسكن تقول في بيعت مهره فلو اجازة النكاح  
**حرف** فعول التهمة والاجازة بغيره ليس باجازة من قبول التهمة وقوله للفضول احسن او اجبت يكون اجازة  
 وكذا البيع **قوله** وبناخذ وفيه زوجه بلا امره فالت لم يعجبني ما فعلت وقالت مراخوش فبما كان كالا يكون رقا  
 حتى لو رضيت بعد نكاح **قوله** قال للفضول ينبغي ما صنعت فلو اجازة في نكاح ومبيع وطلاق وغيره كذا  
 عن تم وموعد في ظاهر الرواية وبني حررق غير فقال مولاه سهل يده لم يكن اجازة لانه قوله بان يثبت  
 زوجه بلا امره فقال او نعم صنعت او بارك الله لنا فيها فبطلت اجازة وقيل بوجه **قوله** سهل يده  
 ينبغي ان يكون على هذا الخلاف ايضا ولو زوجه بلا امره لم يثبت فسكت ثم طالبت الزوج بالمهر ينبغي ان يكون اجازة  
 فانه **قوله** **حرف** لا يزوجه بنته فلو وكلت بحت فالحيلة ان تكون المرأة رجلا يزوجه ثم يتبين الولد مهر او يطله  
 مهرها فانه اجازة النكاح ولا يثبت **قوله** الطلاق كالنكاح في حكم الفضول في الاجازة قوله وفعله **قوله** في طلاق  
 الفضول بعث المهر اليه بالاجازة لوجوبه قبل الطلاق فلا حال به ال الطلاق بخلاف النكاح قال لامرأة غير ان  
 دخلت الدار فانت طالق فاجازة الزوج فدخلت طلقت وكذا الامر باليد وعن من الفضول يثبت حكمه مقولها  
 على حالة الاجازة حتى لا يقع الطلاق الموقوف قبله فلو اختلف البيوع الموقوف على اجازة الماكه فانه اذا اجازة ثبتت  
 الماكه من حين العقد حتى يثبت الماكه الموقوف في الولد والزيادة الحائزة بين عقد و اجازة كذا **قوله** في طلاق  
 امرأة غير على ما لا او خلعها بلا امره ثم الزوج قبض منه الجعل من غير ان يجيز بلسانه قبل يجب ان يكون اجازة في  
 المهر في النكاح بلا امره فقبضته وقيل اجازة الطلاق لا يكون الا بلسان والفضول في باب النكاح لا يملك فسخ النكاح  
 قبل الاجازة في باب البيوع يملك كذا في **قوله** والفرق ان عند البيوع بالحقة يثبت له الرجوع لئلا يتغير خلاف النكاح  
 فان حقوقه ترجع الى الموقوف **قوله** في الفضول في النكاح يملك النكاح فعلا لا قولا قبل الاجازة نقضه لا يتنقض  
 ولو زوجه اخذ قبل الاجازة كان عقضا للنكاح الاول وعزم ان لا يتوقف ولا يكون فحالا الاول **قوله** زوجه بلا  
 امره ونسخت المرأة النكاح قبل اجازة الزوج بنفسه **قوله** وكله بتنزها اياه فزوجه الوكيل بالانها بان زوجه  
 ابوها وهي بالغة فقبضت ان يجز المرأة تنقض الموكل النكاح من نفسه وكذا لو نقضه ايضا لقيامه مقام موكله والموكل  
 او احد العاقلين لو فسخ العقد الموقوف صح فسخه **قوله** ليس للفضول النكاح فسخه في قوله تم ومن معه او لا وقال في

فانه

بثقة

مطلق  
ينبغي ان يكون

في بيعه بغيره

الاجازة  
المكس من حين العقد حتى يثبت

الوكيل صح نقضه

الاجازة في بيع المهر

آخره ذكره في قال والعاقدون في الفسخ اربعة عاقد لا يملك الفسخ قولا وفعلًا وهو الفضول **قوله** ينبغي ان يكون  
 هذا في النكاح لا في البيع قال حتى لو فسخ النكاح قبل اجازته لم يفسخ وكذا لو زوجه اخذت نكاح المرأة بتوقفها  
 والابن فسخ الاول وعاقده بفسخه فعلا لا قولا وهو الفضول او زوجه بلا امره ثم الزوج وكله ان يزوجه امرأة  
 بغيره ففسخها فزوجه اخذت نكاح المرأة بنفسه الاول لا يفسخ قولا وعاقده بفسخه بها وهو الوكيل بشرط زوجه امرأة  
 بغيره ففسخها فزوجه امرأة خاطبها ففسخها فان فسخه الوكيل بنفسه ولو زوجه اخذت نكاح المرأة بنفسه الاول  
 تمامه **قوله** والحاصل ان الفضول لا يملك فسخ النكاح قبل الاجازة والوكيل عليه قبل اجازة الآخر والزوج والمرأة  
 كل منهما يملك فسخ النكاح قبل اجازة الآخر **قوله** صغير زوجه ولتلا ام من ثم نقضه قبل ان يجز الزوج ينبغي  
 لبقاء ولا يثبت فصار كوكيل مع موكله **قوله** زوجه بنته الصغيرة من ابن كبير لرجل بلا امره فخطب عنه ابونا مات  
 ابو الصغيرة قبل اجازة الابن بطل النكاح ولو كان مكان الصغيرة كبير زوجه بلا امره والمسلم حاله لا يملك  
 النكاح بموت الاب **قوله** عن تسي زوجه بنته الصغيرة من غائب مات الاب ثم اجازة الزوج جازة في قوله  
 كذا في غير فسخ الكبير يدل على ان بقاء الفضول ليس بشرط لصحة الاجازة في باب النكاح بخلاف البيوع **قوله** زوجه فضول  
 بامر ما بالغ به ثم لم يفسخ الفضول والمرأة جازة النكاح لكونه رجلا عجزا ونيار بنفسه الاول بانها في الزوج  
 لو اجازة النكاح الاول لا تملك اجازته ولو اجازة الثاني صح **قوله** ولو كان العاقدان فضوليين ثم عقد انا نيا  
 فالزوج يجز اتهما شاء ولو كان عاقدان برضا احدهما لم يكن للآخر الاجازة الا في الاول انتقض للثاني  
 في حق من رضى به **قوله** يتوقف بيع الفضول عندنا ويطلب عندنا فاسم ثم لا يخ امان باع بغيره عن اودين  
 فلو باعه بغيره من تقديس وفلوس وكيلى ووزر بغيره بشرط لصحة الاجازة قيام اربعة البائع والمشتري  
 والماكل والبيع ولا بشرط قيام الثمن فان ملك احد الاربع لم يجز الاجازة ويجوز مع قيام الاربع فالاجازة  
 اللاحقة كوكالة سابقة فالثمن المجهيز لو قايما ولو ملكه في يد البائع امانة **قوله** قيام الثمن بشرط للاجازة ايضا  
 وان باعه بثمن لا يتعين بالتعيين **قوله** ولو كان الثمن عرضا بشرط قيامه ايضا ويكون هذا اجازة نقد الاجازة  
 عقد حتى يكون العرض الثمن ملكا للفضول وعليه مثل المبيع مثليا والافقية لانه شرا من وجه وهو  
 لا يتوقف ولو ملك الماكه لا تنفذ باجازة الوارث في الفضوليين اي في ثمن وبين وعرض وذكره في **قوله** بعد  
 هذه المسئلة بخلاف القسمة عندس وموان التركة لو كانت بين كبار مما يجز من على قسمة فاقسموا بلا  
 امر القاضي وبعضه غائب فيتوقف على اجازة الغائب فان مات قبل الاجازة ورثته جازت عند احتسابه لا  
 عندم قياما **قوله** في بيع المتاع يفسخ من الفضول افا ملك العرض الذي من جهة الفضول ثم اجاز الماكه ينبغي  
 ان يجوز **قوله** باع ثوبه بلا امره فخطب المتيقن فميسا فاجاز الماكه عن تسي ان يجوز البيوع لا عند **قوله** في  
 الماكه لفا اجاز بيع الفضول بترتيب عليها احكام التوكيد بالبيع حتى لو حط من الثمن ثم الماكه اجاز البيوع ثبتت  
 الخط سوءا علم الماكه بالخط او لم يعلم الا انه اذا علم بالخط بعد الاجازة ثبت له الخيار **قوله** والفقهاء فيه اذ يصير

من رجل

الاجازة في بيع المهر

بملكه

ن



ما لا جازن كوكيل ولو حط الكوكيل لا يتمكن الموكل من مطالبة المشتري به مكذا هذا **قوله** شراره ولم يقبض حتى باعه  
 البايع من آخر بائنه فاجاز المشتري لم يجز لانه بيع ما لم يقبض باع ائنه بلا اذن مالكها فولدت فاجاز فاولد  
 مع ائنه للمشتري **فقط** اخلف البايع والمشتري فقال المشتري المبيع كان هاهنا وقت الاجازة وقال  
 البايع هلكت بعد الاجازة قال القول للبايع ففصول باع نصف وارثته كرتين رجلين يعرف المبيع الى انفسهما  
 فان اجاز احد ما صح في النصف الذي هو نصيب الخبز عند سس وقال تم تجزئ ربعه فرق بينه وبين بيع احد  
 الشريكين نصفه فانه تجزئ النصف لان بيع المالك ينصرف الى نصيبه وبيع الفضول ينصرف الى النصف السابع  
 فاجاز احد ما صح في ربعه ففصول باعه ورهنة آخر فاجاز ما المالك جاز المبيع لا الرهن وان اجتمع البيع الاجازة  
 فالبيع اولي ولو تزوج ائنه غير وبعها آخر فاجاز ما المولى جاز المبيع وبطل النكاح **عند** قبض الثمن اجازة وكذا  
 طلبه **فقط** وفع الثمن اجازة ولو باع فضول واخذ المالك ثمنه خطأ من الفضول فهو اجازة **نقط** حلف  
 لا يبيع فباع فضول فقبض الخالف ثمنه لا خنث **قوله** فضول باعه ورته حاضر ساكت لم يكن سكوتها اجازة ولو  
 باعه فقال مالك احسنت او اصبحت او فرققت او كفتيت مؤنة البيع او احسنت فجزا كل الله غير لم يكن اجازة  
 لانه يذكر الاستهزاء الا ان تم ثم قال قول احسنت او اصبحت اجازة استحسانا **قوله** ينبغي ان يفصل  
 فان قال جدا فهو اجازة لا لوقال استهزاء ويفرق بالقرائن ولو لم يوجد ينبغي ان يكون اجازة لولا الصلح  
 الجرد قال وطية الثمن للمشتري او التصديق به عليه اجازة **قوله** اجاز بيع الفضول ولم يعلم قدر الثمن فلما علم رده  
 البيع فالمعته اجازة لا **نقط** غصبه فباعه ثم شره باقل مما باع يكون فسخ البيع الاول والزايقة  
 للمشتري لا للغاصب **قوله** المالك **قوله** امر ببيعها باق ودينار فباعه الماشور بالف درهم ولم يعلم بموكله فقال بعته  
 وقال موكله اجزت جاز البيع بالف درهم وكذا النكاح ولو قال الامرا جرت ما امرتكم لم يجز **قوله** باع  
 فضولي وبعته المالك على الاجازة واراد اخذ ثمنه من المشتري ليس ذلك الا اذا له على ان الفضول **قوله** يقبض  
**قوله** باع قس غير فأتى بيدا المشتري ثم له على المالك الامرا والاجازة فان قال كنت امرته به صدق ولو قال  
 بلفظه فاجزته لم يصدق الا بتيته وكذا لو تزوج الكبير ابوا وماتت زوجة فطلبت الارث وله عت الامر والاجازة  
 فهو كما **قوله** اجاز ولم يعلم حال المبيع جاز البيع في قول ساولا وهو قول تم ثم قال سس لم يجز حتى يعلم قيامه  
 عند الاجازة لانه الشك وقع في شرط الاجازة فلا يثبت بالشك **قوله** بيع نصف نزل الكرم لم يجز قبل الادراك و  
 الكيلة ان يبيع الكثر ثم يقبل في النصف فلو باع الكثر وهو فضول في النصف ثم فسخ العقد في النصف الذي كان فضولا  
 فيه لم يجز لاجاب بنفسه انه لم يجز **قوله** في الفضول لو ملك المبيع قبل الاجازة فان ملك قبل قبض المشتري بطل العقد  
 وان ملك بعد لم يجز بالاجازة ولما كان يضمن ايها شاء وايها اختار فميمنه بطل الا خلا في النقص في ملكها  
 منه فاذا ملكه من احد ما لا يقدر ان يملكه من غير فان خسر المشتري بطل البيع لان اخذ القيمة منه كخذ العجز للمشتري  
 ان يرجع على البايع بثمنه لا باخر **قوله** ان ثمن البايع فان كان قبض البايع مضمونا عليه نفذ بيعه بغيره لان سببه ملكه



مطالع  
لواء خضر الحامد محمد علي  
القنصل في عمان والبريد

مجلس تدریس و تحقیق

1

تقديم

تقدم عقد وان كان قبضه امانة وانما صار مضمونا عليه بالتسليم بعد البيع لا يتقدم به بغيره الا بمسكته  
عن عقد وقد كرم في ظاهر الرواية ان البيع يجوز بتضمين البايع قبلنا قوله ان سلم اوله حتى صار مضمونا عليه  
ثم باعه فصار كقبضه **فمن** فصول باع دارا فانهم بنوا في ثم اجاز بيعه لانه في الدار بقاء العوضه باع ارض  
ابنه فقال الابن ما دمت حيا فان ارض به او قال فانما اجزيت البيع ما دمت حيا فلما مات فانما ابوه قال هذا  
اجاز لان قوله ان ارض وانما اجزيت يكنى فليقوله ما دمت حيا ولو قال ما دمت حيا فامسككم لم يكن اجاز لان  
قوله فامسككم لم يكن اجاز **فصل** ملك الثمن في يد الفضول ولم يجز انما كسبه فان علم المشتري وقت او الثمن  
انه فضول فانه ملك امانته والا فيض **سبحي** باعه فضول بعرض وهكذا العرض في يد الفضول قبل الاجازة بطل  
العقد ولا يلحقه الاجازة فيه والمبيع على ما كان وفيه البايع للمشتري مندفعه لو شليا والا فيقضى لانه قبضه بعد  
فاسد وتعرف البايع في العرض قبل القبض بطل بعد اجازة لو قبضه باذن المشتري ولو دالة وتعرف المشتري بالمبيع  
قبل الاجازة لم يجز سواء قبض البايع او لا لعدم اذن ما كانه والاصل عندنا ان العقود يتوقف على الاجازة لو كان له  
مجهز حاله العقد والابطال وقال الشافعي به بطل مطلقا بانه ان الصبي المحجور لو تصرف فجاز عليه لو فعل في البيع  
وشراء وتزوج وتزوج امته وكتاية قته ونحوها فاذا فعل الصبي بنفسه يتوقف على اجازة وليه ما دام حيا ولو بلغ  
قبل اجازة وليه فاجاز بنفسه جاز ولم يجز بنفسه البلوغ بلا اجازة ولو طلق الصبي امراته او خلعها او حرر قته بجانا  
او بعوض او موب مال او تصدق به او تزوج قته امرأة او باع ماله محاباة فاحنة او شري شيئا باكثر من قيمته فاحنا  
او عقد عقدا على الوكيل عليه في صباه لم يجز عليه فهذا كله بطر وان اجاز الصبي بعد بلوغه لم يجز لانه مجزى لا وقت  
العقد فلم يتوقف على الاجازة الا ان كان لفظ اجازته بعد البلوغ كما يعلق لا ابتداء العقد فيه ابتداء الاجازة  
كقوله او قعت ذلك الطلاق او العتق فيقع لانه يعلق لا ابتداء وانما لا يتوقف اذ او جرد فاذ اعلى المشتري حتى كثر  
حر له لرجل بلا امر فهو لنفسه اجازة الرجل ولو لم يوجد فجازا عليه يتوقف على اجازة من شرا له كعبي وقت  
محجورين او شرا لغيره ما يتوقف فان اجاز جاز وعده على الحجة لا العاقد ومذا الواض والعاقد العقد في نفسه  
واما لو اضاف الى شرا له ما في يده ففلان وقيله فانه يتوقف على فلان ولو قال شريته فلان فقال البايع بعت  
او قال البايع بعتة ففلان فقال المشتري قبلت فقد على نفسه ولا يتوقف هذا العلم يسبق من فلان التوكيد والا  
فلو سبق احد ما فشيء الوكيل فقد على حوله وان اضاف الوكيل الشراء الى نفسه وعليه العهد **فوا**ضافة الفضول  
على وجهي احدهما ان يقول البايع بعتة منه ويقول الفضول شريته او قبلت يتوقف ايضا على اجازة ونايها ان  
يقول الفضول لبا بعد جده ويقول البايع بعت وبعقل المشتري شريته او قبلت يتوقف ايضا وانما مال الشريته فلان  
يقال البايع بعت او قال البايع بعتة ففلان فقال الفضول قبلت او شريته فانه يتقدم على المشتري ولا يتوقف  
ولو قال الفضول بعتة ففلان او قال الفضول قبلت ففلان او شريته او قال الفضول شريته ففلان فقال البايع بعت  
مكروا لهما بعتة يتوقف ولا يتقدم على الفضول **ج** اذا شرا بعتة عليه ولا يتوقف وان اضاف الشراء الى المشتري وهذا يختلف

اللّٰهُمَّ

قال

افضل



دون المستورم

مَشْرُوع

بدین صلاغ

ويعبر المأمور ببذل ما كان قد اقرضه  
وكان في قوله صادق على انضام  
نقد على المدعى عليه فلهذا صلاحيته

اوضح بدمه جاز لنا نذكر حاله بان الاستقامه  
حقه في الدعوه والصالح على الاستقامه  
جانبه لو اضاف الى حاله هو











و اما المعنوية فلوزوجها اخوها او غيرها فعلمت فلها الخيار لا الذوق والاب والجد وتزوجها ابنا فلها رواية فيه  
عن حمزة قال لا ينبغي ان لا يكون لها الخيار كالاب وعنه ان لها الخيار وتزوج امته الصبية ثم عتقت وبلغت  
فلها خيار العتق ومثلها خيار البلوغ في اختلافه في الصحيح عدمه في المولود بذكر الرقية واكتب جميعا فكانت والابنة  
فوق ولاية الاب والجد ثم خيار البلوغ فيارق خيار العتق في ان يثبت للذكر والابنة وخيار العتق لا يثبت للابنة  
وايضاً خيار العتق للبكر لا يبطل بسكوته بل يثبت له خيار البلوغ يبطل بسكوته للبكر ولا يثبت له خيار العتق  
ان البكر لو بلغت ولم تنسج ساعة ما بلغت يبطل خيارها وان كان المجلس قائماً كان بشرط علمها بالنكاح لا بغيره والخيار والابنة  
البكر اذا عتقت ولم ينسج لا يبطل خيارها ما دام المجلس قائماً كذا **س** وفي خيار البلوغ يثبت له خيار المجلس ايضاً عند  
بعض العلماء الا عندهم فانه قال فان اختارت نفسها ساعة ما بلغت وكان الزوج غائباً او حاضراً فيفسخ النكاح ولو  
يهران لم يخير نفسها في تلك الساعة بطل خيارها وخيار البلوغ للثيب العلم يثبت له ما ورأى المجلس والعم وقت لا يبطل  
الا بالابطال اذا اراد يدر على رضا اقول في شرح الهداية علمها يدرك على ان خيار البلوغ يثبت على المجلس  
بعد الاستقلال بعد انفسه بطل خيارها ومزايد على انه يقتصر على المجلس قال وهذا الخيار ليس في معنى خيار قبل  
العتق بل هو من معنى سائر خيارات كخيار الرقية وعيبه لا يقتصر على المجلس بل هو العلم ففقدت النكاح  
ونفى به الطلاق فمن حرم طلاق وان نوى تلافياً ففقدت وايضاً خيار البلوغ فيارق خيار العتق فان  
الفرقة بالبلوغ لا يثبت ما لم يفرق القاضى وثبت في العتق بقوله اخذت نفسي ثم لا المهر كله لو دخل  
والا سقط كله وفي فرقة الطلاق سواء كان من الزوج او من المرأة ولو خلاها بعد البلوغ يثبت له خيار  
كما يبطل بوقوعه وطلب مهرها وطلب فرضه فينبغي ان يبطل لانه ذكر **ن** في الثيب البالغة لو تزوجها ولو خلاها  
تزوجها برضاها على موافقة من لا رواية فيه وعنده ان اجازة منظره في الاحكام الخلق وترى في مجلس  
الفضول واقفة صبية تزوجت نفسها وخبرها ثم بلغت فدخل بها برضاها فيحق قياس الخلق في الفضول فينبغي  
ان يكون اجازة وكذا علم ما ذكر **ن** في احد الزوجين قال كان النكاح في العبا الزوج الجذوة وعز جودته  
لانكاح بينهما فلو دخلها بعد اكبر من زواجها واجازة اقول هذا يستقيم ان كان العاقد غير ابا اذا كان  
العاقد من الجذوة او صبي لا يعبر فلا **ص** صبية تزوجها عمها فبلغت في حق خيارها ما لم يرض بنكاحها رضا  
او لانه لا يجمع او طلب نفقة اما لو اكلت طعامه او خدمته كما كانت في حق خيارها لا لانه ليس برضا ورفق آخر  
ان المجلس خيار العتق عذر الجمل خيار البلوغ فلو لم تعلم به لا تعذر حتى انما لو بلغت وعي بكونه وسكنت وقالت  
لا أعلم بالخيار فلذا سكت وقال الزوج لا يثبت فاقول للزوج ويبطل خيارها في النظام من اجل الزوج فان  
الصبية تبلغ لا محالة واذا كانت تبلغ لا محالة تسقط على من منع المجلس على الخيار او بلغت لم لا تسقط ولكن  
فالنظام ان كان الزوج صادقاً فصدق اما الامة فلا يعتق لا محالة حتى تسقط عن هذا المسألة فالنظام من  
في معنى الجمل فصدق اقول في قول تسقط هذا المسألة انظر في السؤال والخيار حال البلوغ ممنوع ظهوره واقول

هذا هو الوجه في خيار العتق

الشفقة

ايضا قوله وقال في العلم بالخيار فلذا سكت وقال في علمت ان العلم به شرط حتى لو قبل قولها كما يبطل خيارها  
وليس كذلك كما مر في من ان العلم به لا يشترط واليه اشار هذا القائل ايضا حيث قال فلو لم تعلم به لا تعذر فينبغي ان  
مناقاة ولو لم يكن غرضه الاشعار بان العلم به شرط لما احتج الى هذا التقرير بكونه ان يقال قولها لم اعلم بالخيار ولا انفسها  
وان سكت العلم به بشرط قال فان بلغت بذكر البكر لم يقدر على الاشهاد قال في كبريات اقول نقول نفقت النكاح فاذا  
فاذا أصبحت شهيدة تقول رايت الدم السكعة واخترت نفسي فقبلت ابيع لها ذلك قال نعم لانها لو اخرجت ان ارات  
الدم في اليد واخترت نفسها لا تقبل قولها ويبطل خيارها اقول في هذا على ان الكذب مباح عند الفروغ وان كان  
غير الاربعة المستثناة وعنه ان لو قالت عند الشهادة او القاضى نفقت النكاح حين بلغت يقبل قولها ولو قالت  
بلغت لم اعلم بالنكاح الا الآن ونفقت قبل قولها كذا **ح** اقول في مسلم اسس واليد ينبغي ان يقبل قولها مع ما بين  
لانها قد تبلغ بلا اختيار في وقت تعذر فيه الاشهاد وتكفي الاشهاد في جرحه والخرج مدفوع شرعا والفروقات  
مستثناة عن قواعد الشرع فينبغي ان يقبل قولها وان اضافته الى القاضى وهذا اولى من تجوز الكذب وسنن في بيان  
من المحيط في اشارة الى ما قلنا وينبغي ان يكون الشفعة كذا **ش** فلو لم يكن عندك شهود فانما او خدمته فلو بلغت  
بحيضي تقول خففت الآن ونفقت فاشهدوا عليه ولو بلغت باسلام او بين يقول كما بلغت نفقت فاشهدوا  
وتقول اشهدوا اني بلغت ونفقت فان قالوا حتى بلغت يقول كما بلغت نفقت ولا يزيد على هذا فانما اقول  
بلغت قبل هذا ونفقت حين بلغت لا يصح **ط** خيار البلوغ كشفقة فانما كما بلغت ينبغي ان يختار نفسه كالمشيع  
وتشهد على نفسه لو عدا من يقبل شهادته ولا يخرج الى انكاس واختارنا نيا ولو لم يختر في بيها حتى خرجت الى الكان  
يبطل خيارها والاشهاد لا يشترط لا اختيار في نفسه لكن شرط لا ثبوت به بينة يسقط اليقين علمها وخبرها على اختيارها  
نفسا كتحليف الشفيع على طلب الشفعة فان قال القاضى اخترت نفسي حين بلغت طلبت الفرقة خبرت مع اليقين  
ولو قالت بلغت اسس وطلبت الفرقة لا يقبل ويحتاج الى البينة وكذا الشفيع لوقا طلبت الشفعة حين علمت  
فالقول له ولو قال علمت اسس وطلبت لا تقبل وتكفي قامة البينة اقول في رال اشهاد لا يشترط لا اختيارها  
الى قول ليسقط اليقين اقول صدقت مع اليقين ايضاً مسلم اسس لان قوله القاضى حين بلغت طلبت الفرقة اخبار  
عن القاضي عن حاله عند القاضي والاما احتج الى البينة لانه يجرح على البلوغ الآن في مجلس القاضي فينبغي ان  
يستوى وهو قول ابن علقمة **ج** ولو بلغت وقالت الحمد لله اخترت نفسي في حق خيارها ولو بلغت في مكان متقطع  
عن الناس فبلغت امراً لا يترتب به شهادتهم على اختيارها لم يبطل فينبغي ان تقول في قدر البلوغ اخترت نفسي  
فنفقت النكاح فبعد لا يبطل حقها بالقاضي حتى يوجب اليقين ويحق البكر لو استوفيت فسكت ثم علمت ان الاب  
تزوجها من فلان فوجرت مع رقا وتثبت للبكر خيار البلوغ والشفقة تقول طلبت الحقين ثم تنسج وتبطل بالاختيار  
فيما بالشفقة وتثبت طلب الشفعة وتبطل خيارها في هذا النكاح رقا للنكاح على قول من جحد هذا النكاح رقا للنكاح قول  
الثيب الشفعة لان خيار البلوغ للثيب لا يبطل بسكوته ولو قامت عن مجلسها **ش** بلغت بكونها فقالت روت

هذا هو الوجه في خيار العتق

اسس ونفقت لا تقبل قولها

او صبي

محل















[illegible]

مجلس علم الادب الى  
الحسنه كذا فيقولون

مطالعہ القرآن کتب خانہ  
لاہور

از پیغمبر

اشياء فان كان عدو با متفاضلا بطل في رومان وكونه جواريا لا يبطل خيار الروية ما لم يزل يملكه وان كان عدو با متفاضلا بطل في رومان وكونه جواريا لا يبطل خيار الروية ما لم يزل يملكه وان كان عدو با متفاضلا بطل في رومان وكونه جواريا لا يبطل خيار الروية ما لم يزل يملكه

نعماء عليه السلام انهم بالحق من مشرطين (فلا)















ومعنا ورثه فيما يشك فشاورة فما استغفرت منه فراجع **خ** اول الك غير الاول في المسكتين ولكنه  
روى ان ابي حنيفة لم يرد عند البائع قبل قبضه فلهذا لا لانه عين الاول لانه لو كان غير الاول لم يرد له الرضا  
به لعله يبين قوله عالميا به يبين جعله عين الاول خلافاً وتوافقاً في الثاني ليس له الرضا لعمالة **خ** ثانياً  
فما لم يرد فيه فلهذا في العرج اجاب انه لا يرد لانه لما يرد يكون مذكوراً غيره وقال بعض ائمة زمانه ان  
ثبت ان العرج الحاد سبب علة العرج القديم فلهذا **ج** ثانياً في غزله فاستعمل بعضها فوجد استعمالا اروي  
من بقيتها لزمته لانها كشي واحد وقيل يرجع بحكمة العيب وقال تسان ان سائر مثل الغزل الذي يستعمل اربعة كل واحد  
جميع ما يولد يوزن **خ** وجد عيب قن فصره فلا يرد ولا يرجع بنقصه ان اشر فيه الغزل والافيرة ولو جرد صرف  
غتم ثم وجد عيبه فان لم يكن الجز نقصا فلهذا قال تم والجز عندى ليس بنقصان قبل له ان سري كرمافا عند  
نقصان ثمان فوضعا على الارض ثم وجد عيب الكرم قال لو لم ينقص القطف فلهذا **ق** ثانياً ان لا يكون له الرضا  
الشرطيان منصفان مطلق ومن جمع الرضا كما تروى اربها خلافاً ولكن يظهر من هذا ان فيها روايتين **خ** ثانياً  
مروى فوجد عيباً بالنياب وقد اختلف الجواب فلهذا في الباب كل الثمن وينبغي ان يكون الجواب في القن والامة وكذلك  
اذا وجد بها عيباً بعد ما اختلف ثمنها فلهذا في الباب كل الثمن سري شاة او يقر مع ولده فلهذا في باب فارتفع منها ولدها  
فلهذا ردها ولم يكن فذكر رضا ولو ارسل موعلياً واجتلب المشتري من لبناً مثلاً فشر به الدار او اطلقه مواباه بعد علمه  
بالعيب فو رضاء **ق** ثانياً في ثمنه فلهذا في الباب لا يرجع **س** ثانياً في رضى به البائع اوله ولكن يرجع  
بنقصه وكذلك لو اشترى الشجر فاكله ولو اكل غلة القن او الدار فلهذا **ق** ثانياً في رضى به البائع اوله ولكن يرجع  
الرضا ومروا في استخدام **س** ثانياً في ثمنه فلهذا في الباب لا يرجع **ق** ثانياً في رضى به البائع اوله ولكن يرجع  
فلا يمكن نسخ العقد فيه تبعاً للشيخ **ق** ثانياً في رضى به البائع اوله ولكن يرجع **ق** ثانياً في رضى به البائع اوله ولكن يرجع  
يبيع مع جده **ق** ثانياً في رضى به البائع اوله ولكن يرجع **ق** ثانياً في رضى به البائع اوله ولكن يرجع  
عندم لا عند ما شاء فادى بول فو رضاء فيض الفاضل عند عدل لينظر فيه ولو كسبه يد المشتري فالتلف اكسبه بعد ما علم به  
لم يكن رضا بالعيب سري فتعيب عند المشتري بفعله او بفعله اجنبى او بآفة سماوية فلهذا في الباب لا يرجع بنقصه فيقوم بطلان  
ومعها فان نقص العيب غير مثلاً كان حصة النقص على الثمن على هذا فان رضى البائع باخذ رده كل ثمنه فلهذا  
**ج** ثانياً في رضى به البائع اوله ولكن يرجع **ق** ثانياً في رضى به البائع اوله ولكن يرجع  
كان بفعله غير مضمون يرجع به وان اشترى الرق من جهة البائع او الشرع يرجع بنقصه وميانه لو سري ثانياً فقطعه ولم يخط  
او امة فوطئها فوجد عيباً جاز لم يرد ولا يمسك من المشتري فيرجع له البائع شرط السلامة ففقدت شرطه فيرجع بحصة الرق  
اشترى الرق ولو صفاً فقطعه وخطا او ولدت الامة يرجع بنقصه الرق اشترى من جهة الشرع فيرجع له المشتري بوجه ان الشرع  
يمنع الرق للبراءة فيرجع له المشتري راضياً بالعيب كذا الوصف او خطا فرائى عيبه ثم باع بوجه بنقصه الرق من غير ان يخط  
الى البائع ولو قطع ولم يخط فرائى عيبه فباعه لا يرجع الرق اشترى من جهة البائع فلهذا في الباب لا يرجع ولومات

وإذا اشترى الرق من جهة البائع  
وكان له عيب فلهذا في الباب لا يرجع  
وإذا اشترى الرق من جهة الشرع  
وكان له عيب فلهذا في الباب لا يرجع

الرقن يرجع

الرقن يرجع الرق اشترى من جهة البائع فلهذا في الباب لا يرجع **ق** ثانياً في رضى به البائع اوله ولكن يرجع  
اوت سرياً ثم رآى عيبه لا يرجع بنقصه عند خلافها كما لو كان له الرق اشترى من جهة البائع فلهذا في الباب لا يرجع  
او من جهة الشرع اما لو اشترى من جهة المشتري فلا يخفى اما ان اشترى بفعله مضمون او بفعله غير مضمون والكل لا يرد  
انه لو حصل ذلك لكانت الفاعل مكرراً فيجب ان يكون له الرق اشترى من جهة البائع فلهذا في الباب لا يرجع بنقصه  
ثم رآى عيبه لا يرجع بنقصه والفقهاء فيه ان المشتري صار محسباً له البائع يقول رضى على رضى البائع لا يرجع بنقصه  
فيما باع ولا يرد الباقي في قول اصحابنا الثلاثة ولا يرجع بنقصه الرق اشترى من جهة المشتري بفعله مضمون فصار  
كالوابع بالان لا يرد لحي ملكه **ق** ثانياً في رضى به البائع اوله ولكن يرجع بنقصه الرق اشترى من جهة البائع فلهذا في الباب لا يرجع  
المشتري يرجع الرق اشترى من جهة البائع فلهذا في الباب لا يرجع بنقصه الرق اشترى من جهة البائع فلهذا في الباب لا يرجع  
ويروى الباقي بحكمة من الثمن وعليه الفتوى **س** ثانياً في رضى به البائع اوله ولكن يرجع **ق** ثانياً في رضى به البائع اوله ولكن يرجع  
في ظاهر الرواية وكذا لو قد غلب او سري ثانياً او طعنا ما فالتلف او الخلف لانه وجب عليه ثمنه او قيمته فصار كسري رضى به البائع فلهذا في الباب لا يرجع  
يرجع بنقصه لانه وصل اليه قيمته معيباً لانه الواجب على قايه فيرجع على البائع بالنقصان اشترى من جهة المشتري بفعله  
غير مضمون فلا يرجع بنقصه كما حرمه او وثق له العيب في مكرراً فيجب ان يكون له الرق اشترى من جهة البائع فلهذا في الباب لا يرجع  
احد ما ان المبيع لو كان ثوباً فلبسه حتى تخرق فرائى عيبه او كان طعاماً فاكله فوجد عيباً فلهذا في الباب لا يرجع  
المشتري بفعله مضمون فصار كسري رضى به البائع فلهذا في الباب لا يرجع بنقصه الرق اشترى من جهة البائع فلهذا في الباب لا يرجع  
بصفه الناس ومع ذلك يطل حقه **ق** ثانياً في رضى به البائع اوله ولكن يرجع **ق** ثانياً في رضى به البائع اوله ولكن يرجع  
ويحكي كذا في خلاف البيع فان المقصود الاصل بالثمن هو الانتفاع به لا البيع فافترقا قاله ولو اكل بعضه لا يرجع بنقصه  
فيما اكل ولا يرد ما بقي كسري بعضه ومنع الاعتراض وعند سري يرجع بنقصه ما اكل رضى به البائع فلهذا في الباب لا يرجع  
ولا يرد الا ان يرضى البائع في رواية يرد وان لم يرضى البائع فلهذا في الباب لا يرجع **ق** ثانياً في رضى به البائع اوله ولكن يرجع  
قال عندم يرد ما بقي بحكمة من الثمن وعليه الفتوى **س** ثانياً في رضى به البائع اوله ولكن يرجع **ق** ثانياً في رضى به البائع اوله ولكن يرجع  
في رواية واحد ما لو كان في وعاءين فاكل احدهما وابعه فلهذا في الباب لا يرجع بنقصه رضى به البائع فلهذا في الباب لا يرجع  
لان في وعاءين فهو حكم العيبين مختلفين ولو سري طعاماً في وعاء فوجد عيبه فلهذا في الباب لا يرجع بنقصه رضى به البائع فلهذا في الباب لا يرجع  
البعض ولله رضى البائع لا عند الوابع بنصفه ثم رآى عيبه فلهذا في الباب لا يرجع بنقصه رضى به البائع فلهذا في الباب لا يرجع  
فالحكم فيه حكم قنين ونقيرين وعين وكذا لو سري وقفاً فوجد عيبه ثم علم انه من رضى البائع ويرجع بنقصه ما خبز وكذا لو سري  
سمناً وايقا فاذ البائع انه مات فيه فان يرجع بنقصه المبيع في الفتوى وهو قول سري كما لو اكل طعاماً ثم علم عيبه ويرجع بنقصه  
عندما ولو سري رضاء فلهذا في الباب لا يرجع بنقصه رضى به البائع فلهذا في الباب لا يرجع **ق** ثانياً في رضى به البائع اوله ولكن يرجع  
ثم رآى عيبه فانه يرجع بنقصه ولو سري ضيعة فافترقا فلو اشترى ثوباً فاكله فلهذا في الباب لا يرجع بنقصه رضى به البائع فلهذا في الباب لا يرجع  
ما علم او سري كذا في بنقصه فلا يمكن الرق بعد ولو سري بغير ثمنه فلهذا في الباب لا يرجع **ق** ثانياً في رضى به البائع اوله ولكن يرجع

مطل

لا يرجع

مطل















[illegible]

محاطا  
ببحث الغاية ١٥

قصہ اول

ونفسه في لانه ايام او شهر وسبب يقتضي فلم يقتضئ التأكيد فلم يدخل الغاية بخلاف الخيار فان مطلقة يقتضي التأكيد فدخل  
 وقال لا يدخل في الاصل لان لا يدخل الغاية الا بدليل وعلى هذا الخلاف والتأخير في اليمين في رواية الحسن قوله لا يدخل في الاصل  
 الرواية ان لا يدخل وقصوره حلف الاكلمة الى غيره فذكره بعض شيوخ البرزوقي ان الى انتهاء الغاية مطلقا فايدخل  
 وما لا يدخل الا يكون الدليل في كنه اجزائه كتب الاصول والفروع اصطلاحيا بطا كما فيما يخرج عليه هذا الفروع المشتقة  
 خالبا عن الاشكال فان حاصل البرزوقي ان الغاية لغو غاية لنفسه لا يدخل كالتبعية في القصور الا ان يتناولها صدر  
 الكلام كعرف في نفس الامر فلا كعاشرة الاقرار وهذا ينشكرا من الرواية في تأجيل اليمين الى الغاية لم يدخل فيه  
 مع ان القصور تناولها فان قبل ما في غاية بنفسه الا الاصل عدم الدخول فلذا لم يدخل في حال على تقدير التسليم لمقتضى  
 تناول الصدر والآن يشكك بالغاية في الخيار وكذا يشكك في السكينة فانه كعرف في تناول الصدر والقيام معا انه لم يدخل في صدره  
 حلفا بل لا يشكك في السكينة الى رأسها وكذا يشكك بقوله فخر في ما خرج وريم الى ماية وبقوله السكينة من مائة الى الف فانها  
 المالية وتام الالف يدخل مع ان كعاشرة في مائة الاقرار وحاصل كشف البرزوقي ان الصدر لم تناول الغاية بل دخل في قوله  
 بنفسه كعرف في الالف وكذا يشكك في السكينة فانه كعرف في كعاشرة مع انه لم يدخل وكذا يشكك بما تضمن تمام المالية وتناول  
 الالف وحاصل المناظر ان الغاية لو كانت قائمة بنفسه لا تدخل كقوله من هذا الحائط الى هذا الحائط وان لم تكن قائمة بنفسه لا تدخل  
 لم تناولها الصدر كعرف في الالف فلا يكمل في القصور وهذا يشكك في السكينة فانه كعرف في تناولها لم يدخل وكذا يشكك في غاية  
 في الخيار فانها تدخل مع ما في غاية بنفسه فان قبل ان لا غير قائمة بنفسه يقال على تقدير تسليمه يشكك في الرواية في تأجيل  
 اليمين الى الغاية لا تدخل فيه وايضا هذا الضابط بخلاف الاولين لان جعل كعرف في البلد مما ليس بغيره بغيره  
 وكذا سائر الصواب المذكورة في غير ما من الكتب لا يخرج عن خلاف نظامه بل من ما بينهم في هذا المقام ان الاصل عدمه ان  
 لا تغتبر الغاية عما كان قبل التكلم من دخول وعدمه الا بدليل يقتضي اعتبار تناول الصدر ودخوله قبل التكلم لئلا  
 يلغى ذكره الى الاية لانه لو قال اكلت السمكة الى نصفكم لم يدخل النصف الآخر والآن لم يلغى ذكره الى الغاية وخبر  
 غاية اليمين في ظاهر الرواية للعرف والاصل عدمه الا لا يدخل الغاية الا بدليل فدخل العاشرة في الاقرار لانه ليس بغيره بنفسه  
 لانه لا تحقق له الا بتسعة قبله ودخل الاخر في قوله قوراة من اوله الى آخره لانه سبق لاحاطة القرآن ودخل كعرف في  
 بفسله النبي ثم حين تعليله ليقايل ان يقول في ينبغي ان يكون غير كعرف واجبا او سنة لان مواظبة لا تترك احدا ولا يترك  
 السنة ويمكن ان يكون الاصل عدمه الكل ان لا يدخل الغاية واختلفا فيهم في الفروع لعرض العرف او غير وانما ان يغتبر  
 العرف في امثال اكل السمكة كما لا بد من كماله في امثاله ما هو المتعارف فينبغي ان يراد في العرف لا يشك الا بدليل كدخول  
 المرفق بفسله النبي ثم في الحقيقة اختلفا فيهم في امثاله من اختلفا فيهم في العرف فربما على ما ذكرنا من احوال الاصل  
 واعتبار العرف ما ذكره في طلاق الهدية ولو قال انت طالق من واحد الى ثلثة بقع واحد عند زفر وهو القياس في  
 الغاية لا يدخل تحت المتعارف وعند ما يقع اللف استحسانا وعنوان مثل هذا الكلام يدل عليه الكلام في كقولك خذ  
 من مالي من درهم الى ماية وعند ما يقع ثلثان لا يدل عليه الاكثر من الاقل من الاكثر فانه يقولون في

ابى ج. بتناول الصدر و عدم  
قد ظهر تمام الى ان و تمام  
الالف لودليل الالف و ا  
الحال و السجدة و و و و و  
السمك مع ٥٥

الموجوب مع تركه  
وغيره  
الشيء عليه السلام







ثم بأسر الشوط كقول المرأة انزوجه هكذا وهذا اذ اعني به التعليق بالزوج والفقير على ان لا يطلق تعني اليمين  
 بانه وقت تكلمه فلا يتقلب قبل ختم التعليق انه **لغا من** انقضت عدتها فقال اكره ورايا زوجها من حلال برهن  
 حرام فمزوجه لا يطلق وانما يطلق امراته كانت له عدل اليمين كقوله فامرته طالق **عد** قال لامرأة ان تزوجتك  
 غللا لا الله على حرام فمزوجه لا يطلق لانه القبح لو تقدم اكره لانه وانما هو من زن ارض بطلما في اذا كان لفظة  
 كذا لا يطلق لانها معرفة وموضع الشوط فلا بد من تحت الجزاء المذكور باسم التكرار ولو كانت له امرأة وقت تكلمه يطلق  
 البع كانت غللا لانه عام من غير التقدير القارسي ولو قال مخرج بدست راست كبريم برهن حرام ولا امرأة له ففيل  
 موعين وعليه الكفاية اذا حث وقيل لو عني به تعليق طلاق في امرأة يتزوجها يمين آخر تركه كبريم صغيرا لا يستقبل  
 ولو قال كل امرأة اطلق ان فعلت كذا وليست له امرأة ونفرا امرأة يتزوجها يصح نيته كقوله كل امرأة تكون  
 وقيل لا يصح ثم هذه الالفاظ لولا اربع شوق تبين كل منهن لشغل النساء **عروفا** قال حلال الله على حرام والمراد ان  
 فان لم يتبين انما في نيته اجرة ما في الاضمار تبين اخذها واليه البيان لانه مبهم ولو قال مخرج بدست راست كبريم  
 لولا الاربع نيته كقوله من الغارسية في كل من كان فعله كذا كان فعله كذا في اربع شوق جميعا ولو لم يكن له امرأة  
 امراته طالق ولا اربع **نقط** لو حلف هذه الالفاظ ان كان فعله كذا كان فعله كذا في اربع شوق جميعا ولو لم يكن له امرأة  
 لا شيء عليها لا يطلق او عمن **فد** حلال فلا يتفرق الى اخذ يمين واليه البيان بخلاف مخرج حلال لا لا للكل وملا يوافي  
 لما في الذبيح قال مخرج بدست راست كبريم برهن حرام ان فعلت كذا ثم حلف حلال برهن حرام ان فعلت كذا وكذا الفعل  
 الاول ولا امراتان ثم خالف احدهما فمزوجه ثم خالف الثانية ثم حث يطلق المختلعة لانا والاخرتين لف  
 الشوط واحد فاحلت به اليمينان فطلقتا باليمين الاولى فيثبت المختلعة فتثبت الاخرى لليمين الثانية لانا وايت  
 بينهما وزالت مزاجته المختلعة **ان** فعلت كذا ثم فكر فعلا آخر ففعل احدهما فطلقت ثم فعلت الفعل الآخر في العدة  
 قيل يقع الآخرة وهو الاظهر او اليمين باليمين لمعتقا وقيل لا يقع **جف** قال حلال الله على حرام وما اخذت يميني  
 فهو على حرام ان كنت فعلت كذا وكذا وبيت شابين نفرا او اوفخا او لا بخلاف تعليقه بفعل المستقبل في غير قال  
 حلال برهن حرام ان كان كنتم مكرهين حلف كنه انزوي سه طلاقا كايين تكند وكروا نكث شوق ويريد صرف اليمين الى احدهما  
 فلو **د** قال لامرأة كذا نطلق امراته المعروفة المختصا فلما قال عني امرأة اخرى الى لا يقبل الا باليمين والبيان  
 في المعروفين ولو قال ان فعلت كذا زن بطلما وله امراتان وفعله طلقا ويصدق نيته اجرة ما **فد** قال  
 ان زن خواهم زن بطلما في فمزوجه امراته تطلق ونحو اليمين وفي غير حلفه ازايج اذ انتاب برأيدنا انا كره  
 لود ومخرج انتاب برهن تابذوخا حلال كره است برهن حرام كره جنين كانه كره وكره است تطلق لود وكه حلف  
 جرحه كره حلال برهن حرام كايين زن مراه مراه راء وارس وبانت منه قبله في ثلثة اشهر وصره في ثلثة اشهر وصره في ثلثة اشهر  
 صهره ولو حلف جرحه فبدراسد ام وانجور ايند ام وروخته ام بندق بوق وروخته لا تحث ليقيد **د** قال لامرأة  
 اذا كنفه تا يكره سالا كره فمولا كره حرام فمولا كره ما لا غنى كافي قوله ان قرنتك فكل امرأة انزوجه

بخم

۵۱۶

خطامه امير دولة العراق

خطبات

نظمت في فقهنا ابيلاً، عندهما لا عند، وقوله انت على حرام الفرج يقع به واحد **نقط** مدار حلال بر من حرام ان فعلت  
كذا يقع واحد لو فعلت اتم امره ولو كملت فقال حلال بر من حرام كبرين سخن كفته فقالت لا كنهه لم تطلق لوقالته والآن تطلق  
**قد** قال بها لفلان كاركه، فاكترته فقال اكره كاركه، ثم طلق في طلق باقرار الزوج ولو حلفت انها لم تفعل **نقط** قال  
لها حلال بر من حرام ثم افرز ولم تكلمت فقالت حسبت تطلق لاني قد صدقت كحيف وقال غير الا تطلق قال لاني حرام  
حلال بر من حرام ان فعلت كذا ثم فعلت ثلث وقوله مزرعة كبره وباشد بر من حرام عيش غير ان بعض النسخ قالوا ان قوله  
بوعيد يقع على المرأة الحالية وقوله باشد على التي يستفيد فتطلق الحالية بلا نية قال بعضهم لا تطلق عيش بقولك طالق  
ثلاثاً وثلاثاً ان شاء الله حيث يقع الثلاث عند حرج اذ عدها في الكتاب لغا فم بعد الاستثناء، وقال بعضهم تطلق وتجب لب  
عن الشبهة ان قوله باشد تأكيد لا اول فلا يكون له اصله للتبعية فان قيل انما يستقيم الجواب بحركة الدائرة في قوله  
لغيره بالماضي بالسكون فلا تأكيد قبل كناية الشرط يجعل الماضي مستقبلاً وهذا كذلك لان قوله مزرعة للشرط **نقط** قوله مزرعة  
كحوله وبعده وباشد بر من حرام ان فعلت كذا لغا البين اذا اخذ الا لفظا بغير لغوا فاصلا بالاتفاق قال اكره تأكيد  
الذكر من شهر باشد مزرعة كبره وباشد از من كذا وبعد تأكيد كبره وباشد شهر باشد لا تطلق التي في نكاحه وقت البين  
لان مذهب اللغظين للاستقبال فان قيل لا تقدم معناهما فلا يقع عند حرج فيل انما يلغوا فيا تكره عيش ذلك اللفظ كقول  
انت حرو حوان شاء الله اما اذا اكره بلفظ آخر كقولهم اجمعون فلا وهذا الجواب حتى من الجواب من قبل بلغوا على قياس حرج  
الاتحاد مما معنى **نقط** قالت لزوجه من بر تو حرام فقال نبي وانتم كحل لي با حرام لا يقع شيء قالوا لا صاحب مكره را  
از شما زن حرام است اين كار كنيد بكي ان كاركه قيد هذا اقرار بالجوته وقيل لا وهو الصحيح قال آخرى زن حرام  
فقال بكي هذا اقرار بالجوته **شبه** لو كانت له امرأة معها نه وامرأة متكوحة ينصرف الى المباهنة والافعال متكوحة وقيل  
لو معروفها بهذا الاسم ويدعون به لا يكون اقرار او الا فاق **نقط** لو قال مرتين انت على حرام ونفوي بالاول طلاق وبالثاني  
بمينا فكما نفوي اول مراتبه انتما على حرام ونفوي الثالث في احدى والواحدة في الاخرى فكما نفوي عند حرج وعليه الفتوى  
ولو نفوي الطلاق في احدى واليمين في الاخرى فطلقتا عند حرج وينبغي عند حرج ان يكون كما نفوي او الثلاث انتزع على حرام  
ونفوي الثلاث في احدى واليمين في الثانية والكذب في اثنتي تطلق ثلاثاً وقيل ينبغي ان يكون هذا عند حرج ويكون  
عندهما كما نفوي واوبهون حرام فقال هذا الدرهم على حرام فشرى به شيئا حش ولو ورثها او تصدق به لولا لير ليه  
تخير جميع التصرفات وانما يزل به ما يختص بالدرهم غالباً وموالاته او هذا الخمر حرام على شرها اختلف حرج سما قال  
احد ما يلزمه الكفان والآخر لا اذا اخبر عن الواقع وتيقن بانه ينفوي ان اراد البين لزمه الكفان لان اراده الخمر او ينفوي  
فيها يصح اضافة التخييم الى المرأة يصح اضافة التخييم الى الرجل كقوله انا عليك حرام حرمت نفسي عليك لان اضافة التخييم اليها  
يصح بلا ذكر الزوج حتى لو قال حرمك ونفوي طلاقا او قال انت حرام تطلق وان لم يقر على واضافته اليه لا يصح بلا ذكر  
المرأة فلو قال حرمت نفسي او انا حرام ولم يقل عليك نفوي طلاق لا يقع واضافة البيسنة على هذا التفصيل **فت** حلف  
لا اياكل من خبز حش خبز بينه وبين آخر لا في من رعيه الا الخبز يطلق على بقية آجره لا الذي غلبه من طعام زبير

عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الوهاب

وقال بغيره لا يقع على الخليفة  
بالشيء **فدس** خلف مرسته  
بعد وراشد فغلبه كذا الخلف  
كذا انفسا ثم تزوج م

لغز احد مقام

876

قطر

أخبار الخلفاء















بأنه عهده واداءه من سائر ما كان له من أمواله  
والتي لا ريب أن أمواله من مال نفسه لم يأت من المال  
والتي لا ريب أن أمواله من مال نفسه لم يأت من المال  
والتي لا ريب أن أمواله من مال نفسه لم يأت من المال

بالبيع لوقاله أو احتمال أو حط أو وصح عند ما ضمن لموكله لا عند من الموكل لو قبض المثل لا يمكن  
الاقالة إجماعاً **فصل** في إبطال الوكيل من قبل المالك في حاله ثم عند محل الإجلال ياخذ من المشتري  
ثم أهل المشتري **فصل** في إبطال الوكيل من قبل المالك في حاله ثم عند محل الإجلال ياخذ من المشتري  
عنه فهو منقطع ولا يرجع على المشتري ولو قال أنا أفضيكم عنه على أن يكون المال الذي على المشتري لم يجر  
ورجع الوكيل على موكله بما دفع **فصل** في إبطال الوكيل من قبل المالك في حاله ثم عند محل الإجلال ياخذ من المشتري  
إلى أصحابه على أن إنما أقبضها فافعل المشتري فليبايع أن يسترق ما دفع إلى أصحابه **فصل** في إبطال الوكيل  
لا يمكن الإقالة إجماعاً والوكيل بالبيع لو قبض المثل مما شرط له من شرطه ثم رد وكذا لو أجاز له  
البيع أو وصح به قبل قبضه أو قال أو قال به صح وضمن عند ما لم يجر عند من وعليه وكذا لو قبض المثل  
وأجمعوا على أن المثل لو قبضه المشتري قبل قبضه ثم جرد وكذا لو قبضه بعد قبضه بما نكح وأجمعوا  
على أنه لو قبض المسلم ربه أو المثل من المشتري أو بشرى بالثمن شيئاً أو صالحه **فصل** في إبطال الوكيل  
بالبيع لو قبض المثل ولو قبضه المشتري ولو قبضه المشتري ولو قبضه المشتري ولو قبضه المشتري  
وبن على موكله البيع بغير قبضه صاحب المثل ولو قبضه المشتري ولو قبضه المشتري ولو قبضه المشتري  
بدين الموكل ولو قبضه المشتري ولو قبضه المشتري ولو قبضه المشتري ولو قبضه المشتري  
الميت لا يورث ولو قبضه المشتري ولو قبضه المشتري ولو قبضه المشتري ولو قبضه المشتري  
الميت لا يورث ولو قبضه المشتري ولو قبضه المشتري ولو قبضه المشتري ولو قبضه المشتري  
فما لا يورث ولو قبضه المشتري ولو قبضه المشتري ولو قبضه المشتري ولو قبضه المشتري  
كذلك على الآخر ما من قبل المالك ولو قبضه المشتري ولو قبضه المشتري ولو قبضه المشتري  
على بعض الورثة ثم قال انقضى بامر القاضي فاقربه الوصي صدق لو كان من انفق عليه خيراً أو بصدق الفروع  
ليس الوصي بصدق فيما من ذنبه وليس هذا كذا في الحق وكذا هذا في البيع ليس الوصي بصدق في بيعه  
ولو أوصى بهذا الثوب فلما جاء الوصي بصدق بيمينه حسن ذلك لو قال تصدقوا بثوب مالي وله ذر فلو وصى بها  
والتصدق بثوب ثمنها وكذلك هذا في البيع والتصدق بالثمن لا الأبقار للورثة والتصدق  
بالقيمة وفي هذا الاتفاق لو أبقاها للورثة وتصدق بالدين مما كان من مال الميت جاز ولو تذر بصدق على هذا الفقير  
أو فقيراً مكره بصدق على غيره صح ولو قال لرجل تصدق بهذا المال على فقير مكره بصدق على فقير ولو وصى  
بفقير مكره بصدق على الفقير فقراً غير جاز عند من وقال م يضمن **فصل** في إبطال الوكيل من قبل المالك في حاله  
ورجائه وأبداً وحطاً أو بغير حصة زيل مال له حطاً أو بغيره وإن لم يكن فيه شيء مع حطه وتأخير قبضه لم يملك  
ولو زج جاز قبضه ويجز حطه بغير حصة ومكره هذا كله لأن من أمر القيان وقفاً فيهما وتأخير بيع مال لم يجز عند من  
وعند ما صح بغير حصة وهذا كذا في ورثته بين اثنين أو واحد ما ورثه كانا شريكين في مال لم يجز عند من

لو قبض المثل من المشتري ولو قبضه المشتري ولو قبضه المشتري ولو قبضه المشتري

أدام

الأصل من الموطأ

بمعدن الشوكين

ولو أجاز له

بأنه عهده واداءه من سائر ما كان له من أمواله

بأنه عهده واداءه من سائر ما كان له من أمواله

أحياناً

بأنه عهده واداءه من سائر ما كان له من أمواله

ولو أجاز له أو حط أو وصح عند ما ضمن لموكله لا عند من الموكل لو قبض المثل لا يمكن  
الاقالة إجماعاً **فصل** في إبطال الوكيل من قبل المالك في حاله ثم عند محل الإجلال ياخذ من المشتري  
ثم أهل المشتري **فصل** في إبطال الوكيل من قبل المالك في حاله ثم عند محل الإجلال ياخذ من المشتري  
عنه فهو منقطع ولا يرجع على المشتري ولو قال أنا أفضيكم عنه على أن يكون المال الذي على المشتري لم يجر  
ورجع الوكيل على موكله بما دفع **فصل** في إبطال الوكيل من قبل المالك في حاله ثم عند محل الإجلال ياخذ من المشتري  
إلى أصحابه على أن إنما أقبضها فافعل المشتري فليبايع أن يسترق ما دفع إلى أصحابه **فصل** في إبطال الوكيل  
لا يمكن الإقالة إجماعاً والوكيل بالبيع لو قبض المثل مما شرط له من شرطه ثم رد وكذا لو أجاز له  
البيع أو وصح به قبل قبضه أو قال أو قال به صح وضمن عند ما لم يجر عند من وعليه وكذا لو قبض المثل  
وأجمعوا على أن المثل لو قبضه المشتري قبل قبضه ثم جرد وكذا لو قبضه بعد قبضه بما نكح وأجمعوا  
على أنه لو قبض المسلم ربه أو المثل من المشتري أو بشرى بالثمن شيئاً أو صالحه **فصل** في إبطال الوكيل  
بالبيع لو قبض المثل ولو قبضه المشتري ولو قبضه المشتري ولو قبضه المشتري ولو قبضه المشتري  
وبن على موكله البيع بغير قبضه صاحب المثل ولو قبضه المشتري ولو قبضه المشتري ولو قبضه المشتري  
بدين الموكل ولو قبضه المشتري ولو قبضه المشتري ولو قبضه المشتري ولو قبضه المشتري  
الميت لا يورث ولو قبضه المشتري ولو قبضه المشتري ولو قبضه المشتري ولو قبضه المشتري  
الميت لا يورث ولو قبضه المشتري ولو قبضه المشتري ولو قبضه المشتري ولو قبضه المشتري  
فما لا يورث ولو قبضه المشتري ولو قبضه المشتري ولو قبضه المشتري ولو قبضه المشتري  
كذلك على الآخر ما من قبل المالك ولو قبضه المشتري ولو قبضه المشتري ولو قبضه المشتري  
على بعض الورثة ثم قال انقضى بامر القاضي فاقربه الوصي صدق لو كان من انفق عليه خيراً أو بصدق الفروع  
ليس الوصي بصدق فيما من ذنبه وليس هذا كذا في الحق وكذا هذا في البيع ليس الوصي بصدق في بيعه  
ولو أوصى بهذا الثوب فلما جاء الوصي بصدق بيمينه حسن ذلك لو قال تصدقوا بثوب مالي وله ذر فلو وصى بها  
والتصدق بثوب ثمنها وكذلك هذا في البيع والتصدق بالثمن لا الأبقار للورثة والتصدق  
بالقيمة وفي هذا الاتفاق لو أبقاها للورثة وتصدق بالدين مما كان من مال الميت جاز ولو تذر بصدق على هذا الفقير  
أو فقيراً مكره بصدق على غيره صح ولو قال لرجل تصدق بهذا المال على فقير مكره بصدق على فقير ولو وصى  
بفقير مكره بصدق على الفقير فقراً غير جاز عند من وقال م يضمن **فصل** في إبطال الوكيل من قبل المالك في حاله  
ورجائه وأبداً وحطاً أو بغير حصة زيل مال له حطاً أو بغيره وإن لم يكن فيه شيء مع حطه وتأخير قبضه لم يملك  
ولو زج جاز قبضه ويجز حطه بغير حصة ومكره هذا كله لأن من أمر القيان وقفاً فيهما وتأخير بيع مال لم يجز عند من  
وعند ما صح بغير حصة وهذا كذا في ورثته بين اثنين أو واحد ما ورثه كانا شريكين في مال لم يجز عند من

بأنه عهده واداءه من سائر ما كان له من أمواله



ان الورثة لو كبار او صغار او من الكبار غيب وحضور فله البيع مطلقا عند جح النظر او بيع الجمعية شايما فخر  
لنقلته عنه وجعلها لغيره فليس فيه **خ** لو كبارا غيبا فله البيع اجماعا منقول كبيعهم ولو ايضا اجازة عقاربهم ولو البت  
وبيعة عند رجل فاقضا او ومنها بامر القاضي ضمن الموعود الا انك لا تملك الوهم فبطل العود فوجبه كعدمه لو اوع  
بدفعه الى رجل فدفعا لم يضمن الا للوصى قبضا فله توكيد غيره به فقبضه كقبضه **ح** بيع الجوهري ومضارب بيع السبي  
لا يباح فيه وذكر انها لا يعنى في حائلتين احدهما ان لو باع في مرض موته وثانيها ان رب المال لو باع حاله المفارقة قبل  
ظهور الرجوع وحاصله يقتضي فيها الفاحش عند جح لا عند ما تمها التوكيد بشرط ان يبيعه والتوكيد بيع مطلق وصبي وقت اذن  
لها ومكاتب حائل لا يعنى فيها اليسير عند جح خلافا لما وقع ما اذا باع من قده المأذون الموعود ببيع الغنم ببيع  
عند جح خلافا لما **د** ولو ملكه بشرط ان لا يبيعه ولم يسم ثمنه فيجوز بيعه بغير الثمن او يسم ثمنه قبل بيعه اليسير وقبل  
وقد كرهه وطرفا ثانيا ثوب يهودي ولم يسم ثمنه فنفذ على امره ولو ساء فله لم يلزم الامر وكذا لو نفذ من المتى الى  
اذا وصف له صفة فشرى بتلك الصفة باقرا من المسمى فنفذ على امره **ح** يتجوز اليسير الا في ست حايلا احدها لو كيد باع من قن  
نفسه او من لا يتقبلها او تدل قبله بجزء بقيمة عند جح وقيل لا الثانيه رب المال باع حاله المفارقة الثالثة الغائب  
ضمن مع يمينه ثم ظهرت قيمته اكثر من اليسير اقلها كذا اخذ المصنوب الرابعة اوصى بثلث حاله فباع الوصى في مرض موته  
شيئا بيسير الغنم فانه يدخل في ثلث ماله الخامسة مريض مستغرق بدين فيبيع او يتم الشراء تمام القيمة **ح** الستة  
بيع المبيع من وارثه ولو باع وارثه صحيح من مورثه المبيع او مريض من يمينه او بيسير الغنم لم يجوز عند جح وذكر ان الخلاف  
في القيمة واما بيسير الغنم فلا يجوز اجماعا لانه كونه فلم يجوز وان قلت وهي الميت لو عقد مع وارثه ثمن القيمة فعلى هذا الخلاف  
**ط** المحجور بدين لم يجوز بيعه بيسير فخرية المشتري اذا له او فسخ والمحال ان يركب البيع صحيح عقدا عند جح ولو فسخ غيبه لا غنما  
الا بيسير كذا وفيه المأذون مكاتب وقت وصبي والمضارب والمفاوض وشريك الغنم يجوز بيعه ولو لا يباح في الغنم عند جح  
لا عند ما ولو شرى بيسيره او بغير التقدين فنفذ او تم على انفسهم واما الاوليا كالب وجد ووصي وقاض فلم يملك بيع بيسير الغنم  
لا يباح فيه وكذا اسراؤهم ولو شرى مضارب ومفاوض وشريك غنم بباحش الغنم بغير محالنا قالوا لا اعد بركب او بركب  
ونفذ عليه بيسير المحاباة يجوز الا في اربعة احوال مأذون مدين باع ماله الكا مريض مدين واما وصيه بعد موته فلو باع  
تركه لدينه وحايته صح ومنه من عجب الجبال الخلف مكر المحاباة لا املك الثالث بيع رب المال المفارقة الدائم مريض  
باع من وارثه لم يجوز عند جح اصلا وعند ما يجوز بلا محاباة لا **ح** بيع المضارب من لا يجوز شراره له بمحابة بل  
لم يجوز وكذا الوصى لو باع من ماله لو بثلث قيمته جاز بخلاف التوكيد عند جح لان جني المفارقة والدصاية على العموم فح البيع  
عالم بتحقيق التهمة وبناء الوكالة على المخصوص ومالا يتباين فيه قيد في العوض فقديم وفي الحيوان ولا يان في العتق  
وهو ذواتها وقيل لا يدخل تحت تقويم المقتومين **خ** انه فيما ليس له قيمة معلومة في البلد واما معلوم القيمة كخمس وعشرا  
طوشره بيسير الغنم فنذ عليه لعل موكله لانه محال ان يدخل تحت التقويم او لا يحتاج الى تقديرهم وبه يفتى ثم يباع يتجوز فيه  
ليسير انما يعنى لو باع بغيره واما واخفى فلا يعنى منه قدر اليسير فهذا كجاسية على ضرب لا يمنع الهلاك قدر الدرهم

لم ينفذ وفاته وكذا القاضى في القاضى فلو مال رجل مال غير لم ينفذ ولا هذا لو خلط بماله لا ينفذ وكذا السمسار  
 او خلط بماله رجل بماله غير لا ينفذ وان هذا لو خلط بماله ينفذ ولو خلط مال صبي بماله لم ينفذ وكذا السمسار خلط  
 مال رجل بماله آخر ولو مال بمنزلة وتبين ان يكون المتول كذا وكذا لا ينفذ الوصي بموته مجهلا ولو خلط بماله بمنزلة ومن  
 انما بموته مجهلا قيل لا كوصي فلو وضع القاضى مال يتيمة بموته مجهلا في لانه موقع ولو دفعه القاضى  
 الى يتيمة ولا يدرى الى من وضع لم ينفذ لانه موقع غير وللقاضى ولاية الابداع اجرة من دار من الموقوف عليه  
 جازاؤه يملك قبضتها ولم يجز للمتولي من الوقف ولا اهل المسجد ان يرضوا وعلى المولى ان اذا سكن اهل المنزل كانت الدار  
 متعة للعلم الاول ولو اذن قيم مؤذنا يليختم مسجد او قطع له الاجر وجعل ذلك اجرة المنزل ومواد المنزل جاز  
 وليس المتصرف على القيم ان ينفذ في مال الوقف في قبضه للمولى ان يتخير في المسجد او خانة وقيل لو ينفذ في الجماعة  
 فله ذلك وله ان يتخذ لسطح بيت الوقف خشيما لو يذير ذلك في اجرة وتكون المتول ايضا فاستاجر من كتب حاسبه  
 فالاجر ينفذ بماله لا الوقف منه في **فصل** وذكر في **عقد** الاستدانة لغيره من مصالح الوقف يجوز لو امر الواقف  
 والا فاختار ان يدفع الى القاضى لياخذ به **قضا** الاحوط ان يدفع اليه الا اذا تعذر الحضور بعد فستدبر بنفسه  
 قيل يصح بالرفع ولو امكن **سعي** يعني ان يكون الوصي في الاستدانة على العتيق كقول **ج** لو استقرت الدار لطفه جاز  
 وكذا الواقف **عقد** متولى بنى في عريضة الوقف فهو له وبني لنفسه بماله نفسه واشهد والافه للوقف خلافا لاجنبي  
 فانه لو بني بماله نفسه ولم يذكر شيئا فهو له فقد مر في الاستحقاق **جمع** ولو كانت ارض الوقف متعلقة ببيت المص  
 ير غير الناس في استجاره يبيع ويكون غلة ذلك في غلة الزرع والتخل كان للقيم ان يبني فيما بيننا ويورث  
 والاستعمال بهذا الوجه انفع للفقراء وقال سيع غلة المسجد باذن الجماعة بلا اذن القاضى يجوز وقال المتقدمون  
 الاول ان يكون باذن القاضى وقال المتأخرون الاول ان يكون بلا اذن القاضى لغلبة الطمع في هذا الزمان **ج** جاز  
 للوصي بيع مال المصفاة بلا ضرورة ولو عقار والولاية لا لو كبارا حضورا بلا ضرورة ويجوز معا غير ان يقدم بيع العوض  
 على بيع العقار والضرورة اخذ الشركة لانفسهم ووضع الدين والوصية من ماله ولو غلبت بيع العوض حفظا لا العقار  
 الا بضرورة **وحي** لو بعضهم غايبا او كبيرا هم عند بيع حصته كبر جافا ايضا وكذا بيع ما زاد على دين ووصية لا عقارها  
 وغلبة الكبر المحذور بيع متاعه قدر ما يملكه ايام ولم يجعل غيبة الاقرب في حق التزويج كذا في بقية ما يكونا منقطع **وحي**  
 الوصي ووصي الجدة ووصي وصية وصي القاضى ووصي وصية كوصي الاب الا ان القاضى لو جعل وصيا في نوع ينفذ في ذلك  
 النوع والاب لو فعل ذلك صار وصيا في الكل اوصى اليه الاولاد وصغار وكبار مات بعضهم وترك ابنا صغيرا فوصى  
 الجدة وصي ايم حج بغيره عليه كاهج على اية في عقار ولو لم يكن لليت ومن فلابد وهو الجدة بيع العوض والشر لا انية **وحي**  
 باع الشركة لورث او وصية لم يجز بخلاف وصي الاب وصية لو عدل افاض لا ينفذ في القاضى ان ينفذ في فلو غلبه قيل ينفذ في القول  
 الصحيح غير ان لا ينفذ لانه كوصي وهو اشق بنفسه من القاضى فكيف ينفذ ويضيق ان ينفذ به لسا وقفاة الزمان قال ولو  
 كاهيا لا عدلا يجوز ولو عدل لا غير كاف يضم اليه كافا وذكر انه ليس للقاضى تدبير الوصي ولا الضم الا اذا كان بدله وذكر

१. १००० रु.  
 २. १००० रु.  
 ३. १००० रु.  
 ४. १००० रु.

ما لا يوصى به ولا يكره الا على اخصاص  
ما لا يوصى به ولا يكره الا على اخصاص  
ما لا يوصى به ولا يكره الا على اخصاص

خطه  
مدرسة  
الشيخ  
الشيخ  
الشيخ

في القرنين الثاني والثالث

ان اللور

ما يعنى في القيد الكبير والاضيق

الميت

ان اللوح







فصل في بيان انبات الدين على مدين الميت ولا على الموصلة ولو ثبت على من يورثه انباته على كونه وارثا حتى  
 الاستيفاء منها ولو انكر وارثه وجوز تركه بين فللدين انباتها لا لوارثها فلا يقبل عليه بينة الدين اذ ليس في انبات  
 الملك الميت ولو اقر في دينه عليه وكبار الورثة غيبوا والفقير خاخر فللدين في نصبه حكمه على ما يكون  
 قضاء على جميع الورثة وذكر ان الفريم يأخذ دينه من حصته الخاخر لو عجز عن حصته الكبار فليس عليه ان يرضى  
 حقه وان تقدم الدين على الارث وذكر ان القاضى يرضى ليدعى عليه ولو وصية ووارث غايبا وبكيفية نسخ الوصية  
 جعل وصيا ووارثه غايبا من السفر وذكر ان له ذلك ولو لم يكن الارث غايبا في رتبة وارثه ولو اقر الكبار بدين  
 فحق الفريم اقامة البينة ليثبت دينه في حق الصغار اذ اقر الكبار بدينهم في الصغار ولو اقره كل الورثة فاقام  
 المدعى بينة بقبول احياجه الى الانبات في حق غيرهم ايضا لا بما يظهر غيرهم آخر دينه فلا مدعى بينة في حق  
 لا يظهر حقه باقرار الورثة وكذا لو اقر بالوصية فاقام البينة بقبول ايضا في حق بقية الورثة ولو اقره بعضهم لانه  
 رجلا بين نصيب المقر حقه فبالبينة يقضى حقه من جميع الزكاة واقرار الارث يقتضى نصيبه ولا يجوز اقرار الوصي بدين  
 على الموصى الا ان يشهد موثقة اخرى فيصح على الشهادة **فصل** في قضي وارثه دينه من تركته باقراره في حق غيره  
 ولو اقره بقبضه لم يقضى ونسب اركن الاول **فصل** في انبات الدين بشهادة فلان من القضا **فصل** في اقرار دين فادعى بانيها  
 موثقة لا يقبل واقام الدين بينة على بيعهم تركه موثقة وادعى فيها ما عليه فقالوا ان بانيها باع في حياته واخذ الثمن  
 واقاموا بينة يقضى بينة الدين **فصل** في قضي وصية دينها بغير امر القاضى فلا كبر البينة الا ان يدعى على ابنه ضمن وصيته ما دفعه له  
 لم يجد بينة اذ اقره بقبضه الضمان وهو لا دفع الا اجنبى فلا يظهر غيرهم آخر غيرهم له حقه لدفعه باختياره بعض حتى هذا الى غير  
 فلو لم يكن للغير الا اول بينة على الدين يقضى الوصى كما ما دفعه لوقوعه بغيره **فصل** في قضي دينه فادعى له الورثة بقبضه  
 ولو لا بينة فلا يخلو الورثة **فصل** في وصية او ورثة نقد او عين كنف من ماله لم يرجع به في تركته وكذا اداؤه وركب وكذا الاول  
 او الوصى ليس يطوع بانه بالانفقة الصنف وكسوة ولوله وصى اجنبى فلو ارثه لادى دينه بقبضه بلا امر وصية وتصرح في  
 الميراث **فصل** في الوصى مصدق في كفن مثله قبله من مثل ما يلبس في الاغنياء والجمع والكملة ما تلبسه عند زيارته او في ثيابه وحملها  
 وقيل هو ما يلبس في غايه حالها **فصل** في الوصية دين على ابنه فانفق عليه لا يبرأ فقلنا الا اذا شهد فقال شريت  
 لولدي لا قضي منه من دين له على اهل المدين لم يصدق في الاول وكذا لو اقبضه ثوبه او اقبضه خبز واجتنبه ثوبه  
 له عليه **فصل** في لصق بلع ان كان سبي وصية على انفق لمعنى فام لا وكل لا يجزى على ذلك لو امتنع ويصدق مع الدين لانه  
 امين **فصل** في ولوله على وصية دينه عليه فاحكم بقبضه وصيا اخر ليدعى عليه له وعواه على نفسه لم يجهل لوله على وصية  
 من دين وقيل يجهل لانه يشك في مال اليتيم وقيل يقول القاضى له مات بغيره او قيم البينة والا غير ذلك فلو فعله والا غير ذلك  
 في الوصى عليه دين فباع الوصى الدين الميت شيئا فادى القاضى جازوا واخر مع الغرماء بالحققة **فصل** في اموال الامرات  
 وعليه مهرها فلها الاخر من الصامت مهرها ولو لم يكن صامت باعت مهرها فادى المبيع **فصل** في لو غاب وصية فباع

فصل في بيان انبات الدين على مدين الميت ولا على الموصلة ولو ثبت على من يورثه انباته على كونه وارثا حتى الاستيفاء منها ولو انكر وارثه وجوز تركه بين فللدين انباتها لا لوارثها فلا يقبل عليه بينة الدين اذ ليس في انبات الملك الميت ولو اقر في دينه عليه وكبار الورثة غيبوا والفقير خاخر فللدين في نصبه حكمه على ما يكون قضاء على جميع الورثة وذكر ان الفريم يأخذ دينه من حصته الخاخر لو عجز عن حصته الكبار فليس عليه ان يرضى حقه وان تقدم الدين على الارث وذكر ان القاضى يرضى ليدعى عليه ولو وصية ووارث غايبا وبكيفية نسخ الوصية جعل وصيا ووارثه غايبا من السفر وذكر ان له ذلك ولو لم يكن الارث غايبا في رتبة وارثه ولو اقر الكبار بدين فحق الفريم اقامة البينة ليثبت دينه في حق الصغار اذ اقر الكبار بدينهم في الصغار ولو اقره كل الورثة فاقام المدعى بينة بقبول احياجه الى الانبات في حق غيرهم ايضا لا بما يظهر غيرهم آخر دينه فلا مدعى بينة في حق لا يظهر حقه باقرار الورثة وكذا لو اقر بالوصية فاقام البينة بقبول ايضا في حق بقية الورثة ولو اقره بعضهم لانه رجلا بين نصيب المقر حقه فبالبينة يقضى حقه من جميع الزكاة واقرار الارث يقتضى نصيبه ولا يجوز اقرار الوصي بدين على الموصى الا ان يشهد موثقة اخرى فيصح على الشهادة فصل في قضي وارثه دينه من تركته باقراره في حق غيره ولو اقره بقبضه لم يقضى ونسب اركن الاول فصل في انبات الدين بشهادة فلان من القضا فصل في اقرار دين فادعى بانيها موثقة لا يقبل واقام الدين بينة على بيعهم تركه موثقة وادعى فيها ما عليه فقالوا ان بانيها باع في حياته واخذ الثمن واقاموا بينة يقضى بينة الدين فصل في قضي وصية دينها بغير امر القاضى فلا كبر البينة الا ان يدعى على ابنه ضمن وصيته ما دفعه له لم يجد بينة اذ اقره بقبضه الضمان وهو لا دفع الا اجنبى فلا يظهر غيرهم آخر غيرهم له حقه لدفعه باختياره بعض حتى هذا الى غير فلو لم يكن للغير الا اول بينة على الدين يقضى الوصى كما ما دفعه لوقوعه بغيره فصل في قضي دينه فادعى له الورثة بقبضه ولو لا بينة فلا يخلو الورثة فصل في وصية او ورثة نقد او عين كنف من ماله لم يرجع به في تركته وكذا اداؤه وركب وكذا الاول او الوصى ليس يطوع بانه بالانفقة الصنف وكسوة ولوله وصى اجنبى فلو ارثه لادى دينه بقبضه بلا امر وصية وتصرح في الميراث فصل في الوصى مصدق في كفن مثله قبله من مثل ما يلبس في الاغنياء والجمع والكملة ما تلبسه عند زيارته او في ثيابه وحملها وقيل هو ما يلبس في غايه حالها فصل في الوصية دين على ابنه فانفق عليه لا يبرأ فقلنا الا اذا شهد فقال شريت لولدي لا قضي منه من دين له على اهل المدين لم يصدق في الاول وكذا لو اقبضه ثوبه او اقبضه خبز واجتنبه ثوبه له عليه فصل في لصق بلع ان كان سبي وصية على انفق لمعنى فام لا وكل لا يجزى على ذلك لو امتنع ويصدق مع الدين لانه امين فصل في ولوله على وصية دينه عليه فاحكم بقبضه وصيا اخر ليدعى عليه له وعواه على نفسه لم يجهل لوله على وصية من دين وقيل يجهل لانه يشك في مال اليتيم وقيل يقول القاضى له مات بغيره او قيم البينة والا غير ذلك فلو فعله والا غير ذلك في الوصى عليه دين فباع الوصى الدين الميت شيئا فادى القاضى جازوا واخر مع الغرماء بالحققة فصل في اموال الامرات وعليه مهرها فلها الاخر من الصامت مهرها ولو لم يكن صامت باعت مهرها فادى المبيع فصل في لو غاب وصية فباع

لو ادعى دين مورثه بلا امر وصية

فصل في الوصية الوصى الى الميت لا يبرأ من دينه الا اذا شهد فقال شريت لولدي لا قضي منه من دين له على اهل المدين لم يصدق في الاول وكذا لو اقبضه ثوبه او اقبضه خبز واجتنبه ثوبه له عليه فصل في لصق بلع ان كان سبي وصية على انفق لمعنى فام لا وكل لا يجزى على ذلك لو امتنع ويصدق مع الدين لانه امين فصل في ولوله على وصية دينه عليه فاحكم بقبضه وصيا اخر ليدعى عليه له وعواه على نفسه لم يجهل لوله على وصية من دين وقيل يجهل لانه يشك في مال اليتيم وقيل يقول القاضى له مات بغيره او قيم البينة والا غير ذلك فلو فعله والا غير ذلك في الوصى عليه دين فباع الوصى الدين الميت شيئا فادى القاضى جازوا واخر مع الغرماء بالحققة فصل في اموال الامرات وعليه مهرها فلها الاخر من الصامت مهرها ولو لم يكن صامت باعت مهرها فادى المبيع فصل في لو غاب وصية فباع

بعض ورثة

بعض ورثة بعض تركته لدين مورثه وصاياه فسد البيع لا لوارثه القاضى وهذا المستوفى من الاخذ بقدره حقيقة  
 الا ان يكون المبيع بينا معينا من الدار وما اشبهه ولو اخذ بعضهم غنما من التركة ليقضى من مالها وينا على مورثه  
 ورثى به باقيهم لم يجز الا برضاء غايبه لورثته مستوفى والاجاز ويكون هذا من باقيهم ببيع الاقباضهم ولو ترك  
 صفارا وكبارا فلكل من اراد ياكلوا ولو اطلقوا احدا واحدا واليه فله الكلة وقال ابن ابي النجار ان ياكلن بقدر حصته  
 مما ياكله ويوزن ويمكن الدار كونه غنم لا يسعه فخرج شاة منها فبالحق **فصل** في مات عن اخ وام وامه وامه ان  
 تناول قدر الثمن مما ياكله ويوزن لا مما سواه للتركة ولا احد الشركاء في القدرى الكلة بالحاجة **فصل** في وقفا وطعنا  
 وسنابن ورثه وفيهم صفار واموات فلم يتركوا دينهم ومن كان منهم كبر الخ حقه ولو ادعى بغير المال وانفق للكبار  
 فمنها حصة الصفار وانفق بلا امر القاضى او الوصى ولو باع حصة لهم الى نفقة مثله **فصل** في لو تركه طعاما او ثوبا  
 فاطم الكلبة الصنف والبسة الثوب ليس يقضى له بغير الكلبة استحسانا بخلاف انفاق النفقة ولو تركه وراثة وامه او اباه  
 فقبضها بعض ورثته ولم ياتر بقيتهم ولا الحاكم بغير استحسانا لورثته محبة او لا الحفظ ففرض قبضه الى الحفظ  
 الا ان التركة لا الاجابة بنافه الملك فلو لم يكن عليه دين فمن حقه باقية ولو كانت التركة موضع لا يحا فاعلمها  
 لقبضه ملكا مشتركا فقتلوا واما لو كان عليها فبغيرها فبغيرها **فصل** في لو ادعى بغيرها فبغيرها فبغيرها  
 يكون باقيهم صفارا عاجزين عن الحفظ **فصل** في لو كان مال الميت وما عند الميت من الودائع كلها ودينه عند رجل  
 او دينا للميت ودينه محبط بالمال او الدين عليه فدفعا الموضع الى بعضهم بلا قبضه فبغير الموضع والوارث ففرض عند  
 بينا لو كانت الاموال في منزله الميت فاخذها بعض ورثته ليقضى دينه واخذ الوارث من منزله ليرحمه على ملكها  
 حيث لم يغير استحسانا ومن الاجنبى يملك حاله الا اذا كاشف على قوارع الطرق فقبضه الاجنبى لا يغير **فصل**  
 اقر على عليه جازيا او ودية والمراة مهرها ليس للوصى له الدين والوديعة الا ان يثبت عند الحاكم واما المهر فقبل  
 الى مهرها الشهادة النكاح لو لم يبرأ باجمع منها فادى ما جرت العادة في التخييل ويصدق فيه ورثته وفيما فوقه امراته  
 ولو اقر الوصى بقبض الوصية واليتيم يرجع ان يبرأ كلفه ثم والقياس ان لا يبرأ وقيل انكف وصية مال يتيم ففرض كلفا  
 فخرج عنه من عند يبرأ ان شاة وقيل انما يبرأ لو شهد وفيما وصى عليه ومن الميت يبرأ بتعفيذ وصاياه واذا دينه  
 او يقول اقضى من مال الاربع **فصل** في انكف الوصى مال اليتيم لا يحا فادى ما جرت العادة في التخييل ويصدق فيه ورثته وفيما فوقه امراته  
 قبضه ومن الميت بعد بلوغ ابنه لونه بعد لم يجز قبضه بغيره **فصل** في لو خرج من الوصاية فقبضه دين اليتيم صح  
 لو وجب بعد الوصى عقد يرجع فيه المحقق الى العاقد لا لورثته او وجب بعد الا يرجع فيه المحقق الى العاقد فلا يبرأ  
 المدين **فصل** في انبات المورثة لا يبرأ ما لم يعين جهة الارث ولو اقام بينة على ان اقره ابنه بقبضه لشهرته النسب باقراره  
 ولو ادعى انه وارثه لانه ابن اخيه لا بام واخام بينة فاقاضى بسل محرم وانبت كره في الارث است فقالوا سمعنا  
 من المورث انه وارثه لا يقبل فلا يثبت باقراره وارثته محل النسب على الغير **فصل** في ان بينة الارث لا يسمع الا على خصم مو  
 وارث او ابن او مربيون او موصى له ولو اقره رجلا ليدعى عليه حقا وموثره او اقره انباته بنسبه بالبينة عند القاضى

بعض على نفسه وعلى الصفار  
 ما نفى في الوصى على كل ما نفى  
 الكتاب صح

مطل

بين

قبض

مطل  
 الوصى على الميت  
 لو اقره بقبضه

البينة



















لم يكن ابطال البيع الفاسد بخلاف كون الخيار للبايع فان وطئ به بطل البيع **على** لو اوجرت له وجدها فلم انفسح  
الاجارة وبقية بعيب او فساد بخلاف الزمن فانه انفسح بعذر **في** اقام المشتري بنية على بيعه فلان من الغايب  
لا يقبل للبايع الاخذ كوصفته وله قيمته ولو بين فيها بطل حصة عند ما اعتدتم ثم الاصل ان المانع اذ ازال الكل  
ومن ورجوع مبنية وعجز مكاتب ورقة مبيع على المشتري بعيب بعد قبضه بقضاء للبايع حتى انفسح ولو لم يقض قيمته  
فانه من العقول لم يوجده لفسخ من كل وجه حتى الكل حتى لو ازال المانع سبيع عقده جديده حتى الثالث  
بان رة بعد قبضه بعيب يتراض بطل حقه ويجعل حق المشتري كانه شراء ثانيا ولو قضى قيمته بطل حق المشتري او  
في الوجوه كلها ولو وقع او جعل مسجدا لا يبطل حقه ما لم يبين فلو بين او عرس بطل عند ما اغتصب **حاشية** زوايد  
المبيع فاسد الا يمنع الفسخ الا متصلة لم يتولد كفسخ وخياطة ولت يؤولق واما البناء والغرس يمنع الزوال لفسخه  
عند رجوعه **حاشية** لو منعت متولدة بغير بالتعدى لا بد منه ولو ملك المبيع لا المتولدة فللبايع اخذ الزوايد وقيمتها المبيع  
ولو منعت غير متولدة فلها اخذ المبيع مع حق الزوايد ولا تطيب له ولو ملكت بيد المشتري لم يفر ولو اخطأ في حق  
عند ما لا عند زوايد الغصب ولو ملك المبيع لا الزوايد فمن المشتري بخلاف المتولدة كما ينظر فان في الغصب قيمته  
المبيع فقط واما حكم نقصانه فلو نقص بيد المشتري بآفة سماوية فللبايع اخذ مع ارض نفسه وكذا لو فعل المشتري والمبيع  
ولو فعل البايع حارسا رة احق لو ملكه عند المشتري ولم يوجده منه حين من المبيع ملك على البايع ولو فعل اجنبى بخلاف البايع  
انما اخذ من المشتري وهو يرجع على الجاني وان شأ التبع الجاني وهو لا يرجع على المشتري كالفصل **في** المشتري  
حبل المبيع لنفسه فالبه به في حبس به كزينة او موات بائعه فالمشتري احق به لثمنه تقدمه عليه في حيوته وكذا ورثته  
وعضائه بعد موته كرامن ورثة المبيع الفاسد يتبعين الثمن في الاصح كغصبه فله عليه لو باقيا والا فله **حاشية** شري من مولا  
فاسدا انفسخ ليس حبس المبيع لا استيفاء وبه وكذا لو اوجرت له اجارة فاسدة ولو كان عقد البيع او الاجارة جازيا  
ثم فسخ فلم تجس له زينة وشئت في البيع الفاسد خيارا ونية **في** شراء فاسدا فامر بايعة بعقده قبل قبضه  
طرح صح ولو ورث المشتري لم يخرق فقه مكرها لما مورس الا لا يملك الامر ومنه لانه طلب ما من ان سلطه البايع على نفسه  
فصار يجوز للبايع قابضا مقضاه سابقا عليه او البايع سلط مقضاه سابقا عليه وكذا في **في** فسادها وعجزها  
لو شري برأى فاسدا فسلطه البايع بامر قبل قبضه بيد المشتري قابضا وفي **في** خلافة حيث قال لو شراء فاسدا  
فقال لبايعة قبل قبضه اعنته عني فاعنته البايع عنه بغير العتق عن بايعة لا عن مشتريه وكذا التبرع الذي يبيع للبايع  
وكذا الوشاة فامر البايع بذكرها فذكره في المسار وان كان او سهل الكاتب فبطلت الوعنة المشتري واجاز بايعة  
يعتق على بايعة ولا شيء على مشتريه لانه قبل قبضه ملك البايع ولو رآه فخطه البايع بطعام المشتري يأمس قبل قبضه صار  
قابضا وعليه مثله ولو فارقا فمضاه فمضاه بايعة عز قيمته ثم مات الثمن بغيره قيمته ولو قال ابرأ منك عن الثمن ثم مات  
عند المشتري بين الثمن وبين ملك المبيع قبله لا يصح الا ابرأ اما لو ابرأ عن الثمن فقد اخرج من مضمونا وعلى هذا  
لو ابرأ الغاصب عن القيمة حال قيام المضمون لم يصح ولو ابرأه عن المضمون صح **في** الفسخ ولو ابرأه عن المضمون

ميدان النخيل

في صلبه وهو البذل والمبدل فملكها من هنا فشرطها فحضر صاحبها ابو يوسف ولو شرطها فاعلم ان هذا ما نقل  
منها فسخ قبل قبضه واما بعد فلهن له الشرط فسخه لا الاخر فكل منهما فسخه فسخه الاخر قبل قبضه واما بعد  
فلو كان الفسخ في صلب العقد لا يتخلط جازا كبيع ثوبين وخرج فكذا لو شرط او لا جازا سجد فكذا عند ما وكالات  
لو فسخ من له منفعة الشرط فسخه الاخر وان لم يملكه لو فسخه عدم المنفعة لم يبع الا بقبول او بالقبول **حد** لكل منهما  
فسخ قبل قبضه وكذا بعد لو كان الفسخ في صلب العقد ولو شرط بايد فله الشرط فسخه لا الاخر **فصل** في الكل منهما  
فسخ قبل قبضه اجماعا وعلى شرط علم صاحبها اختلف المتأخر فيه وبعد قبضه فملكها فسخه فسخه الاخر في  
لو شرط صلب العقد كذا الى حصا ذلك فسخه لا البايع الا برضاة وهو قول حسن **ط** عند قبضه لو كان الشرط  
المشترى فسخه فسخه الاخر با رضاه ولو للبائع فسخه فسخه كذا في فسخه في البيع الثاني لملكها فسخه فسخه  
الاخر اذا كان بعد القبض وفيما لو لم يفسخ احدهما وعلم به القاضي فسخه **ش** لو رقا مشترى على بايعة انفسج البيع على  
وجه رقا عليه يبيع او مبيعة او عارية او ودعية في الرق يحسب عليه فعلى ان وجه رقا يقع على الواجب عليه العوارض  
والوابع وكذا بايعة من كيد البايع بشاه وسلكه بر من ضمانه **فصل** لو رده عليه بوجه من الوجوه كرمس وغيره ووقع  
في يد البايع بر من كذا في بيع موقوف بان غصب فباعه من رجل ثم شراه غاصبه باقلم ما باع يكون فسخ البيع الاول  
والزيادة للمشتري والغاصبه والا كالمالك وعنى ثم شراه بدلا ثم باعه بدلا من غير بايعة يكون فسخا لا قبضه قبله  
**خ** لو قطع ثوبا شراه فاسدا ولم يخطه حتى او رقه عند بايعة بغير ثمن القطع لاقبته لو رقا الى ربه الا قدر نفسه فوقع  
عن الرق المشتري قال هذا التعليل لشارة الى ان المبيع يباع فاسدا او انقصه في المشتري لا يبطل حقه في الرق  
لذا لو بطل ما كان المشتري مستحقا عليه ولو جاز بيع فاسدا الى بايعة فلم يقبله فاعاد في مشتري الى مثله فملكه لا يفسخ  
وكذا الغصب ولو وضع بين يدي البايع او غاصبه بين يدي مالكه فلم يقبله فحمله الى بيته ففسخه والا حقه انه يبرأ من الوجوه  
الاخر وضعه فانه بغيره لا يصير غاصبا ميتا في الرق يتم بوضعه وان لم يقبله فافاد حمله الى بيته بعد غصب ثوبا  
مخلاف ما اذا جاز به ولم يضعه بين يديه لم يتم رقا **ف** شرا من غير في اليد ففسخه وسلم الفسخ اليه فقام المشتري  
واليد فاحذوا منه بهتة او صدقة او شرا او ودعية او غصب او فسخ فليس له على الفسخ سبيل فله ان القبض مستحق في جهة  
فوقع عن الرق المشتري فله يقع عن جهة المشتري ولو اوقعه الموقوع بجهة اخيه او رقه من المالك اليه ان المشتري افا وصل  
لا مشتريه بغيره فصوله جهة الشراء وصل اليه من جهة البايع او من جهة غيره ففسخه لا يفسخ الا في ذكره الا في ذكره مواضع  
ان المشتري بجهة او وصل الى المشتري بجهة اخيه فاما بجهة واحدة بجهة ففسخه لو وصله من جهة غير فلاحه ان المشتري بجهة  
فاسدا او وصل المشتري من غير بايعة او باع فوسيه فذكر الرجل من البايع الاول وسلكه لا يبرأ المشتري عن قيمته بغير العين  
الى البايع بالجهة المسخلة لا وصل من جهة اخرى واكثر لو غنيا فوسيه من غير زوجا وهو من بين زوجا ثم طلقا قبل الدخول فله  
نصف فقه العين عليها بغير العين فاصلا بالجهة المسخلة ما وصل من جهة اخرى ولو وسيه من زوجا المسخلة الى البايع  
عليها بشي **فصل** بايعة ثم البايع باع ثانيا من المشتري بغير فاسد انفسج البيع الاول في الثاني لم يفسخ بايعة من حق المالك

سفر  
باز











الرفعة

الطائر الجرب



206

١٠٠

الحاجی اوی

والموقف من ذلك  
الناشئ من  
فجأة من  
الغرض من  
وحيثما  
لان قضيته  
وامانة عند  
لما اجاز  
منع من  
كذلك

منه  
الاحسان الملائكة لا يجمع الا  
يكون مشاهير العارض فيجب  
او العارض في غير المشاهير  
من يكون البذر في الخليل  
يجب عليه البقر او آلة العمل على  
العامل ولو كان البذر  
العامل ان يكون البقر  
ينبغي ان يكون البقر  
رسول الله رب الارض  
م

الحاكم بن حمزة بن غير بن الحدة  
رخسانا وبيع على أول ما  
خرج من نكس النقرة (٥)

...



ليحصل الغرض ثم المزارعة بشرط ما سلفه بخلاف مضاربة بكونه المزارعة تنعقد على طريق الاجارة وعلى شرط ان لا يتجاوز  
 لولم يخرج الارض شيئا الا شيئا واحدا منها على الاخر المستحق لبعض الخارج ولم يوجد في الفاسدة لولم يخرج شيئا فصار  
 البذر اجرة مثله صاحب له عاملا ولو كان صاحب رتب الارض فعليه اجارة مضاربة فاسدة وهذا في كل مزارعة فاسدة  
 لا يخرج رتب البذر الا ان استولى منفعه حكم اجارة فاسدة فعليه اجارة المثل كما في الاجارة رتب الفاسدة ثم يخرج المثل  
 بالعاما مبلغ ولا يتقدر نصف الخارج ولو اخذ رتب الارض شيئا او النصف بجهول وقت العقد وعلى قياس قول  
 يجب ان يتقدر نصفه ولا يبرأه عليه لو اخذ رتب الارض شيئا على حصة الشركة ولو قدرت والبذر للعامل والبقر  
 رتب الارض يجب على العامل اجارة الارض والبقر لانه من اجاره ما ببعض الخارج وقد قدرت فيجب ان يخرج شيئا ولو قدرت  
 والبذر لولم يجد والعامل على الارض لا يخرج رتب البذر وعليه اجارة مضاربة وعمله والاهل في وجوب اجارة المثل  
 في المزارعة الفاسدة حديث النكاح قال مجاهد اشترى اربعة نفر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اقدم مني البذر وقال  
 الآخر مني العمار وقال الثالث مني القدان وبواسم البقر مع لثا وقال الرابع مني الارض فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم ليعا الفدان  
 اجارة واما صاحب البذر وما في يده من البذر فيكون له رتب البذر والحق الزرع كله رتب البذر والحق الزرع كله رتب البذر  
 له شيئا من الزرع ولم يقض شيئا من الاخر فثبتت ولا شرا له يقضي له باخره من الارض على هذا الوجه يجب صاحب  
 العمل ان يخرج مثله ولو علم يقوم لستعان بهم بغير اجارة لا يتقارن عليهم اليه وهذا قول الكل وهذا الحديث يدل على  
 ان المزارعة تبطل بفسادها فان اجارة البقر ببعض الخارج واجارة البذر ببعض الخارج باطلا ولا يتجوز العمل ببعض  
 الخارج ولا يتجوز العمل ببعض الخارج فان السنة وروث فيها والحاجة تفسد الى تجزئتها وما يستدبر على ان المزارعة الفاسدة  
 الخارج رتب البذر لخصوله منه فو فعلى هذا الواجب ان رتب الارض رتب البذر على ان البذر من اقدمها والبقر من العمل  
 من اقدمها فالخارج رتب البذر وعليه اجارة مضاربة وعمله وبقره وعمله على هذا العمل لا يجوز ان كان واحدا فكلوا الاثنين  
 ولو دفع بذر الى رتب الارض بغيره فافترق فهو بينهما نصفان ففسد كما ذكرنا مح لو كان البذر والبقر من واحد  
 والارض من واحد والعمل من ثالث ففسد لو كان البذر والارض من واحد والبقر من آخر والعمل من ثالث لم يفسد  
 المزارعة لانهما يتجوزا ويتجوز البقر ببعض الخارج لم يفسد به اثره ولا يتجوز العمل بالارض ببعض الخارج حيث يجوز لولم  
 الاثر به ثم اذا قدرت في حصة البقر بفسد في حصة الارض والعمل ولو وجد المفسد في البقر لا غير ومنه بطلت رتب  
 ان فساد البعض لا يفسد الكل كما لو اسلم برة في شعير وزيت لم يفسد السلم في حصة الزيت وما قرأ بين المسلمين  
 بان منها فسد البقر فوجب العمل بالبقية وان دراهم ودنانير والمزارعة تفسد فيها الدراهم والدنانير ففسد لولم  
 بخلاف مقتضى العقد وهو رتب الخارج ثم قدرت فالخارج رتب البذر وعليه اجارة المضاربة ولو دفع بذر مزارعة  
 قدرت عند تم وكان من قبله بذر فافترق فافترق على المضاربة ففسد البذر كدفع الدراهم **ففسد** على من دفع  
 البذر مزارعة بالارض يجوز فالبذر كدفعه الى المضاربة ولم يفسد عند تم وقال مجاهد سماعة بن جهمي قال لو دفع  
 دفع ارضه مزارعة على الخارج نصفان فالمسلم على جهدين اما ان البذر للعامل او رتب الارض ولو دفعه على ثلاثة

سكت عن شرط البذر او شرطاه على العامل او على رتب البذر فلو شرطاه على العامل او سكتا فالبذر على العامل  
 اذ ان كان البذر لولم يبرأ او رتب الارض فلو شرطاه على رتب الارض فلو كان البذر له يجوز لولم للعامل وشرطين  
 جواز ولو شرط ان يدفع رتب البذر لغيره ففسد ايها كان رتب البذر بخلاف ما لو اقرض رتب الارض بذر من  
 العامل اذ لا يوقر الى قطع الشركة فان الخارج بينهما والبذر قرض في فدية المزارعة ودفع ارضه مزارعة الى آخر  
 على ان يزرعه بنفسه ويقع والبذر بينهما نصفان والخارج كذلك فعليه على نفسه والخارج بينهما نصفان  
 بحكم البذر وليس للعامل على رتب الارض اجارة في المشترك ويجب على العامل ان يزرع الارض اذا استوفى منافعة  
 وكذا لو كان البذر لثلاثة لا احد مما وثقته الاخر والربع بينهما بقدر بذرهما ففسد كافي من شرط الاعانة في المزارعة  
 وكذا الوجه الرابع بينهما نصفين ففسد ولو دفع ارضه على ان يعمل المرفوع اليه ورث الارض سنتها عند بذرهما  
 نصفين على ان الربع بينهما نصفان قال ابي حنيفة كان قال ازرع نصف ارضي بذر لك على ان الخارج كله وهذا  
 جائز وانا ازرع نصف ارضي بذر على ان الربع كله وهذا جائز وليس المزارعة حتى يقال شرطية الاعانة  
 ولو شرط ان يعمل مع العامل رتب الارض على ان الربع بينهما اثلاثا جاز سواء على القوم ومن اولاه هذا  
 استبحار العامل بعض الربع وقد وجد التحلية او ما في يده ففسد ليس بدمي ولا له ولو كان البذر للعامل لم يفسد  
 دفع القوم والارض مزارعة لم يفسد **سكت** ان شرط على رتب الارض مع العامل كشرط البقر عليه وقد مر ان او شرط  
 البقر على رتب الارض ان كان البذر من جهة المزارع من جهة العامل ولو شرط رتب الارض على نفسه مع العامل لم يفسد  
 سواء كان البذر لولم يبرأ او لا على رتب الارض او لا لانه شرط بخلاف التحلية ولو استعان المزارع رتب الارض او قدره جاز  
**مح** ان الزرع لرتب البذر في الفاسدة فلو رتب الارض طلبة الزرع ولو للعامل طلبة قدر بذر ولو كان البذر  
 لرتب الارض فقال المزارع اعلم بركب دفع المزارع الى آخر مزارعة فلو دفع باق من نصيبه جاز لا لو اكثرت  
 وبين المزارعة بين رتب الارض والمزارع الاول على الرطب وهذا بخلاف المضاربة فانه لو دفع باكثر من نصيبه يجوز **ففسد**  
 قال ابن عمر ان سكت علينا الدار من الفرق بين المسلمين فقال ان فيما يفرق من نصيبه ما يبرأ لولم  
 فيما ارجع عن هذه المسئلة وفي المزارعة الجاهلية والفاسدة الفلانة امانة في يد المزارع وكذا لو اقرض المزارعة جاز  
 او فاسدة كذا في **سكت** او اقرض المزارعة في سقي الارض حتى سكت المزارع في سقي المزارعة  
 الصالحة لا الفاسدة **ففسد** دفع كرمه معاملة على ان يزرع الكرم اليه بعد تمام المدة يورثا يورثا ففسد لانه  
 شرط لا يتقضى العقد لاحدا في منفعة ومنه نظر من اجار ارضه لبزرعها وشيئا او بركة مكرورة **سكت** على  
 الانكاح بعد دعوى فاسدة لم يفسد ولا بد لصحة الصلح على الانكاح من صحة الدعوى لا المدعى باخذ ما اخذ في حق  
 نفسه بدلا عما يدعي او عين ما يدعي فلا بد من صحة الدعوى حتى يثبت في حقه **سكت** اخلف الجاهل في جواز من  
 الصلح **مح** لكل منهما فسخ الصلح الفاسد **سكت** الصلح غير معلوم ومجهول على مجهول بطر على معلوم جاز في كل حال على معلوم  
 من يدعي فدان نصيبا مجهولا لانه للبراءة عن الدعوى والبراءة عن المجهول يجوز **ففسد** لم يفسد الصلح عن اعيان مجهولة

الصلح الفاسد



نحوه لا حق في جهوده فانها تقبل الاستحسان لا الايمان **ط** صالح احد الورثة الباقي من تركه فما ايمان مختلف  
 والمدعي لا يدري ما به وكل ما بيد المدعي عليهم جاز عندنا خلافا لثالثي بناء على ان الابرار من الحقوق المجهولة  
 جاز عندنا لا عند **صغار** والابرار عن ديون مجهولة جاز لا الصالح عن ايمان مجهولة في معنى البيع وهو يملك نفسه  
 ايامه ولان التركة لا تخ عن دين فيقتضي ان يملكه من ليس عليه ولا يصح ان هذا الصالح يجوز والماله انما ينع الجواز  
 لو حثت التسليم ومنها الحاجة الى التسليم لثمة التركة بدين وقوله التركة لا تخ عن دين قلنا هذا وهم وبه لا نقدر  
 له لو اعتمد الوهم ما صح عقد في العالم **ج** له في خلافه وارسل الورثة فصالح احدهم يكون له خاصة جاز وطرا  
 ولا على جواز البيع المجهول بلفظ الصالح **فشي** او في دارا فالتكرير اصطلاح على ان يدفع اليه المدعي كذا وبنارا  
 وباخذ الدار جاز **ح** صالح عن قرضه على بعضه الى اجل جاز الحط الا اجل الا انكار المصالح به بكمية حصة  
 الشفعة والرجوع بغور وخيار روية وعيب رجوع بقضاء عند تقديره وغيره بخلاف المصالح عنه عن انكار  
 الا ان يرجع الى تصديق المدعي او يبرهن المدعي ضمير كماله عن اقرار **ط** كل صلح وقع بعد صلح فالاول صح والآخر باطل  
 وكل صلح وقع بعد شرائه فالصلح بها ولو كان شرا بعد شرا فاك احق وان كان صلح ثم شرا صح والشرا وبطل الصلح  
 وقية الصلح لا ينتقض الصلح بغيره لانه ان كان الصلح من جنس حقه فصالح باق حقه ثم نكح الصلح لا ينتقض الصلح  
 الاولة لانه اسقاط والساقط لا يعود وقيل ان كان الصلح عن انكار ينتقض لانه صلح عن الدعوى فلم يكن استاطا  
 فينتقض **صل** المشتري صالح الشفع بطل الشفعة بلا دعوى بدل لانه لا قيمة لتسليم **نفسط** الا جاز لو قال  
 للمشتري بعد فسخ الاجاز يكره بنا ويكرهوا بطل حق حبسك ففعل بطل حق الحبس ولا جاز اخذ وبنار لانه صلح لا على  
 احتياط فمكان كرسوة وموظف صلح الكفالة والشفعة وجار العتق وقسم المرأة وخيار الشوط وخيار البلوغ متى  
 منه الصلح لا يبطل الحق ويرجع الدافع بما دفع **شي** في صلح كماله بنفسه استاطا كماله لم يجز المال وفيه سقوط الكفالة  
 وروايتان **بس** انه يجوز ولو كماله بنفسه وما في صلح بشرط البراءة من كماله النفس **في** اخذ سارقا ما لم يغيره ففعله  
 حقه كره عن دفعه الى رتب المال بطل وكذا الصلح السارق مع رب المال بطل ويرى ان الشفعة بدفع التركة الى مالكها الا ان  
 او القاض لو صلح شاربا لم يجز وشاربا اخذ ما دفع ولو وجب عليه اللعان فصالحها على مال على ان  
 لا تطالبه باللعان بطل وعفو بعد الدفع بها وقيل جاز في الصلح عن حد القذف بغيره المال واما الحد  
 فيسقط لو كان ذلك قبل الدفع الى القاض لا بعد ولو رتبته بامارة رجل واراد الزوج حدهما فصالحاه او احدهما  
 على مال على ان يعفو بطل وعفو بط قبل الدفع وبعد **شي** دفع عن ارشاه فقال له عني قبلا ابر خان بنام  
 مفسدت فادفع الي كذا لا دفع اليك ففعل لا يمكن من استرداده لانه يبرئ من الكفا غنمه بهذا المال ولا يبرئها اليه  
 من حق او مكره كان له من هذه الدار واما ما كان مع الدفع **شي** او في بركة تخرجه لرجل ثلثين والثلث يخرج من ثلثه وليس في  
 عن فالصلح صالح الورثة على درهم مساة وقبضها على ان يسلم لهم وصيته من هذه الغلة ولم يخرج الفلث شيئا في ثلثين  
 او اخر حصة الغلة اكثر مما اعطى بطل الصلح قياسا على جواز البيع لا يعلم ان يكون ام لا ولكني استحسن ان اجز الصلح

انما هو رجل يبر من وصيته على مال **ط** صالح الورثة من الوصية قبل موت الموصي لم يجز ان يملك بعد موته لا قبله فلا صلح  
 قبل المالك الصلح عن الغصب **ط** ثمة جاز عندنا لا عندنا ما قاما او متلفا وهو المصالح من مذهب **ط** الصالح من الاجاز على  
 نقد اكثر من قيمتها بما لا يتغابن فيه جاز لا ومن جاز عندنا لا عندنا ما لو قال الموصي ضاعيت الوصية او ردتها  
 صدق ولو صلح صاحبها بعد ذلك على مال جاز عندنا لا عندنا ما ومنه على ثلثة اوجة احدا منها وثانيتها ان يدعي مالكها  
 عليه لا يستمر ملكا وهو يملك جاز في الصلح وفاقا وثانيتها ان يقول الموصي ردتها او ملكه ويقول الموصي لا استمر ملكها  
 ثم صلح جاز في قول من آخا وهو قول **صل** لو قال الموصي بعد الصلح قد كنت قلت هذا الصلح ردتها الكبر والذكر الطالب  
 من المتكاملة عند الصلح لا يملك انت الى هذا القول عندنا وعند من يسمع ذلك لو اقام البينة فلو اقام برون من الصلح  
 ولو لم يتم فله حليف الطالب واقداره على الصلح ليس باقرار يقبل الطالب به الصلح عن انكاره فهو يقول الصلح صحى ظاهرا  
 ولكن ان انا بئين انما اخذته اخذته بغير حق وانما استرده وعلى قياس هذا يجزى انكاره في الصلح على الانكار  
 ملكا اخا بئين محضه يوجب فساد الصلح بعد الصلح منفي ان يقبل حجة الداعي لخاص او المشتك لوقال ما نشت شاة  
 او اعطاكها سبيع او سرت فصالحها رتبها لم يجز عندنا كدوع وعند من جاز مطلقا وعند من جاز مشركا لا خاقا  
**صل** ادعي عينا فقال له المير مناد ودية فلان فصالحه بعد البينة او قبلها صح لانه قبل البينة ختم برفع الحفوة عن  
 نفسه وبعد برفع الحفوة عن غيره ولا يرجع على المصالح عنه لعدم **شي** بس شري ثانيا فادعاه او يفسد جاز ففعله  
 المشتري صح ولا يرجع على ما بعد دفعه برضاه ولم يثبت الاحتقاق لانه على عشرة ورامم خاتمة بغير رضا فصالحه عن الكل  
 على احد عشر رهما وفاقا قبل القبض بطل في قدر الدرع لانه بقا بالبراقعة قبل القبض وكما في دينا بدين **فشي** لو كان  
 المدعي دينا وصالح على كيلي او وزنه خاتمة المحبلى والبيت صح ولا يبطل بقبام عن المحبس بالقبض او بغيره فاعني من  
 بدين ولو كان الكليل او الورثة بغيره بطل لا في شرقي عن دين بدين وكذا كثر على رجل فصالحه منه على عشرة دراهم  
 فقبض خمسة وبن خمسة فتفرقا صلح الصلح في النصف لانه النصف وتولد عليه عشرة ورامم عشرة وثانيتها في الصلح من المال على  
 خمسة ورامم جاز نقد كان او نسيئة او الاصل في مال الزيد ان يغيره الجاني الى الجنس **ط** مصلح عن خمسة ورامم خمسة  
 ورامم وجبريا عن خمسة الاخرى وعن عشرة وثانيتها **بس** وكذا الحال صلح وقع على بعض الذين **صل** لو صلح عن دين على جنس  
 غير بغيره عينه ولم يقبض حتى تفرقا لم يجز الا في صورة ومما ان المرأة لو صلحت زوجها من نفقتها على درهم صلحت  
 من الدرهم على كذا من الدقيق بغيره جاز ولو لم يقبض **بس** لو صلح عن درهمين بدينائه وتفرقا قبل القبض  
 بطل الصلح ولو عن انكار لانه ضرر في المدعي وكذا الحال كيلي ووزني بغيره عينه في الطعام متى قبله درهم ما وبيع وبيع  
 ما ليس عند **ط** **خل** لو ادعى قضا فصالح على نقد مؤجل الفتن ما لا ولا جاز اما القائمة فلان عن عيني بدين فاما الهالك  
 فلان الواجب هو القيمة ومما ورامم او ثانيتها فقد صلح عن عيني حقه وكذا صلح على طعام او عرض فلو كان القن قائما جاز لا  
 لو كان الدين بدين ولو لم يكن فيه اجر جاز لو بيعته والا فان دفعه في المحبس جاز لا لو بعد قبل حقه عند اذرو  
 عنها ان من باع ما ليس عند ثم عيخته في المحبس لم يجز البيع وقيل من ادعى الكفر يكون مناد وانه عن ايمان ان من باع ثوبا بغير

وعشرة

مطل



بجميعه من كيلي او زني ثم عينه في المجلس بنقلب جازيا وجعل التعيين في المجلس كغيره عند العقد وذكره لو باع  
ما ليس ملكه ثم حصله وسلك في المجلس لم يجز له ان يبيع ولو صالحه على ثياب وجعل والقن ما لم يجز لانها لا  
ثبت وثباته في الذمة الا انما وقد عدم شرط صحة السلم ولو غصب كثر ففصله وموافقا على دراهم موزجلا جاز وكذا  
المزج والغصبة وسائر الموزونات ولو صالحه على كيلي موزجلا لم يجز له السلم لان الغصب لا يجوز ولو كان البتة ما لم  
لم يجز الصلح على شيء من مزاينة لانه دين بدين الا اذا اصاب على بتر مثله او اقل منه موزجلا جاز لان الدين  
حقه والمخط جازيا لا على اكثر للربوا والصلح على بعض حقه في الكيل والوزن في حال قيامه لم يجز **ط** لا عليه فلو كان  
او بتر فشي ما عليه بتر درهم وتفرقا قبل نقد الدرهم بطل ومذايح حفظه وانما في غف غافلون فان عدا  
عادتهم ان يتر على بتر او شيرا ونحو فصاحبا ياخذ من عليه عند غلاء السم حطابا يذهب ثمنه لذكره وهو فاسد  
لدين بدين **س** ولو ادهى دارا صالحا على بيت من المجر الاغصا لا قرار ولا عند الكاراة المقصود من عين حقه  
وهو على دعواه في الباقى بخلاف الصلح على بعض دينه اقول لو ادهى دارا صالحا على صنف من المجر الاغصا على هذا  
ينبغي ان يجز الصلح في مثل الدار عند من ايقا قاله لو جاز ان يزيد درهما في البدل فيبقي حقه فيما بقي او يلحق به  
ذكر البراءة عن دعوى الباقي **ط** جاز على بيت من المجر الاغصا على بتره في حقه وترى بعضه في زعم حقه  
انه قد ادى دينه ثم لو ادهى الباقي قبل شتم وقبله ولو صالح على بيت من دار اخرى للمدعي عليه جاز ثم لا يسمع دعواه  
وفاقا **س** عليه كبر ففصله باقراره وانكاره على نفسه كبر شعير الاجل بطل النسبة في الشجر  
ففسد كله لانه فساد في كل واحد ولو لم يفسد اجله وكان الشجر عينه لا البر جاز لعدم النسبة ولو كان الشجر غير  
عينه فبقي في المجلس جاز ولو اقره قبل قبضه بطل حقه الشجر فقط لظن الفساد وفيه احدى الروايتين في شرائ  
الذين يملكون من الما يفسد اذا اخرج التعيين في المجلس ولو كان البتة حال او موزجلا ونفسه او لا يفسد لانه ليقين  
لاما وضه حقه بطل استبدال المسلم فيه فالمسلم باق على حاله وجعل الاستبدال كعدمه لبطالة وجاز الاستبدال  
في السلم الفاسد او راس مال في يد البايع كمن غصب فيض استبدال ولو غصب كثر ففصله على نصف كبر ففصله على وجع  
اما ان يكون المفسد في الكا او قايما محفزة وهو ظاهر او غيبة حال لا يقف عليه ما لم ولا يخفى اما ان يكون غاصبه او متكررا  
فلو كان جازيا صلح على بعضه فيكون استنفا لبعض حقه ورايا عن بعضه ولو قايما ولكن غيبة او اخفاء وهو مقدر  
او متكررا جازيا لانه كما ذكره على ما مر وبطل بانه لانه لو وقع الصلح على بعض بتر ففصله على بعض حقه وامسك  
الباقي لم ياتوا ولا وقع على بتر غير بتر وخلفه الربوا ونحو القفا بكنه ما استغفله ولو جازيا حيث يراه المالك ولو كان  
غاصبه متكررا جازيا كما مر لانه كما ذكره وبطل بانه لما مر فلو وجب المالك بئنه على نقيته بتر ففصله لانه لا يجوز الصلح  
على بعض حقه على تقدير انه ما لم يكن فلما اثبتت تبين انه قائم والصلح على بعض حقه في الكيل والوزن في حال قيامه باطل  
ولو اقره انفسه وهو ظاهر ثم يرد بذكر ما لم يكن على نفسه فيصلح على نفسه على ان لا يتركه مما بقي جاز قيا لا الاحتكام  
لاننا قلنا على ان ما جاز له فبما روي ان هذا الغصب الف درهم فصالحه على خمسينه ثم اقره على هذا الوجه ولو صالحه

في المجلس بنقلب جازيا وجعل التعيين في المجلس كغيره عند العقد وذكره لو باع ما ليس ملكه ثم حصله وسلك في المجلس لم يجز له ان يبيع ولو صالحه على ثياب وجعل والقن ما لم يجز لانها لا ثبت وثباته في الذمة الا انما وقد عدم شرط صحة السلم ولو غصب كثر ففصله وموافقا على دراهم موزجلا جاز وكذا المزج والغصبة وسائر الموزونات ولو صالحه على كيلي موزجلا لم يجز له السلم لان الغصب لا يجوز ولو كان البتة ما لم لم يجز الصلح على شيء من مزاينة لانه دين بدين الا اذا اصاب على بتر مثله او اقل منه موزجلا جاز لان الدين حقه والمخط جازيا لا على اكثر للربوا والصلح على بعض حقه في الكيل والوزن في حال قيامه لم يجز ط لا عليه فلو كان او بتر فشي ما عليه بتر درهم وتفرقا قبل نقد الدرهم بطل ومذايح حفظه وانما في غف غافلون فان عدا عادتهم ان يتر على بتر او شيرا ونحو فصاحبا ياخذ من عليه عند غلاء السم حطابا يذهب ثمنه لذكره وهو فاسد لدين بدين س ولو ادهى دارا صالحا على بيت من المجر الاغصا لا قرار ولا عند الكاراة المقصود من عين حقه وهو على دعواه في الباقى بخلاف الصلح على بعض دينه اقول لو ادهى دارا صالحا على صنف من المجر الاغصا على هذا ينبغي ان يجز الصلح في مثل الدار عند من ايقا قاله لو جاز ان يزيد درهما في البدل فيبقي حقه فيما بقي او يلحق به ذكر البراءة عن دعوى الباقي ط جاز على بيت من المجر الاغصا على بتره في حقه وترى بعضه في زعم حقه انه قد ادى دينه ثم لو ادهى الباقي قبل شتم وقبله ولو صالح على بيت من دار اخرى للمدعي عليه جاز ثم لا يسمع دعواه وفاقا س عليه كبر ففصله باقراره وانكاره على نفسه كبر شعير الاجل بطل النسبة في الشجر ففسد كله لانه فساد في كل واحد ولو لم يفسد اجله وكان الشجر عينه لا البر جاز لعدم النسبة ولو كان الشجر غير عينه فبقي في المجلس جاز ولو اقره قبل قبضه بطل حقه الشجر فقط لظن الفساد وفيه احدى الروايتين في شرائ الذين يملكون من الما يفسد اذا اخرج التعيين في المجلس ولو كان البتة حال او موزجلا ونفسه او لا يفسد لانه ليقين لاما وضه حقه بطل استبدال المسلم فيه فالمسلم باق على حاله وجعل الاستبدال كعدمه لبطالة وجاز الاستبدال في السلم الفاسد او راس مال في يد البايع كمن غصب فيض استبدال ولو غصب كثر ففصله على نصف كبر ففصله على وجع اما ان يكون المفسد في الكا او قايما محفزة وهو ظاهر او غيبة حال لا يقف عليه ما لم ولا يخفى اما ان يكون غاصبه او متكررا فلو كان جازيا صلح على بعضه فيكون استنفا لبعض حقه ورايا عن بعضه ولو قايما ولكن غيبة او اخفاء وهو مقدر او متكررا جازيا لانه كما ذكره على ما مر وبطل بانه لانه لو وقع الصلح على بعض بتر ففصله على بعض حقه وامسك الباقي لم ياتوا ولا وقع على بتر غير بتر وخلفه الربوا ونحو القفا بكنه ما استغفله ولو جازيا حيث يراه المالك ولو كان غاصبه متكررا جازيا كما مر لانه كما ذكره وبطل بانه لما مر فلو وجب المالك بئنه على نقيته بتر ففصله لانه لا يجوز الصلح على بعض حقه على تقدير انه ما لم يكن فلما اثبتت تبين انه قائم والصلح على بعض حقه في الكيل والوزن في حال قيامه باطل ولو اقره انفسه وهو ظاهر ثم يرد بذكر ما لم يكن على نفسه فيصلح على نفسه على ان لا يتركه مما بقي جاز قيا لا الاحتكام لاننا قلنا على ان ما جاز له فبما روي ان هذا الغصب الف درهم فصالحه على خمسينه ثم اقره على هذا الوجه ولو صالحه

في المجلس بنقلب جازيا وجعل التعيين في المجلس كغيره عند العقد وذكره لو باع ما ليس ملكه ثم حصله وسلك في المجلس لم يجز له ان يبيع ولو صالحه على ثياب وجعل والقن ما لم يجز لانها لا ثبت وثباته في الذمة الا انما وقد عدم شرط صحة السلم ولو غصب كثر ففصله وموافقا على دراهم موزجلا جاز وكذا المزج والغصبة وسائر الموزونات ولو صالحه على كيلي موزجلا لم يجز له السلم لان الغصب لا يجوز ولو كان البتة ما لم لم يجز الصلح على شيء من مزاينة لانه دين بدين الا اذا اصاب على بتر مثله او اقل منه موزجلا جاز لان الدين حقه والمخط جازيا لا على اكثر للربوا والصلح على بعض حقه في الكيل والوزن في حال قيامه لم يجز ط لا عليه فلو كان او بتر فشي ما عليه بتر درهم وتفرقا قبل نقد الدرهم بطل ومذايح حفظه وانما في غف غافلون فان عدا عادتهم ان يتر على بتر او شيرا ونحو فصاحبا ياخذ من عليه عند غلاء السم حطابا يذهب ثمنه لذكره وهو فاسد لدين بدين س ولو ادهى دارا صالحا على بيت من المجر الاغصا لا قرار ولا عند الكاراة المقصود من عين حقه وهو على دعواه في الباقى بخلاف الصلح على بعض دينه اقول لو ادهى دارا صالحا على صنف من المجر الاغصا على هذا ينبغي ان يجز الصلح في مثل الدار عند من ايقا قاله لو جاز ان يزيد درهما في البدل فيبقي حقه فيما بقي او يلحق به ذكر البراءة عن دعوى الباقي ط جاز على بيت من المجر الاغصا على بتره في حقه وترى بعضه في زعم حقه انه قد ادى دينه ثم لو ادهى الباقي قبل شتم وقبله ولو صالح على بيت من دار اخرى للمدعي عليه جاز ثم لا يسمع دعواه وفاقا س عليه كبر ففصله باقراره وانكاره على نفسه كبر شعير الاجل بطل النسبة في الشجر ففسد كله لانه فساد في كل واحد ولو لم يفسد اجله وكان الشجر عينه لا البر جاز لعدم النسبة ولو كان الشجر غير عينه فبقي في المجلس جاز ولو اقره قبل قبضه بطل حقه الشجر فقط لظن الفساد وفيه احدى الروايتين في شرائ الذين يملكون من الما يفسد اذا اخرج التعيين في المجلس ولو كان البتة حال او موزجلا ونفسه او لا يفسد لانه ليقين لاما وضه حقه بطل استبدال المسلم فيه فالمسلم باق على حاله وجعل الاستبدال كعدمه لبطالة وجاز الاستبدال في السلم الفاسد او راس مال في يد البايع كمن غصب فيض استبدال ولو غصب كثر ففصله على نصف كبر ففصله على وجع اما ان يكون المفسد في الكا او قايما محفزة وهو ظاهر او غيبة حال لا يقف عليه ما لم ولا يخفى اما ان يكون غاصبه او متكررا فلو كان جازيا صلح على بعضه فيكون استنفا لبعض حقه ورايا عن بعضه ولو قايما ولكن غيبة او اخفاء وهو مقدر او متكررا جازيا لانه كما ذكره على ما مر وبطل بانه لانه لو وقع الصلح على بعض بتر ففصله على بعض حقه وامسك الباقي لم ياتوا ولا وقع على بتر غير بتر وخلفه الربوا ونحو القفا بكنه ما استغفله ولو جازيا حيث يراه المالك ولو كان غاصبه متكررا جازيا كما مر لانه كما ذكره وبطل بانه لما مر فلو وجب المالك بئنه على نقيته بتر ففصله لانه لا يجوز الصلح على بعض حقه على تقدير انه ما لم يكن فلما اثبتت تبين انه قائم والصلح على بعض حقه في الكيل والوزن في حال قيامه باطل ولو اقره انفسه وهو ظاهر ثم يرد بذكر ما لم يكن على نفسه فيصلح على نفسه على ان لا يتركه مما بقي جاز قيا لا الاحتكام لاننا قلنا على ان ما جاز له فبما روي ان هذا الغصب الف درهم فصالحه على خمسينه ثم اقره على هذا الوجه ولو صالحه

في ذلك على ثوب وروعه جاز في الوجه كلها او يكون مشتريا للثوب المفسد لو كان المفسد ثوبا او عروفا ففصله  
غاصبه ما لم يكن على نصفه وهو مفيد عن مالك وغاصبه مقدر او متكررا لم يجز له صلح على نصفه اذ ان ثوبا مفسدا او عروفا  
لا تصور ملكا بعينه دون بعضه عاق بخلاف القن والثوب **ط** كل عرض او قن غصب وهو مفيد فصالحه على  
نصفه فهو على هذه الوجوه ايضا وبين الروايتين تفاوت فاحتمل فيعرف بانهم من هذا ان من المالك **س**  
الصلح على مال لا يخرج من خمسة اوجه وجه يحتاج الى ذكر القدر فقط وجه يحتاج الى ذكر القدر والصنف ووجه الى قدر  
وصنف ومكان تسليم وجه الى صنف واجله وجه الى الاشياء وتعيين اولها صلح على درهم او دينار او فلولس او  
التعامل ببعض من بيان الصنف فيقع على نقد غلب في البلد ثابها صلح على دينار او وزني او كيلي على الاجل والموزنة لم  
يحتاج الى قدر وصنف من الاشياء لانه لا توافي جدير روي وهو مطلق بعضا باغلب من بعض غير الناس  
فلا بد من بيان ثابها صلح على كيلي او وزني ماله حله مؤنة فحتاج الى قدر وصنف وكذا الى مكان تسليمه غير كافي في السلم  
راعيها صلح على ثوب فلان من بيان الدرهم وصنف واجله والثوب لم يكن وبنا الا في السلم وهو عروفا موزجلا وليس هذا  
لكيلي ووزنه لا يجز فيه السلم والقرض فلو بين الاجل بتر حكمه الى السلم ولو لم يبين قال القرض راما الثوب وينا  
في الذمة فليس الا السلم فلا يبره الا اليه خامسا صلح على حيوان ولا يجوز الا بعينه او الصلح من التجار والحيوان  
لا يصلح ونهاية التجار **عن** ثري قننا فاراه الربيعي واكثر البايع كونه غصب فصالحه على درهم وهو صلح  
على بعض الثمن الذي وجب على البايع رقا على زعم المشتري وتقدر له لانكار البايع فصار كغصبة بسبب اخذ وغف  
تقدر الدرع لا يمتنع من جهة المشتري بحسب الرجوع بنقص العيب اذ ليس جزا المبيع فله رقه حقه فثبت انه صلح  
من الثمن فصار صلحا عن درهم فهو حال او موزجلا فلو على دينار جاز لو نقد قبل الفرق والآفة لانه صرف  
واقرا بالعبث ان كان سوا بر يدر به موضعا يمتنع فيه الربح واما في موضع يمكن الربح بعينه الا ان يكون  
صلحا عن الثمن بتره حتى الدرع فيستط حقه في ذلك حال فيجوز كيف كان جازيا في الثمن اولا حالا اولا وكذا لو كان كيلي  
او وزنه بغير عينه فاليان بغيره جاز لانه في معنى الشراء بالدين وكذا لو مات القن عند المشتري او حدث به  
عيب امتنع به الدرع او حتى الرجوع بنقص العيب ثابت في هذا الوجه اما في موضع ليس له حق الرجوع بنقص العيب لم يمتنع  
الصلح والاول عت كاح رجل فصالحه بالميزان فكذا في بعض نسخ مختار القدرين وقال في بعضا جاز وجهه ان يجعل  
ثابها في الموزج الاول ان لا يترك الدرعين فلو جعل ثوب الدرعين من افرقة فالزوج لا يعطى عوضا من الفرق ولو جعل  
فالحاصل على ما كان عليه قبل الدعوى فلا شيء بمقابلته العوض فلم يمتنع ولو ادهى ثوبا او عروفا ففصله جاز ففصله  
في **ط** و **س** صلح من هذا الصلح سواء قالته على ان يبرأ من تزويجها الذي ادهى او قالته على ان يبرأ من تزويجها الذي ادهى  
على الاطلاق بين وبينه وهو صلح حقه وروى في حقه قطعا للشرع ولو اقام بينه على كاحه بعد علمه بطل لانه  
نقض معنى الخلع فلا ينفذ **ف** ادهى ثوبا امرأته آخر وانكرت فاختلعت لم يجز له كاحه لم يثبت فكيف يصح الخلع  
فلا يجز العدة **ف** من زني ويكررا وعوى كره صلح كره ففصله من المثل لم يجز الصلح **ط** عت طلاقا

في المجلس بنقلب جازيا وجعل التعيين في المجلس كغيره عند العقد وذكره لو باع ما ليس ملكه ثم حصله وسلك في المجلس لم يجز له ان يبيع ولو صالحه على ثياب وجعل والقن ما لم يجز لانها لا ثبت وثباته في الذمة الا انما وقد عدم شرط صحة السلم ولو غصب كثر ففصله وموافقا على دراهم موزجلا جاز وكذا المزج والغصبة وسائر الموزونات ولو صالحه على كيلي موزجلا لم يجز له السلم لان الغصب لا يجوز ولو كان البتة ما لم لم يجز الصلح على شيء من مزاينة لانه دين بدين الا اذا اصاب على بتر مثله او اقل منه موزجلا جاز لان الدين حقه والمخط جازيا لا على اكثر للربوا والصلح على بعض حقه في الكيل والوزن في حال قيامه لم يجز ط لا عليه فلو كان او بتر فشي ما عليه بتر درهم وتفرقا قبل نقد الدرهم بطل ومذايح حفظه وانما في غف غافلون فان عدا عادتهم ان يتر على بتر او شيرا ونحو فصاحبا ياخذ من عليه عند غلاء السم حطابا يذهب ثمنه لذكره وهو فاسد لدين بدين س ولو ادهى دارا صالحا على بيت من المجر الاغصا لا قرار ولا عند الكاراة المقصود من عين حقه وهو على دعواه في الباقى بخلاف الصلح على بعض دينه اقول لو ادهى دارا صالحا على صنف من المجر الاغصا على هذا ينبغي ان يجز الصلح في مثل الدار عند من ايقا قاله لو جاز ان يزيد درهما في البدل فيبقي حقه فيما بقي او يلحق به ذكر البراءة عن دعوى الباقي ط جاز على بيت من المجر الاغصا على بتره في حقه وترى بعضه في زعم حقه انه قد ادى دينه ثم لو ادهى الباقي قبل شتم وقبله ولو صالح على بيت من دار اخرى للمدعي عليه جاز ثم لا يسمع دعواه وفاقا س عليه كبر ففصله باقراره وانكاره على نفسه كبر شعير الاجل بطل النسبة في الشجر ففسد كله لانه فساد في كل واحد ولو لم يفسد اجله وكان الشجر عينه لا البر جاز لعدم النسبة ولو كان الشجر غير عينه فبقي في المجلس جاز ولو اقره قبل قبضه بطل حقه الشجر فقط لظن الفساد وفيه احدى الروايتين في شرائ الذين يملكون من الما يفسد اذا اخرج التعيين في المجلس ولو كان البتة حال او موزجلا ونفسه او لا يفسد لانه ليقين لاما وضه حقه بطل استبدال المسلم فيه فالمسلم باق على حاله وجعل الاستبدال كعدمه لبطالة وجاز الاستبدال في السلم الفاسد او راس مال في يد البايع كمن غصب فيض استبدال ولو غصب كثر ففصله على نصف كبر ففصله على وجع اما ان يكون المفسد في الكا او قايما محفزة وهو ظاهر او غيبة حال لا يقف عليه ما لم ولا يخفى اما ان يكون غاصبه او متكررا فلو كان جازيا صلح على بعضه فيكون استنفا لبعض حقه ورايا عن بعضه ولو قايما ولكن غيبة او اخفاء وهو مقدر او متكررا جازيا لانه كما ذكره على ما مر وبطل بانه لانه لو وقع الصلح على بعض بتر ففصله على بعض حقه وامسك الباقي لم ياتوا ولا وقع على بتر غير بتر وخلفه الربوا ونحو القفا بكنه ما استغفله ولو جازيا حيث يراه المالك ولو كان غاصبه متكررا جازيا كما مر لانه كما ذكره وبطل بانه لما مر فلو وجب المالك بئنه على نقيته بتر ففصله لانه لا يجوز الصلح على بعض حقه على تقدير انه ما لم يكن فلما اثبتت تبين انه قائم والصلح على بعض حقه في الكيل والوزن في حال قيامه باطل ولو اقره انفسه وهو ظاهر ثم يرد بذكر ما لم يكن على نفسه فيصلح على نفسه على ان لا يتركه مما بقي جاز قيا لا الاحتكام لاننا قلنا على ان ما جاز له فبما روي ان هذا الغصب الف درهم فصالحه على خمسينه ثم اقره على هذا الوجه ولو صالحه

في ذلك



استعارہ و فعال ملکیت

الفاف والكلام الفاسد على

۱۹۱۱  
 میرزا محمد علی خان  
 میرزا محمد علی خان

والمفوض عنه

والمضمون عنه مجهول **فقال شيخنا** قال ما ذاب لك على الناس او على احد من الناس فعلى لا يصح لجهالة المضمون عنه  
وكذا لو قال ما ذاب للناس او لاحد من الناس عليك فعلى لم يصح لجهالة المضمون له وكذا ان اقول ما ذاب احد على **ج**  
لو قال ان غضب فلان ما كذا او احد من هؤلاء القدم فانا ضامن صحيح لا نقول ان انسان بدله فلان وكذا لو قال ان احد انك  
سبع او اثلث ما كذا سبع فانا ضامن لا يصح **ب** من خراجة وفواشيه وقسمه **ج** **فطر** قال تقوم باعيانهم مخرج شمار  
ان فلان ما يدبرني لاشي عليه هذا الغمان **ج** الاصل ان الكفالة لو كانت بمضمون او مضافة الى سبب مضمون مقدور  
على الايقاع والمضمون له والمضمون عنه معلوم جازي والافلا كفالة بدلين او غير مضمونة كغصب مهر وبدل خلع في بدلة المرأة  
ومهر في بدل الزوج وما اشبهه والكفالة لا تنبثق عن بدلية بل تنبثق عن بيعته ما دام قائما فافلا حلك بطلت وكذا ان تسليم الامانة  
جائز ما لوحت الامانة قائمة فافلا ملكت بطلت والمضافة الى سبب مضمون نحو ما اذا قال ما ذاب لك على فلان او قال ما ذابت  
لك على فلان فعلى او ضمن ما بعه او اقضى او استهلك من مالي او ما قضي له على فلان فهذا صحيح ولو لم يكن الضمان ثابتا في  
الحال فياخذه بجميع ما قضي له يعني اذا قال ما قضي واما ما ثبت له بغير قضاء لا ياخذ من الكفيل لانه انما كفله بقضي  
ولو قال ما بعت فلانا فعلى بجميع ما ثبت له بالبيع بعد ذلك الكفالة باخذ به وكذا لو كان بدله ما الذي وكله ولو  
مكنا ما ان او حتى او قلنا كان كفيلا في الحق الاول فقط لا فيما بعده او قال ما بعت فلانا من شئ فعلى فاسلم اليه  
وراهم في برا او ببيع شعير او بزيت فذلك كله على الكفيل وقولنا ان كان مقدورا لا انما حتى لو كفله يتوفى او جلد بمجر وكذا  
الكفالة بالخدم بنفسه والحيطة بنفسه ولو لم يثبت على نفسه بمجر الكفالة ويرجع او اعلم على الاصل باجر مثله وقولنا  
المضمون له وعنه معلوم ان قد سبق عنه او قال ما ثبت لك على مثلا او على احد من هؤلاء فعلى **ب** يعني **ج** ومن شرط  
جواز كون الكفيل به مضمونا على الاصل بحيث يجبر على تسليمه ولذا قلنا ان الكفالة بالامانة كونه مضمونا ومفارقة  
باطلة لانها غير مضمونة لا عنهما ولا تسليمها واما الكفالة بالموثوق من الاخذ بهج بالبعين العارية والتمتع واما  
الكفالة بتسليمها فيبدل باطلا والصواب صحة الكفالة عن الموثوق من الاخذ بهج سواء كلفه ببيع الرهن او بعه حتى يفي الدين  
وكذا عن الدائن للرهن **وفي** الكفالة الدائن بتسليمه بعه بجزر ولو لم يكن سقيا ضمانة والكفالة بتسليمه بنفسه الشاهد  
القضاء انفسه بكم بجزر قال ومن شرط ابعده كونه مقدورا للتسليم وكذا قلنا من تقبل من جاريته او معلومة او كرر ارض  
معلومة واعطاه كفيلا به فلو شرط العتق ظلما بجزر الكفالة لا للشرط علمه بنفسه فلو كلف نفس العتق بجزر ولو لم يتسلم  
نفسه لمقتباز **ج** وكذا ان كان ربا لا واحد من المكاني كفيلا فلو كانت الابن بغير عيانهما نص كذا في الجواز في تسليم الابن  
ولو كانت الابن بغير عيانهما يصح بالتسليم لا بالجل وكذا لو كلف نفس غائب لا يعرف مكانه لا يصح **ج** رتب التنازع لو اخذ من غيره  
او غاصبه كفيلا بعه صح فلو رجع عليه باجر مثله كالكفيل باجر يجمع باجره ويخلف عليه باجره ولو اخذ به كفيلا  
لا كفيلا فلا يجبر على رده لبعده خلافا للكفيل لا انتمامه بعقد انما يصح الكفالة بدله لانه كلف شئ مضمون على المستعير  
والغاصب بقدر الكفيل على الايقاع او رقا عارية مضمون ولو عينا امانة **ج** جاز التكفيل لمن لا يسبغ اذ ضمن  
بغير موافقة وكجزر بعين نفس بنفسه كبيع فاسد او مقبوض على سوء ثم آو غضب لا بما تضمن بغيره كبيع ورهن

والعصاة رقم







[illegible]

الوصف رقم ١٢

فرض الجوز وناجز ولو  
استغفره في العفيف  
وسلم في الشا ابري

مطلعا عندهم وعند من جاز وزنا لاعدوا به ببقى **فت** اقرض على ان يكفل فلان جاز حقا وخائبا كغدا ولا ولو  
 بايع على ان يعطى كفيلا لم يجز الا ان يكون الكفيل حافرا ولو اقرضه على ان يكتب له به الى بلد كذا لم يجز ولو اقرضه بالانظر  
 وكتب له سفيحة الى بلد آخر جاز عند **ج** **ج** ولو بعت رجلا لستفرضه فاقرضه فضاغ في يد فلان قال الرجل  
 اقرض للمسلم من ماله واولا قال اقرضني للمسلم من ماله واولا قال اقرضني للمسلم من ماله واولا قال اقرضني للمسلم من ماله واولا  
 والرسالة بالاستفراض يجوز ولو اخرج وكيل الاستفراض كلامه مخرج الرسالة يقع القرض للمسلم ولو خرج الوكالة  
 بان اضافة الى نفسه يقع للوكيل ولا يمنع من اخرج ولو دفع الى موكلة فلان لم يمن به وكيله راغبا بينه والابن  
 لدفعه **ب** **ج** لو بعت بكتاب مع رسول الى رجل ان ابعت كذا اقرضا فبعت معه ضمن آخر لو اقرضت رسول وقبر قال  
 الامير حتى يصل اليه وكرار رسول او قال ابعت كذا اقرضا فبعت معه ضمن آخر لو اقرضت رسول وقبر قال  
 استفرض لي من فلان كذا فقبض المأمور وقال وقبضته الى الامر وحجدا من ضمن المأمور ولا يصدق استفرضه اذ اعطاه  
 مثله بعد ما تقرر على القبول وكذا لو قبضت قيمتها فاعطاه قيمته يوم غصبه بعد تفرغ السوء في ذلك البلد بجعل  
 القبول استفرضه برا يبلغ فاخذ المفرض بمكة قال س عليه قيمة يبلغ يوم اقرضه وقال ثم قيمة يبلغ يوم اخذها وليس  
 عليه ان يرجع معه الى بلخ فياخذ من ولو اقرضت بر في بلد في البر رخصي فلقية في بلد في البر قال فليس له حبس المط  
 فيوم بران يوش له ليدفع من في بلد اقرضه فيه ولو اقرضه بر الى بلد وموتة او غيب فالتقيا في بلد آخر في البر  
 رخص او غلب روي عن ج لو كان الغصب قايما في بلد لو قيمته في البلدين سواء او في هذا البلد اكثر ولو اقل  
 ما لم يقيمة مكان الغصب او اخذ الغصب او انتظر لقيمة في محل الغصب لو لم يكن قايما بينا وقيمة بلد الغصب اكثر  
 خيرا لما كذا اخذ مثله لو من قبل او قيمة يوم غصبه ببلد غصبه او انتظر لياخذ ببلد غصبه ولو قيمة اقل في غصبه  
 اعطى مثله او قيمة ببلد غصبه ولو قيمة البلدين سواء فلما كذا اخذ مثله ونحو فصل النمان ونحو فصل الحاضر ولو اقرض  
 شيئا من فواكه وزنا او كبلا ولم يقبضه حتى انقطع بجب المفرض على التأخير الى حد ورثه الا ان يتراضيا على قيمة وهذا لا يشهد  
 ملوسا كسدت لان هذا مما لا يوجد بخلاف الفلوس اقرضا فكسدت قال عليه السلام وقال س عليه قيمة يوم قبضه وقال ثم  
 عليه قيمة آخر يوم اوجا وبه ببقى وكذا العدل ولو غصب فلوسا او عدليا لم يملك هذا الخلا ولا يبيع بغيره بل يبيع  
 حتى يغير ان كان لا يروج فسد البيع وان كان يروج لم يكن نفصت قيمة لا يفسد البيع كما يكتفى له الا ذكره وعن س لا يفسخ البيع  
 في بعض القيمة ولو اقرض الدرهم البخاريه بخاريه فالتقيا في بلد لا يقدر على تلك الدراهم قال س وموقوف في ماله قدر  
 المسافة فاباوا بايا وكيفلا ولا ياخذ بعينها قبل هذا الوقت في بلد يروج فيه فذكر البند الا انه لا يوجد فانه يوجه ما قر  
 وآماله يرجع فيه فيقيم قيمتها وكذا لو باع بدينار ثم خارية ثم التقيا في بلد آخر لا يوجد فيه فذكر البند وقرض البر وزنا  
 لم يجز فلو اطل قبل كذا لم يفسد كذا ولا اخلفا في كذا صدق المستفرض مع محبته ولو اسكت بدينار سفيحة فمضت قيمة وقرض  
 اللحم وزنا جاز لا يفسد خبره ببقى عند **ج** وعند ما جاز وزنا لاعدوا وقيل لا الثلثة يجوز عدوا لا في الزنا **ع**  
 فخر الجوز كذا يجوز اذ يكال حرم وبعد اخرى ترك تركه بعينه فعلى اللبايع اقرضني ففسدت او قال هذا القنفذ واخطاه

سکر الشرا

[illegible]

خطه  
المستخرج  
بعد طالع الزمان

فقد ذكر من المسكن الفصل  
الكتاب الثاني

والبقرة







شئنا من الشركة فلو باع نصيبه من كل شئ والمشتري يعلم نصيبه جاز ولو باع لبنا معيننا لم يجوز الاحتال ان لا يقع  
منه في نصيبه ومعنى قوله لم يجوز بيعه في كل ذلك الشئ اما في نصيبه فيجوز والله اعلم بالصواب من الروايات  
**ص** بينها كليل او رزني باع لهما حظه من شركه يجوز ومن الاجنبى لا وشركه المال لو كانت تملك باختيارها او لا يجوز  
بيع احد ما حفظ من شركه لامن الاجنبى الا باذن شركه ولو كانت بغير الخط كارت ومبته واستبلا ولا يجوز بيعه  
منه من الاجنبى بلا اذنه **خ** لو باع نصف البناء مع نصف الارض جاز من اجنبى او من شركه او من شركه ولو باع نصف  
البناء بدون الارض من اجنبى او من شركه لم يجوز قالوا هذا لو كان البناء من مال لو كان البناء بغير من جاز بيع نصفه من  
اجنبى ومن شركه او البناء بغير من جاز بيعه ولو مقلوعا حقيقة جاز بيع نصفه من اجنبى ومن شركه  
وكان كبيع نصف زرع بدون ارض وهو منقذ في الزراعة فانه يجوز **د** شرا ببناء الدار والحائط لا يدخل الا في الدار ولا في الحائط  
ويؤثر المشتري بملع البناء والحائط **ق** وارسلها باع احد ما حفظا حشاها انصرف البيع الى نصيبه ولو باع اجنبى  
بلا امرها ينصرف الى نصيبها فلو باع احد ما حفظا حشاها انصرف البيع الى نصيبه ولو باع اجنبى  
قن بينها فباع وكليهما نصفه وقال هو نصف فلان جاز فليكن بيتي جاز في نصف شايه لا من على قياس جاز لم يجوز  
في قوله **تم** نصيب قن بينها ولو لم يكن في الاشياء او غيرها حشاها ما جاز بيعه من القن فباع الما من نصفه  
ولم يبين ان القن من سواها بل قال ان باع بيت خطي صدق **ص** جاز بيع نصيبه من الدار ولو لم يملكها او  
علم المشتري انما لو لم يعلم المشتري قال حتمه لم يجوز علم الباع الا وقال من يجوز علم الباع الا مع سنده رواية عن قال  
جاز لم يثبت في الجواز او علم واجمعوا على جواز لو علم المشتري سوا علم الباع الا في مقتضى ما لا في مقتضى بيت فطر الشقة  
لو اوجده جاز فاقول علم الشقة من شرطه والا فلي الخلف وكذا لو شرط المصاريف من الزرع مثلا شرط فلان المصاريف جاز  
لو علم المصاريف كسنة والا فلي الخلف ولو لم يملك جاز نصيبه من جاز لو علم نصيبه من جاز ولو قال في البيع  
بما قام على او يملك من الزرع فبازد جاز لو علم المشتري بكم قام والا فلا ولو لم يملك من الما لو علم المشتري وامثاله  
ومثله الآخر **ح** وارسله فباع من رجل نصف بناء بلا ارض لم يجوز ولو باع بينهما واحد اشباعا بعد ذلك هذا السهم قال  
النسب قالوا هذا باذن بيع الفساد ويومها لا يفرز فانه يكون له الحدود واما الشايه فلاننا في البيع عذرا لا في البيع  
واما اجان المشاع فلا فرق عند من جاز بيع القسمة وبين ما يحتملها في الجواز او عذرا لم لو اوجدها الشركيين  
بين شركه جاز بالاجماع في ظاهر الرواية عن جاز في عذرا انه لم يجوز سوا جاز نصيبه من شركه او بعضه ولو اوجده نصيبه  
من اجنبى جاز عند رواية القدر رواية ولو كان كل طرف جاز نصفه من اجنبى فعند جاز لا يجوز وعند جاز جاز عند  
فيل لا ينفذ حتى لا يجز الاجرا صلا وقيل ينفذ في سدا نجيب اجرا لشد وعللها في قوله كل فاجتمع من اثنين فان  
اجل فوالا جاز الدار حكا جاز بالاتفاق ولو ففعل يقول نصفه حكا ونصفه شركه او حكا كثلث ورابع يكون  
عند جاز على اختلاف مرقها او كان كل بينهما او اوجدهما النصف من اجنبى ينبغي ان يجوز في رواية الا في رواية الشيوخ  
الطارى لا يفسد الاجان في ظاهر الرواية عن جاز في رواية عذرا **حش** في مختلف استأجر دارا بينهما

اجان المشاع

فان احدهما

فان احدهما انتفى الاجان في حصة الميت وبقيت حصة الحي وكذا لو استأجر حلا فمات احدهما بطل  
في حصة الميت لا الحي وعند جاز في بطاخر الكل ولو فرض الوارث ومو كسرتا الاجان ورضي المشاع جاز  
ومثلا على رواية فساد العقد بطرق الشيوخ **ج** جاز وان من اثنين جاز التوجه العقد حتى لو تفرقا احدهما  
بالقبول لم يفسد ولو اوجدها البناء بلا ارض لم يجوز وكذا لو كان البناء ملكا والعصبة وقتا فاجز البناء لم يجوز ولو اوجدها الدار  
وفيها بيت في اجان البية جاز في الاجان في غير البيت **ح** لو كان البناء لرجل والعصبة لآخر فاجز البناء  
بناء من الاجنبى فيلزم يجوز ويقتضى جواز ولو اوجدها من رتب العصبة جاز ولو استأجر العصبة ببناء جاز  
والجملته في اجان المشاع ان يلحق بها الحكم او يعقد في الكل ثم يبيع في البعض **صل** ارض بين جماعة فوكل  
احدهما باجان حظه جاز فاجز وكيل من جميعهم جاز ولو لم يسم احد لم يجوز عند جاز ولو باع الموكل واما اعان  
المشاع فهي جاز في الوجوه كلها **ق** ايداع المشاع جاز **د** فرض المشاع جاز بالاجماع **ع** مضاربة المشاع  
لم يجوز ومبته المشاع فيما لا يحتمل القسمة يجوز من شركه ومن غير وفيما لا يحتمل لم يجوز لامن شركه ولا من اجنبى  
وطرق الشيوخ لا يفسد الهبة بالاتفاق ولو لم يملك كل من اثنين فان اجاز بان قال ومبته من شايه لم يجوز عند جاز  
وعند جاز يجوز وكذا في حكا في التنصيف فهو على هذا الخلاف ولو بالتشليلت يجوز عند جاز **هـ** وبيان واحد  
دار اجاز اذا سلمها جمل وقبض جمل فلا شيوخ ولو ومبته واحد من اثنين لم يفسد عند جاز وقال لا في اربعة الجملته  
منها التوجه التملك فلا شيوخ كمن من رجلين وانهما مبته النصف لكل منهما وكذا لو فاما لا يفسد فبما اجاز  
ولان الملك ثبت لكل من النصف فلان التملك لا يفسد حكمه فتحقق الشيوخ بخلاف الدار لان حكم الحبس هو شئت لكل منها  
كما اذا تضاف في وكذا لو قضى بين احدهما لا يفسد شيئا من الرتب ولو فرض على التنصيف لم يجوز عند جاز  
وفي التنصيف روايتان عن س ولو من عند رجلين ونقص على البعض لم يجوز فاقول ولو لم يملك شاعا تنصيف  
فلو قسم حكمه جاز اذا تمامه بالتقسيم وعند جاز لا شيوخ **ق** قال لهما ومبته كذا حكا من الدار با نصف او ارضها  
جاز ولو قال لا احدهما ومبته كذا نصفها او ارضها لم يجوز ولو لم يملك لهما ومبته كذا حكا من الدار با نصف او ارضها  
لا يفسد المالك ولو قبض الجمل من جاز وهو الصحيح ولو ومبته قيقا فبر او ومبته سمس او سمس فبر لم يجوز الموكل  
معدوم ولذا لو استخرج الغائب على كل ولو لم يملك لم يجوز خلا المشاع والفرق ان المشاع محال للتملك والخلاف القبض  
ويزول بالقسمة وخلافه اذا او لم يملك لبنا في حكا او حكا على طرفي غنم او غنلا او زرع او ارض او ثمر او شجر او ارض  
فيما غنلا وزرع وورثها او دارا او طرفا في مشاع الدار لزم الى الخلل بالفسخ والفرق بين لبن وزرع وبين حكا  
ولذلك بطلان فان لم يجوز تسليم بعد الوفاق في المصداق لا يمكن الوقوف على الولد او لبس وسعة فيكون تعليقه  
بالخط ويحكم الوقوف على اللبن بالخلاف في وشبهه فكان كتابه من الجمل **د** والتصدق بالشيوخ كسنة  
في كل ما مر الا انه لو ومبته من اثنين ما يقبل القسمة لم يجوز عند جاز رواية واحدة من غير اختلاف على قوله في  
الهدى اختلف المشايخ على قوله فقبل لا يجوز وقيل فيه روايتان لا يجوز على رواية الاصله يجوز على رواية الجاهل

ايادى المشاع

وعنه في الجاهل

مطل











في البيع المسمى بالبيع  
في البيع المسمى بالبيع  
في البيع المسمى بالبيع

في البيع المسمى بالبيع

فصل في المدة ونحوه في القاضى البيع فلا يجوز جازا بمضى المدة ولو باع الرمن ثم باعه من آخر فنفذ ما اجاز المثل  
ولو تكرر بيع المور فاجاز المستاجر الثاني نفذ البيع الاول **خ** باع الرمن راسه بلا اذن من غيره ثم باعه من المثل جاز  
البيع من المستاجر ومنه نفى البيع الاول وكذا في البيع الجاز المعروف ببيع الرمن اذا باعه الى باع من رجلين بلا اذن  
المشتري ثم باعه من المشتري بيبا بآنا نفذ البيع الثاني وبطل الاول وهذا لان الاول موقوف وانكبات فيبطل كذا افتى  
صاحب المحيط وقال غير من المتأخرين نفذ البيع وبه افتى **خ** وقال واحد من الفقهاء رايه رواية انه ينفذ البيع الاول  
**ج** اقرى آجره فنفذ حقه لانه حق المستاجر فيبقى المدة يقضى به للمقوله ولو اقرى توقف كذا على المستاجر  
الاخر فلو ابطله بطل بخلاف البيع فانه لو ابطله لا يبطل الا اجازة على المنفعة ومن المستاجر الاول فابيع يقع على من لا يملك  
المستاجر الا ان له حقا فاذا زال حقه نفذ البيع ولو اجاز المستاجر الاول الاجازة الثانية صححت ان نية والا جاز للمأول  
لا لما كثر خلاف البيع فانه اذا اجاز قبله للمالك ومرفقه وبالا اجازة لا يفسخ عقد الاول فلو مضت مدة الثانية حتى  
اقرض الاول فلكل واحد ان يتنفع حتى يتم مدته ولو سوان يتنفع المدة من جميعا وروى المور جاز بينه وبين من تمته  
وللمستاجر جيبه وبيع الرمن جاز في حق من تمته ايضا اذا اجاز فتمته ومن فكاكه اذ حكم المبدل من المثل في  
**ش** وفيه ليس المرتهن بيع الرمن فلو باعه فوقف على ما كلفه فلو اجاز جاز وتمته ومن والا لا وله ان يبطله ويبيعه  
وهنا ولم يجز الاجازة بعد تعلقه في يد المشتري فالرمن يفسخ آجره ما شاء فلو مضى من تمته جاز البيع وتمته له والفقهاء  
رمن وقبل انما يجوز البيع من تمته لو سلم الرمن الى المشتري او لا ثم باعه اما لو باعه ثم سلم لم يجز ويرجع  
بما ضمن على المشتري في سبب ملكه تاخر عن البيع كما باع شيئا بلا اذن من ملكه ثم شره من ملكه ثم نفذ البيع الاول كذا  
منه ظاهرا للرواية قال يجوز البيع من تمته ولم يفصل في تأخر المشتري بطل البيع وضمانه ومن ويرجع المشتري  
بتمته وكذا في البيع رضاء في صورة الاجازة بخلاف الاجازة فان الرمن يبطل ويبطل على الاجازة سبيل **ج** لو باع  
الرمن او المرتهن الرمن باذن الآخر يخرج من ان يكون رضاء ويكون الثمن رضاء مكان العيق فبطل المشتري  
او لا **ج** الثمن رضاء من سوا شرطه عقد الرمن ان يباع بدينه او لم يشترط وعن من ان يكون رضاء لو شرط ان يباع بدينه  
والا فلا والعقد صحيح **خ** ولو باعه العبد يخرج من كونه رضاء لتمته ومن ولو لم يقبض الثمن **ج** لو قال المرتهن  
للمولى من فلان فذعه الرمن من غيري لم يجز ولو المستاجر للمور بعه من فلان جاز ببيعة من غيري **ش** لو اقرى جاز  
بلا اذن راعته لا يجوز فلو ملكه في يد المستاجر فالرمن ان شاء ضمن من تمته قيمة وقت تسليمه الى المستاجر ولو  
رضاه لا يرجع المرتهن بما ضمن على المستاجر ولكن يرجع عليه باجره انتفاعه الى وقت الهلاك ولا تعطيل وان شأني  
المستاجر فيرجع بما ضمن على المرتهن لا غير ولا يلزمه الاجرة ولو استقر المرتهن صار رضاء كما كان كونه عا  
الى الوفاق والاجرة لا تعطيل وكذا لو اقرى راعته بلا اذن من تمته لم يجز ليه ابطاله ولو اقرى احدتهما باذن الآخر وبدينه  
ثم اجازة صححت الاجازة وبطل الرمن والرمن اقرى وللعاقد قبضه ولا يجوز رضاء بعض من الاجازة ولو كثر المستاجر  
من تمته جاز وبطل الرمن لو جدد القبض للماجازة وبطل ملكه امانة لو لم يحبس على راعته بعد مضى من الاجازة وكذا

ثم آجره

قاله

لور منته

لور منته من تمته بلا اذن راعته لم يجز فللمرمن ابطاله ولو ملكه فالرمن الاول لو من الاول ففانه من راعته  
في مدة انا بد من ايها من اذ ملكه بفانه فكانه من ملك نفسه ولو مضى انا ففانه من عند الاول فيبطل الرمن  
عند الكس ويرجع كذا على الاول عاوضا ودينه ولو رضاء الاول استقر الى الرمن الاول للرمن فوضعه **ج** باع  
الرمن راعته ثم رضاء عند آخر او او وروى كذا لم يقر من اجاز الرمن كذا او الاجازة او الية نفذ البيع وبطل ما رواه  
**ش** هذا اذا باع الرمن او لا ثم باشر هذا العقود اما لور منته الرمن عند آخر ثم باعه من آخر فاجاز المرتهن الاول  
البيع جاز وان اجاز الرمن جاز لانه موالا ولا يخلو واذا باع ثم رضاء وكذا اذا اقرى ثم باع او وروى كذا ثم باع فهو  
على هذا القياس فنفذ ما اجاز المرتهن ثم غلبه القسم الاول وهو ما اذا باع ثم باشر هذا العقود اذ نفذ البيع باجازه من قبل الرمن  
وبطلت هذه العقود فكذلك ان نفذ البيع بنفس الاجازة ام عند التسليم الى الرمن والا صح ان نفذ بنفس الاجازة  
لان نفس الاجازة رضاء يستقر لزوم دينه والمدة من هذا **خ** باع المور فلكل سماع المستاجر جازا الى موجه وراضه مال الاجازة  
وجدد عقد الاجازة نفذ البيع ولو باعه من المستاجر سماعا فاسد لا يفسخ الاجازة لو جدد القبض والا لا وروى في البيع  
الفاصد **خ** قال المستاجر للمور مال الاجازة بدينه او المشتري للبايع باليمن باذنه فقال المور والبايع ملائمة فيفسخ  
وعلى هذا لوقال المستاجر للمور مال الاجازة الطولية مال الاجازة بدينه فقال رضاء بفسخ الاجازة ولو بيعت المستاجر الى  
موجه فقال سيم نفذ شريته بابا يدي ويكرى فلما جاء المستاجر قال موجه انفق الرمن على نفسه ففسخ وكذا اذا مال  
الاجازة بلكس في طلب يفسخ لو اخذ الكل والافضل يفسخ لو اخذ الاكثر لا لو اخذ الاول وبه افتى بعضهم وقيل يفسخ بقدر ما اخذ  
وقيل لو اخذ البعض بطلت يفسخ في الكل او لا يفسخ في الكل وان اخذ قليلا اما لو اخذ الباطن الفسخ فلا يفسخ مالم يأخذ  
الكل وبه افتى بعضهم كذا **خ** وفيه فوايد صاحبها طلب المستاجر مال الاجازة ودينه الفسخ حتى لو قال المور مال الاجازة  
بكره فقال مالا يفسخ كوجه قال بعد طلب المستاجر وبه افتى بعضهم بانه لا يفسخ بخلاف طلب المستاجر ولو قال موجه ابن خاتمه  
بمن فروشي فقال لم يفسخ بخلاف قول المستاجر ابن خاتمه وبطلان من فروشي فقال مستاجر فروشي يفسخ لانه لم يفسخ  
لا يمكن من بيعه ببيعة المستاجر فلا يفسد الرضاء وفيه المسئلة الاولى لا يتحقق البيع الا بخرقة فافترقا ووقال المور  
للمستاجر ابن خاتمه فروشي قبالا يفسخ مالم يفسد المستاجر ولو قال موجه مال الاجازة بدينه فقال رضاء ثم تانفد كنتم  
قيل يفسخ وكذا لو قال ميارم او قال رضاء يفسخ ولو قال طلب كنتم كبريايم يفسخ ولو قال المستاجر مال الاجازة  
بكره ما خرج في شوقه فقال ثوبا في قال بعضهم لو نوى الفسخ والا لا يفسخ مالم يفسد المستاجر في كبريايم فقال كبريايم  
داري كبريايم يفسخ والا لا كذا **خ** وفيه فاشين المشتري رضاء جازا لوقال للبايع زمان بنو ما ندم فواء كبر  
وفواء فروشي ترا زمان واخر لم يفسخ **ب** باع رضاء ثم باع من تمته جاز وقبل بيعه بعد اخره ولو رضاء من تمته فالرمن  
بافقوا لوكه الى راعته لبيعه فيلزمه استروا او بطل الرمن والا صح بقاء الرمن لانه كاعان واعارته من راعته  
لا يبطل الرمن ولكن يبطل ضمانه حتى يملكه امانة في ملكه الحانة لزو الى راعته **ج** لو قال في البيع الموقوف لوقال لا يجز  
بطل البيع بخلاف المستاجر لوقال لا يجز بيع المور ثم اجاز جاز ومدايد على ان المرتهن اذ قال لا يجز بيع الرمن يبطل البيع

لو قال المور يفسخ ولو قال  
زمان وجب ان يفسخ ولو قال  
بعض بعض مال الاجازة  
طلب يفسخ وروى

كفى  
منظير في العطارك اسع العطارك







نصف البعير

لا يحفظ جلا

نصفه بدونه لم يجر الا ان يكون بينه وبين الكار نسج الا ان حفظ من رب الارض فجوز له باع رب الارض  
 حفظ من الكار لم يجر هذا اذا كان البذر لرب الارض ولولا الكار ينبغي ان يجوز ولو باع نصفه **حسن**  
 باع نصف زرع مشترك من شركته بجزء ظاهر لولاية وعن م **لا حص** باع مزارع حفظ من الزرع من رب الارض  
 او من غيره لم يجر وفيه بيع حفظ من رب الارض او غير جاز بعد البسات لا قبل **ن** زرع كله فباع نصفه بالارض جاز  
 لو ذكر كوا لا لا تفرم بتناوله البيع ففسد كبيع جذع في سقف قلوب ينسج حتى ادرك الزرع ينقلب جاز الزرع المانع  
 وتعلم من ملك كذا في الحساب وكذا زرع مشترك بين اثنين او ثلاثة باع احدهم حفظ من شركته او غير لم يجر غير ذلك ونقلب  
 جاز لا لكونه ولو ذكر ما وقت البيع جاز وكذا القطن وسائر انواع الزرع لو باع نصفه او حفظه بالارض جاز  
 نصف الزرع مع نصف الارض من شركته او غير ولو لم يذكر غير شركته جاز وقدر **ن** سجد بينهما باع احدهما نصيبه  
 جاز من شركته لاسيما غير ولو بين ثلاثة فبيع احدهم نصيبه من شركته جاز لا لو باع من احدهما وكذا الزرع بين ثلاثة في موضع  
 آخر يبيع رب الارض نصيبه من الكار لم يجر وكذا المعامل ومع هذا لو شري المعامل حصته من الاشجار ولم يتنازع احد في اذنت  
 الثمار جاز البيع لولا الحسد ولو لم يجر كان يبيع كل منهما من صاحبه **ن** ارض بينهما وفيها قطن لم يجر بيع احدهما حفظ  
 بالارض من شركته او غير وفيه يهاكم بينهما باع احدهما من نصيبه ولو حرم **ن** البيع اذا اطلق المشتري القطع  
 ولو لم يطلبه حتى لا يترك لم يبطل البيع **حسن** لم يجر بيعه ولو حرم له ان يجره كان له ان يطالب شركته بالشيء فيفسد  
 شركته وكذا بيع نصيبه من الزرع وهو قبل لم يجر ولو باع رجل نكركه وهو حرم جاز لانه تسليم **ع** بيع المزراع  
 حفظ من رب الارض جاز لا عكسه بالارض وما بقي من الاعمال من سقي وغيره ينبغي ان لا يسقط من المزراع ما دامت  
 مدة المزراعة باقية اما لو باع الدفتان من غير المعامل في موضع جاز ينبغي ان لا يسقط من المزراع ما كان من اعمال  
 المزراعة **من** رجل شري نصيب الدفتان من كرمه دون نصيب المعامل فسد بالارض الكار ولو لم يبدل الاعمال لم يشرى  
 ولو رضاء جاز ويطل المعامل ولو شري حفظ الكار بالارض الدفتان فسد ايضا ولو رضاء جاز ويخرج الكار المعامل  
**ف** كذا يوزن ما خذ او نذر من زرع شعير وختند بالزمانية جاز يكره وختند منوع غلة نار سيند لا يجوز زرع  
 رواه ابو بكر ابن حريز فسميت خواحد وخره وحق ان يكون كذا غلة نار سيند راقتعت خواحد **حسن** باع نصيبه  
 من المبطون بربها شركته فلو شري القطع لم يجر البيع ونصيب البايع للمشتري ما لم ينسج البيع وشركته ان الارض بعد الاجازة  
 او في قلعه فزرر الانسان لا يجز على نحو **حسن** شري نصيب احدهما من البناء بالارض لم يجر **حسن** باع نصيبه  
 من الزرع بالارض الاخر حتى لم ينسج للفرع الآخر فلو باع الآخر نصيبه بعد ذلك من ذلك المشتري ينقلب البيع جاز اذا  
 زال الفرع **ن** بيع نصف الزرع انما لا يجوز لو كان لصاحب الفرع حق القرار بان زرع حق ولو لم يكن له حق  
 القرار بان تعدي في الزراعة كان جاز بيع النصيب او حرج يستحق عليه قلعته وسحق القلع كملوع حقيقة وفيه  
 يجوز بيع نصفه وكذا من ادرك ابيع نصف البناء بالارض جاز متعديا في البناء لا لو محققا ومنه ما حفظ **جلا**  
 اذا لم يذكر الفرع او الزرع لم يجر بيع نصفه بالارض المزراع والمعامل والحيلة لو افق المزراع والمعامل ان يبيع

جميعا

جميعها نصفها حكم ملكه ونفسها حكم الاذن وبعد تمام البيع بينهما تقايلا ان البيع نصف العامل والمزارع باونها  
 حتى جازت الاقالة بالاجماع ونفسها جاز ولو لم يوافق بيع نصف زرع ونسج يكتفي في الذكر وان حكم حكم  
 من حكم المسلمين يجوز ان يبيع الموصوف في نفاق حكما يتجمع شرائط الصحة والنفاذ في اختلاف العلماء وبالحكم  
 يجوز بالاجماع ووجهه ان يكتب بينهما كما تخرج انك لا تكتب لا خيار فيه الا للمشتري الخيار ولا يكتب في المعقود عليه  
 لم يقبض ثم يكتنن حتى يدرك فينقلب البيع جاز ان لم يكتب بعد ذلك اقراره باقبض المعقود عليه وانه لم يبن للمزارع ولا  
 للبايع حتى قبل **سبين** والحيلة ان يبيع الكل ثم يقبل نصف قبله وهو مفضل في النصف مثل جواز نسخة فيما هو مفضل  
 فيه اجازة نفسه بانه لا يجوز كذا وكذا **ن** ولو شري فصيلا قبل ان يبيع من ثمنه باه اختلاف في جوان على ما يجرى في بيع الثمر  
 ولو بعد اصاله لعنف الدواب جاز ولو اطلق البيع او شرط القلع ونفسه لو شري تركه لا يقضي العقد وهو مشغل  
 ملكه الغير او موصوفة في صفقة وعلى امان او اجازة في بيع **ج** شري فصيلا ولم يقبضه حتى صار جازا بطل البيع عند  
 لا عند من شرطه فصيلا **ن** بالبر كذا لو جازا جاز لعدم الخناس باع شجرة او عليه لاقية له فالثم لم يشرى لان بيعه موقوف والمجزر  
**ج** لا يدخل الزرع في بيع الارض ثبت **ولا** لا يدخل في بيع الارض ثبت لانه موقوف في مكانه ولو ثبت ولم يجره فتمت قبل اذ  
 وقيل لا نهانبا على اختلاف في جوان يبيع قبل ان يتنازل في الماشاة والمنازل **حسن** لو ثبت ولم يجره فتمت اوله ثبت  
 قبل لا يدخل في الصور في قوله **فقد** المصير في قوله تبعا نص عليه **شقي** **ن** شري **ن** لو لم يثبت دخل لو غنى البذر الا لا  
 فلو شتاه المشتري حتى ادرك فهو متعلق فيما فعله فكان للبايع خلاف المعن لاق برافعة الارض لم يجر بيعه بالفرع  
 فصار كجزء من اجزاء الارض فدخل في البيع وكذا لو ثبت ولا يقية **ن** خصل افق ابو بكر ان ثمر او زرع لاقية لها دخلا  
 ولم يجر بيعه بالانفصال **ن** لم يدخل في بيع الارض وقيل دخل الا في **ش** لو باع كرا يبيع باثنا او ثمانية او اوان في ربه  
 الثمر قبل ان يدخل الثمر تبعا وهو المصير في الثمر يظهر وظهر ولكن لا يقية له فصار كحادث بعد البيع وقيل لا يدخل بالاذكر  
 لو موجه وقت البيع وكذا قوايم في خلاف على ما عليه الفتوى وكذا في الفتاوى الصغرى **حسن** **ن** لو باع ارض  
 بزراعة ارضه فزرعها واراد رب الارض ان يخرجها ليس له ذلك لو قال انا اعطيتك نفقةك وبزرك واخرجك لو كان  
 قبل خروج الزرع ولو بعد واصطفا على ذلك جاز ولو زرع بلا اذن بجره بالعلم او انبت الا ان يزرع الزرع باذن  
 من رب الارض **ن** اذ اذرت الارض ان يعطى المزراع بذرا ونفقة ويخرج من الشركه ورضى به المزراع جاز ولو لم  
 المزراع والا فلا **سبين** زرع ارض غني بالاعمال فقال له كذا فاع الى بذري واكون لك الكار والمزارع بيننا فذم اليه ملك  
 بذري فالزرع ملك رب الارض والمزارع له مثل بقي ارض بينهما زرعها احدهما ونبت فترافيا على ان يعطيه الآخر  
 نصف بذره ويكون الفرع بينهما جاز لا قبل ان يثبت **ن** شري ارضها وزرعها ثم اشرك غيره فيها جاز لا لو اشركه في زرع  
 موقوف ارض **ن** قال من لو عصاره ارضها وزرعها فلم يثبت حتى جاز بها فهو موقوف لثمنها ملك ولو اشركه في  
 البذر لخاص **ن** عن تم ان يزرع ما زل البذر **ن** لو اشرك حتى يثبت ثم يامر بقلعه ولو شاة اعطاه ما لا البذر  
 فيما يفتق الارض وفيما يزرع ويقوم بالابذر **ن** لو شاة اخذ من سني ان يعطيه مثل بذر وانما ان يضر فتمت مزرعها

مسألة

لم يجر



تعلیم و تفریح و انعامات و التفسیر (ط)

بسم الله الرحمن الرحيم

في ارض غيبى وموان بقوم الارض مزرعة بذر بحجب قلعه او انبت وغمر من المزرعة فالفضل قيمته بذر زرع غدا ارض غيبى  
 وقيل لو غصب ارضا فزرعها فقلنا ان يامر الغاصب بتغيرها فقلنا ان يفعل ما لو زرع الى الحاكم لفعلة قال لا يرد به  
 قلعه بنفسه ولو لم يحضر الحاكم حتى ادرك الزرع فهو للغاصب وللمالك ان يرجع بنقصان ارضه كذا في **قوله** ويكره صاحب  
 المحطة عن غصبها وزرع فيها فقلنا فانما الارض ربتها شيئا آخر حمل يفر ربا للغاصب شيئا اجاب لا يفر او فعل ما لو  
 زرع الى الحاكم لفعلة حتى زرع ارض غيبى بلا امره بحجب الثلث او الربع على ما عرفت القربة وقيل رواية كتاب المزارعة  
 كذا اجاب على السند في **سبل** **شبه** در ديه كى معه هو است كه ايشان غله بكارند وحقه زيبين سه كچه بكارند بحد مستند بسى **برج**  
 كد بعدى كشت غله واجب شود يا في اجاب **شبه** **نقط** ندرع الاكاسين بعد مضي ملة المزارعة جواب الكتاب لانه لا يكون مزارعة  
 فالزرع كله للاكار وعليه تصدق ما فضل منه بذرا واجه مثل غله وسكدها انما يفتون به بخارا وقبل كون مزارعة وقيل  
 لو كانت الارض معلنة للمزارعة بان كان ربا عن لا يزرع بنفسه ويرفعها مزارعة فذلك على المزارعة فلو رتب الارض حصته  
 على ما عرفت فلكل القربة لكن انما يحل على هذا لو لم يعلم وقت المزارعة انه زرعا على وجه الغصب بجر او دالة او على  
 تاويل فان من اجر ارض غيبى بلا اذنهم بجر ربا وقد زرعها المستأجر فالزرع كله للمستأجر لا على المزارعة وان كانا لارض  
 معلنة للمزارعة الا في الوقف بحجبه فيه الحصة او الا بربا بجرته زرعا او سكتها اعتدت للمزارعة او لا على هذا استفتى فقهاء  
 المتأخرين **مسك** في ارضها مع زرع لم يدرك ثم لم تكن ثم تناسخا فالزرع للمشتري او المقدر وروى على الفصل لا على  
 الحب فلا يرد النسخ على الحب **سبل** **شبه** ارض قال القوم معين مكره اسال درين زمين چيزى بكاره منم خود  
 بيمه غله مرابوه وبنم ورافر زرعها القوم بنم مكره فرب الارض ياخذ النصف ولا اجاب لا قيل لو لم يصح من المزرعة  
 المزارعة لمزاعلة زمين واجب شود بيلد اجاب شود چون بر وجه اجانف كشته باشن وبيع الثمر على الشجر على ثلاثة اوجه  
 احدا ببيع غير منتفع به بان لم يعمل للاكل ولا العلف ولا بغيره جاز وقيل لا وحيثه جواز عند الكل ببيع مع الاوراق  
 بان يبيع الكثير في اول ما يخرج من ورقه مع اوراقه مجهوز البيع في الكثيري تبعا ويجعل كذا الكل يرضى فيجوز في الكل  
 وثانها ببيع بعد ما صلا لا انتفاع الا انه لم يثناه عظمه فلو باعها مطلقا او بشرط القطع جاز ولو بشرط التكرار فسد فيها  
 جاز لو تكرر كبرضا او استأجر الشجر طلبة الزيان فقلت منذ اليس يجوز الاجابة بل لان الاجابة قبل العلم بعرف  
 والحاجة فيسبق بحرق الاذن فيطبخ بخلاف ما نرى زرعها فاستأجر ارضه الى الادرك فان الزيادة لا تطليق له  
 الاجابة فاسد فانه يمكن في حكم العدم فيفسد او يفسد اذن تقتضيه فاورث خبثا بخلاف الباطلة فبقى الاذن بحرقه فافساد  
 فلا خبثه **قوله** باع شجرة عليه ثم اكره ما فيه غنبل لا يدخل الثمر فلو استأجر الشجر من المشتري لترك عليه الثمر لم يجر ولكن يجاز  
 الى الادرك فلو اكره المشتري بخر الباع بطل البيع او قطع الثمر لو باع ارضا بذرا فالزرع فهو للباع بما جازها الى الادرك  
 وثانها ببيع بعد ما تسمى عظمه فلو باع مطلقا او بشرط القطع جاز ولو بشرط التكرار لم يجر قيا ما عرفت ولها وجاز  
 استحسانا وموقولا قال الاية اذا تسمى عظمه ياخذ النفع من الثمر والعرف من القرب والطعم من الكوكب منه الخلة  
 في **نقط** **قوله** لو كان في بيع در زمين فاو نحن محالا لا ينتفع به في الحال قالوا ينبغي ان يستثنى ذلك فجوز البيع وقيل

یوسفی

॥ श्रीगणेशाय नमः ॥  
॥ अथ श्रीसुब्रह्मचर्यम् ॥

يبنى ان يجوز على تقدير شرط الترك الى الاوراك ان لا يتفصح به في اركان كجس مهرفا على تقدير ان لا يترك في غير هذا  
ان لا يجوز والكيل في صحة ترك التمر الى الاوراك ان ياخذ المشتري الاشجار معاملة من البايع على ان البايع جاز من الفرجا  
ومن هنا استدل بعد ما جاز بيع التمر في غير اركان له ان يكون المشتري بقطعة من الحبل وكذا الزرع ولو اراد ترك  
الزرع الى الاوراك يستاجر الارض الى من يعلم ان ركة فيها او مكتبة في الفلك ليستاجر الارض بعد ثراثة هذا الزرع الموصوفه  
من هذا البايع وقبضه منه استاجر منه الارض من هذا البايع من كذا يترك فيها هذا الزرع ويعمل فيها ما أحب اجابة  
صحيحة اما الاشجار فلا يمكن استجارها لترك التمر عليها فلم يجوز ولكن لو استاجرنا لم يجوز طاب له ما ناله لما مر وجبلة اليوم  
ان يكتب ان كذا المشتري من ترك التمر على هذا المشتري من كذا باع لان ما وجب على ان يكون الاشجار من قبل التمر  
لاخره حتى التمر فيها الى وقت الاوراك فاذا ذكر هذا حمل على انه لا يتركه فانه وجبلة لفرمان يا فله البايع في ترك التمر  
على الشجر كذا على ان كلما تنه عن ذلك فهو ما ذوقه فذكرنا فاستقبلا في لا يبين والتمهيد والاذن بشرط صحيح كما في  
الوكالة بالشرط فصح تعليق الاذن بشرط التمر اقول كتبت في لطائف الاسرار انهم قالوا لوقال وكلنا كذا على ان كلما  
عز لتكرهات وكيل مع وقيل لا فافصح بطل العزل عن المعلقة قبل وجوب الشرط عند من وجوزهم فقولهم في عزلة وجبت  
عن الوكالة المعلقة وعز لتكرهات الوكالة المنجزة باع غير على شجر وقال البايع بربب اليك منه وخلي بينه وبين التمر فقال  
المشتري بربب ثم لو ملك التمر ملك على المشتري لا التخلية قبض من يبيع ثم ظهر جبر ولوم به منتفعا به وهو الصحيح فان  
قبيل البيع النبي لم يبيع التمر حتى يبد وصلاحة قبل المرد بالبدو والظهور وصلاحة الانتفاع في الكتابان فخرج سليمان  
طحا جاز يبيع التمر بحد صلاحة او لا تتقصد الانتفاع في الحال او غاها وقيل لم يجوز قبل بدو وصلاحة والاول اصح ولو شرط  
تركه على الشجر فسد لانه شرط لا يقتضيه العقد وهو شرط ملك الغير وهو صفة في صفة وهي عاها او اجابة في بيع وكذا لو  
لو تناهى عظمه عندنا لما قلنا ولا تحسنتم للعوض خلاف ما اولم يتناه عظمه او شرط فيه الجز المعدوم وهو الذي ينبغي  
في الارض والشجر ففقد شرط ثارستان على ما هو العرف وبعضها خرج لا بعضها لم يجوز في ظاهر المذهب كما في بقي يجوز ان  
في التمر والهاذيجان والبطيخ وغير ذلك فزع انه مروي عن اصحابنا كذا عن بعضهم كان ينبغي يجوز ان يقول اجعل الموجد  
اصلا في البيع وما يحدث بعد ذلك تبعا واذا شرط كون الخارج اكثر من الحادث لا الاكاد يجعل تبعا لا اكثر بل عكس لاكثر  
وروي عن ابي ان جوزه بيع الدروع على الاشجار ومعلوم ان الدروع لا يخرج جلة قال نسخ الاصح عندي انه لا يجوز له المشتري الى  
هذا الطريق انما يكون عند تحقق الضرورة ولا ضرورة منها جواز ان يبيع اصدله من الاشياء ما فيها من الثمار فما يتولد  
بذلك يتولد على ملكه وعلى هذا نقص القدرة في فلوله يرض البايع ببيع الاشجار فليست الثمار الموصوفة ببعض التمر ولو فرض  
العقد في الباقي الى وجوبه او يشرى الموجد بكل التمر ويحذر البايع فيجعل مقصودا بهذا الطريق فاذا ااحاجه في بيع  
المعدوم حسب سبل بعضهم شرى كرمه في غيبه والوان من التمر بعضها خدرى لا بعضها قال لوكنا جلة جاز ولو فاما الائمة  
له وهو ان لا يبيع الاكثر من سبل بعضهم غير ذلك الا انزال قال ماله او لاكثر قيمة جاز ببيعة استحسانا وما لا قيمة له في الحال كخوخ  
ورمان ونحوها لم يجوز بيعه والكيل ان يبيع ماله قيمة ويبيع ماله قيمة له المشتري فاذا اتركه يتناول المشتري ماله بالبيعة

مقام

بيج البطني والشرطي

فصل



**من** ما يوجد في الثمار بعضه بعد بعض كبطيخ وياضجان يجوز بيع ما ظهر منه لا يبيع ما لم يظهر والدرجة ان يبيع الاصل على ما  
 باع ثم كرم واورك من كل نوع شي وشروط تركه في يد ركن جاز البيع والشروط وان لم يجعل له اجملا معلوما **من** جاز  
 عند لم يبدأ صلاح بعضها ويقارب بعضها ولو كان له ركن بعضا يتأخر تأخير اكثر اجاز البيع فيما لا يركب لا الباقي  
 وهذا العيب في ذكره ان اطلع بعض النخل لا بعضا وشروط تركه في يد ركن قال جاز البيع لا في العيب في بعض  
 العيب في يد ركن في الشئ ولا يوجد في النخل هذا التفاوت **من** باع ثم اقبل له ركن آخر عظم وتناج جاز  
 لا في خوخ وكثير الا اذا ركن بعضها فجوز فيما لا يركب وفيما لم يركب على تلك الشجرة ولو سناه له ركن بعضه وباع  
 الموجود خاصة جاز البيع ولو لم يأخذ المشتري حتى يخرج شئ آخر فسد البيع لا خلاط المبيع **من** لو اتم قبل  
 القيلة ولم يميز بينهما فسد البيع لا لو اتم بعد فها شركان وصدر المشتري في الزيادة ولو شري خوخا او كثرى  
 قبل فبيع قال ابو جعفر لم يركب الا ان يبيع بعضه فيستقيم البعض فجوز كما قال في بيع النخل وبعضا وورد في جاز  
 للبعض تبعا للبعض **من** اشترى اكرام بعضها فبيعها فلو كان يبيع كل نوع جاز لا لو يبيع الانواع يتاخر الصبح  
 انه يجوز في العودين وهذا لو باع الكثر فلو باع النصف والبعض في او الكثر لم يجر وكذا لو اشترى كائنها فباع احدها  
 نصيبه والبعض او الكثر لم يجر وهذا لو باع من اجنبي فلو باع من شركته ابقى السعد ان لم يجر وبعضهم قالوا لو باع  
 العامل من ركن الكرم جاز لا عكس كزرع **من** كرم بينها فباع احدها حفظه من نخل ومو حرم لم يجر كزرع مشترك ولو  
 بينها فطن فراضه ركن فباع احدها نصيبه من شركته او من غير قبل له ركنه لم يجر كزرع مشترك ولو كانا فطن  
 بين الاروين ركن الارض فيبيع الاكار نصيبه من ركن الارض يجوز لا عكس ولو شري ركنه من البقول او ثمار على الساق  
 او ثمار ينو ساعة فباعه قال محمد بن الفضل يجوز ان يبيع من سلة كصوف وور وشر في خلاط المبيع بغيره واختلف  
 المتأخرون في قوائم الخلاف والورش قبل لم يجر كما مر انه يجر له ساعة فباعه وقيل يجوز ان يبيع من سلة قطع معلوم  
 من اعطاء الامن اسلما وبيع الكثر يجوز ولو يبيع من سلة المتاع **من** باع برزرا او ثلثة او نصفه او نحوها جاز لو اطلع  
 الثمن في كسبه يبيع الاشياء وتناج في ومو حرم فيه عليه السلام عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها والحكم قد بدأ صلاح  
 شري كرامه على جاز لو رطب الاكار ولو حط من الثمر ولو لم يرض لم يجر ببيعهم وقد مر **من** قال لا يبيع من كثر عنب  
 الكرم ولو ركنه فلو كان وقوا العنب معلوما عديم والعنب جنس واحد ينبغي ان يجوز البيع في ركن واحد عديم ركن  
 الكثر عديم وجعلوا هذا المسئلة فرع من كسبه صبيح البكر ولو عنب الكرم اجناسا قالوا ينبغي ان لا يجوز البيع في شئ  
 عديم من الكثر فيبقى بقوله ما تيسر اعل الناس **من** اشترى عنب كرم على انه الف من ثمن فادعوا حياكة من ثمن فلو شري  
 اخذ البائع حقه ما بين من من الثمن قالوا وعلى قياس قول جاز يفسد البيع في الباقي وروي هذا عن ج وبر افعي **من** قال  
**من** باع العقد فيما وجد في ثمن الكور اربعين رز في ركن واحد جاز لو ركن واحد كسبه بتر من ثمنه ولو كان البتر  
 من نوعين لم يجر ولو ركن نوع واحد **من** اشترى نصف ثمن الكرم من العنب على انه خمسين من جاز لو وجد كذا  
**من** اشترى جاز واحد كذا ركن او اقل او اكثر **من** روى والحي فروخته بخر لا يركب ففسد من انكروا يستلكن

في بيع النخل

في بيع الثمار

كرامه سيده من انكروا فسد البيع فالمشتري يتركه عنبه لو مالكا وياخذ كرامه او يبيع له لو مالكا وقيل لا يبيع  
 انكروا من واجبه كرم كرامه باعدهم وركب بوجه جاز بوجه المشتري ان يستقر من انفسه النقصان **من** انما يجوز  
 شراء العنب من الكرم لو لم يشتط كذا كوان وانما يذكر الكوان وينظر المقومون لتقدير القيمة فلو شرا كذا كوان وبتين  
 وزن الكوان جاز لو اجمع شرائط السهم والا لا يبيع المشتري ما تلفه ولا شئ عليه من ثمن الباقي فاذا كان الجاز مالا  
 يشتط فيه ذكر الكوان وعده فلو وجد ناقصا او زائدا فلا شئ الا حدهما على الآخر فشرى نصف هذا الجاز من غير تقدير  
 وبيع الكلام فيه على التفصيل في شرائط قدر المبيع وصفته **من** بيع اشجار البطيخ قبل ان يخرج الخرج بهذا  
 اللغظ ابن خياري رازا فخره ختم بجوز البيع يقع على شجر البطيخ دون ما يخرج من الخرجة ثم ما يخرج منها تكون الخرجة  
 لانه ثما ملكه وقيل لوراد صحة المبطخ ينبغي ان يشترى المشتري واشجار البطيخ ببعض الثمن ويستأجر الارض ببعض الثمن  
 متا معلومة ليمكن من الابقاء واما شراء الحشيش فليكن كما عرفت بعد ثمنه **من** باع من اشجار على الاجازة ان لو لم يجر فبها  
 لشغل الارض ملكا للمو **من** باع مبطخه ونحوها بما يجره ثمنه بعد ثمن عام واحد فسد البيع ونسب ان يبيع حشيشا ثم يبيع  
 الارض او يجرها الا ان له الرجوع في الاعان **من** سئل **من** رز رازا شئ است وجند ركنه كرمه وري خيار رازا  
 سيزست بغيره ختم جند ركنه او رازا يركب كما سأل جاب جند ركنه بغيره رازا **من** يملك هذا المبطخه فهو على البطيخ وعلى هذا  
 لو في البطيخ وعلى هذا المقيد والمطوية وتقال بملك هذا الكرم يقع على الارض فلو فيه ثمر وعنب فاني انظر لو كان ذلك  
 ثما للثمر فهو على الثمر ولو ثما للارض والاشجار فهو عليها الا يري لوقال بملك على هذه باللف ونحوه تساوي الثما  
 والنخل تساوي عشر الآف جعله على الثمر على النخل والارض ولو لا ثمر ولا عنب يقع على هذه الاصول **من** كقطع ثمار  
 له ركن بعضه فباع ما بين من من قطن هذه الارض جاز لو لو ركن كثره والا فلا حتى لو في الارض الف من من القطن  
 فباع منها ما يري من فلو كان المذكر سخاية من او اكثر جاز البيع والا فلا **من** في نظر او يقطع احد المذكر ان المذكر  
 لو كثر من خمسين من واقل من ستماية ينبغي ان يجوز له المذكر كثر من غير وقوله والا فلا يقتضي ان لا يجوز لو اقل  
 من ستماية وبينها تدافع والله اعلم فقل هذا لو باع الف من من عنب هذا الكرم والعنب مدر كوالكر من نوع واحد جاز  
**من** دخل في بيع برزرا عرفه ثم قد جرد ولو رز وتناج وسفر جرد عنب وكثير وغيره او المبطخه وجميع ما على الاشجار  
 بلا استثناء لبر ولا شعير ولا ما حصل من الثمار واذا دخلت المبطخه فلا منها البطيخ وما يلتقط منه الخريف من  
 البطيخ الشتوي والني والخرجة وله اللوبيا التي في المبطخه واما حشيش المبطخه فليكن ذلك وليس الخلف الخريفية  
 كذا رزن والدخى والماش والاول ان يبين ثمن الخريفية او ابانها في البيع كذا عن النزاع ويدخل في البيع ما يتخذ  
 من العود من الاعضاء والحشيش ومن يكون معلومة وكذا عنب العود والاول ان يبين عنب العود في البيع  
 ولا يدخل الخطب الذي يحتاج اليه المشتري في الصيف الا ان يبين ثما معلوما او جري الرسم بشئ معلوم لا غير  
 النزاع فاما اسم بر لا يبين عن الخطب ويدخل فيه الباذنجان الا ان يبين او كان في موضع يباع الباذنجان كذا او يدخل  
 فيه قوع لاجز وشليم وتقول في حين الا انه يباح في قدر ما يحتاج اليه بغيره وغدا في برزرا ما لو باع كراما

في بيع النخل

في بيع المبطخه



اوليس النهايتا من معلومه  
كنج واليا سمين ونسخه  
على هذا القطن والعص  
لم يدخله وقد احوالها  
نذخله

فرمان:

615

لایعنی که این با حیاضه



و قوله و تمك لفظه الى ارجح  
و لو كان الامر سائغا لم يرد  
او استأجروا على الحقد  
رجع الحاقه على امره

ولا حرج في دفع العوان لمن بطريقه واما دفع السلطان فلما يمكن **فقط** بان يحار كوى از خانه یکی چیزی برداشت و کرد  
که در فلما لکن بعضی اها شأ الجان و الممن لو كان الممن كطابع من اخذ منا و معوطا من من اخذ ورام  
و جابیه و معوطا من من و كذا و اخذ من الممن و معطى الممن و طابعاً و يبر من من و الشهات **عن** سقى الى  
سلطان طالم حتى غتره رجل فلو سقى حتى تخون كان يوفيه و عجز عن دفعه الا بسقيه او فاسقا لا ينسج بالامر بالمعروف  
ففى مثل هذا **السامى** **خ** لو سقى اليه بان لفلان ما لا كثير او وجد او احارب ميراثا او عن مال لفلان الغايب و از برید  
انجور يا ملى او ضربنى او ظلمنى فلو كان السلطان ممن ياخذ المال بهذا الاسباب ضمن لو كان ذاك و كذا الوصا و الا انه غير متعلم  
و محتسب في ذلك لم يضمن للمضروب لو سقى **فنى** و السعاية الموجبة الضمان ان يتكلم بكذب يكون سبب اخذ المال  
منه او لا يكون قصد اقامه الحسبة كما لو قال عند السلطان انه وجد مالاً او قد وجد المال فهذا يوجب الضمان لفلان  
الظاهر ان السلطان ياخذ منه المال بهذا السبب **فقط** **لوعى** عليه سرقة و قد مره ان سلطان يطلب منه خبره حتى يغير  
مره او مرتين وجهه و خاف من التعذيب و الغريب فصور السلح كينقلت فسقط عن السلح فمات و قد غرم في هذا الامر  
فظهرت السرقة على لا يرجع فللورثة اخذوا من السرقة بدية مودتهم و بغرامة لقام الى السلطان **عن** لو قال و قد كثر  
او لقطعة فظهر كذبه فمنه الا اذا كان السلطان عاودا لا يغرم بغير هذه السعيات او قد يغرم او قد لا يغرم ترى  
السامى و لو وقع في قلبه انه بجى الى امراته او امرته فزعم الى السلطان فغرمه فظهر كذبه لم يضر عندهما و ضمن عندهم  
و به يبقى الغلبة السعاة في زماننا **قد** قال للسلطان فلان باذن فلان فاحشته حتى كثر و قوم ملاعتى كثر  
بازغى باستد فغرمه السلطان لا يضر القائل كذا امر معروفست عثر **عن** قال عند سلطان ان لفلان فرسا جيدا  
او امرته جيدة و السلطان ياخذ فرسه و لو كان السامى قنا ضمن بعد عتقه و سوا اخبر السامى عند سلطان او عند غيره  
لو كان فكذلك الغير تقدير على اخذ المال منه و عجز عن دفعه ضمن السامى سرى شيئا فقبل كثر به ثم غالى نسعى الشترى  
المبايع عن ظالم فاخذ ضمن لو كان ذاك الوصا و **فقط** لو سقى بلا فنب اصلا فكذا اختار المتأخرون كموه و دل  
سارقا على الدربيعه و كذا **بن** انه لو سقى الى السلطان فغرمه روى عن بعض علمائنا انهم افتوا بيمان السامى و بغيرهم فزعموا  
بين سلطان و سلطان بان له لو معروفنا بتقويم من سقى اليه ضمن و الا فلا قال و نحن لانفق به فانه خلاف اصول اصحابنا في  
سببه يحلف للاحكام لو السلطان يغرمه اختيار الاطعمه و لكن نكح البراء الى القاضي الى الموضع مجتهد فيه اسبى كل الراغ  
لو فتند خزا و ناسد و يكرى نوحه است فخره خلاص كذا قبل اجاب **شبه** انه يغرم ولو كان الرواية بخلافه و من ان الموضع  
لو دل سارقا ضمن لا التزامه الحفاظ بخلافه غير الموضع فاعبى في مسد السعاية بغير حق **في غلبه الفن** و ما يتعلق به  
**فنى** امر قنا با باقى او قال له اقدر نفسك ففعل ضمن قيمته لو اخرج باللاف مال مولاه فالتلفه لم يضر الاجر او باقى او ظلم  
صار غاصبا الى استولى ففعل الفعل و اما بالامر باطلا و مال مولاه لم يضر غاصبا لماله و اما صار غاصبا لبقته و فاعلم بذلك  
و اما التحلف بالمولى بغير قننه **اقول** في **فقط** حمله دل على خلافه و من لو امر قنن غير باللاف مال رجل بغير  
مولاه ثم يرجع على امره الا الامر صار مستعلا للفن فصار غاصبا و يمكن الجواب بان لا ضمان على القنن و الا على مولاه











[illegible]

101

فلا

مطابق

86

14

قال زهير

[illegible]

مطلوب  
مصدق الخا طر بوعيسى  
لا اله الا الله  
فانسان الحق بها

۱۲۳











او هدم البناء آخر ضربة مولا الغاصب **فقط** غصب العتار لا يضر عند حرج والمستوفى بالبيع والتسليم بالانفاق  
والعتار يضر بالانكار عند حرج حتى لو اهدع رجلا ومعد المودع الوعد به من يضر فيه روايتان ايضا عتق و  
والاصح ان العتار يضر بالبيع والتسليم ويضر ايضا بالمحرم وباتى المسلم في ضمان المودع **كسقي** العتار يضر بالرجوع  
عن الشفاعة حتى لو شهدا على رجل بالدار ثم رجعا بعد الحكم ضمنا وقيل انما يضر اذا انفق على المالك ملكه **فقط** غصب  
ارضا فزرعا ونبت فلما كان يامر الغاصب بقلعه فلو لم يملكه فله ان يزرعه فان لم يملكه حتى لا يزرع في الغاصب  
ولما لم يضره نقصان ارضه **فقط** غصب ارضا فزرعا قطنا فزرعا ربا شيئا آخر لا يضر المالك له فعلا بفعل الغاصبي  
**في** زرعها بغيره لانه يجبر بالفلح لوانت **نقد** زرع ارضه بوا فزرعا آخر شيئا فصار مستهلكا بالاول ولو شاء ضمته  
برامد وراثة الحال يعني بقتل الارض مبدونة وغير مبدونة وفيغير الغاصب يضر بالبيع المبدون ملكا للثاني ولو شاء  
يجر حتى نبت ويحذر البر من الشجر فيؤمر بقلع الشجر ولو لم يضر شيئا من ذلك حتى استحصا الشجر ملكا للمالك  
ولو سقاها ترابا حين نبتا كانا فنت فالزرع لرب الارض وعليه الشجر لصاحبه وكذا لو غصب ارضا فزرعا ثم زرع آخر  
فالزرع ملكه كمن يضر للاول مثل يزرع ارضا ونقصان الارض على الاول وينظر جنس هذا في بيع الزرع المشتري من الغاصب  
**اسم** من هذا المجموع **افسد شركا وما يحاسبه** **عند** افسد الشجر حمله لو امكن اعادته امره كمن فرق  
سلما **فقط** فتوق فقبضا بغيره فخطا ومنعوا فيض الغصن وكذا لو زرع باب وارعى مرفعة وباب في يزرع  
للو ضرر او حل سرج احد وكذا المراكب كان شركا لو نقصت بالبيع او ضرت في التنوير المحمي **في** انفس احد مملوك باب او احد زوج  
خف المالك ان يزرع اية الآخر ويضمن قيمتها **غصب** **فقط** اية في بلد آخر **فقط** المقتضوب لو قام بما اخذ ملكا  
او لاقى الوجع ملكا الا اذا كانت فيه بلد الخصومة او من فيه بلدة الغصب في خيارت ثلاث رضى به او انتظر  
او اخذ قيمة مكان الغصب يوم الخصومة او اذ التناوت حصل معنى من جهة الغاصب ومنعته الى هذا المكان فتخبر  
بخلافه القيمة في بلد الغصب وقد انتفى الترحيب لا يتخير النقصان لم يحصل بغيره من الغاصب انما هو معنى راجع  
الى رجعات الناس فلا يضر ولو كان المالك في القيمة في بلد الغصب يوم الخصومة وجوب المثل على التفضل لو  
تساوى القيمة في البلدين يترأى بقر مثله ويطلب بقر مثله او لا يخير على احد منهما ولو توفيت في بلد الخصومة اقل المالك  
خيارات ثلاث كما مر ولو توفيت في بلد الخصومة اكثر الغاصب محج اعطاء المثل او قيمة بلد الغصب يوم الخصومة لو المالك  
لا ينجح الحق الا في مكان الغصب ولو ارضا الغاصب تسليم المثل على التخييل يتفرقه فانه يلزمه زبارة قيمة لا  
لا يخرق المقتضوب منه فخرناه بين اعطاء المثل في الحال وبين اعطاء القيمة في مكان الغصب الا ان يرضى المالك  
بالتاخير فله ان يخرق هذا ينبغي ان يذكر في دعوى غصب القدرى سوء الدرايم والذانية مكان الغصب حتى يعلم  
انه ملل له ولاية المطالبة فلو ادعى انه غصب منه كذا ترابا وبين الشرايط لا بد ان يذكر مكان الغصب **عند** لو ادعى  
وهو بعد الايد من ذكر وضع الادراج سواء حمله مؤنة او لا وفي دعوى الغصب لم يكن له حمله مؤنة لا بشرط  
ذكر موضع الغصب في دعوى عرض الكيل والموزون ينبغي ان يشترط البيان وفي غصب غير المثل في التلاف

في غصب المثل في التلاف

في غصب المثل في التلاف

ينبغي ان يبين قيمة يوم الغصب في ظاهر الرواية وفي رواية بخير المالك سب ان يضمنه قيمة يوم التلاف فلا يضر  
بيان القيمة انها قيمة اي اليومين **في غصب القيمي** **فقط** غصب يوم غصبه ويوم التلاف على من انفق  
القيمي بضمه قيمة يوم غصبه **فقط** غصب شاة تسمنت ثم ذبحها فبقيت قيمتها يوم غصبه لا يوم ذبحها **فقط** منقول حرج  
وعندما فبقيت قيمتها يوم ذبحها ولو ماتت بلا اهلاكه فبقيت قيمتها يوم غصبه غصبته وقيمتها الف ذوات متعده حرج  
قيمتها الفين فباعها بخير المالك فبقيت قيمتها يوم غصبه ومن الذوا المشتري قيمتها يوم قبضه ومن الثاني ان يضر  
البايع قيمتها الفين عند حرج **فقط** وكذا لو قال وعلى هذا الخلاف ذكره اخلاف زفر ويعتبر غصبه رواية  
قيمتها عشرة ذوات حتى صارت قيمتها اربعين فانما الغاصب فبقيت قيمتها يوم غصبه لا التلاف وعند حرج ان  
يضمن قيمة يوم غصبه او يوم التلاف او يوم بيعه وتسلمه ثم قال وهذا فاسد لان انبات الخيار من الاقل من المال من المال  
والاكثر من حرج شخص واحد من جنس واحد **فقط** يمكن ان يجازى ان القيمة قد يكون يوم الغصب كمن قد يكون يوم  
والا تلاف اكثر فتخير باعتبار ذلك مفيد مخرج فوضه بيان هذه القاعدة الكلية التي يعرفها جوبيل الصلة المذكورة  
وغيره لا جوبيل هذه الصلة خاصة ويدل عليه قوله او يوم بيع الخ لا يبيع في الصلة المذكورة واسه اعلم ولو كان  
ملكه البيعة في الامة قلنا لا المالك بخير قيمتها يوم غصبه او يوم قبضه لان ضمان التملك يجب على العاقل لا القاصر فيمكن  
اجابة عليهم بخلاف البيوع والا تلاف **فقط** العاقل من المالك في المالك في البيوع ايضا بين نفسي الغاصب  
قيمة غصبه ومن تضمن المشتري قيمة يوم قبضه فلا فرق بينه وبين الا على قوله من يرضى ان يوجب الخطا على الجاني ابتداء  
ثم يقتل الى عاقلة فلزم القائل قيمة يوم قبضه ابتداء بخلاف البايع فاشترى **غاصب الغاصب** **فقط** **عند** **عند** **عند**  
**الاول** **بر** ولو ملكه في يوم فاقى القيمة الى الغاصب برى ايضا للمالك كمن يضمن انما يضمن القيمة مقام العين وهذا  
لو كان قبض الاول قيمة معروفا ببيت او تصديق المالك سواء قبض بحكم او بدونه وآما لو اقر الغاصب بغيره فصدق في حرج  
نفسه لا في حرج المالك المالك بخير قيمتها يوم قبضه ابتداء **فقط** وفي **في** بايع غاصب الغاصب واخره لبيس الغناه **الاول** **فقط** **عند**  
منه لبيس كذا لا يابيه وليس اجازة البيوع **فقط** لو اخذت تضمن احد مالا يملكه ثم ونضمن الآخر **فقط** للمالك  
ان يضمن كلاهما نصف قيمة **فقط** او اخذ احد مالا واخر مالا فبقيت احد مالا فبقيت الآخر حتى لو توفى المالك  
على من اخذ مالا حله يرجع على الآخر في روايتان **فقط** ثم ابرق فبقيت احد مالا فبقيت الآخر حتى لو توفى المالك  
مثلا وكذا لو صبت ماء على ثوب ثم صبت الآخر عليه ماء واداه في نقصانه برى الاول وضمنه الثاني قيمة يوم صبت الماء على المالك  
رواية البرق الى الحال التي فعل الاول ليعتد المثل او الغنة فلو ضمنه النقصان فهو ربا ما يبرأ به **غاصب** **فقط** المالك لو اجر  
اللقن من الغاصب برى بنفس العقد كسبعة من الاول لعمان منه حتى لو ملك قبل استعماله المالك لو قال للغاصب او فخذك الغصن  
لا يبرأ لانه لم يوجد الا برأ والامر بالخط و عقد العود بعبه لا ينافيان ضمان المالك لو اخل المودع فبقيت ولو كان العقد  
فيا ما به **فقط** زوجه المقتضوب من غاصب لم يبرأ في قياس حرج خلافا لغيره وفي فرع ما زوجه المشتري اية شرعا فبقيت القبض  
يعبر به قابضا عند من لا عند من فلو اضر بتفصيله لم يبرأ قبلها ولو ملكه ببيعته فباعه لم يبرأ مالم يسلمه وكذا لو باع ماله

في غصب المثل في التلاف

مطل

بواخره



ان



که گوشت خنک منجمد  
کردی گوشت

في الغيب ما في المصائب وهو اراء  
 ان هـ صفت من غيبه فافقه اراء  
 فاجلت عن ما في الآخرة كما في  
 ضم



هذا هو المصنف  
في هذا الكتاب

هذا هو المصنف  
في هذا الكتاب

عاصم

٧٢

والله عباد والعدوى المتفاوت كرمان وسنجل والوزن في تبعية فخر وهو المصنف منه في قيمات  
 في الخبز قيم في نظام الدواية او بتفاوت في طبع وعرض ورقه غلط في الكلب والوزن في الخبز كذا العدد  
 المتفاوت وفيما سواه كجبت القيمة وهو يوافق رواية الطحاوي **ص** ليس كل كيل مثلها والآخر موزون انما الكلي  
 من الكلب والوزن ما هو متقارب واما المتفاوت فليس على مكان الكلب والوزن والعدوى سواء قال في الزرع  
 بج ان يكون كذلك بين السويق والسويق تفاوت فاحسن سبيل القل فصار كجبت لا يكون انما الاحتساوية  
 التفتوا من الوزن في الناطق الميز والدمى الميز وجعلوها من القيمي تفاوت الناطق تفاوت البذر وكذا  
 الا من الميز **ج** العدوى المتقارب ككل كيل واعداد وزنا في موضع آخر وعقد في العدوى كقي وما يتفاوت  
 آحاد في القيمة فهو عدوى متفاوت ليس على قياسي هذا ينبغي ان يكون البصل والثوم شلبي **ب** من موزون  
 متفاوت بجز السليم في كيل لا عددا وصفي البصل وكبير سواء بعد ان يكون من جنس واحد العصف مثل لانه يباع وزنا  
 ونابا يباع وزنا يكون شلبي **ف** النحاس قيمي ولو وزنا **ب** النحاس ان النحاس والفضة شلبيان **س** في الحديد  
 والبرصا والفضة كل منها جنس لم يجر التفاوت في على انه شلبي **م** الحديد شلبي في الجبن قيمي مع ان وزني تفاوته  
 فاحسن فلا يجعل شلبي في ضمان العدوى ان ولو اعترض شلبي في جواز السليم **ف** الجبن شلبي وكذا المصل لانه موزون معلوم  
 وبعض المتأخرين قالوا ان هذا معلوم خوارزم فانه لا يخالط اللزيق واما مصل ديارنا بنينا ان يكون قيمي في الناطق  
 وفيه الشير وقد نقل ذكره ويكفي به بخلق الماية واللبس شلبي **ب** السليم وهو بالناحية جفت ان يكون  
 قيمي لتفاوت في طبع وحقنة وقال بعضهم ان الدار والجبين شلبيان **ك** في **س** في القيمي عود شلبي عودها  
**ف** في القيمي بغير القيمة لو مطبوخا بالاجماع وكذا لوتيا هو العصف **م** اللحم بغير الشلبي والتفاح والكمثرى والمشمش  
 والخوخ كلها شلبي لانه عدوى متقارب **ش** في النخل كل جنس واحد لا يجر فيه التفاوت لانه على السلام بالتر  
 مثل بصل واما بقية الثمار وكل نوع من النوعين في النوع الآخر والعنب شلبي وكذا الزبيب كل جنس واحد  
 في عامة الفتاوى **ت** العنب قيمي **ق** في الخلق والعصير والذيق والتخلل والجص والنورة والقطن والصوف وغيره  
 والتبن جميع انواعه شلبي **ف** في الكتان والابرسم والحناء والوسمة والرياحين اليا بة والشبه والصوف كلها شلبي  
 واختلف في الجوز **ف** في كوس عرجان الى الايكال ولا يوزن قال الطحاوي معناه لا يباع بعضه ببعض متفاضلا  
 وعن الماكيل لا يصفه ان يكون الشلبي او وزنا يرجع فيه الى العادة لو لم يكن فيه نقر من الشرع والى البسك  
 ووزن في العاقد فالحنى بالكيل يكون **س** في الماء قيمي عند ج **ش** في الماء عند شلبي **م** في السكر بسط وحجر  
 وجرار واشالها وخطير خشب او لقي انجار وورقين والهم وحجر وجرار واورق ورياحين رطبة ونقود  
 وعصفور ومان وسنجل وفتح وقند ويطبخ كلها قيمة وكذا صابون وكفجين وكشكر او كل موزون اذا  
 اختلفا بحيث لا يمكن التميز بينهما يخرج من ان يكون شلبي ويغير فيها او في الآخر بما يكون الدمى اكثر وكذا الخلق  
 لو كانا سواء فان اخذوا عن الصابون من واحد بغير شلبي واختلف في روين واما الرياحين اليا بة التي كان

وطول

قاله

وما لا يتفاوت آحادا وانما  
يتفاوت الدواية كذا في الجان  
فلم يتفاوت شلبي

هذا هو المصنف  
في هذا الكتاب

هذا هو المصنف  
في هذا الكتاب



لابيض السابغ اذ لم يخالف ولا  
الناح اذ لم يعلم انما لا يعيش  
الى حضور صاحبها ومن العلم

۱۹۹۷

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰



افراد علی القاصم

مستند شماره ۱۰۰

ازد  
مجلس  
الابواب  
العلم







ضمي ولو قال ذهبت لا اورد كيف ثبت الفعل قوله لو قال ابتداء لا اورد كيف ثبت الامح انه لم يفر ولو قال لا اورد  
وضعتا في دارين اورد مكان آخر ضمي ولو قال ذهبت لا اورد كيف ثبت الامح انه لم يفر ولو قال لا اورد  
كونه جملتها وقيل لا اورد كيف ثبت الامح انه لم يفر ولو قال ذهبت لا اورد كيف ثبت الامح انه لم يفر  
مكان الدفن لكنه قال سرقة في مكان وفنت فيه لم يفر **ع** لو فرغنا في الارض براءا وجعلنا هناك علامة والافان  
وفي المكان ضمي مطلقا ولو فرغنا في الكرم براءا وجعلنا بان كان لربا يثقل وتكون وضعا بلا وزن براءا ولو وضعنا  
بمكان لا يدخل فيه احد الا باذن وتكون وجهت للصوص عند الموضع ففرغنا حذرا فكلما رجع لم يظفر بمكان فرغنا  
فيه فلو امكن ان يجعل فيه علامة ولم يفعل ضمي وكذا لو امكن العود في اقرب الاوقات بعد انقطاع الخوف فلم يعود  
ثم جاء ولم يجد ضمي لا اورد فرغنا باذن **ف** وضعا في بيت خراب في زمان الفتنة ضمي ولو وضعنا على الارض لا اورد  
ولو جاء ووضعنا تحت راسه او جنبه براءا وكذا لو وضعنا بين يديه وهو الصبي فاكوا انما يبرأ في الفصل لو اقاموا احوال  
نام مضطجعا ضمي في الحفر لا اورد **س** براءا فاعاد الا واضحا جنب على الارض وفي السفر كما في قبل ثيابا لم يفر ضمي  
لو فرغنا في الحفر لا اورد فلو جعلنا الكيس تحت جنبه براءا مطلقا **ف** جعل في راسه او راسه في حفة ضمي  
في الامن لا اورد الا براءا في المعنى على نوا السقوط عند الركوب وقيل براءا مطلقا وكذا لو ربطنا في طرف كفة او عمامة  
وكذا لو ربطنا الدرامم في حذو براءا في كفة براءا **ك** اذا قال في راسه او راسه في حفة ضمي ولو وضعنا  
في الكرم براءا عند الفتور ولو اورد في راسه او راسه في حفة ضمي ولو وضعنا في حفة ضمي ولو وضعنا في حفة ضمي  
راد استين ناديا واد استين ناديا **ف** وضع طبق الدرة على راس الخاوية ضمي ولو وضعنا في حفة ضمي ولو وضعنا في حفة ضمي  
كما اورد في حق وخلف الازد استعمال صيانة كما في الكرم براءا ولو وضعنا في حفة ضمي ولو وضعنا في حفة ضمي  
على راس النور ضمي ولو وضعنا في حفة ضمي ولو وضعنا في حفة ضمي ولو وضعنا في حفة ضمي  
فلو اورد براءا في حفة ضمي ولو وضعنا في حفة ضمي ولو وضعنا في حفة ضمي ولو وضعنا في حفة ضمي  
الموضع عليها الضاد ويرفعها الى القاضية ليسوا ولو لم يرفع ولم يخلع لم يفر **ج** لو اخذنا اجنبي والموضع راه  
لا ويسكت ضمي لو امكن المنع ولم يمنع خوفا من ضرب **ن** خرج الموضع وترك الباب مفتوحا ضمي ولو لم يكن في الدار احد  
ولم يكن الموضع في مكان يسمع حتى لو دخل **ع** وضع حفة الى خفاف ليقلو وترك في مكانه ليل لا يفر ضمي ولو كان  
في الدكان حافظ او في السوق جارس **و** الا ضمي **ك** كان نفق بالبراة مطلقا وقيل بعبر الوفاء كان العرفان لا اورد  
الاشياء في الحوائث بلا حارس ولا حافظ براءا لا لو كان العرف غلابة وكذا لو ترك باب الدار او الحائث مفتوحا  
فلو كان عرفهم كذا كبره او علو شجرة او خروا على باب الدكان وفنت في اليوم ليس يضيع بها راحة الليل  
يضيع وفي خوارزم في اليوم والليل يضيع والرواية محفوظة فيما اذا ترك الحائث ثوبا يضيع بعضه والفعل في بيت  
الدار ولم يكن في حافظ ولا حارس في السوق براءا والموضع لو ربطا سلسلة باب في حفة ضمي ولو لم يعلقه بعبر العرف  
كما هو القبطون بيت يوضع في المتعة رتبا الدابة على باب دارا ودخل الدار لو بحث براءا براءا لا اورد

فخرج من حافة  
فخرج من حافة  
فخرج من حافة

فخرج من حافة  
فخرج من حافة  
فخرج من حافة

فخرج من حافة  
فخرج من حافة  
فخرج من حافة

لو فرغنا

لو فرغنا وان كان في القدر لم يفر وان ربطنا في الكرم او على راس المبطنة وقيل لو غاب عن بصر ضمي وقيل لو غاب  
العرف ضمي واذا جئنا **ع** لو جعلنا في الكرم فان كان حائط الكرم بحيث لا يرى المارة ما في الكرم لا يفر اذا اغلق  
الابواب **ف** لو فرغنا في حفة ضمي وفيه الدواب لم يفر لان غير ضيق الفجرانه محفوظون ليس هذا  
ايداع الموضع الى غير الحال للموضع ان يورع كمن هذا الموضع لم يفتنع **و** ذكر ضمي ما يدر على الضمان فتأمل  
عند الفتور **ف** خرج الى الجمعية وترك بابا مفتوحا واجلس باب الدكان ابنا صغيرا لو كان الصبي يعمل الحفا  
بري والاضم **ف** برى على حال الدكان كذا في الحرة فلم يفتنع **ف** قام من المجلس وترك كذا في حفة ضمي وترك  
فلو قام بعد واحد ضمي الآخر ولو قاموا جميعا ضمي **و** جاء بشرب الى غير وقال له هذا دابة عنك ولم يفر الآخر  
ثيابا وسكت ثم غاب رتب الثوب ثم غاب الآخر بعد وترك الثوب ضمي **و** وجد منه القبول عرفا ولو وضع الثوب في حفة  
ولم يفر ثيابا ضمي ايضا ولو قال لما قبل الدرة براءا في القبول عرفا لم يفتنع عند الدرة صريحا **ف** اورد  
دل هذا على ان البقاء لا يفر مولا عا بغير من يفتنع مع وجوب البقاء ولو قال البقاء لم يفتنع بالمال ما كان في الاقبلا  
فذهب بافتني ان لا يفر البقاء وقد مر خلافه في بيان الغصب من هذا الفصل ولو قال لا اقبل حتى لم يفر مولا عا  
ذكر ترك الثوب كما في حفة ضمي ثم رفع من لم يفر له حفة ضمي ان يفر لانه ما لم يفتنع الا يداع صا خاصا  
برفعه غسل ثياب الناس ووضعنا على سطح الحفة ضمي لم يفر وقيل لم يكن الحق من رفعه بغير عا ضمي  
فقال لا اجنبي في حفة ضمي واخذ منه المفتاح فلما رجع الموضع الى بيته لم يجد الدرة براءا ضمي في حفة ضمي  
المفتاح الى الاجنبي لا يفر حافة البيت بما فيه **ل** غاب وخلف امراته في بيته وفيه الدواب لم يفر ولو اجمته  
لا اورد امينة وعلم الزوج بذلك قال **و** عن هذا استخراجا جوبس للمحارمة واقعة الفتور في حفة ضمي بان يقيم النظام  
خوفا من رقت فذهب الغلام ببراءا براءا ضمي فالتفت اجوبة المفتاحين كيتيم بان يفر لانه علم ان غلامه سارقا ولو  
ببراءا الموضع لو بحث الدابة الى الصخر بعينه في الفرو ياتي شئ منه في مال الضمان المذراع او حفة كيتيم فيه ولم ولم  
يزنها عليه ثم لقي الزباني او اورد حفة ضمي في شئ ما لم يفر ان كان فيه قدوم ضمي وقال الموضع لا افر من مالنا  
فيه ببراءا بلا يمين حتى يدع عليه الحيانة فخرج ببراءا وحلف والاضم **ك** اذا مرض واثب الدرة فامر الموضع انسانا فعا  
لجها ضمي المالك اتهما فلو ضم الموضع لا يرجع على المعالج ولو ضم المعالج رجع على الموضع بالدالة على الاخذ لو لم يفر  
عليه عن الاخذ حالة الاخذ اما لو ضمته فاخذ على حفة ضمي لم يفر **ع** وارث الموضع لو اذن سارقا ببراءا ضمي خفاف  
خرج الى القدر فوضع خفافا وارثا لو اتخذ الدار للسكنى باني طريق اخذ لم يفر لانه ترك في بيته ولو وضعها في دار رجل لا يفر  
معه ضمي او اورد في غير الموضع لو حفظه في حفة ضمي لم يفر **و** عن اموال استاوي بيتا لنفسه وحفظها فيه ضمي  
ولو لم يكن فيه مال **ح** الموضع استاوي بيتا في حفة ضمي فيه سارقا وترك في بيته **ف** قطع **ف** قطع بيتا من دار ووضع الدرة  
الى هذا المتاجر فلو لم يفر منها على حدة وكل منها يدخل على الآخر لا افران وجميع ببراءا لو جعلها كنة مود في خانه  
ليكون كندهم نوا وبامانت ثم ان الموضع اجر هذا البيت من رجل حكم وانتقل الى دار اخرى يفتني ان لا يفر من الدار

ضمي

فخرج من حافة  
فخرج من حافة  
فخرج من حافة

ضمي  
واخرها فيه















لہذا تشریف

لا عدد الجنايات  
غیر فک فی

اؤز املبار

راۓ فہام

رفخانو

•

فاخذ الاناء























في حاله ان يكون الداعي من غير ان يكون له الحق في الموضع ولو خاضع له  
مطلقا من نفسه كمن يكون الداعي له الحق في الموضع لا يكون تقييما او اياضا  
وفاقا وشروطا في حاله والاك ان يكون الداعي من غير ان يكون له الحق في الموضع  
في حاله ان يكون الداعي من غير ان يكون له الحق في الموضع لا يكون تقييما او اياضا  
مهر و **ضمان** قال الطحاوي في الموضع لا يكون الداعي من غير ان يكون له الحق في الموضع  
ما تعلق به بل لا ينعقد خلافه **نقص** البتة لو ترك الباقون في الموضع لا يكون الداعي من غير ان يكون له الحق في الموضع  
الكل او تقييما او غير ذلك من الموضع لا يكون الداعي من غير ان يكون له الحق في الموضع  
من في حاله والاك ان يكون الداعي من غير ان يكون له الحق في الموضع لا يكون تقييما او اياضا  
نكاحا وما في غير ذلك من الموضع لا يكون الداعي من غير ان يكون له الحق في الموضع  
فلو غاب البتة عن الموضع لا يكون الداعي من غير ان يكون له الحق في الموضع  
بينهما في الموضع لا يكون الداعي من غير ان يكون له الحق في الموضع  
او ان يترك الداعي من غير ان يكون له الحق في الموضع لا يكون تقييما او اياضا  
ضمير البتة من غير ان يكون له الحق في الموضع لا يكون تقييما او اياضا  
والبتة انما في الموضع لا يكون الداعي من غير ان يكون له الحق في الموضع  
شاة في الموضع لا يكون الداعي من غير ان يكون له الحق في الموضع  
مهر و **ضمان** قال الطحاوي في الموضع لا يكون الداعي من غير ان يكون له الحق في الموضع  
الاجنبي لا يكون الداعي من غير ان يكون له الحق في الموضع لا يكون تقييما او اياضا  
منه لا صلاح له في الموضع لا يكون الداعي من غير ان يكون له الحق في الموضع  
مكره كراهة في الموضع لا يكون الداعي من غير ان يكون له الحق في الموضع  
ينبغي ان يكون الداعي من غير ان يكون له الحق في الموضع لا يكون تقييما او اياضا  
فقد علم ان الداعي من غير ان يكون له الحق في الموضع لا يكون تقييما او اياضا  
فقد علم ان الداعي من غير ان يكون له الحق في الموضع لا يكون تقييما او اياضا  
فلا يدخل تحت العقد هو متبرع في الموضع لا يكون الداعي من غير ان يكون له الحق في الموضع  
الداعي من غير ان يكون له الحق في الموضع لا يكون تقييما او اياضا  
مخالفة قوله في الموضع لا يكون الداعي من غير ان يكون له الحق في الموضع  
ميتة وقوله الداعي من غير ان يكون له الحق في الموضع لا يكون تقييما او اياضا  
ان باقي من غير ان يكون له الحق في الموضع لا يكون تقييما او اياضا

في حاله ان يكون الداعي من غير ان يكون له الحق في الموضع  
المتبرع في الموضع لا يكون الداعي من غير ان يكون له الحق في الموضع  
لا يكون الداعي من غير ان يكون له الحق في الموضع لا يكون تقييما او اياضا  
مهر و **ضمان** قال الطحاوي في الموضع لا يكون الداعي من غير ان يكون له الحق في الموضع

مسائل الذبح طه

لحفظ خان او حوائث فضاء منها شي اقل من عند ستم موضع من خارج الموضع لا يكون الداعي من غير ان يكون له الحق في الموضع  
لانه ايجز خاص لا يبرأ انه لو اراد ان يشغل نفسه في موضع آخر لم يكن له ذلك ولو خاضع من واهلها بان تغيب النفس فلا يضمن  
الخارج الا في الامور المحفوظة في البيوت في بيوتها وحاسب الشئ على هذا الخلاف واختاره انه في حاله  
خارج السور لا داخله **ضمان** الجاهل الاستاذ جال الجاهل في الموضع لا يكون الداعي من غير ان يكون له الحق في الموضع  
لو انكره في وسط الطريق اما لو وقع بعد ما انتهى الى الموضع فلا اجر له في الموضع لا يكون الداعي من غير ان يكون له الحق في الموضع  
لم يبق الجاهل مضمونا عليه وجب جميع الاجر فصار الجاهل الى الموضع لا يكون الداعي من غير ان يكون له الحق في الموضع  
لا يكون مضمونا ومدا خلافا في حصار قعر الثوب في الموضع لا يكون الداعي من غير ان يكون له الحق في الموضع  
سلم الثوب اليه ولم يوجد ولو انكره في وسط الطريق بلا علمه بان اصابه او كسر رجله او نحو ذلك من غير ان يكون له الحق في الموضع  
عند جرحه لا عند ما لو اصابه في الموضع لا يكون الداعي من غير ان يكون له الحق في الموضع  
ان يضر ولو انتهى الى المقصد **نقص** الجاهل في الموضع لا يكون الداعي من غير ان يكون له الحق في الموضع  
ضمير الجاهل عند ستم او لا في الموضع لا يكون الداعي من غير ان يكون له الحق في الموضع  
الى يد المالك قال **نقص** التماس ان يضر الجاهل في الموضع لا يكون الداعي من غير ان يكون له الحق في الموضع  
طعاما الى مكانه في الموضع لا يكون الداعي من غير ان يكون له الحق في الموضع  
في الحكم فصار الطعام في الموضع لا يكون الداعي من غير ان يكون له الحق في الموضع  
المالك عني مع الجاهل في الموضع لا يكون الداعي من غير ان يكون له الحق في الموضع  
المالك قيام على الموضع لا يكون الداعي من غير ان يكون له الحق في الموضع  
حمله في الموضع لا يكون الداعي من غير ان يكون له الحق في الموضع  
بلا تسليم كذا عني **نقص** الجاهل في الموضع لا يكون الداعي من غير ان يكون له الحق في الموضع  
وتحرق في الموضع لا يكون الداعي من غير ان يكون له الحق في الموضع  
وقال الشافعي في الموضع لا يكون الداعي من غير ان يكون له الحق في الموضع  
وقبل لا في الموضع لا يكون الداعي من غير ان يكون له الحق في الموضع  
واحيه وبه يعني **نقص** الجاهل في الموضع لا يكون الداعي من غير ان يكون له الحق في الموضع  
او الرقة غالب لا يضره **نقص** الجاهل في الموضع لا يكون الداعي من غير ان يكون له الحق في الموضع  
تقارب الطريق ان لا يخرج الا بعد التبيين لعدم الغاية واما لو بينهما تفاوت ظاهر فلا فرق بينهما في الموضع لا يكون الداعي من غير ان يكون له الحق في الموضع  
وهو رواية عن غير ان اطلق في الكتاب في الطريق ان لا كانا مسكونين في تفاوتهما في الموضع لا يكون الداعي من غير ان يكون له الحق في الموضع  
الناس في الموضع لا يكون الداعي من غير ان يكون له الحق في الموضع

قوله انكره في الطريق من اطار  
قوله في الموضع لا يكون الداعي من غير ان يكون له الحق في الموضع  
نقص الجاهل في الموضع لا يكون الداعي من غير ان يكون له الحق في الموضع



















خداوند اولی که اکبر الکریم  
سورب طاعتی از تنها مشاوری  
صلی  
باشد

بیدرجہ

من ماجز في المضارب مجز  
 في الباعث طم  
 لا بدوم  
 عليهم

























١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١

اذا كان في المنام  
معه من الدين والاسم  
والروح يملكه الامم  
الدين على الصغر يملكه  
الامم بالكلية ح

ملاحظه  
عزرا اب اعطى الرضى

مفتی محمد رفیع الرحمن

قبلاً







Handwritten text in Urdu script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.



وشهدوا على الخلع والطلاق فيما استنكأ، فقبل شهادتهم وبقيت بالخلع والطلاق وتوفاها الشهود لم يسمع منه خبر طلبة  
 الخلع والطلاق فالتقاضى لا يفرق بينهما ويصدق الزوج في فصل دعوى الفرج بمحض حسايل الاستنكأ  
 كتنبيه حسايل الخلع **أحكام الدين والتأجيل فسط** مات المقرض فاجل وارثه قال **خ** لم يجز للموكل  
 المقرض أن المقرض عاربه والعارضة تبطل بموت قال **سط** ينبغي أن يصح من الدين على قول البعض قال بعضهم  
 رآيت في المنتقى أن القرض إذا صار مستهلكا صح تأجيله والتصحیح انه بطا والمقرض لو تجدد كل شهر ثم رجع فله ذلك  
**نسخ** صح تأجيله بهذا المستوكل كان ورأى ما وذا نيز وغير ذلك وقال زفر لا يصح تأجيله في صحة تأجيل القرض أن  
 يحل المستقرض المقرض على آخر دينه فاجل المقرض فذلك الرجل مدة معلومة فانه يصح حتى يسلمه أن يطالب  
 المستقرض بدينه له الحوالة مبرئة براءة الدين في رواية وبرادة المطالب في رواية وليس له أن يطالب بالحل عليه  
 قبل الاجل سئل **سط** عن موجبات حتى انقضت الاجان ثم المستأجر اجل ورثة الموجب هل يصح قالوا اختلاف  
 وصورته ما ذكره **في كتاب** مات مديون ورسائل وارثه ودينه تأجيله لم يجز قالوا انما قولهم ما على قول من  
 ينبغي أن يجوز التأجيل بناء على مثلثة **فصل** صورته غير الميت أبر الميث عز ودينه فرق وارثه لم يصح **ق** على قول من  
 لو لا دين عليه ورجع على قول من أنه موافق المطالب فلما علم له الوارث عند من وجعل كان الدين عليه وجب على الوارث  
 في حق الوارث وجعل كان الدين عليه ثم قال **سط** عدم الجواز قول الكل في الاجل ثبتت حصة الدين ولا دين على  
 الوارث فلا ثبت الاجل فبعد هذا اما ان يثبت الاجل في حق الميت او في المال لا وصال الاول في الدين سقط غرضه  
 الميثة لموت ولا وجه الى ذلك لانه عين معنى يتعلق الدين بالتركه والاعيان لا يقبل التأجيل ثم قال الا في دعوى  
 صحة تأجيله وهذا **فتى خ** في الدين ولو يتعلق بالتركه لكن في الدعوى فليس بعين حقيقة فيها التأجيل واتفق  
 بعضهم بعدم الصحة هذا اذا مات الموجب اما اذا مات المستأجر واصل وارثه الموصى به بالاجماع اجل المستأجر  
 موجب بعد فسخ الاجان بالاجماع وكذا لو اجل المدة زوجا في المهر صح حتى لو اباها بكسر الهمزة ان يطالب بالمهر  
 قبل الاجل مات مديون وترك اعيانا فاجل ودينه لم يجز يتعلق الدين بتركه وتأجيل الدين باطل وفي الخلاف  
 مات المشتري ثم موكل حتى حل الدين بموته واصل ورثته فعلى خلاف من وجب **سط** وفي **عده** كثر في المسئلة  
 فمات بايعة لا يبطل الاجل ويبطل بموت المشتري قالوا البايع للمشتري من غشته لا يدرى بدا وقال بكر ما ورايد  
 لا يكون تأجيلا ويجوز تأجيل كل دين سوى قرض **فوق** كل السلم وسائر الديون الموجلة بموت من عليه لا بموت من له  
**لوق** وكيل المشتري لو تولى موكلا ثم أبر البايع موكلا عن غشته **في** صح غنومه لا عند ما وكيل البيع باع فابرا موكلا  
 المشتري عن غشته قال بعضهم لا يصح قال **سط** هذا خلافا من ذهب اصحابنا والصحيح انه ابرافق قبض الدين ودينه من  
 مدونه ثم ابراه من ودينه قيل يرجع بما قبض وقيل لا وكذا وكيل البيع لو قبض غشته ثم ابراه المشتري عن الغشته ومن  
 الشئ على المشتري **سط** **فقط** البايع لو ابراه المشتري عن الغشته بعد قبض الغشته ويؤخر بقاء المشتري على ذلك  
 في المقرض كف ابراه الغريم احد الورثة من الدين صح في حصة نفسه ما يكون الابرا وما لا يكون فقط قال المديون

9

نبت فر

بایوم

بج

وشهدوا







الاكل بالطعام المهيأ للاكل نحو شواء حلو او غيرهما لا يدخل وقت البيع فلو لم يكن مهيا للاكل كناية حية وبروفين  
 وسكر قبل قوله **مطل** قبل ما يجب عليه من خمار ودرع وغيره ليس ان يحسن المهر في الظاهر كناية قال **بصغار**  
 كل متاع لا يجب على الزوج شرائها فالقول لا لولا وجبا عليه سراقا لا مثل درع وخمار لغيره في الحق والمكافاة  
 قال ليس على الزوج ان يهتق لها اسباب الخروج قال **ف** مزارعني وبه يقول ومن استلج عبيته وماله لا يجب على الزوج  
 خفها ويجوز ان لا يمتنع من خروجها لا اشيا **جف** بعث اليها عند زفافها شيئا ثم قال هذا الذي باج اخذته  
 من بنات ليس لي اخذ ولكن وكنت لرب الديباج اخذ **ف** ليس لي زوج اخذ لو بعته اليها على جهة التمليك والايام  
 لوزع دفع لها عارية مائة وعشرة النكاح **احكام المزارعة والمعامل** **وصح** **احد المتعاقدين وموت**  
**احدما جسي** يخرجها المزارع فلو كانا لم تقض المزارعة فلو كان البذر للمزارع فلا شيء له على رب الأرض  
 لانه تجزئ نفسه ولو لرب الأرض فلا جد منه لعمد حكم اجاز فاسد اذا لاحق له في الخارج في هذه الحالة كذا **جسي**  
 وفي عامة الكتب لا شيء للمزارع على رب الأرض لانه ليس للمزارع عين ماله فانه في ملكه **يد** ليس للعامل ان يطالب رب الأرض  
 بعد فسخ المزارعة بما كرس من الأرض وحقلها لانه لم يزرعها بعد ما انشئت بعض المدة وافرج الأرض ربا من بذر المزارع  
 وكذا لو مات رب الأرض قبل المزارعة بعد ما كرس وحقلها لانه لم يزرعها بعد ما انشئت رات الكتب يعني ان رب  
 الأرض يطلب للعامل وبه يرضيه **علا** نبت الزرع فمات رب الأرض قبل الحصاد والبذر للمزارع بقى العقد الى  
 الحصاد ولا يجب شيء من الاجر على المزارع ولو مات قبل المزارعة بعد ما عمل في الأرض بان كرسها وحقلها لانه لم يزرعها  
 المزارعة ولا يفرم ورثة رب الأرض المزارع شيئا ولو مات بعد زرع وقبل نية نفي النقصان المزارعة خلاف  
 كذا **يد** ثم قال هذا الامارات فلو نقت والزرع بقى بقر الأرض بيد المزارع الى الادراك باجر من نفي النقصان  
**مق** انقضت المدة والزرع بقى فعلى المزارع اجره مثل نصيبه في الأرض الى الحصاد **ب** في زرع في أرض صارت  
 معاملة او خلافة طعم معاملة فلو مات احد ما بعد العمل حتى انقضت فزره الطمع يعلم بقى العقد بينه وبين  
 ورثة الآخر فلو مات قبل ان يزرع المزارع والطمع انقضت المزارعة ولا يرجع احد ما على الآخر والزرع والنكاح  
 لا اكمل ولو ورثته لا كرس للعامل فيه حتى يحل استيفاء العقد صيانة **ط** مات رب الأرض والزرع بقى قبل المزارع  
 انه يعمل الى ان يزرع فليس بينه وبين ورثة ربها على الرضا ولا اجر على الأرض وينتقض العقد فيما بقى من السنين  
 ولو مات المزارع وهو قبل فلو ورثته ان يقوموا عليه وكذا المعاملة قبل ورثته نحن نعلم الزرع ولا يعمل في المزارعة  
 على العمل **نصط** لو مات عامل الكرم بعد حداث الفلا فلو ورثته حصته لا لو مات قبل الحداث **قيام احد**  
**العاقدين على الزرع والتمط** اخذ كرم ما معاملة فقام عليه مدة فزره فجار عند الادراك بطلان العقد فلو كان  
 على ربه بعد خروج الفلا ومن حاله لو قطعت كانت لافية فهو شرك في كاسرط ولو زرع قبل خروجها او بعد  
 ولكن لو قطعت فملا فية لافلا شرك له ولو كان رب الكرم لو اخذ كرمه بعد ما خرج الطمع فقام عليه غير  
 لافون العامل فالحارج بينهما فلو اخذ قبل حداث الطمع ثم اخذ العامل بلا لافون رب فقام عليه حتى صار شرك

مزارع

مطل

ارضاها

فكلمة

فكل رب الكرم اخذ مزارعة والبذر على المزارع فزرع ونبت فقام عليه رب الأرض وسفاه بلا امر المزارع  
 حتى يتحصده فالحارج بينهما على ما شرطوا ولو زرع الا انه لم يبقه ولم يثبت فسفاه ربا بلا لافون المزارع فكل  
 لرب الأرض قياسا ومنهما استخسانا او فسفاه اجنبي بعد ما بذر المزارع ولم يثبت فالحارج ابقا على حكم  
 المزارعة لا يغيره الاجنبي غاصبا ولو زرع رب الأرض بلا امر المزارع فلم يثبت حتى سفاه المزارع وقام عليه  
 حتى يتحصده فهو بينهما على ما شرطوا **ط** مثلا كذا لو كان البذر للمزارع فلو لرب الأرض ذكره **علا** ونفع  
 ارضا وبذر مزارعة فزرع المزارع ونبت ثم قام عليه رب الأرض حتى ادرك فالزرع بينهما فلو لم يثبت حتى  
 سفاه رب الأرض وان كان فهو بينهما استخسانا فكله لرب الأرض قياسا **ب** دفع ارضا وبذر مزارعة ثم  
 اخذ الأرض والبذر بها بلا لافون المزارع وزرعها ولم يثبت حتى سفاه المزارع فادرك فهو بينهما استخسانا  
 لفر رب الأرض كما يدرك ولم يثبت حتى سفاه المزارع فكله لافون المزارع بان يعمل على العقد الاول ولو نبت  
 ثم قام عليه المزارع حتى ادرك فكله لرب الأرض لانه لما اخذ وزرع ونبت انتقض العقد وصار الزرع لرب  
 الأرض والعامل بقيامه عليه معين فالحارج ماله لانه لو كان البذر لرب الأرض او المزارع وزرع  
 احدهما بلا لافون الآخر ونبت الزرع او لم يثبت حتى قام عليه الآخر بلا لافون حتى لو كان في كل الصور يكون الخارج  
 بينهما الا في صورة واحدة وهي ان يكون البذر لرب الأرض وزرع ربا بلا لافون المزارع ونبت ثم قام عليه المزارع  
 فتم ماله الخارج فكله لرب الأرض وتما يتصل بهذا المسألة دفع ارضا وبذر مزارعة الى رجلين يعلما فيه فكل ربا  
 وزرع احدهما فلا شرك لانه لو زرع باذن الآخر فليس له فيه نصيب **ج** قال لو اخذ ثلث ارضا بالنصف  
 يزرعها بالثلاثة فكل واحد منهم وزرع اثنان بعض الأرض بواحد فخص الثالث وزرع بعض الأرض شيئا فلو كان  
 ذلك يخرى كل واحد منهم فالله بينهم ويرجع رب البذر على الثالث والشعب بينهم ايضا ويرجع مو  
 عليها بنصيب الشيع الذي يزرع بعد دفع نصيب رب الأرض ولو فعلوا بلا لافون فالله لرب الأرض وثلثا  
 لهما ويصرف ثلثا لرب الأرض ثلث الشيع تحت اسلاسة لرب الأرض سدره لان ثلثي الشيع زرع  
 غصبا فهو لرب الأرض وثلثه زرع محض وعليه ثلثان الأرض في قدر ثلثي ذلك **احكام العمان** **في ملك الغنم** وما يوجب الرجوع  
 ونها لا يوجب **قط** مروي خانه زن فخر اعمارت كره وجوبها بكارهه نواندك باخو اعداها اجاب كرهها  
 شرط فمضى است كره رجوع كند فاندك كره عزرا ازمارة فمات وكرها وانما فلو عودا با ذنبا فالمان لها  
 والنفقة دين عليها فيخرج حقة الابن ولو عودا لنفسه بلا لافون فالمان عمارت عودا ويخرج فيمنه نصيبه العمان  
 ويغير كلاما ولو عودا بلا لافون قال الشيعي العمان لها ولا شيء عليها من النفقة فانه متبرع وعلى هذا التصديق عمار  
 كرم امراته وسائر املاكها **كم** سفت فندك امراته با مرفا فاستفها ولو بلا امره فله رفعه **د** لو رفعه لم يجب  
 ضررا في غير ما بين **علا** كل من بني في دار غنم با من فالبنا الآمن ولو بني لنفسه بلا امره فله رفعه الا ان  
 يقر بالبنا فيمنع ولو بني لرب الأرض بلا امره ينفى ان يكون متبرعا كما مر **فقط** استاجر دارا وبني فيها بئر فحبل

ومن يزرع في فضاء  
 فله ان يستعملها

لوم







على الصبي نفقة مثله صدق مع يمينه لانه ادين له بالبرء وذا وانما هو الامانة الى موضوعه لكن مع يمينه فم قاضي يكره  
 وصي كونه نفقة كونه وصي حالها نارسين رابري نفقة كونه وصي كونه نفقة كونه وصي كونه نفقة كونه  
 قاله وكذا الاب لو استقرض وانفق على صبي لا يرجع عليه بعد بلوغه **ح** اجبني انفق على بعض الورثة فقال انفق  
 بامر القاضي واقربهم الورث ولا تعلم ذلك الا بقول الورث بعد انفق بقول الورث لو كان من انفق عليه صغيرا **وما**  
**يتصل به من المسائل** الامر بالنفاق والاداء الدين **ح** وصي قال لرجل اخي عذ فلان الميت دينه فصره واداه  
 بماله في محال الميت وما اخذ به الوصي حتى يوفيه اليه من حال الميت ولا يرجع في حال الوصي ان فصره عن الميت لا عن الوصي  
 الا ان الوصي يجر من مال الميت بحفظه من المسلم **ح** ورجل امر امرأه باذكاره ماله عنه من حال نفسه فأتى  
 لا يرجع على امره بل شرط الرجوع وكذا لو قال بعت فلان كذا وقال الموهوب له لرجل عتق من الوصي ما لم يفعل  
 لا يرجع بل شرط الرجوع ولو قال انفق على علي او علي اولادي او من في شئنا وادى فعل قبل يرجع بكم ولو قيل  
 لا ولفرضي دينه يا من رجع بلا شرط وفي الغاية والمؤنة المالية لورثتي عن غيري با من رجع على الامر بلا شرط كذا **ابو**  
 وكذا في كل ما كان محالاً به جسد من جهة العباد ايسر او من اخذ السلطان ليهاد ورجل قال لرجل خلتني ففرغ المأمور  
 مالا فخلصه قيل يرجع لا في الاصح وبه يفتي **ف** قال لرجل ليس بينهما خلطة الا فم الى زيد الف درهم فذم رجوعه على زيد  
 لا على امره ولو امر ان يصدق عنه عشر دراهم ففعل لا يرجع على الامر لا خلية ولو لم يذم رجوعه على امره ففعل  
 لرجل لرفع الى المدعي فغيره من مال المدعي لا يرجع او لم يشرط رجوعه ففعل لا يرجع ولو لم يذم رجوعه على امره ففعل  
 ودينه **ح** قال لرفع الى فلان النفاضة ولم يقل على او قال لرفع فلان النفاضة ولم يقل على او قال لرفع فلان النفاضة  
 او كنهين فرفع فلان لكان المأمور بركا الامر او خلية لا يرجع على الامر ومعنى الخلية ان يكون بينهما اخذ واعطاء  
 ومواضعة على ان متى جاء رسول الله او وكيله يبيع منه او يقرضه فانه يرجع على الامر بالا اجماع ان النفاضة بين الخلية  
 من شرط عرفان العرفان امر بركا او خلية يدفع ماله الى غيره فانما يامر بكون على الامر والمعرف من شرط وكذا  
 لو كان المأمور في عيال الامر ليقول يرجع على الامر فصره لا عند ما قال بعض المشايخ من قبل الحام والخاص ليس  
 بخلية الا اخذ واعطاء بينهما من احد الجانبين لا من كل جانب ومن انفق على او علي اولادي ورجع بلا شرط رجوع  
 وضمان وقال **ح** الامر بالنفاق والاداء الدين **ح** وصي قال لرجل اخي عذ فلان الميت دينه فصره واداه  
 بسن ورجع محرم منه لو عذ عيال واحد الزوجين للآخر وابنه الكبير للزوجة عيال وابنه والا جبر كسر وكسر خلية **ح**  
 قال لآخر رفع الى زيد النفاضة على اني ضامن لها وزيد خاضع فرفع نالا لرفع من الدافع على الامر وزيد وكسر نفقة  
 وقوله سمع الله العالين قبل العلم بشرطه وسماعه ولو ملكه زيد فصره ولو ملكه زيد فصره ولو ملكه زيد فصره  
 لو قال اعطه ولو قال اقترضه على اني ضامن فهو قرض على زيد الامر ضمني ولو قال اعطني النفاضة على ان فلان يذم  
 ضامني وهو حاضر سمع فهو قرض على زيد الامر ضمني **ح** قال لخلية لرفع الى زيد النفاضة ففعل ضمن الامر لا زيد  
 عكس اترضض فان الامر لا يضره ان موضوع الخلية ان لا يقرض ضمان النفاضة وضمان القرض ضمان النفاضة في كل ما عكس

وبروي نفقة كونه

ما يجر

مطابق

خلف فيه قال الرضا في  
في المايه وقال صاحب الخطة  
لا يرجع رجع الا مع وعليه الفرض  
من العادة

الامر

الامر

وتحق من المسائل اجبني واقعة الفسوق وكس ابنا زيد فقال اخذها الاخر فلان كس بنج دينار وام من خوده وكون  
 بيايد نوي وري احد وبنج دينار كزفت از شهر رفت وابن ابنازي حيان ايشان برانداخته نفقه بنج ان لا يرجع  
 المأمور على الامر كذا في مسلك الجامع **م** اسير امر ان يغديه ففداه بالفتن يرجع بالفتن عليه ليكره كسب الشراء لا عقد  
 مشا وانما امر ان يخلصه فصار كمن امر ان يفتق عليه النفاضة فافتق الفتن اجبني امره ليشترى سيرا فلو قال اشترى  
 له اقال من مالى رجع والا الا ان يكون خلية ولو ان المأمور امر امرأه بالدينه او ففعل وكذا لو قال لرجل لا فصره  
 حار الوكيل كذا مبرع لا يرجع على احد **ح** عامل الخارج لو اخذ الخارج من ثاكا ورتب الارض فباعها بركا لورثته ان لا يرجع  
 على رتب الارض **ح** يرجع المستأجر كذا وكذا الجواب الجبانية لو اخذ العامل من المستأجر ومن غلوه ان **فقط** احد وكذا  
 لو لقي الخارج يكون مبرعا **احكام المرضى كتاب المطهارة** قال احمد وان كنتم مرضى آله **ح** فالمرض المبيح للتمتع هو ان  
 يخاف ذبابة المرض بفساد الماء لا بفساد في الجرح والمعتبر عندنا الفرسو بالآء او بالحق **ش** لو لم يضر الماء لا  
 يجزي التيمم وجع البطن والغرس **و** **ش** لو تضررت البول للوضوء لا بما يجزي التيمم بوضوء وان تضررت البول  
 العظمى بغير التيمم لهذا المعنى لا انه يضر بالآء **فقط** زان مرض اباح التيمم ينقض تيمم **ح** لو لم يضر البول للوضوء فلو لم يكن  
 احد يوضئه تيمم ولو معه من يوضئه جازا لا ييمم ولو لم يوضئه الا بغيره جاز له التيمم عذ مطلقا وقال لا ييمم لو كان لا يرجع  
 درهم فلو عاهده بدينه جاز تيمم **ح** لو عجز عن الوضوء اجبت على امرته ان يوضئه على رجليه وصي كاجبني وقيل يجب  
 اعانته لقوله نعم وتعاونوا على البر والتقوى كذا لا يجب على الزوج ان يوضئه بغيره من اوانة ففعل عن الوضوء عذم ان يجب  
 على المولى ان يوضئه له يجب عليه تعاونه ما حرم في ملكه **فقط** لانه لم يكن للمريض من يوضئه بغيره الصلوة عند ما عجز  
 يوسى بالاطهار ثم لانه اقدر على الوضوء بعد كذا **من** شئت يذم ولم يجزى بوضئه مسح يذم على الارض ورجبه على الخيط كذا  
**لبن** وقيل لو بد جرحه بغير الفسل وليس الخف على الاخذ مسح لانه لم يكن ليس للرجل واحد وقت شدة الحاجة على الحاجة  
 وليس الخفين مسح عليهما المسح على الجبة كغسل وكوبس القفا حتى يفسد الجبة المسح القفا حتى يفسد الجبة المسح القفا حتى يفسد الجبة  
 على الخفة لا يجب فصار كمن ليس له الارجل واحد جاز المسح على الجبة ولو لاهت على محل الحاجة لفي الرغف فرجع  
 فصار اذا رتبعا وكذا الفصد والذرة والمفرسوا في صحة المسح واستيعاب الجبيل بالمسح شرط **ح** مسح الاكثر جاز ولو  
 سقطت الجبيلة قابله غير جاز وقيل الاول ان يغسل المسح على **ف** المسح على الجبيلة مراتب بحيث غسل ما تحتها ان لم يغسل  
 لوضوء المأبأ به لا الحار غسل بالحار ووضوء الفسل مطلق مسح على الجبيلة ولا يجزى المسح على الجبيلة ووضوء المسح على الجبيلة  
 مسح على الجبيلة ولو ببعض اعضائه جاز فلو كان الغالب صحيحا غسله ومسح على الجبيلة في الباتر ولو كان الغالب مريضا  
 تيمم وسقط غسل العصب عندها ولو نقصها صحيحا لم يذكر في طاهر الرواية وعن من لم يغسل الجبيلة القدمين والوجهين والوجهين  
 عن غسل اليدين فقط لا ييمم بها تفسير قول من يورب ثبت ان النصف كالاكثه **ف** مسح الجبيل ففعل فنبغي ان يجوز  
 غسل الصبي مسح الجبيل ولو اكنه فلا يبار الى التيمم امكن المسح وانه احمل ويمكن ان يقال مأمور بغسل الاعضاء ولا كنه حكم  
 الكل فلو امكن غسل الاكثه يتحقق الاشتغال بالامر بخلاف مسح الاكثه يجزى به غسل جميع الاكثه فكل غسل الكل والاعضاء

بالفم

مطلوب  
الامر امره بالدين  
فم بالدين

مطلوب

مطلوب  
بوسى الحار والارض  
عند غسله بعد الصلاة



ان الملأين القولين وجه واحد اعلم ان الحاشية وصاحب الجرح السائر لولا احتياجه بفتح حكم الدم جمع ربط الجاحية ومنه الرباط  
من السيلان فليكن ينشأ الحقة فهو صحيح ولو شئت فهو سائر كذا المقصد لوضع الرباط الخرج فهو صحيح وكذا الحاشية  
لقد روي عنهم وغيره ان لم يجزوا الى نظام الحشا لا ينقض الوضوء وهو الخنزير بخلاف الجاحية لولا انصاف ما دامت ترى  
صفحة او كرتة مع انها لا تسيل بخلاف ذلك الحاشية اما لو لم يمتد الماء ثم مرض بفتح له التيمم لوقته لم يجز الصلوة  
بذلك التيمم وجعل الاول كان لم يكن كذا خلافا لربا بالرخصة يمنع الاحتساب بالرخصة الاولى عن الثانية وتقبل الاول  
كان لم يكن وكذا في ابلان المريض لو بدلت مرضت المرأة وبقيت مرضية الى ان انتقضت المدة فبقيت بالسان عند زفر  
وبالحاج عند كذا **فصل في كتاب الصلوة** في المريض لو وجه للصلوة فالتسليم ان يستلقي على قفاه وحملته نحو القبلة  
وقال الشافعي ينام على جنبه الا يمنى كما يوضع في الخمر وعندنا لو فعل جاز والاول اول **فصل في كتاب الجرح** مع القدرة على  
الاستلقاء وقيل يجوز توجع المريض القريب الى الموت الى القبلة كما في الحديث لقولهم ان الله يحب المتكلمين في كل شيء حتى يخرج  
والشافعي يفتي بغيره صلواته على طهارة فانه يقول بغيره على تحييد الصلوة كما في الحديث قوله في كل شيء حتى يخرج  
منه وبأنه كل شيء والفرق لنا ان مرضه في صورة الاربع على شرف الزوال ان لم يستلقي وقدر كذا كان وجهه الى القبلة  
ولو قدر على القيام فقام كذا صرح به اليها عند الاول بخلافه لو حفر ما بعد الموت او ما به ليس على شرف الزوال فاقول  
مما ذكره العبد الجرح بالاربعة الصلوات على احوالها الثلاثة وتسلم بغيره الى الجرح والله اعلم **فصل في كتاب الجرح** اختيار  
اصل بلاونا استلغا المختص على القضا لان استلغا وجع الجرح والاول هو السنة لو استند مرضه حتى يخرج عن  
برائته ففرض الصلوة في نظام الرواية ولو سقطت الايام عندنا ثم خفف مرضه على بلوغه الاعاق قيل لو زاد عجزه على  
يوم ولبسته لم يلزمه القضا والالتزم به كائنا وقيل لو كان يعجز لا يسقط عنه الفرض والاول اصح لا يخرج العقل  
لا يكتفي في توجع الخطاب كونه في النوار من قطعته بل من مرضه وقدره في ساقية الصلوة عليه ثبت ان  
يجوز العقل لا يكتفي كذا **فصل في كتاب الجرح** قدر على قيام لا يركع وسجده لم يلزمه القيام ويصلي قاعدا بايما وقيل يركع  
قائما وسجده قاعدا ولو قدر على ركوع وسجود لا يصلي قاعدا بركوع وسجود لا يجزيه الا وكذا **فصل في كتاب الجرح**  
وانما سقط القيام على المريض لو بدلت مرضه او وجعه بغيره كذا **فصل في كتاب الجرح** وبه يعني وقيل ان يبرأ من مرضه وقيل  
ان لا يقدر على ان يذنب له خواجه فبقي خارج الدار **فصل في كتاب الجرح** ابطا البر كذا عن القيام اصلا لو قدر على بعض القيام  
لاتمامه قال ابو جعفر يقوم قدر ما يقدر فاذا عجز بقدر حتى انه لو قدر على القيام لتكبي لا لقراءة او قدر على بعض  
القراءة لا التمام لا يكبر قائما وبطل ما قدر قائما قافا عجز قدر ركوعه على السكاة لا الانهيار بركعة الصلوة متكئا  
لم يجز قاعدا ولو قدر على ان يتكلم ببعض او يقرأ ببعض من الفعلة مستويا وقدر عليه مستندا  
الى حائط او الصلوة لزمه الصلوة قاعدا مستندا او متكئا ولا يجزيه مضطجعا كذا من عجز عن اركان الابد  
مضطجعا ولو لم يكن ومن استلم بين ان يوقى بعض الاركان محدث او بلا قراءة وبين ان يصلي بايما فبقي عليه  
الايمان لم يجز الا وكذا الصلوة بايما احد من صلواته مع حدث او بلا قراءة في الاول مجز حاليه الاخبار

مطلوع

مطلوع

مطلوع

مطلوع

مطلوع على الدابة والصلوة مع حدث او بلا قراءة **فصل في كتاب الجرح** لا يجزى الا بركعة او بركعتين يتعين عليه  
احدهما فلو صلى قايما او قاعدا سال جرحه ولو على قفاه لا يسيل فانه يقوم ويركع ويسجد لولا الصلوة مع الحدث  
كما لا يجزى بلا عذر فمما لا يشك في ان لا يجزى بلا عذر ايضا فاستويا فترجح الاول مع الحدث كما فيه من اقرار الاركان  
وعن م في **كتاب الجرح** **فصل في كتاب الجرح** بركعة يسيل او صلى قايما لا لو حاله بركوع وسجود يصلي قايما لا لو  
يسيل او صلى قايما بركوع وسجود لا بايما فيصل قايما ولو كان **فصل في كتاب الجرح** مريض بفتح ثباته على بركعة فلو حاله لا يسيل  
شيئا الا وتجوز من ساعته يقرأ على حاله وكذا لو لا يتجوز لكن بالحدة زيادة حشقة بالتحويل ولو كان بركعتين يضعف  
ويصلي قاعدا ولو لم يطره يصلي قايما يصوم ويصلي قاعدا ولو عجز عن الصلوة ولو كان في خبا يجزى عن تيمم صلته  
ولو جرح لا يقدر ان يصلي من طين ومطر يصلي قاعدا **فصل في كتاب الجرح** وذكر ايضا لو يصلي في بيته يقدر على القيام لا يخرج الى  
الجماعة قبل يصلي في بيته وقيل يخرج الى الجماعة ويجلس المريض في صلواته كغيره شأنا من عن ح وترى الحسن عنه يترجع  
عند الافتتاح ويقتري رجله اليسرى عند الركوع وعن م يركع مرتبة كذا **فصل في كتاب الجرح** فذكر قط مستطوع صلى قاعدا بعذر  
او بدونه ففي الشهد بقدر سائر الصلوات املح حاله البقرة فخرج محبتي وعنه يترجع لو شأ وعنه زفر بقدر كذا قال  
**فصل في كتاب الجرح** على قول زفر لانا قرب الى تواضع وخشوع مرتبة صلى اربعا جالس فلما قدره الثانية قرا وركع قبل  
ان يشهد قال صوبت القيام والمضي لوني حين رفع رأسه من السجدة الثانية ولم يقرأ ثم تذكر بعدوا ويشهد رجل  
صلى قايما فلما كان بالاربعة ظن انها الثالثة فنوى القيام فقرا وكان في قرائته قدر الشهد ثم تكلم اجزاه رجل صلى ركعة  
بقيام وركوع وسجود وصار الى حاله الايام فحدث صلواته فقول م ذكر **فصل في كتاب الجرح** انما حرمته ان تقدر موجبة لركوع  
وسجود فلم يجز بدونه **فصل في كتاب الجرح** وقدر قط في هذه المسئلة فكذلك المذهب عندنا انه لا يصلي ركعة بقراءة في الفقرة فاستلغا  
عنده وعندنا ما بينهما والاشي لو صلى ركعة فتعلم مستقبل بالاجماع مرتبة عن توجع القبلة ولم يجز اجزا يوجه  
اليها يصل الى غيرها ولا يعيد في ظاهر الرواية وعن م لا يعيد ولكن للمؤمن ان يرفع اليه عودا وسادة ليسجد عليه فلو فعل  
فلو كان يخفض رأسه لركوع ثم السجدة اخفض من ركوعه جازت لا لو يوضع القوم على خبثته ثم اختلف انه يقدر سجدا  
او اياما **فصل في كتاب الجرح** وهو الصحيح فلو وضعت السادة على الارض وسجد عليها جازت ذكر **فصل في كتاب الجرح** مريض صلى قاعدا  
فلما رفع رأسه من السجدة الاخيرة من الركعة الرابعة ظن انها الثالثة فقرا وركع وسجدا بايما يفسد صلواته وقيل لا يفسد  
لانه قاعد حقيقة مرتبة عن عجزه عن الايام فخرن رأسه عن ركوعه بركعة صلواته وقيل لا يفسد من فعله ومن اعني عليه  
لو يوصي وليه لزمه القضا لا لو اكثر ثم عند من يعبر من حيث الساعات وعند من حيث الصلوات ما لم يبر الصلوات كذا  
لا يستطاع عنه القضا وهو الاصح ولو يفتي ساعة ثم يعاود الاغما فعل وجها في قولنا فانه وقت معلوم كانه محضر  
عند الصحيح فبقيت قليلا ثم يعاود م ثم يبر في وقت ثم يعاود لم يفتي عليه فانه افاقة معتبرة بطل حكم ما قبلها  
ولو لم يكن لافاقة وقت معلوم لكنه يفتي بطلان الكلام الاصح ثم يفتي عليه فانه افاقة لا يعتبر كذا **فصل في كتاب الجرح**  
الاحد لو قايمة ركوعا يشير برأسه للركوع لعجزه عما فركه ولو لم تقو ما فعله او قايما لا يجزيه بقا

مطلوع

مطلوع

مطلوع



بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين

من قوله تعالى من كل شيء  
من خلقه اذا انزلنا من السماء  
نوره عليه وكون

٧  
نقوله عليه الصلوة  
والسلام لا رفع

مطلوب  
ادعائت

فَكَانَ قَالِ مَعْدُومَةً



في الصحيح في ظاهر الرواية عن الصحابة الذين بين طائر واحد في الفاق في بعضه وقد بلغ مجنونا فغنم ما لا يقف  
 حاضره وعن سنده ان الاصل لو لم يحيط يقضي بالحج **نقط** اعني عليه كيلة الاولى واحاط يقضي كل الايام الاولى  
 نية الصوم تحية في ليالي رمضان فنوى طائر فكان صوما للعبادة تنادي من مواعيد الاعمال الا انما في  
 كونه عاقلا لا يري انه عم اعني عليه من مرض توفيه في رسول الله صلى الله عليه وسلم لما جاز ان يكون لعديم العقل الا يري انه من فغنم  
 الجنون وقال وما صاحبك مجنون فلما لم ينافي الا نكاحا كان الاسكالمسجون بالنية صوما الجنون لو افاق قبل  
 الزوال ولم ياكل شيئا ونوى الصوم جاز في الجنون لا ينافي الاصل الصوم والصفة النفسية بدليل انه لو نوى الصوم بالليل  
 وجن بالنهار ولم ياكل جاز صومه فلو صلى في الوقت اوجم جن بقى الوقت فلو افاق لا يقضي ولو افاق الجنون  
 قبل الزوال ونواه فجامع في يومه لا يكثر فوافاقا هذه المسائل **نقط** مريض بمرض يراه في رمضان يؤمر باسكائها  
 بقية يومه والا صل عندها ان من صار في وسطها نكاحا لم ينافي الاصل في ذلك الحال لانه الصوم بما يؤمر به ان يسكن بقية  
 يومه شيئا عليه ما تقدم بعد الحكم ومجنون افاق وحاضره ونفسا طهرها وكافرا سلم وصبي بلغ وبعد الحكم في  
 الكل وهو يظن غوبا وظهر انما تغيبان على هؤلاء اسكالمسكين بقية يومهم عندها خلافا للشافعي واجمعوا على ان من  
 افطر خطا بان يحضض في حلقه او اكل متعمدا او سكر او يومه الشكر فظهر ان من رمضان لزمه التوبة وسكنا  
 المخفضة لا ينافي على قول الشافعي في عدمه لا يفسد صومه قاسه على الناس واجمعوا ان لا يجزئ التوبة على جابض فيفسد  
 ومريض وسافر في حاله العذر بالحكم **نقط** وبعضها **نقط** فكم يذكر في جمع ان هذا لا مسكالمسكين يحكي ويندرج في خلاف  
 فيه قبل يندرج في حلقه كغيره عليه اسكالمسكين وقد قال ج كوطهرت في النهار لا يحسن لها الا الاكل وقد قيل على ذلك مسكالمسكين  
 وقيل الصحيح انه يجب ان يحرق قال فليقيم بقية يومه والا امر للوجوب وكذا قال في حاضره طهرت فلتدع الاكل البقية  
 الامر وقول الحسن لا يفسد فيجوز له الا يري انه قال في مسافر اقام بعد الزوال اني استقيم الحلق فغيره ما لا يحسن به استيعاب  
 ولا سكران ترك ما مستقيم شرعا واجبة **نقط** اقول الامر في التندر كما يجب للوجوب وقضا قرينة حاضره عن الوجوب  
 وبدا فطان وقول ترك القبح واجب الاستقيم على كليمته انه قد يطلق القبح على محرمه لا يجب تركه بل يندرج في غير ان يكون  
 الاسكالمسكين في المتنازع فيه مندوبا لا واجبا وانما علمه وكونه صوم رجب ثبات قبله فلا شيء عليه لو جن او مرض قبله  
 حتى مضى الشهر ثم برأ فمضى عنده بكونه كذا في بعضه ولو كان حيا افاق لا ياكل بقية يومه **نقط** مرض المعتكف اعني  
 فقه ما طبق فالقيا سران لا يقضي كغيره فيصير كمن يقضي كجرام **نقط** وفي **نقط** نائمة او مجنونة جاعها زوجه  
 صوما **نقط** اما فلو صوم النائمة فظاهر ان النوم لا ينافي الصوم وجاء العذر من قبله وهو النوم واما المجنونة فقال  
 في المجنونة المجنونة لا ياكل ويصوم فمضى عن **نقط** انه قال المجنونة فقال لا ياكل المجنونة في الكثرة فقلنا لا  
 تجعلها مجنونة فقال لم يمت قال كيف وقد سارت به الرقاب وغوا مريض او مسافر فمضى عندهما عن واجبه  
 وقيل عانوه عذر وعرض رمضان عندهما وتوهم التطوع فيه وعن ج روايتان يقع عن التطوع في رواية وعن  
 رمضان في اخرى يري او مسافر فمضى عندهما بعد النحر لا قبله قال من يجزئها **نقط** من شرائط وجب

الحج لسلامة البدن عن المرض في قول ج طائر واحد في الفاق في بعضه وقد بلغ مجنونا فغنم ما لا يقف  
 لا يشترط السلامة فغنم طائر الجحاج على منقلا وتوهموا بانفسهم لا غنم ولا غنم لو كان في او راحله فلو لم  
 بجذبا لا يلمزمه الحج بنفسه وفاقوا الجحاج لزمه غنما لا غنم جده فلو وجدوا لا يجزئ الحج بنفسه كغيره  
 فيه روايتان فراقا على احدي الروايتين بين ج وجمعه فقالوا وجوب القابل للجمعة ليس في او راحله فلو لم يلمزمه  
 للجمعة كلاف الحج مفقودا ومريض عجز عن الحج فاحمر رجلا ان الحج عنه فكم مات قبل ان يبرأ جاز وفاقا ولو راحله الا عان  
 عنده الاخذ الشافعي تحرر مريض تطيق للنداء في فعله أي الكفارة شافعي اجازة بغيره وهو مسمى عليه او نائم اذ  
 عن الوقوف ولو خشي ذلك فعلى الاحكام فاعلى عنه رفيقه جاز عند جده لا غنم بما ولو امر بذلك قبل نومه وانما يند  
 جاز وفاقا ولو اصرم الحج اعني عليه وطافا به حول البيت على بعد الاقفى بعرفة وحزولقة ووضعوا الايجاز بغيره  
 ورواية او سمعوا بين الصفا والمروة جاز وعزم به الوغى على الحج ثم لم يبرأ الا الطيف به شيئا بالمعوضين وقيل لو روى  
 عن الاجاز لم يحل الموضوع الذي جاز والافضل روى الجار بغيره ولا يجوز ان يطاف عنه حتى يحل المظاف ويطاف به  
 وكذا الوقوف بعرفة **نقط** اعني عليه في الطريق فاحرم عنه رفيقه انما يجوز عند جده لا من به دلالة عقد عنه الرفقة مع  
 عليه ان لا يجوز الميقات الا محرمها عارضا كما نهي به واستعان منه **نقط** فمضى ثم قال فلو لم يستلم الموضع لم يحل محرمها  
 عنه فتقول كل ما جاز للاربعين بقعة على صبيته بالولاية جاز ان لا يجد غيرها الا في ليلة عقد النكاح والبيع ثم يذكر منها  
 احكاما ثبتت الاذن بالولاية منها مسلمة الحج منها ومنها وقع شاة فقار بغيره للزوم بغيره الا لو لم يبق منها ومنها  
 في حاضره غير في ايامه بل لا لانه جاز استعانة وبيد الدائم الا عان لما ثبت في ذكر مسند الاضحية في الاصل وراى  
 الكتب طلقا وقيل **نقط** بما لو اضعف للزوم ومنها وضع القدر على النون وفيه التزم ووضع الحلق تحتها فاقولوا رجل  
 وطبخ بغيره ومنها جعله في ذوق وربط الحار فاساقه رجل حتى طحنه بغيره ومنها سقط حلقه في الطريق فحرقه  
 لان ربه فقلقت الدابة بغيره ومنها رفع جرة بنفسه فاعانته رجل على الرفع فالتفت بغيره **نقط** الاصل في ومنها  
 شد العوز ليشي زرع ففتح رجل فوجت الارض فشقها بغيره ومنها من طعم زرع الارض بغيره باوم يبيت حتى سناه  
 وبها بلا امره فحارب بينهما لانه لا يمتناه للسق والتربية صار مستحبا بكم من قام به فاذن دلالة وكذا الوضوء اجنبى المسلم  
 عاها **نقط** اصل في **نقط** ط وممن جنة ما ذكر في **نقط** اصل ان من احفر فعلة له ثم دار فهدم اقر بالافرن بغيره استعانة الاصل  
 في جنة ان كل عمل لا يتفاوت فيه الناس يثبت الاستعانة فيه بكل احد دلالة وما يتفاوت فيه الناس لا يثبت الاستعانة  
 بكل احد في شاة وعلقنا للسلي فسلما رجل بالافرن فهدم من جنة في انواع الضمانات آرى في الحج عن الفيران  
 يكون للمأمور ما فضل من نفقة الحج فالحيلة ان يقول الامر للمأمور وكل ان تهب العقل من نفسك فبغيره ولا يجب امر  
 الحج الا بغيره الى موته فلو قال الله على ثلثون حجة فاقب ثلثين نفسا سنة واحدة فلو مات قبل وقت الحج جاز لكل  
 الحج ولو جاء وقت الحج وهو يقدربطت حجة واحدة لو قدر فاقب حجة واحدة الا حجة في غنم السنة وعلى هذا باقي  
 السني وهذا الوجه اعجز ابرج زواله كرض وجس وعين فلو لم يرض زواله كرضه وعين جاز الامر ثم يرض فلو كان

لا تلام

اص

وكله



















فداؤم

[illegible]

مسئله فی التدریج



للجنة في الكل مرتبة في كبر قيمة ثلثها على ان يعوض كذا قيمة ما به وتقا بضم ما مات المريض فلو شاء  
الموكل بقبض الهبة ولو شاء ذلك كذا في او اخر قيل الباء بالالف باربعة ابولسج قال الزوج وميت  
المهر في صحتها وقال ورثتها لابل وميت مهرها قبل صدق الزوج وقيل ورثتها واعتمد عليها خاتمة الحاد  
الى اقرار الاوقات والاندوين اختلاف في سقوط **نقط** قالت مريضة تزوجها ثم سار عليها في اقرارها **بسط**  
مريضة على وارثه دين فاباه قال لم يجوز ولو قال لم يكن لي عليه شيء مات جازا قرائه فقها الادبانه وتوالت مريضة  
ليس على الزوج صدق البلاء عندنا خلافا لما في لان سبب المهر وهو النكاح مقطوع بخلاف المسئلة الاول الجواز ان لا يكون  
عليه دين وفي جنايات عصام قال المخرج لم يجوز في اقراره حتى لو مات بسبب الورثة على فلان سبيل **نقط** هذا  
لو كان الجراح اجنبيا فلو اراد ان **نقط** مريضة وميت مهرها من زوجها ثم ماتت قال **نقط** لو كانت عند الهبة فيقوم بحملها  
وترجع بلا معين لها على القيام بغيرها كصحة ولو وميت مريضة مهرها من زوجها واجازت الورثة قبل موتها لم يجوز  
لها المهر بعد الاجازة بعد الموت لاحقهم انما ثبت بعد الموت قالت لزوجها المريض ان مات من مرضه فماتت برأى  
مهرى او غير مهرى لو ماتت مهرى عليك صدقة فهو باطل لانه مخاطرة وتعليق فكذا لو ماتت المريضة لمزوجها ان مات  
من مرضى هذا مهرى عليك صدقة او ماتت فماتت مهرى فماتت فمهرها عليه لانه مخاطرة فلا يصح ولو قال الطالب  
لدي بنة له امت فانا نرى من ذلك الدين لا يبرأ لانه **نقط** مريضة قال كرهن وام دار من بعد از مكر من اذا اذ اوقال  
بعما ز مكر خذ انك كرهن يكون وصية ولو قال ان ماتت برأى او انت في حل جاز لانه وصية قال وفي الزوجة  
اذا كانت مريضة تقيم وصية ولم يجر الاجازة الورثة مريضة وطبلا مكره مكره ثم تزوجها ثم ماتت ثمة الهبة بخلاف ما لو  
اقر امرأة ثم تزوجها ثم ماتت صح الاقرار لا كذا **ابولسج كتاب الاقرار** فمخرج عن الكلام ببناء او مرض ثم اشار  
بشي او كتبه فهو كاخس لو طال اركه بة سنة والمسلوك كصحة اذا اذ عليه سنة ومذاق على فخطا طاعة **نقط**  
مرض الموت اذا اخرج الى جوارح وعين عن المعينة حق الفقيه فخرج عن المخرج الى المسجد وفي السورة عن المخرج  
الى الدكان والمراة عجزا عن صعود السلج عليه دين الصحة فاقترع مريضة بدين او عيني في يده مضمونة او الكفارية  
او امانة او غصباء عن يقدم دين الصحة فالفاضل الى غرض المريضة **نقط** اقترع مريضة مريضة بدين وعليه دين لزمته  
في صحة ودين لزمته في مرضه بسباب معلومة فيدفع عنها ما اقر به ولو لادري فالحق الاول من الورثة ولو اقر  
في مرضه بدين لم يدين لهما سواء في حالات المرض كالة واحدة وكل دين لزم المريض بدلا عما حمله او اختلف وعرف  
لما اقران لم يكرهين صحة ان عرف وجوب قطعا فلا يدخل تحت الجور **ابولسج** المريض ان يقضي دين الفجاءة ومن بعض  
سواء كان ذلك في المرض او في الصحة ان حق الكل في التعلق بالهبة على اعتبار الموت سواء وكان اياها البعض ابطالا لحي  
الباقية فلم يجوز الا اذا استقرض في مرضه او شر شيئا بثل قيمته وقضيه ثم قضى الفجاءة او الشر جاز لا يسلي بطل الحق لوصول  
بدله وحققه فعلق بالمال بالصدقة المريض لو اقر بدين ثم بوهية بعينها تحاشا فدايان والاشتمال الوهية ولو  
بوهية ثم لم يدين تبدل الوهية وتوافر بوهية الف درهم لرجل ثم مات ولا يعرف منها شيء من تركته كدين المريض

ابولسج في مرضه  
بدين او عيني في يده مضمونة او الكفارية

في مرض الموت

مطلوب  
بدين او عيني في يده مضمونة او الكفارية

وحققهم

نقط

اذا حمله الوهية بوهية بطل وسواء اقرار بالدين سواء اقره كل موضع عرف من في يد المريض انه لغيره بشاهدا او معاينة  
بوهية على انه احق بالمريض اقر بقطعة ولما مال سواء وكثيره وارثه فالحق له لا يصدق في غير ذلك وقال من مكره ثالث  
وتوافر بدين بين انما وقف فهو على ثلثة اوجه او اقراره وقضا بعينه من ثلثة كما لو اقر بدين فله ولو اقره وقضا بغيره فله  
صدقة الغيرة وارثه بعد موته جاز في الكل ولو اقر به مطلقا فهو من الثلث مريضة اقر بدين ثم قبل المقر لم يجوز صاحب  
فرائض له اقره مريضة لم يجوز وصية له فلم يجوز اقراره كذا وارثه ولو لم يكن صاحب فرائض صح اقراره كما لو اقر لوارثه  
وموكلين صاحب فرائض كذا **ابولسج** اقترع مريضة ثم قبل المقر صح اقراره وكذا الهبة كذا **ابولسج** مريضة اقر لوارثه بطل الاقترع  
بقية الورثة كذا في الكتب ولم يذكر ان تصدقهم في حياته بعهدة او لا وفي الوصية لوارثه بعهدة الاجازة بعد موته لا قبله  
في كتاب العتق حساب التصدق والاجازة **نقط** عفا ولد المخرج عن ابيه وامرأة وكانت الجنانية خطأ ولما مال  
سواء يصح العفو والبراءة حال حي المخرج ولو وجب الحق للموت او الدية له لا يجزئ فماتت فماتت مريضة لم يجوز  
واقراره بالمهر في كتاب النكاح اقر لاجنبى ثم قال سواي نبت نسبة وبطل اقراره كذا في اقراره فخرج من الوارثية  
بان اقراره ثم ولد له ابن فمات المريض اقراره اقر لوارثه وقت اقراره ثم صار وارثا بسبب قائم وقت الاقرار بان  
اقراره السعالي ثم سلم قبل موته لم يجوز اقراره ولو صار وارثا بسبب جازي كما اقر لاجنبى ثم تزوجها صح اقراره  
لو اقر لمن يرث وقت اقراره بسبب ثم صار وارثا وقت موته بسبب آخر وبطل الاول بان كان يوم اقراره بمولاة او زينة  
فخرج من الارث بنفسه المولاة او بالبيت ثم صار وارثا بمولاة او زينة بطل اقراره في قول من سواه خلافا لابي **نقط** اقر  
لوارثه بشي ثم مات فقال المقر له اقره مريضة وقال بقية الورثة لابل اقره مريضة فالحق للورثة والبيتة المقر ولو  
لا يثبت له فله تخليف الورثة اقر لاجنبى فمات المقر ثم مات المريض وارثه لاجنبى المقر من ورثة المريض لم يجوز اقراره في قول  
من سواه الاول وجاز في قوله الآخر وموقوف م ومكرهما اقر من بيد لاجنبى وقال مولفان وارث المقر لا حق له على قول  
من سواه الاول وبطل اقرار المريض وعلى قول الآخر صح اقراره اقر لوارثه ولا جنبى بدين مشتق بطل اقراره نصا وقال في النكاح  
او نكاحا وبطل اقراره جاز لاجنبى بعهدة لو اكره لاجنبى الشكره قال **نقط** لو اكره وارثه وصدق لاجنبى لم يكره هو هذا  
الفصل يجوز ان يقال انه على الاختلاف والصحة ان يقال انه لم يجوز على قول من سواه موقوف لاجنبى **نقط** اقر بدين لوارثه  
اوليين ثم برأهم بدين صحة لانه لا يثبت له الا بعهدة بطل حكم الهبة الا يري انه يجوز في عامة مثل هذا المرض وكذا وصي لوارثه  
ثم برأ بطلت وصية اقر لانه وموقوف من عتق فمات الاب جاز لانه لم يولد للفقير بخلاف الوصية لانه وموقوف من عتق  
فانما بطل لانها لا تخرج الابن اقر لاجنبى ولا يدين ثم مات الابن فوريه الا ان لم يجوز اقراره لوجه الاخر يوم اقر لوارثه لاجنبى  
ثم تزوجها فمات لم يجوز الوصية لشواذ عتق موته وحل ثلثة اقر لوارثه بدين عليه بينة ببع كذا **نقط** مريضة بدين بدين  
نظامه او يمرض يوما ويصح يومين وارثا لانه بدين فلو صح بعد جاز لا لوارثه مريضة لزمه الفرائض وانما بطل بونه كذا  
وفي **نقط** المعينة بابل بقرار المريض لوارثه وارثا او غير وارث يوم اقر لا يوم مات لكن بشرط ان يستمر كونه المقر  
قايما وقت اقراره وقت ورث المقر لو ارثا يوم لم يقر بان كان سبب الوهية بينهما بالما وقت اقراره وقد ورث المقر

ما يطلعه  
بدين او عيني في يده مضمونة او الكفارية

ما يطلعه  
بدين او عيني في يده مضمونة او الكفارية

ما يطلعه  
بدين او عيني في يده مضمونة او الكفارية

نقط



ایضاً

۱۲







ومع ذلك لا بد من بعض ما هو لم يحز عن الكفاية كما لو قال الرجل في حيوته اعتنى فني عن كثرة ما يحسن من الحزن الكفارة  
ويبقى **نفس** اوصى بقفا در بن ابنه لم يحز لارنه بخلافه من اجنبي قال ذلك الى ملاه من سقاية بخ اركب في فعل  
الوصف في سنة اخرى كما قال فقد قوا على في شعبان فتصدوا في رمضان جاز قال الرجل في رزق رندان مر  
سب من لا يبر وصيا و لو قال تعاهد كن فزندان من السب من فكله لوقال قم بامرهم بصير وصيا **نفس** يعبر  
استغفر للصوت في الثلث القيمة وقت القيمة مريض حرقة فقله لاه فعلية ان بس في قيمة عند ج احديها  
بعض الصوت في انحر من مرض مودة وصية فلم يحز لارنه الا ان العتق لا يحتمل النقص بعد وقوعه لبعث قيمة  
في عليه قيمة لفي فقله المستغنى كما كتب عند الكاتب فقله لاه يلزمه الاقل من قيمة ومن الدية والقيمة هنا  
اقل من قيمة لفي فقله في قيمة فقله لاه في قيمة واحدة للصوت في الدية على ما قلته لقله بعد عتقه والمستغنى من مودون  
عند ما وتو حرج وجاني ولم يحز من ثلثه قال ح لو كان في اوله او في العتق ولو حرج او لا فها هو و قال لا  
العتق في اوله من الحماية مطلقا او قال في رجا بدا لاه حقيقة ان الحق في لاه اجتمعت في تركه الميت بدلا بالاقول اذا  
بدل كلفه ثم بدس ثم بدس في رجا بدا لاه الحماية ان انقضت على العتق فهو اوله لاه وجبت لها وضمة العتق بربع  
وما يثبت بدل فهو اقوى مما يثبت بلاء بل كما لو على احد ما يعا والآخر قيمة وبرضا بربع البع وكذا في وصية ولو  
استويا من حيث انه لا يبع كل منهما الا بقبض لان الحماية لو كان ابتداء فاما في المرض كما باع بخار وجاني به  
فثبت بدل حيا في في حوضه حتى تمت الحماية فانه يبعه خروجا من كل ماله والعتق بخلافه وايضا يبرج الحماية  
بالدية والعتق لا يبرج الا بوجه وماله لا يحتمل الضم فصار الحماية اقوى بكنه وجون الرجحان فلو ائتمر بالعتق  
بمحل فكل منها وجان من الزوج فاستويا فان قتل الحماية ليست بدل بل هي كنية وصدة فلنا قدر الحماية من المبيع  
مملوك بالتميز بدلان الشفع باخذ كل المبيع بذكر التميز والمشتري يبعه مائة على كل التميز وكان ابو حاصم يقول  
الخلاف في الحماية مع العتق والحماية مع الدية واحدة في الحماية مؤخر عن جميع الوصايا وعنده مؤخره على  
الكل لو قوت اوله فنقص من السلف الحماية والدية وموطاه لاه الدية كتمه لاه كذا **اقول** هذا على قوة  
ظلمة الحماية لاه ارجحت على العتق مع انه لا يبع الالف في رجا بدا لاه الدية اوله والدية العتق باه لا يبع  
الشفع في رجا بدا لاه الحماية بقبضه فهو باه ان يكون الدية اقوى من الحماية عندهما وذكر ابن الفضل في رجا بدا لاه وماله  
لما بدا بالحماية فقد شغل موضع التميز بعتقها ضامنا وجب عليه تسليم المثل في فله السعاية كمن يرضى فله والامان بخار  
ثم اعتقه فاما اذا بدا بالعتق فهذا المعنى محروم فيتحا صان فلو اعتق فاحق فانه ففصل الحماية والشفع في العتق  
وعنده ما يبرأ بالعتق لاه ان العتق الاول وقع في حال اليسار فصار ذكر عقد ضمان فاستوى ضمان فكان بينهما ضمانان  
نصف الحماية ونصف العتق الا ان العتق الاول والكتا واحدة فاستويا وكذا واحد ما قبل الآخر كما لو حرج ثم حرر لاه الثلث  
فلو حرج في رجا بدا لاه الحماية الاولى لما مر ثم الحماية فان جمعة واحدة فاستويا فكان الثلث بينهما ضمانان فاما الثانية  
فهي بينهما وبين العتق ضمانان لاه العتق مقدم على الثانية وعلى قولها يبرأ بالعتق كذا **نفس** ولو كان العتق

بشر الحماية

موصى به فقدم الحماية بالا لاه جميع وتوا حتم الحماية والوصية بالثلث يتوحد الحماية للثبوت في عقد لازم وهو البيع ولو  
كانت الوصية بشي معين من العروض بنصف الوصية والحماية من الثلث على السوية لا لا يخرج ان كل منهما يملك العين صورة  
ومعنى حتى لو قال اوصيت لفلان ثلث المال فالوصية بالمائة المثلثة تقدم على الوصية بثلث المال كذا **نفس** اقول ولو كان  
كل منهما يملك عين لكن الحماية عقد لازم فيبقى ان يبرج وقدر من الحماية والدية خلافا مع ان الدية تملك من صورته  
ذكره **نفس** اذ المريض لو اعطى من اعيان ماله بعض ورثة ليكون له تحفة من الميراث بطل **جف** جعل لاه الدية لاه نصيبه  
على ان يكون له بعد موت الارب ميراثا فكل جاز و يباقي بعضهم وقيل لا **نفس** اقول في رجا بدا لاه الدية لاه نصيبه  
يوم احد عظم بال وروى انه عدم ورواه بقطعة جبر حقت ووجه التوفيق انه عدم مرتين بها قاله به وول انه لا باس بالنداء  
فرب يقول ان من كرمه ونحوه فنداء بدار و يباه وبما روى انه عدم قال فنداء و عبا والله فان التهم لم يخلق و  
الا وقد خلق له واه الا السام والدم والموت وروى انه عدم كرم كرم من معاودة مشقة حين روى يوم الخذل  
تقطع الحلة وعنه عدم انه كرم سعيد بن زرار به وعن عايشه به انها قالت كثرت الامراض بالبنى عدم قبل موتة خمس سنين  
اربست سنين وكنا ندعو اطباء للتلوا ومذاكله ول على جواز التلوا وكذا ينبغي ان يرى الشفا من الاله لاه النداء  
وموتها ويرى من الاخبار وتأويلها روى ورواه من التلوا بالنعظم لوعظم شاة او بقرا وبغيرا وفسر او غير من الدواب  
فقل لا يجوز العلاج بمثلها قال به **نفس** لا باس بالتلوا بالنعظم لوعظم شاة او بقرا وبغيرا وفسر او غير من الدواب  
الا عظم خنزير واه من فانه يكن بها ويجوز بعظم غيره ما ولو منيت فلو وكذا جاز التلوا بعظم فها وباسا فانه  
كاهم فنعظم طامر بياح الانتفاع به جميع انواع الانتفاعات ومنها التلوا ولو ميتا يجوز الانتفاع بعظمه لو  
يا سالف اليبس في العظم كد باع في الجلد من حيث انه يورث من فسا والعظم بجمه كما يورث من فسا والجلد بباغ اما  
عوا الخنزير فنجس العين بجل اجزائه والانتفاع بالنجس حرام واما الاوى فقبل النجاسة وروى عن موه لوه على انه عظم  
انسان لم يحز صلوة فهذا يدل على نجاسته والصحيح انه كراهته رجا بدا لاه الانتفاع باجزائه نوع امانته واما عظم العظم  
فيحجز التلوا به وقيل لا وحكي عدمه في رجا بدا لاه سنة فانبست من كلب فثبت انه يجوز ولا يقطع ولو اعادة ثانيا  
ونبت وقوى فلهذا يمكن قلعه بلا فريضة ولا يقطع وينتجس فيه ولا يورث احد من الناس ولا كرمه بالمروية  
عن موه في المستنق من عظم ابيض من الحي فانه نجس بالنبض **نفس** اقول علم ان مزيد الفريضة ينقسم الى المقطوع به كما في رجا بدا  
لازالة عطش وجرح وما الى مغلغول كفتق وشرب شربل وسائر علاجات الطب بالاضداد كالحار ببرودة وخوها  
والى موهوم ككي ورقية واما المقطوع به فليس تركه من التوكيد بل تركه حرام عند خوف الموت واما الموهوم فتركه  
شرط التوكيد لاه به وصف النبي عدم المتوكلي قال عدم اربث الامم بالموتيم فرائث احمى فدملا ان السهر والجبل  
فاجبني كثرهم وميتهم فغير ارضيت قلت نعم قال مع مولا سمعون القابري فخلون الجنة بغير حساب قبل من سم  
لا رسول الله قال الذين لا يكونون ولا يتطهرون ولا يستقون وعلى ربهم يتكفلون اتجبه وصف المتوكلي بتركه ككي  
ورقية وطبخ واقوا ككي الرقية والطيرة لاه فاه والاعتم في عليها غاية التعم في ملاحظة الاستبراء واما المظنون

من الوصية مستحق الحماية

ن داواه  
وبه روى آخر اقول على كذا

المشتكى من البغالة  
طال دوش ناموس  
والاكل عرق في البه ينفذ















فلاکلاب کی الدابتہ

مجلسه اول

اذخ

فدظلم

215

مطابق

الفکر: اسمی الاضطرار فاعول

اللابانجی

بیتا

دینت من بود و بخیرت یافت  
الاف من التلم و در طاعت  
و طاعت کرم بیند و در طاعت  
طریق قادیان و در طاعت  
قالوا عرف الله من

لله الشكر والثناء  
والحمد لله رب العالمين











فصاروا من مشام انهم حاربوا بينهما فاعلوا احدهما اقصم والآخر اقل قال لا اقسم بينهما رجا بصيب كلامها ما يلي وارثك  
 وتبطل ما كان في القاضى الا ان القسمة لا تقسم الا ما تقسم له لا تقسم له الا ما تقسم له فلو كانت العروة  
 عريضة على وجه من وجهين فببطلانها على وجه من وجهين فببطلانها على وجه من وجهين فببطلانها على وجه من وجهين  
 وببطلانها على وجه من وجهين فببطلانها على وجه من وجهين فببطلانها على وجه من وجهين فببطلانها على وجه من وجهين  
 بغير الاية على قسمين حاربوا بينهما فاعلوا احدهما اقصم والآخر اقل قال لا اقسم بينهما رجا بصيب كلامها ما يلي وارثك  
 طلب القسمة وان الآخر جبر فلو عريضة على وجه من وجهين فببطلانها على وجه من وجهين فببطلانها على وجه من وجهين  
 بتركه ولا ضررنا ولو عريضة على وجه من وجهين فببطلانها على وجه من وجهين فببطلانها على وجه من وجهين  
 مساندة له كحمله بل لا ينفك الحكم الثالث لو بني احدهما بلا فخذ تركه على وجه من وجهين فببطلانها على وجه من وجهين  
 لو عريضة على وجه من وجهين فببطلانها على وجه من وجهين فببطلانها على وجه من وجهين فببطلانها على وجه من وجهين  
 احدهما لا يرجع على تركه لئلا يفسد البناء الوجه الثاني ان يكون عليه حوله بان كان عليه جذوع وهو على وجهين  
 احدهما لو كان لما عليه جذوع وطلب احدهما قسمته عروة الحائط لا يجزئ تركه ولو عريضة على وجه من وجهين فببطلانها على وجه من وجهين  
 كل منها بطل العروة ومما الجذوع على جميع الحائط فلو قسمت بلا رضا احدهما يستطحق حقه عما يشركه بلا رضا  
 لم يجز فانه احدهما البناء والآخر قال لا يجزى لو عريضة فلو كثر في الاسلام انه لا يجزى لا تفصيل ولا كثر في كثر  
 بلا تفصيل وببطلانها في عدم الجبر فببطلانها على وجه من وجهين فببطلانها على وجه من وجهين فببطلانها على وجه من وجهين  
 بلا ان تركه قبل لو عريضة كما هو لا يرجع ويكون متبرعا وقيل ليس بمتبرع وكذا عن موهب وهو على وجهين فببطلانها على وجه من وجهين  
 وضع الجذوع على جميع الحائط ولا يتفرق اليه الا البناء جميع الحائط وكان مضطرا الى البناء فلا تبرع كما هو غير  
 عريضة فبناء احدهما اقوى من ان الغنى على ان تركه على البناء ولا اضطار فببطلانها على وجه من وجهين فببطلانها على وجه من وجهين  
 فينبغي ان يكون الغنى على ان تبرع وانما علم **مسألة** انهم حاربوا بينهما فاعلوا احدهما اقصم والآخر اقل قال لا اقسم بينهما رجا بصيب كلامها ما يلي وارثك  
 رتب الجذوع بناء من تركه لا يجزى عليه ويقال انهما ان شئنا اقتسما ارض الحائط ولو شاء رتب الجذوع البناء والآخر  
 الآخر القسمين بقسم بينهما ففان الوجه الثاني من هذا الوجه لولا احدهما عليه حمله وطلب من القسمين وان الآخر  
 بغير الاية لو عريضة كما مر على الصحيح وببطلانها ولو اراد ذو الحيلة فحكم ما لها عليه حمله فالتصحيح انه يرجع كما هو  
 ثم انه مضطرا ولو بناء الآخر عروة الحائط عريضة كما مر من وجهين فببطلانها على وجه من وجهين فببطلانها على وجه من وجهين  
 ثم كل محل يمكن البناء على كماله او لما عليه حمله كان البناء منع صاحبه من الاضمار ان ان يتركه عليه ما انفق او  
 قيمة البناء على ما اختلف فيه على ما ياتر ان شاء فلو قال صاحبه ان لا اتمتع بالبيت هل يرجع اليه قبل لا يرجع قبل  
 يرجع **مسألة** رتب العلو يرجع على رتب السفل فببطلانها على وجه من وجهين فببطلانها على وجه من وجهين فببطلانها على وجه من وجهين  
 المنفق يرجع بنصف ما انفق واخص بعض المتأخرين فقالوا لو بني بامر القاضى رجوع بما انفق ولو بني بامر القاضى  
 رجوع بقيمة البناء بلا خلاف ولو بني بامر القاضى لا احدهما نبات رايه جان ان بني لا يجزى قال **مسألة** لو القياس وهو

وضع

البناء وانى الآخر فالصحة  
 بجبر لما فيها على حمله  
 ولو بني ذو الحيلة

مسألة

وهو قول علماءنا وقال بعضهم لا بد من ان يكون ستر بينهما وانه فخذوا ما كان في القاضى الا ان القسمة لا تقسم الا ما تقسم له لا تقسم له الا ما تقسم له  
 كانوا في زمن الصلاح ما في زماننا فلا بد من حاجز بينهما **مسألة** جدار بين كورين لرجلين انهم كانا يبنيان  
 احدهما على السلطان لما اتيه سكران بيني فامر السلطان ببناء بينهما المستقر ان يبنيه على ان يخذل الاجر  
 منها فخذل احدهما وقال ابو بكر انهم جدار بينهما غايب فبناء الحافز في ملكه من خشب وبنى حوض  
 الحائط على حائط ثم قدم الغائب فاراد ان يبنى على طرف الحائط مما يلي جان ويجعل مساحة الحائط الى  
 ملكه ليس له ذلك وان اراد ان يبنى حائط غلظه كالاول او يبنى له في وسط الآس ويرفع الفصل  
 من اسفله مما يلي ملكه فله ذلك وقال جدار بينهما ولكل منهما حيلة فبنى الحائط فاراد احدهما  
 رفعه لملكه وراى الآخر يبنى ان يقول تريد الاصلاح للآخر فرفع نحو كذا بسطونات وعمر وتعلم انه يريد  
 رفعه في وقت كذا وراى يبنى على كذا فلو فعله والا فلا رفع الجدار فلو سقط حمله لم يقصر **مسألة** حاربوا بينهما فاعلوا احدهما اقصم والآخر اقل  
 وخيف سقوطه فاراد ان يبنى على كذا فلو فعله والا فلا رفع الجدار فلو سقط حمله لم يقصر **مسألة** حاربوا بينهما فاعلوا احدهما اقصم والآخر اقل  
 ولو انهم لا يجبر ولكن يبنى الآخر فيمنع حتى يخذل نصف ما انفق لو انفق بامر القاضى ولفق قيمة البناء ابو  
 انفق بامر القاضى **مسألة** قال ابو بكر جدار بينهما وست احدهما اسفل وبيت الآخر على قدر رايه او راي  
 فانهدم فقال ذو الاعلى لذي الاسفل اني جدار اسفل ثم بنى جميعا ليس فببطلانها على وجه من وجهين فببطلانها على وجه من وجهين  
 قال **مسألة** ولو بيت احدهما اسفل باربعة اذرع او نحوها فقدر ما يمكن ان يتخذ بيتا فاصلا على راسه حتى  
 ينتهي الى محل البيت الآخر لانه كالحائط من سفل وعلو قسمة بينهما الكثر ان ابو القاسم في حائط بينهما عليه  
 لا احدهما عروة وللآخر سقف بيته فهدم الحائط من اسفله ورفعا اعلاه باساطين ثم انفق حتى بنا  
 فلما بلغ البناء موضع سقف بيتا الى رتب السقف ان يبنى بعد لا يجزى ان ينفق فيما جاوز وقال حاربوا بينهما فاعلوا احدهما اقصم والآخر اقل  
 جانب منه فظهر انه ذو طائفة شل حشاش فاراد احدهما رفع جدار وزعم ان الجدار الباقي يكنى للآخر شق منها  
 وزعم الآخر ان جداره لو بقي فاطاقي يهدم وينهدم فلو شق منها اقرا ان الحائط بينهما قبل ان يبين ان جداره كان  
 الحائط بيني بينهما وتبين لاحدهما ان يهدم في ذلك شيئا الا ان ياتون الآخر ولو اتوا ان كل حائط لصاحبه فلكل منهما  
 ان يهدم كما احب **مسألة** حاربوا بينهما فاعلوا احدهما اقصم والآخر اقل قال لا اقسم بينهما رجا بصيب كلامها ما يلي وارثك  
 على ايمان ويقسم الارض بينهما ولو قايمة بينهما ولو اونا الا انه منبسط شيئا منها بغير تركه على ان يرجع مع الآخر ولو حصر  
 قبل الشريك انفق انت لو شئت فيكون نصفه ويأخذ على تركه وكذا الحمام لو صار حوضا يقسم الارض بينهما ولو تلف شيئا  
 بجبر الاية على عيارته **مسألة** عن موهب في حمام بينهما انهم بيت منه الى قدر ورتبة وانه احدهما لا يجزى ليقال للآخر ان بيت  
 قابض انت وخذ من غلبته نفقته ثم يبرأ **مسألة** عن بعض المتأخرين لو ايد احدهما بالقاضى يخرج الحمام من ايديهما  
 ويوجوهما ثم يعقر فبطلانها على وجه من وجهين فببطلانها على وجه من وجهين فببطلانها على وجه من وجهين  
 وبغير اما الدار والبيت فلان رجا يقدر على القسم والبناء في نصيبه لو كان البيت كثيرا فاحتمل القسم واما الحمام

واحد

قوله











احتوى بارض دارها فاعلمها سواء واما النصف الآخر فعلى رب البيت الاستيفاء الى ان ياتي اطاره عوارضه ثم ما فوق  
 ذلك فاعلمها **ط** وظل في بيع الحايطة ارضه لانه بيع البناء بلا ذكره لان اسم الحايطة مشتق من الحياطة ومن ما يقع  
 بالقيام لا بالنقص ولا بقيام له الا بالارض فكانه ذكر الارض اقتضاء كما لو شري حكمة وحل ارضها لانه النحلة انما يطلق  
 على القائم واما المغلوعة فيسحق حطبها اما البنية فكانا يطلق على قائم مطلق على منقوض فلم يبق الا ارضه المذكورة  
 بذكر البناء **ط** سوى بين حايطة وبنائها قال لا يدخل الارض فيها ويؤثر منقوض الحايطة كبناء ووضع جدرها على حايطة  
 رجل باذنه او حفر سرجا تحتها وان باذنه فباع الدار به فلهما شري رفع الجدر وبيع السرجا بالارض شرط في البيع  
 بقاها مما قبضه كان شرط بنفسه والدار في هذا كغيره الا ان للوارث رفعها على كل حال **كذا** وفي جمع ما والى الطريق لو  
 كانت في واربيت اجنبى لم يلزم بملكها او اجابة فهو عيب ليس للمشتري منه ولو باعارة لا خيار له ليس يلزم سكن  
 وارباعية فيسحق فيها بلا امره او قال له ابن المنكح ثم باع الدار حقوقه بغيره من السكن بنقضي يتاخر ولا خيار للمشتري  
 لو علم والاخذ الدار بخصته وكذا لو بنى السكن سابا على حايطة هذه الدار وعلى حايطة دار اخرى فهذا الدار شري  
 السكن وانما يمكنه وغيره الاخذ الدار بغيره رفع السابا من حايطة داره وانه ارفع لاي رجع السكن على بائعه شي **و**  
**المسائل من احكام الحايطة المايل** قال الى دار رجل فاشهد عليه في لفتة او ابراءه مع فلا يضره تلف بوقوعه بعد  
 وقوعه بعد الاجل ضم وفي هذه الصورة لا ينفع تأخير القاضى ولو مال الى الطريق الا اعظم لا ينفع تأخير اخذ  
 من حاكم وغيره الا الحق ليس للقاضى ثم بعد تلف بوقوعه بشي الغير من آخره من ملكه لا يضره تلف اخذ الا في غير  
 لم يقع مرفعه له هذا الحق يعتبر في الشركة الخاصة لا العامة مايل لا تخاف عليه في الطريق وانما يخاف عليه ملكه رجل فاشهد  
 عليه الاكدر وقوعه في الطريق لم يضره رتب الحايطة لم يشهد عليه على هذا الوجه حايطة نصيب شريه على ابيه او وصيه فوقع  
 حذر النصيب لا ابيه ووصيه سواء فوالا انما النقص اولى بغيره لانه الاشهاد عليها كما شهدا على النصيب وهو بائع فلو باع او  
 مات ابيه ووصيه بعد اشهادها عليها بطل ذلك الاشهاد فلو تلف بشي بوقوعه بعد حذر **ج** يشهد على بائعه فلو وقع  
 فقتل رجلا فدينه على حايطة بائعه ولو وقع ارا على فقرا او رجلا فاشهد على الكيل فوقع بوجه على عاقلة  
 الواقع **خ** شهد بالطلب رجلا او رجلا وامرئان ثبت الطلب ثبت بكتاير القاضى الى القاضى من ملك الحايطة بعد الاشهاد  
 بطل لانه لم يبق له ولاية الصلاح بعد الجنون فلو افان لايعدى الا باشهاد حايطة لهم باري او غيره فاشهد على بعضهم  
 لا يضره هذا البعض فيما سوا احد الشريكة لا يملكه نفسه وبغير حصة استحقاقا لانه من ان يطلب من الشريكة ليجتمعوا  
 على منقوضه اشهد عليه فوقع ونفرض عنه واية وجب فقتل رجلا لا يضره رتب الحايطة الا ان يقع عليه فقتل **ح** حايطة  
 وبعض مايل الى الطريق وبعض مايل الى دار قوم فاشهد عليه اهل الدار وغيرهم فوقع حذر الحايطة واحد فاشهد  
 غيرهم فيما سوا مال الطريق فاذا اصابه البعض من الكل واما الاشهاد من اهل الدار فمحم فيها مال الى دارهم وكذا فيما  
 مال **و** حذر ما سواهم من اهل الدار **ح** لاجل اهل الدار عليه حوله قال الى احد ما وتقدم اليه الذي له المولد  
 ليرفعه فاشهد عليه فلم يرفع حتى وقع فاشهد رتب الدار فلو اقران الحايطة لهما وان كان مخوفا وان تقدم اليه وان لم يرفع

في البيع والشراء  
 في البيع والشراء  
 في البيع والشراء  
 في البيع والشراء

مع امكان رفعه بعد الاشهاد ضمن نفسه فقيمة **احكام المايل** القيسر المايل ان لا يضر رتبة لانه لم يحد حذر في غير ملكه  
 ولم يكن مشك من فعله ومن اشهدنا بعد اشهاد وتراشه نقضت وفي الحقيقة شرط من الطلب الاشهاد لكنه شرط حتى يجرى  
 الطلب من شرط صحة التقديم ان يكون على من اوله حتى لو تقدم الى من سكن الدار باجارة او اعارة او رهن فلم يضر  
 فخره لم يضر احد المالكين بتقديم اليه واما السكاه فلم يضر التقديم اليهم وبيع التقديم من المالك والسكن باجارة او رهن  
 الغرض اليه من التقديم والاشهاد ان يقول في الحايطة مخوف او يقول مايل فانه نقضه لانه يتلف شيئا بوقوعه وقال لم  
 سواء يقول اشهد اني تقدمت الى هذا الرجل في مدم حايطة مثلا فلو تلف بشي بوقوعه بعد فلو كان في طلبه من ينقصه لا يضر  
 له لم يضر ولو ترك اصله **خ** شرط الضمان المطالبة بالاصلاح حتى لو لم يملك له ان حايطة حايطة ينفق كذا ان تدمر كان ذلك  
 مشوئا لاطلبها واشهادها وانما يبيع من يضره وقوعه الامن لا يضر حتى لو مال الى دار رجل قرب الدار وهو يضره فوقع  
 في بيع الاشهاد منه لامن غير ولو مال الى الطريق الا اعظم فيخرج من كل واحد **ح** الا ان القرض والصبي محتاجان الى اذن  
 المولود والولى **خ** اشهد على المايل فنان او كافران او صبيان اسما او عتقا او بلغا ثم باعهم ثم وقع لم يضر احد البائع  
 محذر عن التفريق والمشتري لم يشهد عليه بخلاف ما لو اشترى جناحا او كنيفا في طريق العامة من دار فباعه ثم ملكه  
 حتى اضر البائع له الجاني من امره وبيع البائع وبيع من عطله بتراب الاشهاد على الحايطة على نقضه لانه زعم نفسه  
 يلزمه ولا يضر رتبة من عثر بفعل الحايطة له عليه رفعه ويضمن في جرح الجناح له سقوطه على القيد الاول كوضع يده  
 على الطريق ما يملك اشهد عليه فوقع على حايطة جرحه فلهذا ضمه الحايطة وترك عليه نقضه ولو شأ اخذ  
 النقض وضمت النقصان جنبه في الوديع والله اعلم **الفصل السابع والثمانون في معرفة معنى الاسامي**  
 قال او وصيت بشي من مالي او تعلق او يبيع من مالي ينقص من النصف الى السوي واليسيرة في العرف يستعمل في النصف  
 في القلة والكثرة يعرف بالمقابل فلو اعطى نصفه لم يكن الموصى به قليلا بمقابل الباقي بخلاف ما ذكره من النصف وكذا لو  
 اقر وقال فلان على بشي من مالي الا ان في الاقرار الجرح للموصى في الوصية لورثة الموصى ولو لم يكن له ورثة فاني لا سلطان  
 يعطى مائتا جاز من النصف وتوقال في الوصية والاقارب جرح من مالي جرح النصف لا الزيادة في الجرح يطلق على النصف  
 الثلثي المال جرح من ثلثه وانما يقال جرح من ثلثه ما يقبض عليه هذا الاسم النصف ولا غاية لاقل ما يقع عليه الاسم  
 فيعطى المقر وورثة الموصى مائتا والى النصف لواقرا ووصى بطايفة من ماله فالطايفة اسم لبعض من الجرح وقد تكرر  
 يكثر قال انه لم ينفى طايفة منكم وطايفة قد اتهمتم انفسهم ومعلوم ان احد الفريقين كان اكثر من الآخر وقد سماه طائفة  
 طايفة فعلم انما يقع على القليل والكثير قائلين الى المقر والموصى ولو ما تباين وارثها ولو اوارث تباين السلطان  
 والبعض كالطايفة سواء لا يستعملان في العرف استعمالا على سواء ولو اوصى بثلثي هذا على ثلثي القطن  
 او الكنتن قالوا مثلا على عرض الكوفة لانه يترفع عنهم يقع عليها على ثلثي البساج وبابها لا يسمى بزازا فانهم يطلق  
 الوصية الى ثياب القطن والكنتن اما في عرفنا لا يطلق البساج على ثوب القطن والكنتن وانما يطلق على ثياب البساج  
 وسائر الثياب التي يتخذ من البرسيم وبايع من الاشياء يتي بزازا فيعرف مطلق الوصية الى هذه الثياب اوصى

في البيع والشراء  
 في البيع والشراء  
 في البيع والشراء  
 في البيع والشراء

اشهاد

لا يضر عليه

م



زكبه

بنوب منور على ما ليس عاق وتوث حرير وقطن وكتان وخز وكسا وصوف وغير ذلك سوا الآلة اسم لما ليس فكل ما ليس بالاسم  
 عاق يدخل تحت الوصية والبيع والبساط والتستر لا يدخل لانهما لا ليس عاق فلا يتناول اسم النوب وكذا لا يدخل  
 تملسه وعامة الانما على ما ليس وكذا يقال يتم وتقتضي لا يقال ليس ولذا لم يجز ان يكون كانه البعير فالتام من تحتها قطن  
 في العامة انما لا يجز ان يكون كانه البعير فالتام من تحتها قطن فانه عايمهم قمارا لا يدر على ثلاثة افرع بحيث لا يجرى  
 نوب كامل واما عايمهم زمانا فيجب انما نوب كامل في وقت واحد على الكفاية فعلى هذا يجب ان يدخل العامة  
 في الوصية ولو عايمهم فقد ذكره في باب النفل ان الامير لو قال من احببنا عايمهم دون الآية فهو لو من احببنا  
 لو قبضوا او سقوا او سبطا او فرسا او مراكب جمع مرفقة فذكر كل له المتاع في العرف يقع على نفسه انما لا يسلط  
 ومنه الاشياء بهذه الصفة ولو اوزار او ابريق او قمام او قدور او من نحاس فليس ذلك كذا ذكره في اختلاف  
 المتاع في التخرج قبل ان يتم يدخل منه الاستثناء الاول انه فيدخل عند عدم الاستثناء لا المتاع اسم لما يقع به وقال اهل  
 ومتاعا للمعقوبين في النار متاعا للمساكين لمتنعهم بها ويتنع بالاولى كما يتنع بفرض وقيل انما لم يدخل لان  
 اسم المتاع لا يقع على الاواني عاق فذكره في **سك** ان الاواني يدخل في المتاع والى هذا ان عند استثناء الاواني  
 من المتاع لا يدخل الاواني في الوصية وعند عدم الاستثناء يكون فيه اختلاف المتاع وتوابعه لا يدخل خيل وبغل وحمار  
 وجاموس احسانا والقياس ان يدخل في الدابة اسم من رتب يدب وكل ما يدب على وجه الارض ينطلق عليه  
 الاسم وجه الامتحان انه ينطلق على الثلاثة المذكورة لا على غيرها عايمهم العرف الا يرى ان قد لم يدخل لان هذا  
 الاسم لا يطلق على القوم مع انه يدب على الارض فخص الاوصي حكم العرف فكل ما عدا الانواع الثلاثة التي عليه  
 وواتب اعله جواميس وبقر وبغيرها لا يكون وايضا لا يكون الدواب في يدخل هذه الاشياء في الوصية لا يختص  
 وهو العرف لم يوجد ولو دخل الشاة لاخر وبقرة الحرة اسم لما اعتد الحزب وخرج لا اعمال اخرى وما عدا  
 كذا انما في الشاة واما البقر والبقر في صلبان العلف والجوز ورتينا والبقر كركب لا ولا يتناول بقرا وشاة واسم  
 الجمل والبقر اسم جنس يقع على ذكر وانثى والناقعة تقع على الانثى لا الذكر واسم البقر والبقر يقع على ذكر وانثى لانه اسم  
 جنس والاف في الاقران دون الانثى كذا **سك** والنفر يقع على ذكر وانثى ولو سبقه لم يدخل الجاموس والعرف ولو سبق  
 منه حتى يكمل نصاب البقرة لا يكون له مطلق الكلام فيما بين الناس يعرف الى المتعارف واسم الجمل والبقر يقع على  
 البختي والنجيني وغيره ان يكون ابوعربيا وانه غير البقر يقع على ذكر وانثى وقال في الاقران لا الانثى يقال بقر  
 وبقر كركب وجوزة وبقيض وبقيضة كذا **سك** **سك** في البقرة والبقرة لا انثى في امرش لا يقرن الا انثى ولو  
 بشره بقره لا يقرن الذكر وكذا البقرة والبقر يقع على ذكر وانثى لانه اسم جنس والقياس خا من الذكر وكذا  
 النسي يقع الدجاجة على الانثى لا على الذكر وبقيض وبقيضة يقع على ذكر وانثى لانه اسم جنس والاثان والجان لا انثى  
 والخيول اسم جنس يتناول الذكر والانثى والعزير وغيره والبرفون لا يتناول العزير والفرس لا يدخل في الاثان  
 غير العزير فباسا وانما نفل حلف لا يركب سائر ذواتا ونفل لا يركب ذواتا قال من قتل قتيلا فله من العزيمة

فالتام من

فالتام من سحق فرسا من العزيمة لا يبرفون واما لو ذكر الفرس مضانا الى شخص فمع عربا وبرفونا حتى لو قتل  
 وقال من قتل قتيلا فله من العزيمة فله من العزيمة فله من العزيمة فله من العزيمة فله من العزيمة فله من العزيمة  
 وقال من قتل هذا الفرس فله من العزيمة وهذا الكافر على برفون فقتله غاز فله من العزيمة فله من العزيمة فله من العزيمة  
 في الضيق وهذا لان الاضافة كاشارة لتعريف المشار اليه وصفته فله من العزيمة فله من العزيمة فله من العزيمة  
 الخيل وكذا البرفون لا الفرس هو الخيل العزير والبرفون هو الخيل البقي ومعه قول الامير من قتل قتيلا فله من العزيمة  
 في قوله ذكر العزير ومعه من العزيمة والبرفون فله من العزيمة في قوله الخيل بغير اسم الخيل بغير اسم الخيل بغير اسم الخيل  
 البرفون يقع عليه الفرس الا يرى ان ركبا البرفون يسمى فرسا ولم يتم بالبرفون ركبه وقيل ان لفظا كذا من  
 الفرسان ولو بعضا بغيره او بعضا بغيره في قوله البرفون في التفسير والعبارة الاول اصح اقرب العبارة الاول  
 على اطلاقها لان هذه المضان قد يكون للتخصيص في معنى ان لا يلفظ كما لو قال عبيدي التهمه اقراره وذكره  
 غيرهم ولكنها ينفوخ في الجرح ان يركب احد الاخير وهذا انما هو لو اراد فرسا ركبه واما لو اراد خيلا فله من العزيمة  
 ان لا يلفظ لو قتل خيلا من عزيمة غير فيكون لفظا خيلا العزير لا غير واسم اعلم ولو قتل قتيلا على حمار او بغل فلا  
 ياخذ شيئا من ذلك في تقرير كلامه على وجه الامتحان من قتل قتيلا فله من العزيمة ولو خرج بذلك لم يدخل بغل وحمار  
 في التفسير كذا معنا واستشهد به لا يباح الفصل الاول فقال الامير ان الامير لو قال من دخل باب المدينة على فرسه  
 فله كذا فهذا على ارباب ورجال لان ذكر الفرس مضانا الى الداخل ويقتضيه لو قال من دخل باب المدينة على فرسه فله كذا  
 فهذا على العراب خاصة لذكر الفرس مطلقا فيجب ان يقع فيه الاسم الا يرى كيف فرق في مسئلة الاستثناء وبين اضافة  
 واطلاقا وتوافق من نزل عن فرسه وقال فله كذا فترى ان كل ارباب البرفون فله من العزيمة فله من العزيمة فله من العزيمة  
 مضانا الى النازل فيقع عليه ولو قال من نزل عن فرسه وقال فله كذا فترى القياس في التفسير لانه من العزير  
 على البرفون لذكر الفرس مطلقا وفي الامتحان فهو لكل لا اضافة الفرس مضانا الى الانسان انما نزل عن فرسه فله من العزيمة  
 فصار الفرس مضانا الى ركبه من هذا الوجه فيقع عليها بخلاف الاستثناء الاوليين لا اضافة مضانا الى العزير ولا مضانا  
 الى الداخل في باب المدينة والتمثال مع الكفاية في خصوص بلفظ فرس فيقول في ذكر الفرس مطلقا وهو يقع على عراب ومن  
 البرفون ولان غرض الامير في هذا البرفون ليس عين البرفون وانما غرضه التحريض على القتال راجلا الا يرى ان من نزل  
 عن عزيمة ولم يقاتل لا يستحق النفل والنازلون من البرفون والعرباء حتى هذا الغرض سواء فله من العزيمة  
 مفعول المسئلة كان الامام قال من قاتل راجلا فله كذا بخلاف قوله من قاتل على فرسه من دخل باب المدينة على فرسه فله كذا  
 فانه على العراب خاصة لغرضه الفرص منه لفرس اسير واقدار على الاتباع فلهذا اختص به بالعرباء  
**اقول** قوله كان الامام قال من قاتل راجلا لا يقتضي ان يكون نفل لقاتل راجلا وان لم يكن لفرس اصطلاحا فله من العزيمة  
 لانه ليس لذكر اسم اعلم ولو قال من قتل قتيلا فله من العزيمة فله من العزيمة فله من العزيمة فله من العزيمة فله من العزيمة  
 العزيمة كمال فله من العزيمة هذا يستقيم على ما مر من عبارة اخبارنا بعض المتأخرين واما على ما مر من العبارة



الاولي الاصح فبقى ان يكون له العزة مع قول الامير من قبل قسطنطين فليخبر بالحق فيلغزو كركم وبقى الجبار وهو  
معها على ما قد غلب في التفسير باسم الخيد والله اعلم قال ولو قتل على يدي ونة فهو له البرزخ في نوعه مع  
الذكر والاني ولو قتل على يدي من ابراهيم لا العار بكونه شهيد يروي في الجنة الشين ومنه قوله  
فارسى معرب وهو المولود من العرب في الامصار ولو قال من قتل فارسا فله كذا فقتل كافرا على يد ابي بكر  
جاء في لسانه له علق الاستحقاق يقتل فارسى وراكب طرفة لا يمتي فارسا ولو قتل جلا على يدي من اوفى من كركم  
له ركب البرزخون يستي فارسا كركب العزة **الفصل الثامن والثلاثون** في مسائل كليات الكفر  
روى الطحاوي عن حماد بن ابي حنيفة عن الرجل من الايمان الا وهو ما لا يخل فيه ثم ما يقع بانه ردة حكمه بانه  
وجاهل ان ردة لا يحكم بانه في الاسلام الثابت لا يرد في بشرك مع ان الاسلام يغفل ولا يعلم في تنقي العالم او ارفع اليه  
هذا ان لا يباور تكفير على الاسلام مع انه يغضي بوجه اسلام الملك **اول** قد مر من هذا ليظهر من انما قلنا في هذا  
الفصل من المسائل فانه قد ذكر في بعضها انه كفر مع انه لا يكفر على قياس هذه المقدمة فليتنامل **ب** قال كافر مسلم  
اخرج عن الاسلام فقال لا ادرى او قال لا اعلم على عايم او قام في المجلس فقص ان يعلم فقال له العالم اجلس الى آخر  
المجلس او قال لم يسمع خدائي مسامحة اذ قد بارست ان تكفر في هذا **ج** فليعلم صفة الايمان للناس وبيان خصايص مذنب  
احل السنة من اعم الامور والسطف فيه تصانيف مختصرة ان يقول ما امر به الله به قبله وما نهى عنه انتهى عنه  
فاذا اعتقد ذلك قلبه واقر بلسانه كان ايمانه صحيحا وموضعا بالكل وكوال لا ادرى صحيح ايمانه ام لا هذا خطأ الا ان  
ادله بنى شكر كن يقول لشيء انفس لا ادرى ايرغب فيه اجدام لا ومن شك في ايمانه او قال انا مؤمن ان شاء الله ثم فهو  
كافر الا ان اوله فقال لا ادرى الا اخرج من الدنيا مؤمنا في لا يكفر وقد مر عن كثير من السلف انهم كانوا يستقنون  
في ايمانهم فلو كان جاز في صفة المؤمنين في الاخبار كقولهم المؤمنين من آمنوا الناس شئ المؤمنين من آمنوا جاز في الواقع  
المؤمنون متيقنون ليؤمن المؤمنين الف المؤمن من سلم المسلمون من يديهم ولسان كبري من من باشتيغان وجاهل طاهر  
والايمان بضع وسبعون شعبة او ناهما احاطة الاذرع الطريق المؤمنين من اجتمع عند كذا وكذا فعمله في استخفاف المسلمين  
فانما استخف على انه يعرف ذلك من نفسه لا انه مشك في ايمانه وحقق خلق القرآن او خلق الايمان كقولهم وروى عن ابي ايمان  
غير مخلوق وحكي انه وقعت هذه المسئلة بفرغائه فانه تحققت منها الائمة بخلافه كتب فيه ان خلق الايمان كقولهم  
وقد اخرج كثير من الناس من هذا الباب فاعلم الايمان مخلوق ومن اعتقد ان الايمان والكفر واحد كقولهم لا يرضى  
بالايمان كقولهم ومن قال لا ادرى قال تم صفة الايمان كقولهم واستدل بمسئلة وكذا تم بصورتها قال لم يرد في  
اوهل في صفة فيك فقال لا ادرى قال تم مولى من يهدي ولا يضل في حكمه حكم المرتد وقال في **ج** مسلم تزوج فزانية  
صبية ولما ابوان فزانية ثالثة ومن لا يعقل في نياح الايمان ولا انصف ومن غير معتقونة فانما تبين من زوجها  
ومعنى قولهم لا يعقل في نياح لا يعرفه قلبها ومعنى قولهم لا انصف لا تعبه لسانها وهذا لانه لم يبق الا اوجه  
لنوال التبعية ولم يظهر لاجبة الاصله وكانت جارية ليست لاجلة مخصوصة وعلى شرط النكاح ان يثبت عقدا

كافر

وكذا حجة

وكذا صبغة مسلمة بلغت عاقله غير معتقونة ومن لا يعقل الاسلام ولا انصف بانته من زوجها وتجرده من دينه في الكتاب  
منه او كانت مسلمة بالتبعية حكم بكفره الآن ولم يذكر في الكتاب ان كان لم يفت فعرفت الاسلام بان قالتم اننا عاقل الاسلام  
واخوه واخوه على وصفه كمن اصفه على تبين من زوجها قالوا يجب ان يكون فيه اختلاف المسايح فليعلم من شرط الاقرار  
بالاسلام تبين لا على قول من يستر طه وكذا لم يذكر فيه انها لو قالت اننا عاقل الاسلام واعف وكمن لا اقر على  
وصفه على تبين من زوجها قالوا يجب ان يكون على اختلاف **ق** قبل ان توجده من رنة فقالت لا تقول انتم انما  
حفظ الشرح الذي يقره الصبان في الكتب لا يعرفه ولم يرد انما لا يعرفه في حديثه السقم فليست بمعتقونة ولم يجر  
نكاحا من مات ولم يعرف ان له خالقا وان لله وارثا غير مدع وان الظلم حرام لم يؤمن **ج** الجاهل لو تكلم بكفر ولم  
يعلم ان تكفرا لم يزد ان كفو فليكن كفو ولا يقدر بالجهل وقيل لا ويعذر بالجهل واما الهالك والمستعز في ان تكلم بكفر فاختار  
واستعزا ومن احكف وفاقا وان كانا اعتقادا خلافا فكل من لم يرد محمد الوفاء فهو عاقل الاسلام **د** من ان  
بكله الكفر مع علمه ان كفو لا يكون اعتقادا ولا شك ان كفو ولو لم يعتقدوا ولم يعلم ان كفو ولكن انما عن اختيار كفو  
عند عامة العلماء ولا يعذر بالجهل بل لو لا اعتقاد ان الاسلام بكلمة اخرى فجز على لسانه كلمة للكفر كما اراد ان يقول فوجد ان  
وما تبين كان توحي على لسانه عليه الكفر فثبت فقال ان من اراد ان يقول انك كافر فليكن كافر لا يكفر فلو اذاعوا  
على جارية ومن ربه وآله القاضي ولا يصدره ومن اقر الكفر او تم به كفو ومن كفر بلسانه طامعا وقلبه مطمئن بالايمان  
لكفر ولا ينفعه ما في قلبه او الكافر عما يعرف بنطقه فلو نطق بكفر عرفنا وعنده **هـ** قال ان كان غير كذا فانما  
كفر قال ابو العباس كفر من ساءت **ج** عنهم على ان يامر غير بكفر كفو من كفو وضحك غير كفو الضاحك بكفر  
فصل القوم كفو والرضا بكفر نفسه كفو وفاقا واختلفوا في الرضا بكفر غير **و** **س** فليعلم ان الرضا بكفر غير  
ليس بكفر صورته المسحوق او خذوا سيرا وخافوا ان يسلم فشدوا عنه وفعلوا شيئا اليك يسلم فلم يسلم ففقد انسا وان ذلك  
وم يقل كفو واشار **ج** ان هذه المسئلة لا تصح ويلا ان تاويلها ان المسلمين علموا ان لا يسلم حقيقة ولكن يظهر للاسلام فيه  
ليجوز عن القتل فلم يكن مذكرا فاضاهم بكفر غيرهم **ح** الرضا بكفر غير انما يكون كفو لو كان يستجيب الكفر ويستحسنه  
اما لو كان لا يستجيزه ولا يستحسنه فلو كان اجب القتل والموت على الكفر من كان سيرا ببطيئة حتى يسلم ام لم يزل  
ليس بكفر ومن تأمل قولهم ربا اطمئن على افواههم واشد على قلوبهم فلا يؤمنوا بظهرنا حتى ما قلنا وعلموا اننا  
على ظلام انما كل استمع على الكفر وسلبه على الايمان او نحو هذا لا يصح الكفر ولا يستحسنه ولكن غنى ذلك  
حتى يقع على ظلمه وعن **ج** الرضا بكفر غير كفو لا يقتضي خطا بالاشياء فوجب الكفر لو تكلم بها ولو كان ذلك لا يضر  
ومو كفى الايمان ثم ما كفو كفو بحيط العود ويزم اعاق الحج لو حج فوطي امراته زنا ولو كان من هذا الحار ولد زنا وانه  
اختلاف فان قاتل يومه بغير النكاح وبالقبول والرجوع على ذلك حيا حيا واما مو خطا ولا يوجب الكفر فليعلم من  
على حاله لا يوجب الكفر النكاح ولكن يوجب الرجوع والاعتقاد ان علم ان لو كان في المسئلة وجوب الكفر وجوب واحد  
ينع الكفر فعلى المؤمن ان يبذل الى الوجه الذي يمنع التكفير تحسنا للظن بالاسلم ثم لو كانت نية القاتل ذلك فمسلما ولو كانت

شدة على الرضا بكفر غير  
ليس بكفر صورته

الرضا بكفر غير انما يكون  
مسألة يستجيب الكفر















54

۱۰

النبي في عسكر

کنز علی القلوب فی صدقہ الخیرات

لاستيفاء التكاليف



شرفنامه  
مجله

[illegible]

لا افرط وكر الفضائل  
احباب امراته بغيره  
لست بمؤمن لا ناصر  
بوقته في السنة مسلم











كفر بعبادة الله وبره الى الطاعة ومنها ما عن المفسرين فقال من خذله من خذله وانما من خذله من خذله  
نحو ما كثر قال لا خير في كل شيء خذله وانما من خذله من خذله وانما من خذله من خذله  
الكل في كل شيء فقال من خذله من خذله وانما من خذله من خذله وانما من خذله من خذله  
انذره من خذله من خذله وانما من خذله من خذله وانما من خذله من خذله  
لو قال من خذله من خذله وانما من خذله من خذله وانما من خذله من خذله  
بما ينفذ فقال من خذله من خذله وانما من خذله من خذله وانما من خذله من خذله  
خلق الله من سويق التفاح وخلق من الجنة كبري قال تعالى لا تنهوا عن فعلكم  
ايضا اضعف او اضعف من الكفر كبري ان يقول باري لم يخلق من غير الله  
مسيح كبري كبري من خذله من خذله وانما من خذله من خذله وانما من خذله من خذله  
اصحابه كان اصحاب النار لم يخرجهما منه ولو كثر كبري من خذله من خذله وانما من خذله من خذله  
نكاحه فسو هذا العقل فخره النكاح فخره جديره لا يخرجهما منه وانما من خذله من خذله  
فما بذكر المرض يوجب ولا يملك عماري عن ابراهيم بن ابيهم ارفق بالبرق يوم التوبة وروى  
فكر اليوم بذكره فقال قال ابن مفلح من اعتقد جوارحه كبري من خذله من خذله وانما من خذله من خذله  
او لم ينفذ ان لا ينفذ ولا يستعمل الا من كبري من خذله من خذله وانما من خذله من خذله  
محسن وعنده على السنة كبري من خذله من خذله وانما من خذله من خذله وانما من خذله من خذله  
والا ان العامة يقولون ولا يعلمون به لعل ان لا ينفذ من خذله من خذله وانما من خذله من خذله  
حسبهم لان احلف بالله كاذبا او حلفت ان لا اخلفها وقال الله لا تقولوا ما لا تعلمون  
الله لا ينفذ قال التزيين من الله وكل من خذله من خذله وانما من خذله من خذله  
من الحجة قال انما ينفذ من الخلق والعباد كبري من خذله من خذله وانما من خذله من خذله  
لقد مر في الزنا بذكره وانما من خذله من خذله وانما من خذله من خذله  
توكلنا على الله ان لا ينفذ من خذله من خذله وانما من خذله من خذله  
الغيب لا حجة الا على من خذله من خذله وانما من خذله من خذله  
يكنف قال من خذله من خذله وانما من خذله من خذله وانما من خذله من خذله  
والمرحمة كبري كبري من خذله من خذله وانما من خذله من خذله  
بربح خذله من خذله من خذله وانما من خذله من خذله وانما من خذله من خذله  
او قال من خذله من خذله من خذله وانما من خذله من خذله وانما من خذله من خذله  
شعره فامر المأمون بغير الفقه من مات محققا استهزاء حكم الشرع وهو كبري من خذله من خذله

معناه انكرته

دفعه

الجنة

ولولا ان

وقع الفرق

الفرق الفرق بينهما في الحال في ظاهرها والرواية ولم يتفرق على القضا كانت المرأة مودعة بها او لا وافق  
بعدم الفرق برفقها لانهم ناقصا عقل فترد على غيظها ليعتصم من زوجها ورواها بغيره من غير ما قدر  
تقيس وتزوج بذلك الغير لا يحكم بربها حاشا لهذا الباب عليها وعامة المشايخ اقتصروا بالفرق برفقها  
المرأة منافية للملك والمحمية بغير الزوج الاول فلا ضرورة الى اشتراط اعتبارها في اقول  
بغير الحق البالغة منافية للشرع ايضا فلزمهم ما مر من اشتراط المنافاة الفرق فرق بلا طلاق اريد  
او من عندها قال من خذله من خذله وانما من خذله من خذله وانما من خذله من خذله  
كانت ولو قبله فقول وخلق بها فلو حصلت منها سقط جميعه ولو منه لزمه نصف المستحق فلم يكن مستحقا لها النصف  
وتقتدر بثلاثة خيوط لو خدعت من محض وبثلاثة اشهر لو ايسة او صغرى ويوضع الحمل لو حاله ولو دخل سواد اقر  
او ارتدت ولا نفعه لانه العبد ولو ارتدت فمولا لا تجزى المرأة على التزوي **الفصل التاسع والعشرون**  
**في المتفرقات في العتق وحرية الاحل** العتق لا يجزى عندنا ما عندنا من لو كان العتق موصلا فذكر  
ولو موصلا فانه يجزى ولا يجزى تخير العتق الى الحرية بالسعاية والاعانة في يجزى عندنا ما عندنا من  
على بعض الفقهاء تصدرا بخلاف بين من وجب صاحبه وذلك لان العتق لا يجزى عندنا ما عندنا من  
العتق فيه لزم عامة الاشخاص ضرورة ان العتق لا يجزى فوجب ان يكون معتق البعض خا عندنا ما عندنا من  
فان على قول من معتق البعض كتاب وعندهما الاشياء اما يشاء من المجهل حقيقة الاعانة فيحتاج في الحال  
الى معرفة معنى الرق فالرق في اللغة عيانة عن الضعيف في الرق الشئ لا اضعف من خفي امر وروى الثوب  
لذا اضعف من طول التيسر ونوب رقيق او كان ضعيفا في النسج والتركيب وفي الشرع عبارة عن ضعف حكم  
في الادب والمراد من الضعف الحكمي حاله حكمية في الحال لا جبر في الحال بل هو ثبوت الملك في الحيوة مع العلم  
فان الحيوة شرط مطلق لحلول العلم في المحل وانه معنى وراة الملك معنى ثبت في المحل بناء على سبب يوجب في الحال  
من جهة العبد وقبول المحل الملك ثابت قبل ذلك الرق عبارة عن فلك السبب وهو الضعف فالرق غير الملك فالعتق  
لغة عبارة عن العتق يقال عتق الفرس او الفرس وطار عن وكبري والخلاف انما هو عهدا عتقا لزيان قوتها و  
والكعبة تسمى عتقا لعتقها الدافع للملك عن نفسها وفي الشرع عبارة عن العتق الحكمية يظهر اثره في الملكية والغير  
من الملكية فلك الاشياء باسبابها ولذا ثبت هذا فنقول الاعانة او اوجد بغيره به الملك والرق جميعا فينظر  
ان تافيه في زوال الملك فمدا ابتداء او بغيره ضمنا ونسبا لزال الرق فعلى قول من تافيه الاعانة في زواله  
الملك فمدا ابتداء وفي زواله الرق ضمنا ونسبا تافيه الاعانة في زواله الرق فمدا ابتداء وفي زواله  
الملك ضمنا ونسبا وجه قولها ظاهر ومعلوم الرق كيان عبارة عن الضعف والاعانة عبارة عن اثبات القوت  
باثبات العتق ومولا يجزى باجماع بين اصحابنا واثبات القوت يكون بازالة الضعف الذي هو الرق فلو  
تجزى الاعانة بغير محال لانه انما هو الضعف البعث ثبت العتق في ذلك البعض لانه الاعانة فعل متعلق لازمه

مطل

اذ الملك

سقى







بالشريعة والماوراء النهرية بالملك



في الفقه ورواها

صديق اذا اخرجك عليك لا تنهه انك لا  
تملك الخبيرة فم يكن في العشرة



فان قيل منافع الضمان فيهما لا الطاهر قلنا منافع لا دفع لا الضمان من غير ان يقع بطلان  
مع البطار من الذين يوجب الضمان منا لا مطلق الاخذ المتقدر على الاخذ البطار فلم يثبت سبب الضمان  
استحقاقه فلا وجه ومنه ان سبب الطاحنة مع المتاجر احتلفوا في انقطاع الماء حكمه لئلا يفلو جارية وقت الشرا  
صدق ربها ولو سقط صدق المتاجر ومنها تكاري واتبه يومها الى السليم قال بالليل لربها انقضت من قيم  
اجدا الى الليل وكذا بدى حكم الحال كذا **نظم** ومنها كرجل نهز في ارض آخر او مزارع في واد آخر فاختلعا وانكسر  
الارض والدار ثبتت حقه صدق وعلى المالك منه ان له حتى التسليم الا اذا كان الماء جارية في ارض الموصوفة او علم  
انه كان جاري قبل ذلك فمصدق بصدق رب الماء **فقط** ميزان شرع الى الطريق الاعظم لا يعرف حاله فادعى ان يحد  
فيقطع فقال رب الميزان هو قديم لو كان الماء سابقا ليوم الموصوفة فركن كلف الله ما هو محدث بغيره ولو  
لم يكن سابقا ليوم ما فلا يترتب عليه حصة او كان بيدك كذا فمات وهو كذا كذا يورثه او شرا بذكر السليم كذا  
**فصل** في معرفة ان كان جاري قبل ذلك فمصدق بصدق رب الميزان كذا يورثه او شرا بذكر السليم كذا  
الى واد آخر فاختلعا في حال جريان الماء صدق رب الميزان والا فلا يترتب عليه حصة وقال بعضهم منكر لو قديم وقد  
القديم ان لا يخطأ اقرانه وراى هذا الوقت كذا كان فيجعل افضى الوقت الذي يحفظه الناس جدا القديم **فقط**  
معرفة غاية الحسن كذا **فصل** في معرفة ان كان جاري قبل ذلك فمصدق بصدق رب الميزان كذا يورثه او شرا بذكر السليم كذا  
عن الاسفلين وقالوا متولنا وقال الاسفلون متولنا كذا ولا حاكم فيه قال لو كان النهر جاري اليهم والاعلون من  
الذين سكره عنهم لا يمنع عن الاسفلين ويمنع الاعلون بازالة السكر عنهم قال صاحبنا هذه المسئلة بدل على  
فيما مضى او انما كانت حصة من الاربع حاله اربعة الصنفين او يورثه ان بيع الاربع وقع بغير فاحش  
فان قيمة كانت يوم باعه حابة وقد باعه منكم بخمسين وقر على حكي وقال المشتري لا بل قيمة كانت خمسين حكم  
الحال لو لم المدة قدر ما يتبدل فيه الاسعار فلو كانت مائة يتبدل فيها الاسعار صدق المشتري ولو لم يتبدل  
المشتري للزاد متاول ومنها استأجرها فاختلعا فقال المتاجر استأجرها ومن فارغة وقال رب الارض  
كانت مشغولة مزدروعة قدر يهدى رب الارض خلافا لمتابعين لو اختلعا في الصنفين والفساد حكم الشرط صدق  
مصدق عليه وقيل حكم الحال فيصدق المتاجر لو فارغة في الحال ولا يصدق الموصوف في انقطاع ماء الطاحنة  
وقال **ح** ينبغي ان يصدق منكر الشغل **الفصل في الأبقار في خلد الحمار والتجملات**  
وراد محض فيه دعوى رجل زعم انه وصي من جهة ابيه وبنائه كذا الصبي على رجل فزعم المحض يعلم انه لم يذكر في  
الذين ائتمروا بالصبي بالي سبب ولا بغيره بانه اذ الدين لو كان مورثا والميت وارث آخر بهما الدين للصبي بالبنوة  
وقسمه الدين باطلا والنهوع لم يشهد بموت الاب والابناء الى هذا المدعى ولا بد منه **فقط** في دعوى العتق للصبي  
وقد استولى عليه اخذ فزعم المحض يعلم انه لم يكن طيبا الا اذن الحكمي لهذا المدعى من جهة هذا القاضي ومن جهة آخر  
وعلى تقدير ان الاذن من جهة قاضي آخر لا بد من اثبات الاذن الحكمي عند هذا القاضي ليسمع خصومة ولان لم يذكر

مطلب  
مطلب

الى اسفلين يوم القيمة  
ادعى ان كان جاري  
فيما مضى او انما كانت  
حصة من الاربع حاله اربعة  
الصنفين او يورثه ان بيع  
الاربع وقع بغير فاحش  
فان قيمة كانت يوم باعه  
حابة وقد باعه منكم بخمسين  
وقر على حكي وقال المشتري  
لا بل قيمة كانت خمسين  
حكم الحال لو لم المدة قدر  
ما يتبدل فيه الاسعار فلو  
كانت مائة يتبدل فيها  
الاسعار صدق المشتري ولو  
لم يتبدل المشتري للزاد  
متاول ومنها استأجرها  
فاختلعا فقال المتاجر  
استأجرها ومن فارغة  
وقال رب الارض كانت  
مشغولة مزدروعة قدر  
يهدى رب الارض خلافا  
لمتابعين لو اختلعا في  
الصنفين والفساد حكم  
الشرط صدق مصدق عليه  
وقيل حكم الحال فيصدق  
المتاجر لو فارغة في  
الحال ولا يصدق الموصوف  
في انقطاع ماء الطاحنة  
وقال **ح** ينبغي ان يصدق  
منكر الشغل **الفصل في  
الأبقار في خلد الحمار  
والتجملات** وراد محض  
فيه دعوى رجل زعم انه  
وصي من جهة ابيه وبنائه  
كذا الصبي على رجل فزعم  
المحض يعلم انه لم يذكر  
في الذين ائتمروا بالصبي  
بالي سبب ولا بغيره بانه  
اذ الدين لو كان مورثا  
والميت وارث آخر بهما  
الدين للصبي بالبنوة  
وقسمه الدين باطلا  
والنهوع لم يشهد بموت  
الاب والابناء الى هذا  
المدعى ولا بد منه **فقط**  
في دعوى العتق للصبي

بأذن حكيم وقدر  
والد الصبي للصبي

المدعى ما ذون بقبضه وقد ذكر فيه انه لا يذون الحكمي ولعل ان خصوصية لا يقبضه على تقدير  
من يقبضه كما يكن له حق قبضه عند زوال الماذون بالخصوصية كوكيل بالخصوصية ومولا بملك القبض عند  
زواله من قبضه فلا بد من ذكر الاذن بقبضه او ذكر ما يدل عليه كونه وصيا فان بالابناء يثبت ولاية الغنى  
ولان لم يذكر فيه الغنى ولا بد من ذكره لانه لا يكون مالا خلاصا له ولا يبيع الشرا به ولا يبيع الدار ملكا للصبي وعلى آخر  
انه لم يذكر ان الغنى مثل المبيع وقت العقد ولا بد منه هذا الشرا من كونه الغنى مثل المبيع وقت العقد حتى لو ذكر  
في المحضر شرا بغير معلوم هو مثل قيمة الدار لا يبيع مالم يترك وقت العقد **فقط** في دعوى المرأة الميراث على  
على وارث الزوج الميت ودعوى الميراث انها صاحبة عن كل نصيبها من الارض وعرضها للزوج وقبضت  
بدل الصلح فزعم المحض لانه لم يبين فيه التركة ويجوز ان يكون فيها دين فلا يجوز الصلح الا باستثناء الدين  
عن الصلح ولو لم يكن في التركة دين يجوز ان يكون فيها من جنس بدل الصلح يجوز ان يكون فيها خلاف جنس بدل  
من النقد يشترط قبض بدل في الجلس وقال **ح** يجوز هذا الصلح لانه يجوز ان لا يكون في التركة دين ولا حجب في  
وان كان يجوز ان يكون نصيبا منه اقل من بدل الصلح ويجوز ان لا يكون فيها شيء من نقد او قايده ومما يلزم  
لا يمكن ابطال الصلح **فقط** في دعوى تبطل البوينة على الارش الموعود ان والد هذا قبض من كذا بضاعة  
وبينة وفكر قيمة وصار قبله الى محبته وصارح وبنائه تركته وشهدوا بذكره المحض يعلم ان المدعى  
ومشهوره لم يثبتوا قيمة البضاعة يوم التجهيل انما يثبتوا قيمة يوم الدفع والواجب في مثلها ان القيمة  
يوم التجهيل لان سبب الضمان في مثل التجهيل في ارض القيمة يومه وذكره في **صل** او مع عينا عند رجل ومحمدا  
الموعود ومثله فيمنع الموعود على الابداع وعلى قيمته يوم المحضر قالوا لا تعلم قيمة يوم الابداع ومن كذا يقضى  
عليه بقيمة يوم قبضه حكم الابداع وان قالوا لا تعلم قيمة اصله لا يوم الابداع ولا يوم المحضر فاما يقضى عليه  
بما يقضى قيمته يوم محضره كان في الغصب فانه اذا ملك ولم يعلم قيمة يوم غصبه فانه يقضى عليه بما يقضى عليه  
يوم غصبه فعلى قياس مذهب المسئلة ينبغي ان يقال في مثل التجهيل ان شرا بغيره او بيمينته يوم الاتباع لا التجهيل  
يقضى بقيمة يوم الاتباع وان قالوا لا يعرف قيمتها اصله يقضى بما يقضى قيمتها يوم الاتباع وهو الصحيح فيقول  
ينما قالوا لا يعرف ان لو قال يوم التجهيل مكان يوم الاتباع لكان على قياس ما هو مكانه وهو من الكاتب  
**فقط** لم يكتب فيه وحكت في مجلس قضائي يكون كذا بل كتب فيه وحكت في وجه المتخاصمين في السجل يعلم  
ان المحضر طناد الحكم في ظاهر الرواية قالوا ليس كتب في اول السجل حلف محلي قضائي يكون كذا قبل هذا الحكم  
اول الدعوى ويجوز ان تكون الدعوى في الكورة والحكم خارج الكورة فلا بد من ذكر الكورة عند ذكر الحكم لتقطع  
هذا الاحتمال ولكن هذا العلل فاسد في الرواية النوازل ليس بشرط لتفاد الحكم فاذا قضى القاضي  
بشيء خارج المحرك كان حكمه في فعل محتمل فيه فنفسه حكمه فيصير سجلا وفاقا **فقط** كتب قاض في آخر فلان كتب  
هذا السجل عنى ومضمونه حكمي فطعنوا فيه وقالوا قوله مضمونه حكمي كذب وخطا لان مضمونه اشياء التسمية

نقد نصيبا منه قد رددت  
او اريد فلا يجوز الصلح  
وان لم يكن في التركة دين  
الصلح محرم

فاذا رددت وبالله  
لا يمكن بطلان الصلح

مطلب

يوم المحضر ولكن يعلم قيمته

مطلب

وان قالوا لا تعلم قيمة اصله

لا يوم الابداع ولا يوم المحضر

يقضى بما يقضى قيمته يوم الاتباع

كان في الغصب فانه اذا ملك ولم يعلم قيمة يوم غصبه فانه يقضى عليه بما يقضى عليه يوم غصبه فعلى قياس مذهب المسئلة ينبغي ان يقال في مثل التجهيل ان شرا بغيره او بيمينته يوم الاتباع لا التجهيل يقضى بقيمة يوم الاتباع وان قالوا لا يعرف قيمتها اصله يقضى بما يقضى قيمتها يوم الاتباع وهو الصحيح فيقول ينما قالوا لا يعرف ان لو قال يوم التجهيل مكان يوم الاتباع لكان على قياس ما هو مكانه وهو من الكاتب

فقط لم يكتب فيه وحكت في مجلس قضائي يكون كذا بل كتب فيه وحكت في وجه المتخاصمين في السجل يعلم ان المحضر طناد الحكم في ظاهر الرواية قالوا ليس كتب في اول السجل حلف محلي قضائي يكون كذا قبل هذا الحكم اول الدعوى ويجوز ان تكون الدعوى في الكورة والحكم خارج الكورة فلا بد من ذكر الكورة عند ذكر الحكم لتقطع هذا الاحتمال ولكن هذا العلل فاسد في الرواية النوازل ليس بشرط لتفاد الحكم فاذا قضى القاضي بشيء خارج المحرك كان حكمه في فعل محتمل فيه فنفسه حكمه فيصير سجلا وفاقا



وحيثما كان دعوى المدعي وان كان حقه وشاهد وشهود وكل ذلك ليس بحكم القاضي وانما حكمه بعض مفسري السجل  
فيلحق ان يكتب في محضه حكم او يكتب الحكم المذكور فيه حكمي او القضاء المذكور فيه قضاء في نفقة تحت الاختصاص  
او في نفقة المدعي ولا يحطأ مثله فانه ذكر المال واراد الجز في حق الجار فلا كذب ولا خطأ وشي متعارف في السجل  
**محضر** دعوى المدعي ان له ملكية في بيتا كان له في عتبان وراى جارا كذا كذا عتبا على ان يبيع او يشترى جارا  
الانفرد واخطأ في المال وخطأه وجعله في يد هذا الذي اخص معه قال هذا الذي اخص معه من ماله  
العدلية كذا من الحكم ليس كذا من الدانية للملكية فيجوز عليه له احقته من هذا الدانية في المحضر بعلان الدار  
وقعت في الدانية للملكية ومن ثقلية قد عوانا والبينة عليها حاله لا يسمع وهذا ليس بهو ارب عننا ولا يجوز ولا المحضر  
بهذا لان احضار الشقلى انما يقتضى الاشارة اليه وفي الدانية وهو لا يمكن الاشارة اليه فيها بشي بعضها  
بحيث لا يمكن التمييز من هذا العقد لا يسمع بشي عند قس في الشهادة من قولها ان كان الدافع قال في تركه يوم دفع  
العدل اليه اشترى ما من بعد اخذ فاذا اشترى بالشيك كرايس وبيع كرايس بدانية ملكية وشي بالملك بعد  
وباع كذا من بعد اخذ جميع الباعثات نافذة والمشتري في كل من مشتري بينهما لان هذه النفقات ان لم ينفذ  
على الدافع حكم الشك لان الشك لم ينفذ في حكم الوكالة ولا امر وان كان الدافع قال في تركه ما شترى او لم يتركه بعد  
اخرى فاذا اشترى ما كرايس وبيع بالملكية انتهت الوكالة ويحيز على الشيك وفي الملكية ان الدافع ينفذ في المال  
مع حصة من الزوج فلو شترى بعد شيئا بغير شترى نفسه فاذا نفذ الفرض من الملكية بغير غا صالحة الحق الدافع الملكية  
فينفذ في ذلك **محضر** في دعوى الوصية بثلث المال على وارث الوصي ان والد هذا الوصي هذا بثلث ماله وصية  
صحة في صحة وثبارة عقله ومنافاة من هذه الوصية بعد موت والد هذا الوصي في يد هذا كذا كذا فينفذ في ثلث  
اليه فرق المحضر بان لم يكن في يد الوصي في حال جواز نفقاته ونفاذ ماله لانه ليس من ماله كونه صحيحا بانه العقل  
ان يبيع وصية فانه لو كان محجورا عليه على قول من يرى الجواز لا يسمع وصية وهذا هو لانه في كرايس السفيه المنذر  
يجوز وصاياه احتجاسا ما وافقت وصاياه وصاياه اصل الصلاح وكذا لم يكن في المحضر وصاياه ولا يري  
فكر فان وصية المكن لم يجوز وقد اختلفا في تركه حرية الوصي وهذا هو لاننا استفدنا من قول الوصي بثلث ماله  
**محضر** في دعوى الكفالة بنفس فلان على انه متى لم يسله الى يوم كذا فهو كفيل الفلى عليه وقبلت كفالة ولم  
يسلم الى ذلك اليوم فصار كفلا محجورا عليه او الالف في المحضر فانه لم يكن فيه ان الالف ما ذاولا بدمى بيانه لان من  
الاموال ما لا يملك الكفالة به كبدل الكفالة والدية وخم ولانه لم يذكر فيه ان قبل الكفالة في المجلس حتى لو كفلا لغايب  
ولم قبل عنه احد في مجلس الكفالة فبلغ الغايب جان لم يبع الكفالة عند قس وهو قول من الاول وبعض ما يخفى قالوا  
وعوى اجان الكفالة ليست بشرط وعوى الكفالة يتغير وعوى الاجان كما ان وعوى السبع يتغير وعوى الشراء  
ثم على قول من شرط وعوى الاجان بشرط وعوى الكفالة في مجلس الكفالة فلو قال قبلت الكفالة في مجلس لم يقبل  
في مجلس الكفالة فلو لا يفي فلو قال في مجلس الكفالة من لم يدع الاجان ثم لا في الكفالة من اخرى وادع الاجان في مجلس

غيرها

في الدعوى الذي لا ينفذ في الشهادة  
في الشهادة من قولها ان كان الدافع قال في تركه يوم دفع  
العدل اليه اشترى ما من بعد اخذ فاذا اشترى بالشيك كرايس وبيع كرايس بدانية ملكية وشي بالملك بعد

**محضر** في دعوى المدعي ان له ملكية في بيتا كان له في عتبان وراى جارا كذا كذا عتبا على ان يبيع او يشترى جارا  
الانفرد واخطأ في المال وخطأه وجعله في يد هذا الذي اخص معه قال هذا الذي اخص معه من ماله  
العدلية كذا من الحكم ليس كذا من الدانية للملكية فيجوز عليه له احقته من هذا الدانية في المحضر بعلان الدار  
وقعت في الدانية للملكية ومن ثقلية قد عوانا والبينة عليها حاله لا يسمع وهذا ليس بهو ارب عننا ولا يجوز ولا المحضر  
بهذا لان احضار الشقلى انما يقتضى الاشارة اليه وفي الدانية وهو لا يمكن الاشارة اليه فيها بشي بعضها  
بحيث لا يمكن التمييز من هذا العقد لا يسمع بشي عند قس في الشهادة من قولها ان كان الدافع قال في تركه يوم دفع  
العدل اليه اشترى ما من بعد اخذ فاذا اشترى بالشيك كرايس وبيع كرايس بدانية ملكية وشي بالملك بعد  
وباع كذا من بعد اخذ جميع الباعثات نافذة والمشتري في كل من مشتري بينهما لان هذه النفقات ان لم ينفذ  
على الدافع حكم الشك لان الشك لم ينفذ في حكم الوكالة ولا امر وان كان الدافع قال في تركه ما شترى او لم يتركه بعد  
اخرى فاذا اشترى ما كرايس وبيع بالملكية انتهت الوكالة ويحيز على الشيك وفي الملكية ان الدافع ينفذ في المال  
مع حصة من الزوج فلو شترى بعد شيئا بغير شترى نفسه فاذا نفذ الفرض من الملكية بغير غا صالحة الحق الدافع الملكية  
فينفذ في ذلك **محضر** في دعوى الوصية بثلث المال على وارث الوصي ان والد هذا الوصي هذا بثلث ماله وصية  
صحة في صحة وثبارة عقله ومنافاة من هذه الوصية بعد موت والد هذا الوصي في يد هذا كذا كذا فينفذ في ثلث  
اليه فرق المحضر بان لم يكن في يد الوصي في حال جواز نفقاته ونفاذ ماله لانه ليس من ماله كونه صحيحا بانه العقل  
ان يبيع وصية فانه لو كان محجورا عليه على قول من يرى الجواز لا يسمع وصية وهذا هو لانه في كرايس السفيه المنذر  
يجوز وصاياه احتجاسا ما وافقت وصاياه وصاياه اصل الصلاح وكذا لم يكن في المحضر وصاياه ولا يري  
فكر فان وصية المكن لم يجوز وقد اختلفا في تركه حرية الوصي وهذا هو لاننا استفدنا من قول الوصي بثلث ماله  
**محضر** في دعوى الكفالة بنفس فلان على انه متى لم يسله الى يوم كذا فهو كفيل الفلى عليه وقبلت كفالة ولم  
يسلم الى ذلك اليوم فصار كفلا محجورا عليه او الالف في المحضر فانه لم يكن فيه ان الالف ما ذاولا بدمى بيانه لان من  
الاموال ما لا يملك الكفالة به كبدل الكفالة والدية وخم ولانه لم يذكر فيه ان قبل الكفالة في المجلس حتى لو كفلا لغايب  
ولم قبل عنه احد في مجلس الكفالة فبلغ الغايب جان لم يبع الكفالة عند قس وهو قول من الاول وبعض ما يخفى قالوا  
وعوى اجان الكفالة ليست بشرط وعوى الكفالة يتغير وعوى الاجان كما ان وعوى السبع يتغير وعوى الشراء  
ثم على قول من شرط وعوى الاجان بشرط وعوى الكفالة في مجلس الكفالة فلو قال قبلت الكفالة في مجلس لم يقبل  
في مجلس الكفالة فلو لا يفي فلو قال في مجلس الكفالة من لم يدع الاجان ثم لا في الكفالة من اخرى وادع الاجان في مجلس

على  
ادان كان الحكم في هذا ما يستحق  
اطافه حتى من القاسم















العام

وہابیہ

4

۴۸











25.

والحدائق مصيبتا الدنيا

فقد بذل الخط ما لا يحصى في جوده فليكون الثناء

الشيعة

1



ففيما هو عليه الرق والقرنة  
ففيها اقرارا مضحا طابعا  
ولم يكن عند كذا الاقرار  
تسبغه بلا حرج مح

مخبر و عن الامه مشتمه که او بجا  
افرايها بکلی حذا که امده و اینه  
اقریه مشتمه و اما قوار الحده  
عليه قزو بانه لم بذکر الله و ج ۴

[illegible]

مجلس علمای اصفهان



قوله انما الله هو الغني

القرض

ملک

الرضع









Solemnly sworn to before me this 1st day of May 1901	
H. H. H. H. H.	
Page No.	380